



جامعة وهران 2  
كلية العلوم الاجتماعية  
قسم علم الاجتماع

مشروع الماجستير : الدولة، السلطة و الظاهرة الانتخابية في الجزائر

رسالة  
لنيل شهادة الماجستير  
في علم الاجتماع السياسي الموسومة بـ :

النقابة و قيم المواطنة  
مقاربة سوسيولوجية لنقابة الكنايست  
- المجلس الولائي لعين تموشنت أنموذجاً -

إشراف الأستاذ:  
د. بوزيدي الهواري

إعداد الطالب :  
عبد الواحد حسني

تشكيلة لجنة المناقشة :

اسم و لقب الاستاذ	الرتبة	الصفة	مؤسسة الانتماء
أ.د. العلاوي أحمد	أستاذ	رئيس	جامعة وهران 2
د. بوزيدي الهواري	أستاذ محاضر أ	مقرر	جامعة وهران 2
د. منصر محند أمقران	أستاذ محاضر أ	مناقش	جامعة وهران 2
د. بن طرمول عبد العزيز	أستاذ محاضر أ	مناقش	جامعة وهران 2

الموسم الجامعي  
2016/2015

# إهداء

☞ إلى روح والدتي الطاهرة التي أروضتني حب المعرفة وحثتني على القراءة وما هي بقارئة.

☞ إلى روح والدي الطاهرة الذي غرس في حسن اختيار الجليس وهو قدوتي في الصبر والإرادة.

☞ إلى الزوجة أم هيثم التي شاركتني الحلم منذ البداية ولازالت وتحملت معي وصبرت.  
☞ إلى الشمعتين اللتين تضيئان درب حياتي هيثم الهاشمي وطه سراج الدين.  
☞ إلى جميع إخوتي.

☞ إلى كل الأصدقاء الذين قدموا لي يد المساعدة في اتمام مشروع بحثي هذا المتواضع.  
☞ إلى كل أساتذتي في مشروع الماجستير: الدولة ، السلطة و الظاهرة الانتخابية في الجزائر.

☞ إلى كل الأساتذة أعضاء نقابة الكنايست لولاية عين تموشنت الذين فتحوا لي كل الأبواب للقيام بهذه الدراسة .

إلى كل هؤلاء أهدي ثمرة جهدي هذه المتواضعة .

# كلمة شكر

الحمد لله والشكر له أولاً ، فله سبحانه وتعالى الفضل الأول والأخير في إنجاز هذا العمل المتواضع .

إذ نقدم أسمى آيات الشكر والامتنان والتقدير والاحترام للذين قدموا لنا يد العون والمساعدة في اتمام هذا العمل المتواضع ونخص بالشكر والتقدير: الأستاذ المؤطر: الدكتور " بوزيدي الهواري" الذي احتضن التجربة من البداية منذ كانت فكرة وتحمل كثرة أسئلتنا واستفساراتنا ، و تابعنا باهتمام بالغ طيلة مشوار دراستنا هذه بكل تفاصيلها من لحظات مخاض الإشكالية حتى ميلاد هذا المنتج المتواضع .

كما لا ننسى أن نتقدم بالشكر الجزيل و الامتنان لأعضاء اللجنة المناقشة التي نتشرف بمناقشتهم لعملنا هذا المتواضع .

كما لا ننسى أن نتقدم بالشكر الجزيل لأساتذتنا المحترمين الذين تشرفنا بأن نكون من طلبتهم ضمن مشروع الماجستير .

كما نتقدم بالشكر الجزيل إلى كل من أعضاء المكتب والمجلس الولائيين و أعضاء الفروع و كل أعضاء نقابة الكنايست لولاية عين تموشنت لتعاونهم معنا في انجاز هذه الدراسة .

كما نتقدم بالشكر الجزيل و الامتنان إلى الأستاذ بووشمة الهادي الذي كان نعم السند لنا في كامل مسارنا العلمي.

## شكرا

مقدمة



## مقدمة :

لقد أعلن في يوم "الجمعة 09 أكتوبر 2015 عن فوز اللجنة الرباعية للحوار الوطني في تونس بجائزة نوبل للسلام لعام 2015 لدورها في المساعدة في عملية التحول الديمقراطي في البلاد"<sup>1</sup> ، وتتألف هذه اللجنة من أربع منظمات : الاتحاد العام التونسي للشغل، والاتحاد التونسي للصناعة والحرف والصناعات اليدوية، والرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الانسان، ونقابة المحامين التونسيين.

بغض النظر عن الخلفيات السياسية حول هذه الجائزة ، فالمؤكد فوز هذا الرباعي بجائزة نوبل للسلام هو إشارة واضحة للدور البارز الذي أصبح يلعبه المجتمع المدني في الممارسة الديمقراطية ، و نجد من مكونات هذا الرباعي الاتحاد العام التونسي للشغل الذي يمثل أبرز تشكيلات هذا المجتمع ، و هنا يبرز إلى السطح الدور المركزي الذي أصبحت تلعبه النقابة في عملية التحول الديمقراطي للدول الوطنية ما بعد الاستقلال ، و هذا راجع بالأساس لقوة هذه النقابة الممتدة منذ بداية القرن العشرين ، فالنقابة في تونس استطاعت بمعية مكونات أخرى من المجتمع المدني أن تؤمن عبورا آمنا نحو الجمهورية الثانية ، خلافا لكل الدول العربية الأخرى التي عرفت انحرافا خطيرا نحو الفوضى و انتشار الأعمال المسلحة على غرار ليبيا و مصر و سوريا و اليمن .

انطلاقا من هذا الاعتراف الدولي لدور النقابة و المجتمع المدني بصفة عامة ، تكونت لنا هواجس بحثية لإنتاج موضوع سوسيولوجي مرتبط بالنقابة و علاقتها ببناء الدولة الحديثة في الجزائر .

يقول السوسيولوجي الألماني "ماكس فيبر" بأن: "الدولة هي مشروع سياسي ذو طابع مؤسستي"<sup>2</sup>، و قد جاء في كتاب "الدولة" للقاضي و الحقوقي الفرنسي "جورج بيردو" Georges Burdeau أن الدولة : "هي قبل كل شيء فكرة من نتاج الذكاء

<sup>1</sup> نقلا عن الموقع الإلكتروني للقسم العربي للإذاعة البريطانية bbc ، تصفح يوم : 07-11-2015 على الساعة : 19:57

<sup>2</sup> فيليب برو ، علم الاجتماع السياسي ، ترجمة عرب صاصيلا، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت ، ط 2، 2006 ، ص 77 .

الإنساني"<sup>3</sup> ، وانتقال الدولة من مرحلة الذكاء الانساني إلى مرحلة تجسيدها كمشروع ، لا يكون إلا بمعية الفرد المواطن وهنا يقول المفكر الفرنسي "جون جاك روسو" : "لن نصبح فعلا بشرا إلا إذا أصبحنا مواطنين"<sup>4</sup> ، فالمواطنة هي طريق إلى صفة البشر ، وهي كذلك علاقة متبادلة بين الفرد المواطن و الدولة.

فشرط بناء دولة حديثة هو وجود مجتمع المواطنين ، وأبرز تجليات هذا المجتمع نجدها في المجتمع المدني، هذا المجتمع الذي يجتمع فيه كل المواطنين بغض النظر عن اختلافاتهم الدينية ، الثقافية ، العرقية أو اللغوية ، هدفهم المشترك هو من أجل قضاء مصالحهم التي لم تستطع الدولة بمختلف مؤسساتها أن تحققها لهم ، و بذلك يجدون في فضاء المجتمع المدني كل الإمكانيات لتحقيق هذه المصالح ، وهذا الاجتماع لا يكون إلا من خلال المواطنة .

و الحديث عن مجتمع مدني فعال لا يكون إلا ضمن المجتمع الديمقراطي ، هذا المجتمع القادر على بناء دولة حديثة قوية ، حيث " تبرز العلاقة الارتباطية بين العملية الديمقراطية و حيز وجودها و ارتباطها بوجود مجتمع مدني قوي "<sup>5</sup> ، و تكمن قوة المجتمع المدني في استيفائه لأركانه الأساسية ، و أهم ركن ألا و هو تمتعه بالاستقلالية عن الدولة ، هذا الركن إن توفر في أي مجتمع مدني فإنه يصنع منه التميز و الفعالية على الساحة الاجتماعية و الاقتصادية و حتى الثقافية و السياسية ، و هو ما يظهر جليا في التجربة التونسية . فبعد انهيار نظام الرئيس السابق زين العابدين بن علي و في ظل ما أطلق عليه اسم "ثورة الياسمين" و ضمن موجة التغيير التي اجتاحت بعض الدول العربية التي سميت بـ" الربيع العربي " و من ضمنها تونس .

<sup>3</sup> جورج بيردو Georges Burdeau ، الدولة ، تر : سليم حداد ، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع ، ط 3 ، 2002 ، ص 193 .

<sup>4</sup> عبد الجليل أبو المجد ، مفهوم المواطنة في الفكر العربي الاسلامي ، افريقيا الشرق، الدار البيضاء (المغرب) ، 2010 ، ص 33 .

<sup>5</sup> السيد يسين و آخرون ، مرصد الاصلاح العربي : الاشكاليات و المؤشرات ، هلا للنشر و التوزيع ، الجيزة (مصر) ، ط 1 ، 2009 ، ص 201 .

ففي غياب مؤسسات الدولة المنتخبة ، و تعثر عملية الانتقال الديمقراطي ، تمكن المجتمع المدني التونسي من تسيير هذه المرحلة لمسار الدولة الوطنية التونسية بعد هروب الرئيس و انتشار الفوضى و تصاعد العمليات الارهابية ، و لما كان هذا المجتمع المدني يتمتع بالاستقلالية عن الدولة ، و يتمتع بقدر كبير من التنظيم ، مكنه كل هذا من انتاج بديل مؤسساتي و فضاء للنقاش و الحوار في ظل القيم الديمقراطية ، و الذي انتج توافقا ديمقراطيا حول دستور تونسي يعتبر نموذجا ناجحا لكل الدول التي شهدت ما سمي بـ "الثورات العربية" ، و في الجزائر التي تعتبر السبقة في اقرار التعددية السياسية على مستوى العالم العربي ، و ذلك بعد أحداث أكتوبر 1988 حيث أصبحت فعليا ابتداء من صدور دستور 1989 و رغم هذا السبق الجزائري في اقرار التعددية إلا أن للباحث "عبد الناصر جابي" رأي آخر بخصوص عملية الانتقال و التحول من الأحادية إلى التعددية ، و ذلك بقوله أن هذه " العملية في الجزائر كانت من أطول العمليات و أكثرها تكلفة و أقلها وضوحا و شفافية"<sup>6</sup> .

ولا يمكننا الانكار بأن وراء نجاح و قوة المجتمع المدني التونسي بالإضافة لتمتعه بالاستقلالية و التنظيم ، فهو يتمتع بمجموعة من القيم ، و أبرز هذه القيم هي قيم المواطنة ، التي في اجتماعها تحقق صفة جامعة لكل أفراد المجتمع ، كيف لا و قد جمع هذا المجتمع حوله كل الفئات من رجال أعمال و محامين و مناضلي حقوق الانسان و نقابيين . فلا يمكن اجتماع هؤلاء جميعا إلا من خلال صفة المواطنة ، هذه الصفة التي لا تلغ أحدا ، فهي أساس اجتماعهم و التقائهم ، فهي تجمعهم ضمن الوطن الواحد الذي يشكل الدولة الوطنية الحديثة.

فالنقابة هي ممارسة للمواطنة ، و طبعا لا تكون هناك ممارسة لهذه المواطنة إلا بتوفر قيمها ، فالنقابة في ممارستها اليومية هي بالأساس جماعة مطلبية ، فهي تمارس

<sup>6</sup> ناصر جابي ، الجزائر : الدولة و النخب دراسات في النخب ، الأحزاب السياسية و الحركات الاجتماعية ، منشورات الشهاب ، باتنة (الجزائر) ، 2008 ، ص 130 .

ثقافة مطالب مهنية ، اجتماعية و اقتصادية ، حيث "يمكن أن نعتبر ثقافة المطالب المحددة على هذا النحو هي عنصر أساسي من ثقافة المواطنة"<sup>7</sup> .

و المواطنة هي علاقة تبادلية بين الفرد المواطن و الدولة ، فينتج عن هذه العلاقة تبادل للمصالح ، فتوفر الدولة عدة حقوق اجتماعية و اقتصادية و ثقافية و سياسية ، و أهم هذه الحقوق الأمن ، مقابل هذه الحقوق يلتزم المواطن بأداء الواجبات منها واجب الدفاع عن الدولة ، واجب دفع الضرائب ...، إلى العديد من الواجبات التي يقرها الدستور و تفرضها كل القوانين .

و في نفس الاتجاه فإن أبرز فضاءات ممارسة هذه المواطنة نجدها في الفضاء النقابي و ذلك ضمن الممارسات النقابية ، فالنقابة هي مكون أساسي ضمن مكونات المجتمع المدني فقد ارتبط ميلادها بالثورة الصناعية التي كانت بداياتها الاولى في بريطانيا العظمى ، و لهذا نجد نموذج الدولة في بريطانيا مرتبط بقوة المجتمع المدني الذي لا يزال يتمتع بقوته و تقاليده إلى حد الآن ، و هنا يبرز الثنائي المتكون من السوسيولوجي "برتران بادي" و المؤرخ "بيار بيرنبوم" هذا الحضور القوي للمجتمع المدني بقولهما : "تظهر بريطانيا العظمى كبلد يتم فيه الحكم بواسطة المجتمع المدني"<sup>8</sup> .

وعندما نتكلم عن الممارسة النقابية التي تعتبر ممارسة للمواطنة ، فهذا يقودنا الى الحديث عن البعد القيمي لهذا النوع من الممارسة ، أي الحديث عن قيم المواطنة ، فلا شك ان هذه الممارسة النقابية تحمل في ثناياها قيما ، فالقيم شيء مهم على مستوى ممارسات النقابيين في الفضاء العام ، و أبرز هذه القيم نجد قيمتا الحرية و المساواة ، هذه القيم التي تسمح للعمال النقابيين بممارسة حق الممارسة النقابية من حرية التعبير و الاحتجاج و التظاهر ضمن الممارسات الديمقراطية ، فهذه الممارسات ظاهرة صحية في المجتمعات الديمقراطية التي يقر دستورها و قوانينها مبادئ التعددية السياسية

<sup>7</sup> برتران بادي ، الدولتان : الدولة و المجتمع في الغرب و في دار الاسلام ، تر : نخلة فريفر ، دار الفارابي ، بيروت ، المؤسسة الوطنية للاتصال و النشر و الاشهار ، الجزائر ، ط2 ، 2003 ، ص 224 .

<sup>8</sup> برتران بادي - بيار بيرنبوم ، سوسيولوجيا الدولة ، تر : جوزف عبد الله و جورج ابي صالح ، مركز الانماء القومي ، بيروت ، ط 1 ، ص 113 .

و النقابية ، و التي تعتبر الجزائر من ضمنها استنادا لدستور 1989 ، الذي أقر التعددية السياسية و من ضمنها التعددية النقابية .

فمنذ إقرار التعددية شهدت الجزائر حراكا اجتماعيا و سياسيا تولد عنه ظهور عدة حركات اجتماعية ، التي ضمت فئات مختلفة من المجتمع الجزائري ، مع العلم أن هذه الحركات مرتبطة أساسا بمظاهر الاحتجاج و التظاهر ضمن ممارسة حرية التعبير عن الرأي في الفضاءات الاجتماعية و السياسية و الثقافية ، حيث أن " المعنى المشترك لفكرة الحركة الاجتماعية هو مجموعة أشكال الاحتجاج المرتبطة بالأحداث و الممارسات"<sup>9</sup> ، و نتيجة للفعل الاحتجاجي التي تمارسه هذه الحركة في المجتمع يجعل منها طرفا فاعلا حيث يعتبرها السوسيولوجي الفرنسي "آلان تورين" فاعلا تاريخيا في القدرة على الانتاج داخل المجتمع حيث يقول : "فحينما تعترف بقدرة الفاعل على وعي ذاته و مشاركته في الفعل التاريخي ، إن الفاعل المقصود ليس الفرد المنعزل و إنما الحركة الاجتماعية"<sup>10</sup> ، ويستمر "آلان تورين" في ابراز الدور الذي يلعبه المجتمع الذي يشهد حركات اجتماعية و من ضمنها النقابات فيقول : "جوهر المجتمع هو العمل و الحركة و الانتاج و الابداعية"<sup>11</sup> ، و أبرز هذه الحركات الاجتماعية نجد الحركات النقابية هذه التي أصبحت تلعب دورا بارزا في المجتمع و ما تجربة الاتحاد العام التونسي للشغل الا اوضح مثال على ذلك .

يتأكد لنا من هذه المقاربة النظرية حول أهمية النقابة التي تعتبر أبرز مكونات الحركات الاجتماعية في إحداث التغيير داخل المجتمع ، فقد شهدت الجزائر ميلاد العديد من النقابات المستقلة شأنها كشأن كل الدول التي دخلت مرحلة التعددية ، ولكن مع مرور الجزائر على مرحلة عصبية أي مرحلة التسعينات التي كثرت فيها العمليات المسلحة ، فقد أعاق هذا تطور الحركة النقابية .

<sup>9</sup> Erik Neveu , **Sociologie des mouvements sociaux** , Editions La Découverte , Paris , 4<sup>e</sup> Edition , 2005 , P 5 .

<sup>10</sup> عصام العدوني ، السوسيولوجيا و المجتمع لدى آلان تورين و بيير بورديو ، من مجلة اضافات ، عدد 12 ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، خريف 2010 ، ص 32 .

<sup>11</sup> عصام العدوني ، السوسيولوجيا و المجتمع لدى آلان تورين و بيير بورديو ، مرجع سابق ، ص 32.

لكن مع مجيء الرئيس عبد العزيز بوتفليقة إلى الحكم سنة 1999 ، وترافق هذا مع ارتفاع أسعار البترول بداية من سنة 2000 ، فقد شهدت الجزائر عدة إضرابات عمالية مطالبة بتحسين الوضع الاجتماعي و الاقتصادي لها خاصة مطلب رفع الأجور ، إذ يعتبر السوسيولوجي الجزائري **عبد الناصر جابي** في هذه الفترة بأن "الأجر الذي يتقاضاه بأنه أجر ينتج.. الفقر..."<sup>12</sup> ، فنظرا للمفارقة الموجودة بين ارتفاع أسعار البترول من جهة و تدني الأجور من الجهة المقابلة ، هذه الأخيرة التي لا تحقق أدنى شروط الحياة الكريمة للمواطن الجزائري ، وهنا يضيف السوسيولوجي **عبد ناصر جابي** بخصوص هذا الأجر الذي "لا يقوي لديه سلوكيات المواطنة و الاعتماد على الذات و القدرة على تحقيقها"<sup>13</sup> .

ضمن هذا السياق فقد شهدت عدة قطاعات إضرابات متواصلة ، و أبرزها قطاع التعليم الثانوي ، حيث شهد ميلاد نقابة **الكتابست** و ذلك منذ إضراب 2003 الذي دام أكثر من شهر ، و لم تتحصل هذه النقابة على الاعتماد الا في سنة 2008 أي بعد مرور أكثر من 5 سنوات من الاضرابات و الاحتجاجات في كل سنة دراسية .

و طبعا المطلب المركزي لهذه النقابة هو تحسين الوضع الاجتماعي و الاقتصادي للأستاذ ، و هنا يشير الباحث السوسيولوجي **عبد الناصر جابي** إلى تراجع مكانة المعلم داخل المجتمع فيقول : "هذا المعلم الذي ساءت مكانته الرمزية و الفعلية داخل المجتمع"<sup>14</sup> ، وربما هذا من الاسباب الرئيسية لقيام نقابة الكتابست بعدة إضرابات و احتجاجات.

من هنا كانت ملاحظتنا لهذه الاحتجاجات المتكررة و التي تستمر في كل سنة دراسية عدة أسابيع و الذي دفعنا إلى الاقتراب من هذه الظاهرة النقابية الجديرة بالتحليل و الدراسة.

<sup>12</sup> ناصر جابي ، الجزائر : سنوات بوتفليقة مقالات في السياسة و الاجتماع ، دار الأمة للنشر و التوزيع ، الجزائر ، 2013 ، ص 163-164 .

<sup>13</sup> ناصر جابي ، الجزائر : سنوات بوتفليقة مقالات في السياسة و الاجتماع ، مرجع سابق ، ص 164 .

<sup>14</sup> ناصر جابي ، الجزائر : سنوات بوتفليقة مقالات في السياسة و الاجتماع ، مرجع سابق ، ص 201 .

و طبعا هذا الاصطفاف و الاصرار على الاحتجاج و راءه توافق داخل أفراد هذه النقابة ، و راءه كذلك قيم مشتركة يحملها أفراد هذه النقابة ، التي جعلت من هذه الاخيرة متماسكة و قوية إلى حد ما ، ففي " نظر الآن تورين بقدر ما يكون « حقن القيم» « injection des valeurs » قويًا ، بقدر ما تكون هذه الصلابة كبيرة "15 ، فالنقابة هي جماعة ضاغطة و تستعمل كل الطرق السلمية للدفاع و المطالبة بحقوق اجتماعية و اقتصادية لفائدة أعضائها ، و طبعا تمتاز بالتنظيم و التفاعل بين أفرادها ، و لاشك أن هذا التفاعل توطره قيم بل أكثر من ذلك يشير الباحث السوسولوجي المغربي فوزي بوخريص على أن القيم "لها بالأساس وظائف عملية : إنها تفود و تلهم و توجه و تنص على أحكام و خيارات و آراء و أعمال فردية و جماعية "16 .

انطلاقا من هذا الدور الأساسي الذي تلعبه القيم في الممارسة النقابية ، و انعكاس هذا الدور على النقابة و أفرادها من جهة ، و انعكاس كل هذا على المجتمع بصفة عامة ، و باعتبار أن النقابة هي ممارسة للمواطنة ضمن التعددية النقابية ، فقد اقترحنا سؤال انطلاق لدراستنا هذه ليكون الخطوة المنهجية الاولى نحو بناء اشكالية النقابة و قيم المواطنة ، و كان نص هذا السؤال في البداية هو : **كيف يمكن أن نستشف قيم المواطنة في الممارسة النقابية ؟**

وقصد الاقتراب من فهم علاقة النقابة بقيم المواطنة فقد حاولنا أن نفهم هذه العلاقة من خلال المجلس الولائي لنقابة **الكتابست** لولاية عين تموشنت كأ نموذج، باعتبار أن قيم النقابة نجدها بشكل بارز عند القياديين النقابيين، وقد اخترنا المجلس الولائي لأنه يجمع بين القيادات المحلية، الولائية وحتى الوطنية ، وبذلك يعتبر أنموذجا للمجتمع العمالي في الجزائر .

وحتى يكون لدراستنا اقتراب أكثر من الواقع السوسولوجي للعمل النقابي وعلاقته بقيم المواطنة تمثلا وممارسة ، فقد حصرنا قيم المواطنة في أربع قيم ألا وهي:

<sup>15</sup> فوزي بوخريص ، مدخل إلى سوسولوجيا الجمعيات ، أفريقيا الشرق ، الدار البيضاء ( المغرب ) ، 2013 ، ص 196-197 .  
<sup>16</sup> فوزي بوخريص ، مدخل إلى سوسولوجيا الجمعيات ، مرجع سابق ، ص 197 .

الحرية، المساواة، المشاركة، والمسؤولية الاجتماعية، انطلقا من كتاب<sup>17</sup> منير مباركية وهي دراسة حديثة خضعت لتحكيم علمي صارم كيف لا وهي قد فازت بمسابقة عربية التي أشرف عليها المركز الرائد في الدراسات الاجتماعية مركز دراسات الوحدة العربية الكائن بالعاصمة اللبنانية بيروت .

وبعد ضبط موضوع الدراسة، اتبعنا الخطوات المنهجية لبناء إشكالية الدراسة أي إشكالية النقابة و قيم المواطنة .

ولفك هذه الإشكالية اعتمدنا خطة البحث التالية : فقد قسمنا الدراسة إلى أربعة فصول :

**الفصل الأول** فقد خصصناه للإطار النظري والمنهجي للبحث، وفي هذا الإطار اتبعنا الخطوات المنهجية لبناء إشكالية الدراسة و طبعا بدأنا بطرح سؤال الانطلاق ، ثم قمنا باستعراض الدراسات والتعقيب عليها، ثم مررنا إلى الدراسة الاستطلاعية قصد بناء الفرضيات انطلقا من الميدان، وقد حرصنا على الصرامة المنهجية طيلة كل المراحل ، و قد اعتمدنا على مقابلة نصف موجهة في الدراسة الاستطلاعية<sup>18</sup> التي أنارت لنا عدة نقاط التي كنا نجهلها .

بعد مقارنة النظري بالميداني استطعنا إلى حد ما بناء إشكالية بعد ضبطها، وقد اعتمدنا على المقاربة النظرية للسوسيولوجي الفرنسي آلان تورين، واعتمدنا على المنهج الوصفي، أما الأدوات فقد اعتمدنا بشكل أساسي على المقابلة باعتبار أن دراستنا كيفية بامتياز، واستعنا بتقنية تحليل المحتوى لتحليل كل الخطابات المتعلقة بالعمل النقابي، وقيم المواطنة في هذه الخطابات، ثم استعملنا تقنية الاستمارة لجمع إحصائيات قصد إثراء دراستنا في جانبها الكمي محاولين بذلك الاقتراب من الخصائص السوسيولوجية لمجتمع الدراسة أي الاقتراب من الخطاب غير مصرح أو الجانب المخفي من الدراسة ، وطبعا

<sup>17</sup> منير مباركية، مفهوم المواطنة في الدولة الديمقراطية المعاصرة وحالة المواطنة في الجزائر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2013.

<sup>18</sup> أنظر دليل مقابلة الدراسة الاستطلاعية في الملاحق ( الملحق رقم 1 : دليل مقابلة الدراسة الاستطلاعية ) .



قد تطرقنا إلى تبرير المنهج الوصفي باعتباره منهج يصف لنا الظاهرة ، حتى نتمكن من التحليل السوسولوجي لهذا الوصف ، اضافة لتبرير التقنية والعينة المعتمدة في الدراسة، وهذا طبعا بعد التطرق لمفاهيم الدراسة التي ستكون بمثابة الجهاز النظري لمقاربتنا هذه ، واهم هذه المفاهيم هي : المجتمع المدني ، النقابة ، المواطنة ، القيم ، ثم قيم المواطنة الأربعة المشار إليها سابقا ، دون ان ننسى ذكر اسباب و صعوبات الدراسة .

أما **الفصل الثاني** فقد خصصناه لسوسولوجيا النقابة في الجزائر، وبدأنا بإبراز الصيرورة التاريخية للنقابة في العالم ، وفي المغرب العربي و خاصة التجربة التونسية ، ثم في الجزائر من الحقبة الاستعمارية حتى مرحلة إقرار التعددية النقابية ، ثم تطرقنا لنقابة الكنايست من حيث الأهداف، والهيكل، ثم خصصنا جزءا كبيرا لنقابة الكنايست لولاية عين تموشنت التي قمنا بوصف كل هياكلها ابتداء من الفروع المحلية إلى المجلس الولائي موضوع دراستنا وانتهاء بالمكتب الولائي، واصفين هذه الهياكل من حيث الخصائص السوسولوجية و ذلك لمحاولة الاقتراب من أهم خصائص الفاعل النقابي في هذه التجربة النقابية التي لم يمر على اعتمادها سوى ثمان سنوات ، أي أقل من عقد من الزمن ( اعتمدت سنة 2008 ) .

بالنسبة **للفصل الثالث** درسنا فيه سوسولوجيا قيم المواطنة في الجزائر، وقد بدأنا في هذا الفصل بإبراز الصيرورة التاريخية لمفهوم المواطنة في الغرب ثم في الفكر العربي ، ثم خصائص وابعاد المواطنة، الى أن وصلنا إلى قيم المواطنة و علاقتها بالديمقراطية و المجتمع المدني ، و بعد ذلك قمنا بالتطرق لقيم المواطنة في الدولة الوطنية ، و ذلك من خلال استعمال تقنية تحليل المحتوى لدستور 1963 والتعديل الدستوري لسنة 1996 ، و ذلك للاقتراب السوسولوجي من الزاوية القانونية لقيم المواطنة في التشريع الرسمي الجزائري من مرحلة الاستقلال حتى المرحلة الراهنة قصد التحليل و المقارنة بين المرحلتين . بعد ذلك و من خلال استعمال تقنية تحليل المحتوى حاولنا الاقتراب السوسولوجي من واقع حضور قيم المواطنة في الخطاب النقابي بدءا من التشريع النقابي أي القانون الأساسي للنقابة في صيغته القديمة و الجديدة

حيث أن نقابة الكنايست قد غيرت قانونها تماشياً مع قرارها التوسعة لتشمل اضافة للتعليم الثانوي فقد اصبحت تمثل كذلك طوري الابتدائي و المتوسط ، ثم حاولنا الاقتراب السوسيولوجي من واقع و حضور قيم المواطنة في الخطاب النقابي المتمثل في خطاب البيانات، وخطاب الاحتجاج هذا الاخير المدون على لوحات الاحتجاج التي يرفعها الاساتذة النقابيون اثناء قيامهم باحتجاجات أو تظاهرات .

أما الفصل الرابع تطرقنا فيه لنتائج الدراسة الميدانية والمتمثلة في تحليل المقابلات التسع التي أجريناها مع المبحوثين وفق دليل مقابلة نصف موجهة ، ومن خلال كذلك استعمال تقنية تحليل المحتوى لكل افادات المبحوثين مستغلين ذلك الذي نعتبره من وجهة نظرنا ثراء إلى حد ما ، حتى نقرب أكثر من اغلب ابعاد دراستنا هذه المتواضعة عبر مقارنة كيفية تتعمق اكثر في اشكالية النقابة و قيم المواطنة تمثلاً و ممارسة . و انتهينا بسرد نتائج الدراسة التي نعتبرها ثرية إلى حد ما ، ثم بعد ذلك قمنا بعرض مناقشة فرضيات الدراسة انطلاقاً من نتائج الدراسة الميدانية ، وأتمنا العمل بخاتمة اشتملت على أهم النتائج التي توصلنا لها ، هذه النتائج التي افضت الى أسئلة جديدة لهواجس بحثية جديدة قد تقودنا لإشكالية دراسة سوسيولوجية في المستقبل .

# الفصل الأول: الإطار النظري والمنهجي للدراسة

## 1- الإطار النظري :

1-1- بناء الإشكالية:

1-1-1- سؤال الإنطلاق:

1-1-2- الدراسات السابقة:

1-1-2-1- دراسات حول المواطنة:

1-1-2-2- دراسات حول النقابة:

1-1-3- الدراسة الاستطلاعية:

1-2- الإشكالية :

1-3- فرضية البحث:

1-4- تحديد المفاهيم:

1-5- المقاربة النظرية:

## 2- الإطار المنهجي :

2-1- المنهج:

2-2- المجال المكاني والزمني

2-3- عينة البحث:

2-4- تقنيات البحث:

2-5- أسباب وأهداف اختيار الموضوع:

2-6- الصعوبات :

يقول أحد السوسيولوجيين بأن الموضوع السوسيولوجي موجود في كل مكان وفي كل زمان، وعبقرية السوسيولوجي أن يحول هذا الموضوع في الواقع من موضوع عادي إلى موضوع سوسيولوجي، ولا يكون هذا إلا من خلال بناء إشكالية نظرية ومنهجية سوسيولوجية، وتبعاً لهذا الطرح، فكان لزاماً علينا إتباع الخطوات المنهجية بصرامة حتى نفلح في بناء إشكالية تنتج موضوعاً سوسيولوجياً يتعلق بـ "النقابة وقيم المواطنة"، ولهذا بدأنا بسؤال الانطلاق حتى نحدد ميدان الدراسة بوضوح، ثم قمنا باستعراض كل الدراسات السابقة التي تتقاطع مع موضوع دراستنا وهذا قصد نقدنا والتعقيب عليها، ومن ثم البدء من حيث انتهت، ثم ذهبنا للميدان قصد الدراسة الاستطلاعية، وأمکننا هذا في بناء إشكالية، نحاول الإجابة عنها عبر فرضيتين و قد استخدمنا المنهج الوصفي والمقاربة النظرية للسوسيولوجي آلان تورين ، أما التقنية المركزية فقد استعملنا تقنية المقابلة نصف الموجهة لجمع المعلومات حول الظاهرة ، ثم تقنية تحليل المحتوى ، و قد استعملنا تقنية الاستمارة لجمع احصائيات حول مجتمع الدراسة و ذلك لتحليلها سوسيولوجياً .

## 1-الإطار النظري :

### 1-1-بناء الإشكالية:

#### 1-1-1-سؤال الإنطلاق:

"يقول الأنثروبولوجي الفرنسي ليفي ستروس بأن العالم ليس هو الذي يقدم الأجوبة الصحيحة ولكن العالم هو الذي يقدم الأسئلة الصحيحة"<sup>1</sup> عملاً بهذا القول فسؤال الانطلاق هو أداة منهجية في بداية أي بحث سوسيولوجي، فبهذا السؤال نستطيع تحديد ميدان البحث، "حيث أن أحسن طريقة للبدء في عمل بحثي في العلوم الاجتماعية، هو

<sup>1</sup> Nicole Berthiers , **les Techniques d'enquête en science sociales Méthodes exercices corrigés**, Armand Colin, Paris, 3<sup>ème</sup> édition , 2008 , P43 .

تحويل مشروع البحث في شكل سؤال انطلاق<sup>1</sup> ، وبالتالي سيكون هذا السؤال بمثابة الخيط الذي يربطنا بميدان البحث، "ولا بد أن يتوفر هذا السؤال على الوضوح، الملائمة، وقابلية التحقيق"<sup>2</sup>.

ومن ملاحظتنا للدور الذي أصبحت تلعبه النقابات على مستوى الممارسة الاجتماعية، وهذا بعد موجة من الاحتجاجات والإضرابات، حيث تعتبر النقابات من مكونات المجتمع المدني، وعندما نقول هذا يعني أننا نتحدث عن الدولة الحديثة، حيث لا وجود لدولة حديثة بدون مجتمع مدني قوي وفاعل، وأبرز مثال على هذه الفعالية نجده في النقابة وهنا يبرز دور نقابة الكنايست التي أصبحت قوة تفاوض بينها وبين وزارة التربية قد مكنتها من تحقيق عدة مطالب اجتماعية ومهنية لصالح الأستاذ الثانوي، وهنا نتساءل عن هذه الممارسة النقابية الملفتة للنظر والملاحظة، و لهذا فقد جاء سؤال الانطلاق كالتالي: هل هناك قيم للمواطنة في الممارسة النقابية ؟ و سيصبح هذا السؤال بمثابة الخيط الذي يربطنا بميدان البحث، حتى يتم بناء الإشكالية وضبطها بشكل نهائي لاحقا، أما ميدان البحث فهو قيم المواطنة من خلال الممارسة النقابية.

### 1-1-2-الدراسات السابقة:

بعد طرحنا لسؤال الانطلاق، وتحديد ميدان البحث وموضوع دراستنا، انتقلنا إلى البحث عن الدراسات السابقة في هذا الموضوع، أو على الأقل الدراسات التي تتقاطع مع دراستنا هذه ، حيث "إن البحوث السابقة هي مصادر إلهام لا غنى عنها بالنسبة إلى الباحث أو الباحثة بالفعل، فإن كل بحث ما هو إلا امتدادا للبحوث التي سبقته"<sup>3</sup>، فهذه الدراسات لا يمكن تجاهلها في بداية إلى دراسة، وذلك لبناء إشكالية تبدأ في البحث من حيث انتهت الدراسات السابقة، وهذا بعد نقد هذه الدراسات طبعا ، وهنا يؤكد العالم

<sup>1</sup> Raymon Quivy et Luc Van compenhoudt, **Manuel de recherche en science sociales**, Dunod, Paris , 2<sup>ème</sup> édition , P 35.

<sup>2</sup> - Thomas Gay, **L'indisponibilité de la sociologie**, Principe Collection dirigée par Annie Reithman sydyrama,Levallois-Perret cedex ( France ) , 2004 , P 74.

<sup>3</sup> - مورييس أنجرس، منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية - تدريبات عملية، تر: بوزيد صحراوي وآخرون، دار القصبية للنشر، الجزائر، ط2 ، 2006 ، ص 125.

غاستون باشلار **GASTON BACHELARD** "أن العلم عملية لإنتاج المعرفة العلمية التقريبية والمؤقتة"<sup>1</sup>، وفي بحثنا عن هذه الدراسات حول النقابة وقيم المواطنة لم نجد هناك أي دراسة بهذا العنوان ، في المقابل وجدنا دراسات تناولت المواطنة وأخرى قد تناولت النقابة، ولهذا رتبناها على هذا الأساس كما يلي:

#### 1-1-2-1-1- دراسات حول المواطنة :

##### 1-1-2-1-1-1- دراسة المختار كروي<sup>2</sup> :

##### 1-1-1-2-1-1-1- التعريف بالدراسة :

قد قام الباحث بدراسة تناول مفهوم المواطنة في الإصلاح التربوي الجديد بالجزائر، وذلك من خلال تحليل محتوى لكتب التربية المدنية المقررة على التلاميذ بالمرحلة المتوسطة بصفوفها الأربعة، وذلك أثناء السنة الدراسية 2009-2010.

وقد خلصت الدراسة إلى أن كتب التربية المدنية تحمل في ثناياها قيم المواطنة، ويرى الباحث أن التعليم لا يجب أن يركز على حقائق منعزلة أو جامدة، بل لتحقيق هذه القيم لابد من ممارسة التلاميذ للأنشطة والخبرات في مجتمعهم وبيئتهم بشكل مباشر.

##### 1-1-2-1-1-2-1-1- نقد الدراسة :

تعتبر هذه الدراسة نظرية بامتياز، حيث تناولت مضمون كتب التربية المدنية لمرحلة المتوسط بمقاربة تربوية في مجال علم النفس التربوي، ولم تتحقق من انعكاس هذه المقاربة النظرية على ممارسات التلاميذ ، ثم إن ما لاحظناه حول المتن المعرفي للدراسة، فقد جاءت الدراسات السابقة بعد ضبط الإشكالية، وهكذا يبدو أن هذه الدراسة لم تستفد بالشكل الكافي من هذه الدراسات، بل اكتفت بسردها، خلافا لما يجب أن يكون عليه البحث العلمي، وهذا قصد تحقيق التراكم العلمي.

<sup>1</sup> غاستون باشلار GASTON BACHELARD ، الفكر العلمي الجديد، تر: عادل العواء، موفم للنشر، سلسلة الأنيس للعلوم الإنسانية، ط2، 1994، ص8.

<sup>2</sup> المختار عروي ، تناول مفهوم المواطنة في الإصلاح التربوي الجديد بالجزائر – منهاج التربية المدنية للطور المتوسط أ نموذجا، رسالة ماجستير في علم النفس التربوي ، جامعة الجزائر 2 ، 2010-2011.

**1-1-2-1-2-1- دراسة عطية بن حامد بن ذياب المالكي<sup>1</sup> :****1-1-2-1-2-1-1- التعريف بالدراسة :**

فقد قام الباحث بدراسة دور تدريس مادة التربية الوطنية في تنمية قيم المواطنة لدى تلاميذ المرحلة الابتدائية، وهذه الدراسة من وجهة نظر معلمي التربية الوطنية بمحافظة الليث بالمملكة العربية السعودية ، في السنة الجامعية 1429 هـ / 1430 هـ، وهي عبارة عن رسالة ماجستير في المناهج وطرق التدريس، وقد هدفت الدراسة إلى التعرف على دور التربية الوطنية في تنمية قيم المواطنة لدى تلاميذ المرحلة الابتدائية، والتعرف على مدى توفر القيم الوطنية بتلك المقررات، والتعرف على دور المعلم في غرس وتنمية القيم الوطنية لدى التلاميذ، أما مصطلحات الدراسة هي: المواطنة، الوطنية، التربية الوطنية، التنمية، الانتماء، القيم، وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي، وصمم استمارة وزعها على عينة متكونة من 85 معلم يدرس مادة التربية الوطنية في المرحلة الابتدائية، و قد كانت نتائج الدراسة تتأرجح بين المتوسطة والدرجة الكبيرة ودور معلم التربية الوطنية في تنمية القيم الوطنية مرتبط بالخبرة في التدريس وتخصص المعلم أثناء التوظيف، فهذين الشرطين لهما تأثير كبير في لعب دور تنمية القيم الوطنية.

**1-1-2-1-2-1-1- نقد الدراسة:**

الدراسة التي أمامنا هذه هي دراسة في علوم التربية، لكننا نلاحظ في هذه الدراسة أنه يوجد خلط بين قيم المواطنة و قيم الوطنية ، بل نرى أن قيم المواطنة في السؤال الرئيسي، وبعد ذلك نرى قيم الوطنية في الاسئلة الفرعية ، حيث "تتركز مشكلة الدراسة في السؤال الرئيسي التالي: ما دور تدريس مادة التربية الوطنية في تنمية قيم المواطنة

1 عطية بن حامد بن ذياب المالكي. دور تدريس مادة التربية الوطنية في تنمية قيم المواطنة لدى تلاميذ المرحلة الابتدائية ، دراسة من وجهة نظر معلمي التربية الوطنية بمحافظة الليث ، رسالة ماجستير في المناهج ، مكة المكرمة ، 1429 هـ - 1430 هـ و طرق التدريس ، جامعة أم القرى ، - رقم-بحث <http://site.iugaza.edu.ps/fshaladan/files/2012/02/10> .pdf

لدى تلاميذ المرحلة الابتدائية من وجهة نظر معلمها؟، و يتفرع من السؤال الرئيسي الى الأسئلة الفرعية التالية:

س1: ما مدى تحقيق أهداف التربية الوطنية من خلال تدريسها؟

س2: ما مدى توفر القيم الوطنية في مقررات التربية الوطنية بالمرحلة الابتدائية؟

س3: ما دور معلم التربية الوطنية في غرس وتنمية القيم الوطنية لدى تلاميذ المرحلة الابتدائية؟<sup>1</sup>

### 1-1-2-1-3- دراسة وسام جميل صقر<sup>2</sup>:

#### 1-1-2-1-3-1- التعريف بالدراسة :

فقد قام بدراسة الثقافة السياسية وانعكاسها على مفهوم المواطنة لدى الشباب الجامعي في قطاع غزة، وقد قام بدراسة ميدانية على عينة من طلبة جامعات قطاع غزة، في الفترة 2005 – 2009، وهي عبارة عن رسالة ماجستير في العلوم السياسية، وتهدف الدراسة للتعرف على أهمية وضوح الثقافة السياسية الفلسطينية ولما لها من أثر عند انعكاسها على مفهوم المواطنة بقيمها ومبادئها، وتنطلق الدراسة من سيرورة تطور الثقافة السياسية الفلسطينية متطرفة إلى أهم المتغيرات المعاصرة ومدى انعكاسها على مفهوم المواطنة، وقد استخدم الباحث المنهج التاريخي، والمنهج الوصفي التحليلي، وتمت الدراسة على عينة من 691 طالب، باستعمال استمارة، وخلصت الدراسة إلى أن الثقافة السياسية الفلسطينية مشوهة وغير واضحة، وهذا ما ينعكس على الطلبة وذلك بالتردد والازدواجية نحو وعيهم بمبادئ وقيم المواطنة.

<sup>1</sup> عطية بن حامد بن نيبال المالكي، دور تدريس مادة التربية الوطنية في تنمية قيم المواطنة لدى تلاميذ المرحلة الابتدائية، دراسة من وجهة نظر معلمي التربية الوطنية بمحافظة الليث ، مرجع سابق ، ص 6 .  
<sup>2</sup> وسام جميل صقر، الثقافة السياسية و انعكاساتها على مفهوم المواطنة لدى الشباب الجامعي في قطاع غزة ، رسالة ماجستير في العلوم السياسية ، جامعة الأزهر ، غزة ، 2010 ،  
[www.alazhar.edu.ps/arabic/newsdetails.asp?id\\_no...](http://www.alazhar.edu.ps/arabic/newsdetails.asp?id_no...)



**1-1-2-3-2- نقد الدراسة:**

مما لا شك فيه أن هذه دراسة في العلوم السياسية، تختلف عن الدراسة السوسولوجية ، إلا أننا يمكن تسجيل أن هذه دراسة تخص مفهوم المواطنة من الجانب النظري، ثم أن الدراسة قد أهملت الإحاطة بمفهوم المواطنة في الفكر السياسي والاجتماعي والثقافي الفلسطيني، وذلك لعدم تطرقها لمفهوم المواطنة في القوانين والمراسيم الفلسطينية.

**1-1-2-1-4- دراسة راضية بوزيان<sup>1</sup>:****1-1-2-1-4-1- التعريف بالدراسة :**

فقد قامت الباحثة بدراسة علاقة التعليم بالمواطنة ببعض المؤسسات التعليمية بعنابة، وقد قامت بالدراسة الميدانية على معلمي المواد الاجتماعية بصف التاسع أساسي من المرحلة الإكمالية (المتوسط حالياً)، عينة مكونة من 103، مستعملة استمارة تمتلك 51 سؤال، وقد توصلت الدراسة إلى أن تجسيد قيم المواطنة بين المبدأ والتطبيق لا يزال يعرف تفاوتاً بسبب الهوية بين النصوص الدستورية والممارسة الفعلية لها، ومساهمة المؤسسة التعليمية بشكل متوسط الفعالية في إرساء دعائم المواطنة.

**1-1-2-4-2- نقد الدراسة:**

دراسة الباحثة حول علاقة التعليم بالمواطنة هي تخص المفهوم النظري للمواطنة أكثر من الممارسة، وقد استعملت الباحثة المنهج الكمي وذلك باستعمالها للاستمارة وهذه التقنية محدودة النتائج ، إضافة إلى استعمالها لتقنية تحليل المضمون لتحليل كتب المواد الاجتماعية التي دعمت الدراسة أكثر في الجانب النظري لمفهوم المواطنة.

**1-1-2-1-5- دراسة ياسين خذايرية<sup>1</sup>:**

<sup>1</sup> - راضية بوزيان، التعليم والمواطنة، تشخيص الواقع وإستراتيجية الإصلاح في ظل العولمة، دراسة سوسولوجية تحليلية لعلاقة التربية بالمواطنة ببعض المؤسسات التعليمية بعنابة (الجزائر)-، من مجلة علوم إنسانية، العدد 43، 2009 ، [www.LLLM.NL](http://www.LLLM.NL) ( تصفح يوم : 10-07-2011 على الساعة :21: 33 ).

**1-1-2-1-5-1-1-1- التعريف بالدراسة :**

فقد قام الباحث بدراسة تصورات أساتذة الجامعة للمواطنة في المجتمع الجزائري، وهي رسالة ماجستير في علم النفس الاجتماعي، وقد كانت الدراسة الميدانية على عينة من الأساتذة الجامعيين، وخلصت الدراسة إلى أن المؤسسات التعليمية تساهم بشكل متوسط في إرساء دعائم المواطنة في المجتمع الجزائري، إلا أن على مستوى الممارسات والسلوكيات التطبيقية للمواطنة لا زال بعيدا عن النصوص القانونية المكرسة لحقوق الإنسان والمواطنين.

**1-1-2-1-5-1-2-1-1- نقد الدراسة:**

إن هذه الدراسة، هي دراسة نظرية تبحث في تصورات الأستاذ للمواطنة، وقد اعتمدت على المنهج الكمي، وهذا المنهج محدود في الوصول إلى فهم أعمق للظاهرة.

**1-1-2-1-6-1-2-1-1- دراسة قدرية فضل كسبه<sup>2</sup>:****1-1-2-1-6-1-2-1-1- التعريف بالدراسة :**

دراسة هذا الباحث، فقد قام بدراسة دور منظمات المجتمع المدني في تعزيز مفهوم المواطنة في فلسطين، وقد شملت الدراسة بعض منظمات المجتمع المدني في الضفة الغربية وقطاع غزة، وخلصت الدراسة إلى أن منظمات المجتمع المدني تلعب دورا في تعزيز مفهوم المواطنة في المجتمع الفلسطيني، إلا أن هذا الدور لا يرتق إلى الحد المطلوب.

**1-1-2-1-6-1-2-1-1- نقد الدراسة:**

<sup>1</sup> ياسين خزابرية، تصورات أساتذة الجامعة للمواطنة في المجتمع الجزائري ، رسالة ماجستير في علم النفس الاجتماعي، جامعة منتوري ، قسنطينة ، 2005-2006 ، [bu.umc.edu.dz/md/index.php?lvl=author\\_see&id...](http://bu.umc.edu.dz/md/index.php?lvl=author_see&id...)

<sup>2</sup> قدرية فضل كسبه ، منظمات المجتمع المدني و دورها في تعزيز مفهوم المواطنة في فلسطين ، رسالة ماجستير في التخطيط و التنمية السياحية ، جامعة النجاح الوطنية في نابلس (فلسطين) ، 2013 ، [scholar.najah.edu/sites/default/files/Qadri%20Kasbeh\\_0.pdf](http://scholar.najah.edu/sites/default/files/Qadri%20Kasbeh_0.pdf)

إن هذه الدراسة هي دراسة في مجال العلوم السياسية، وقد اتخذت من الإطار المكاني فلسطين بأكملها، وهذا نعتبره في مجال علم الاجتماع يحتاج إلى مجهود ضخم يتعدى دراسة في حجم رسالة ماجستير، ثم أن هذه الدراسة تتناول مفهوم المواطنة من الناحية النظرية.

#### 1-1-2-1-7- دراسة أحمد قواوي<sup>1</sup>:

#### 1-1-2-1-7-1- التعريف بالدراسة :

قد قام هذا الباحث بدراسة دور المجتمع المدني في ترقية المواطنة في الجزائر، وكعينة للدراسة ، فقد قام بدراسة حالة الجمعية الجزائرية لترقية المواطنة وحقوق الإنسان وجمعية المرأة في اتصال، وخصلت الدراسة إلى أن رغم تنوع وظهور عدة جمعيات، إلى أن هذا لم يسهم في نشأة مجتمع مدني فاعل نظرا لغياب الاستقلالية والمأسسة، وضعف نسبة الانخراط في الجمعيات من جهة ، ومن جهة ثانية نظرا لفشل الدولة في التنمية الشاملة، وعدم حصول الفرد إلى حقوقه الاجتماعية والاقتصادية، كل هذه الأسباب قد أعاقت بروز فرد ينتظم بموجب عقد اجتماعي يغدو الفرد معه مواطنا في دولة.

#### 1-1-2-1-7-2- نقد الدراسة:

تعتبر هذه الدراسة تتقاطع كثيرا مع دراستنا إلا أنها تتناول الجانب النظري لمفهوم المواطنة، وقد استعملت المنهج الكمي باستعماله لتقنية الاستمارة، ثم نلاحظ على هذه الدراسة غياب التحليل السوسيولوجي المصاحب للتحليل الإحصائي، إلا بعض الاشارات

<sup>1</sup> أحمد قواوي، دور المجتمع المدني في ترقية المواطنة في الجزائر - دراسة حالة: الجمعية الجزائرية لترقية المواطنة وحقوق الإنسان وجمعية المرأة في اتصال-، رسالة ماجستير في علم الاجتماع السياسي، جامعة الجزائر2 ، 2013-2014.

السوسيولوجية والتي لا نعتبرها كافية ، ثم نلاحظ كذلك غياب المقاربة السوسيولوجية في التحليل السوسيولوجي أي النظرية السوسيولوجية المفسرة لنتائج الدراسة.

#### 1-1-2-1-8-دراسة سليمان سليمان<sup>1</sup>:

#### 1-1-2-1-8-1-التعريف بالدراسة :

دراسة الباحث سليمان، فقد قام بدراسة مبدأ المواطنة وقد ربطه بازدواجية البنية الثقافية لدى النخبة، وقد كانت دراسته الميدانية على عينة من المجتمع المدني بمدينة تلمسان، وهنا المجتمع المدني يقصد به الأحزاب السياسية، فقد كانت عينة خاصة ببعض النخب داخل بعض الأحزاب السياسية.

وقد خلصت دراسته إلى أن عملية التنشئة السياسية والاجتماعية داخل هياكل الأحزاب، غير كافية و فعالة في تنشئة الأفراد على مبدأ المواطنة، بل اكتشف أن هناك ظواهر معاكسة، مثل تكريس المحسوبية والفئوية والانتهازية، وغيرها من الظواهر المنافية لمبدأ المواطنة.

#### 1-1-2-1-8-2-نقد الدراسة:

تعتبر هذه الدراسة تتقاطع كثيرا مع دراستنا، إلا أن دراسة هذا الباحث خصت عينة من الأحزاب السياسية، وكانت كذلك تركز على الجانب النظري لمفهوم المواطنة، وأهملت جانب الممارسة لهذا المبدأ.

#### 1-1-2-1-9-تعقيب على الدراسات حول المواطنة:

بعد قراءتنا لهذه الدراسات نلاحظ ما يلي:

اعتماد هذه الدراسات على المنهج الكمي، وذلك لاعتمادها على الاستمارة، كتقنية لجمع المعلومات وتعتبر هذه التقنية محدودة في التوصل إلى فهم أعمق للظاهرة ثم أن

<sup>1</sup> - سليمان سليمان، ازدواجية البنية الثقافية لدى النخبة ومبدأ المواطنة في الجزائر - دراسة ميدانية لبعض مؤسسات المجتمع المدني بتلمسان، رسالة ماجستير في علم الاجتماع ، جامعة سيدي بلعباس ، سيدي بلعباس ، 2010 - 2011.

مجمل هذه الدراسات ركزت على الإطار الفكري والمفاهيمي لمفهوم المواطنة، وذلك من خلال دراسة التصورات، وجهات النظر، انعكاسات على مفهوم المواطنة، ثم إن هذه الدراسات معظمها في ميدان العلوم السياسية، وبعض الدراسات في علم النفس، وقليل جدا دراسات في علم الاجتماع مثل الدراساتين لكل من أحمد قواوي، وسليمان سليمان، فالأولى كانت دراسته على عينة من جمعيتين أما الثاني فكانت دراسته على عينة من الأحزاب السياسية، وهذه الدراسة أي دراسة سليمان هي أقرب إلى دراستنا، إلا أننا نريد أن نتناول قيم المواطنة عند النقابة، وهو ما لم نجده في هذه الدراسات.

### 1-2-2-1-1-2- دراسات حول النقابة:

#### 1-2-2-1-1-1- دراسة الباحثة عيوش حورية<sup>1</sup>:

##### 1-1-2-2-1-1-1- التعريف بالدراسة :

قد قامت الباحثة بدراسة منوغرافية لنقابة الطيارين المدنيين الجزائريين، وذلك باستعمالها تقنية الاستمارة لجمع المعلومات، وزعت على 120 مبحوث، وتمحورت إشكالية الدراسة حول إستراتيجية الممارسة النقابية لدى هذه الفئة، حيث نظرا لاستياء الطيار من نقابة UGTA وعدم تحقيقها لمطالبه، فقد وجد في نقابته المستقلة خطوة هامة للتغيير وتحقيق مطالبه المهنية، ونظرا لطبيعة التكوين الخاص لهذه الفئة، فهم متضامنون داخل النقابة، والإستراتيجية المطلوبة لهذه النقابة مرتكزة على الصبغة العالمية في تكوينهم (بلد التكوين، لغة التكوين، اطلاعهم على جديد الطيران المدني في العالم).

### 1-2-2-1-1-2- نقد الدراسة:

<sup>1</sup> عيوش حورية ، استراتيجية الممارسة النقابية في مؤسسة الخطوط الجوية الجزائرية، دراسة منوغرافية لنقابة الطيارين المدنيين الجزائريين، رسالة ماجستير في علم الاجتماع تنظيم وعمل، جامعة الجزائر 2 ، الجزائر ، 2005-2006 ،

بداية نشير إلى أن هذه الدراسة قيمة، إلا أننا لاحظنا أنها لم تعط أهمية بالغة للدراسات السابقة، فقد جاءت بعد ضبط الإشكالية، ثم أنها لم تسترسل فيها بشكل أكثر وضوحاً ولم نلمس نقدها لهذه الدراسات، ثم إن هذه الدراسة تندرج ضمن علم الاجتماع التنظيم.

#### 1-1-2-2-2-1-1-2 دراسة حسام نافذ أبو دلال<sup>1</sup> :

#### 1-1-2-2-2-1-1-1 التعريف بالدراسة :

قام هذا الباحث بدراسة دور النقابات العمالية في التنمية السياسية في فلسطين، وكانت دراسته الميدانية على عينة من القوى العاملة، حيث وزع استمارة على 300 مبحوث من العاملين في مستشفيات و عيادات في قطاع غزة، والفترة الزمنية خلال العام الدراسي 2010.

وقد خلصت الدراسة إلى أن الوعي الفكري والسياسي للعاملين في النقابات هو في مستوى جيد، كما أن النقابة لا تقوم بالتفرقة بين العاملين، كما أن الأحزاب السياسية الفلسطينية تتدخل في العمل النقابي، و أيضاً النقابات العمالية عاجزة في تمرير خطط التنمية الاقتصادية والسياسية في ظل الانقسام الفلسطيني.

#### 1-1-2-2-2-1-1-2 نقد الدراسة:

باعتبار أن الدراسة هي دراسة في مجال العلوم السياسية، فنلاحظ على نتائجها الكثير من السطحية، وعدم التعمق، ثم أن استعمالها لتقنية الاستمارة و الذي يندرج في

<sup>1</sup> - حسام نافذ أبو دلال، النقابات العمالية ودورها في التنمية السياسية في فلسطين ، دراسة ميدانية على القوى العاملة "نموذج الخدمات الصحية، جامعة الأزهر، غزة (فلسطين)، 2010 ،

[www.alazhar.edu.ps/Library/attachedFile.asp?id\\_no=0005602](http://www.alazhar.edu.ps/Library/attachedFile.asp?id_no=0005602)

المنهج الكمي، مما يجعل الدراسة محدودة النتائج ، ثم أن مفهوم التنمية السياسية، هو مفهوم عام، ويصعب ضبطه إجرائيا، فهو مفهوم واسع .

### 1-1-2-2-3- دراسة دميان بيكو<sup>1</sup> Damien Bucco :

#### 1-1-2-2-3-1- التعريف بالدراسة :

قام الباحث بدراسة حول نقابة CGT، فأشكالية الدراسة تتمحور هو العمل النقابي للمتقاعدين، وهي مقارنة سوسولوجية لنقابة CGT بفرنسا بمنطقة نانت، وقام باستعمال دراسة الحالة، وكانت عينته عبارة عن خمس حالات، قام بدراستها سوسولوجيا، وتوصل إلى أن المتقاعد النقابي فاعل مستقل وليس نقابي مرافق طريق للعمال الإجراء في مجال النضال النقابي، وبذلك يساهمون في هذه الديناميكية الاجتماعية (Dynamique sociétale)، ويرفضون التهميش السياسي، بتعبيرهم (pas de charité, nos droits).

#### 1-1-2-2-3-2- نقد الدراسة:

تعتبر الدراسة التي قام بها الباحث من وجهة نظرنا قيمة، لأنها أجابت عن أسئلة الإشكالية، حول جدوى العمل النقابي للمتقاعدين، أو بالأحرى استراتيجية الكنفدرالية النقابية الفرنسية في خلق فروع للمتقاعدين للعمل النقابي، وبذلك الدراسة تنحصر في التنظيم ودوافع العمل النقابي للمتقاعد، والذي نعتبره بعيدا عن دراستنا.

### 1-1-2-2-4- دراسة فوزية زعموش<sup>1</sup>:

<sup>1</sup> - Damien Bucco, *La retraite syndicale, Approche sociologique du syndicalisme retraité CGT de l'agglomération nantaise*, Mémoire de DUEA de sociologie fondamentale, université de Nante , Nante ( France) , 2003-2004

[http://perso.numericable.fr/~sitedurtf7/downloads/DEA\\_Damien\\_Bucco.pdf](http://perso.numericable.fr/~sitedurtf7/downloads/DEA_Damien_Bucco.pdf)

**1-1-2-2-4-1- التعريف بالدراسة :**

فقد قامت الباحثة بدراسة علاقة العمل النقابي بالعمل السياسي في الجزائر، وهي أطروحة دكتوراه في الحقوق، فإشكالية الدراسة تتمحور حول الممارسة النقابية في ظل التعددية السياسية بعد إقرارها في دستور 1989، ومدى تجسيد الأسس النظرية والقانونية المدعمة لمبدأ استقلالية التنظيم النقابي الفتية.

وقد خلصت الدراسة إلى أن رغم اعتراف المشرع الجزائري على مستوى الدستور والقانون ، هو اعتراف باستعداد السلطة لتوفير مساحة لممارسة الحرية النقابية والهامش الذي تحتاجه لتطورها ، إلا أن هذا التطور القانوني على مستوى النصوص المقرر لاستقلالية النقابة عن الحزب السياسي لم يكن كافيا لحد الآن على مستوى التجسيد العملي، فالعمل النقابي مازال يعاني من هيمنة العمل السياسي.

**1-1-2-2-4-2- نقد الدراسة:**

إن هذه الدراسة التي أمانا هي دراسة نظرية بامتياز، باعتبارها في مجال القانون فهي تبحث في النصوص الدستورية والقانونية، ولو أنها مدعمة ببعض المقابلات مع قيادات نقابية، مع الأمناء الولائيين لخمس نقابات، نعتبر هذا غير كافي، ولهذا فالدراسة نظرية، ولم تتطرق ميدانيا للممارسة النقابية، والذي يعتبر مطلوب في أي دراسة سوسيولوجية، ثم أن هذه الدراسة تناولت الجانب القانوني للظاهرة النقابية.

<sup>1</sup> فوزية زعموش ، علاقة العمل النقابي بالعمل السياسي في الجزائر، أطروحة دكتوراه في الحقوق، جامعة قسنطينة 1 ، قسنطينة ، 2011 – 2012 ،

[bu.umc.edu.dz/md/doc\\_num.php?explnum\\_id=52](http://bu.umc.edu.dz/md/doc_num.php?explnum_id=52)



**1-1-2-2-5- دراسة حسين زبيري<sup>1</sup>:****1-1-2-2-5-1- التعريف بالدراسة :**

قام الباحث بدراسة النقابات المستقلة في الجزائر، وتمحورت إشكالية الدراسة حول قراءة في النشاط النقابي للنخب النقابية في الجزائر، حيث ركز الباحث في دراسته على النخب النقابية، أي القيادات النقابية لبعض النقابات المستقلة، وذلك من خلال الفعل النقابي والمرجعيات والاتجاهات لهذه النخب ، وذلك لفهم استراتيجية هذه النخب داخل النقابة، حول العمل النقابي في الجزائر، وعلى العوامل الموضوعية والذاتية التي تدخل في تحديده وتشكيله.

وقد خلصت الدراسة إلى أن منطق النشاط النقابي يعتمد على المرجعيات الجماعية، وهذا انطلاقاً من التضامن العمالي والوعي الجماعي وهذا لمواجهة مالكي وسائل الإنتاج – فرضية الصراع - ، أما من حيث لغة التخاطب فالنقابة الطالبة حسب استنتاج الباحث تتميز بازدواجية اللغة العربية والفرنسية.

**1-1-2-2-5-1- نقد الدراسة:**

تعتبر الدراسة قيمة باعتبارها قد استعملت المنهجين الكمي والكيفي، وهذا باستعمالها لتقنيتي الاستمارة و المقابلة، هذا من الناحية الإيجابية، إضافة إلى أن الدراسة تبحث في سوسيلولوجية النخبة النقابية من ناحية المرجعيات الاجتماعية والثقافية، وكذا التنظيم داخل النقابة، ودراستنا بعيدة عن هذه الإشكالية.

**1-1-2-2-6- تعقيب على الدراسات حول النقابة:**

بداية نود أن نشير إلى الدراسات حول النقابة هي دراسات قليلة، وقد تناولت هذه الدراسات في مجملها من الناحية التنظيمية، والهيكلية، نخبها، علاقات العمل داخلها، ثم إن هذه الدراسات معظمها درست في تخصص علم الاجتماع تنظيم وعمل، ما عدا

<sup>1</sup> حسين زبيري، النقابات المستقلة في الجزائر – قراءة في النشاط النقابي للنخب النقابية في الجزائر، أطروحة دكتوراه في علم الاجتماع، جامعة الجزائر 2 ، الجزائر ، 2012-2013.

دراستين، الأولى هي للباحثة فوزية زعموش التي تناولت الجوانب القانونية لعلاقة النقابات بالعمل السياسي، والدراسة الثانية كانت للباحث حسام أبو دلال حول النقابة والتنمية السياسية، حيث نعتبر مفهوم التنمية السياسية مفهوم غير إجرائي، وهكذا يمكن تلخيص المواضيع التي تناولتها الدراسات حول النقابة فيما يلي:

- إستراتيجية الممارسة النقابية.
- سوسيولوجيا النخب النقابية.
- النصوص القانونية للعمل النقابي.
- سوسيولوجيا التنظيم النقابي.
- النقابة والعمل السياسي.
- مونوغرافية النخب النقابية.

### 1-1-3- تعقيب عام حول الدراسات السابقة:

ما نلاحظ على الدراسات التي تناولت المواطنة، فمجملة هذه الدراسات هي دراسات كمية، وقد كانت عبارة عن مقاربات حول المفاهيم النظرية للمواطنة، أما الدراسات التي تناولت النقابة، فقد كانت حول النخب النقابية، والتنظيم النقابي، وبعضها حول العمل النقابي وعلاقته بالعمل السياسي، وأخرى حول العمل النقابي وعلاقته بالتنمية السياسية، ونخلص إلى أن كل الدراسات التي أمامنا لم تتناول النقابة التي تعتبر جزء من المجتمع المدني، في ربطها بقيم المواطنة على مستوى الممارسة، وهكذا يمكننا دراسة موضوع: النقابة وقيم المواطنة.

### 1-1-4- الدراسة الاستطلاعية:

#### 1-4-1-1- التعريف بالدراسة :

قبل إعداد دليل المقابلة للدراسة الاستطلاعية و قصد التعرف على مجتمع البحث في دراستنا هذه التي تستهدف نقابة الكنايست لولاية عين تموشنت، فقد كان لزاما علينا التعرف على هذا المجتمع الذي يبقى مجتمعا غير معروف لذا قمنا بمقابلة مع مخبر،

حيث "يعتبر المخبر من ضمن مجموعة الأشخاص الذين يستهدفهم البحث"<sup>1</sup> وهذا الشخص يعتبر أحد الفاعلين في هذه النقابة، ويعتبر أحد المؤسسين لها في ولاية عين تموشنت، وقد دامت هذه المقابلة حوالي ساعتين، وكانت الأسئلة عامة حول النقابة ، ظروف التأسيس ، أهداف النقابة، مبادئ النقابة وقيمها، وانتهاء بواقع الممارسة النقابية الحالية، والمنخرطين حول عددهم، وعلاقتهم بالنقابة، وقد خرجنا ببعض الأفكار التي أضاءت لنا بعض الاستفهامات حول هذا النقابة ، وعلاقتها بموضوع قيم المواطنة أي موضوع دراستنا، وأهم هذه الأفكار هي: أن قيم النقابة نجدها عند الفاعلين الأساسيين فيها أي عند النخبة والقيادات، وأن تعداد المنخرطين حوالي 500 منخرط على مستوى الولاية.

وهكذا تأكد لنا أن عينة بحثنا ستكون فئة الفاعلين في هذه النقابة ، وهكذا وقع اختيارنا على المجلس الولائي للنقابة على مستوى ولاية عين تموشنت، حيث يعتبر هذا المجلس خليط من القيادات المحلية، والقيادات الولائية (أنظر المادة رقم 10 من قانون النقابة قبل التوسعة)، حيث نشير إلى النقابة حاليا تعرف توسعة للأطوار الأخرى الابتدائي، والمتوسط، إلا أن الهياكل والهيئات النقابية السابقة مازالت فاعلة حاليا (في وقت دراستنا).

وهكذا فقد وقع اختيارنا على عينة للدراسة الاستطلاعية متكونة من 8 مبحوثين، وقد كانت عينة قصدية، وذلك بالاستفادة من العلاقات الشخصية، باعتبارنا أننا مارسنا مهنة التعليم في الثانوية في السابق، "وهنا يشير الباحث نيكول بارتيه ( Nicole BERTHIER)، يمكن إختيار عينة البحث عن طريق العلاقات الشخصية، أو الاجتماعية"<sup>2</sup>، ويبين الجدول التالي عينة الدراسة الاستطلاعية حسب منصبه في النقابة:

<sup>1</sup> موريس أنجرس، مرجع سابق، ص 465.

<sup>2</sup> Nicole BERTHIER , *les Techniques d'enquête en science sociales Méthodes exercices corrigés*, , IBID , p 72.

جدول رقم 1-3-1 : توزيع أفراد عينة الدراسة الاستطلاعية على الوظائف داخل النقابة .

المنصب	العدد	النسبة %
عضو المكتب الولائي	3	37.5
منسق فرع محلي	3	37.5
عضو مجلس وطني	1	12.5
عضو مؤسس	1	12.5
المجموع	8	100

المصدر : من إعداد الباحث .

وهكذا بعد اختيارنا للعينة، فقد قمنا بتحضير دليل مقابلة الدراسة الاستطلاعية<sup>1</sup> ، حيث بعد التطرق للعناصر التعريفية للعينة (السن، الجنس، التخصص، السكن...) قسمنا هذا الدليل إلى أربع محاور، فالمحور الأول يتكلم حول سوسيولوجيا مهنة التعليم، وفي هذا المحور نحاول فهم علاقة الأستاذ بمهنته (الدوافع الإيجابية)، وذلك لرصد المرجعيات السوسيولوجية للظاهرة النقابية، في علاقتها مع الفضاء المهني، أما المحور الثاني حول الأستاذ والنقابة، والمحور الثالث حول الممارسات داخل الفضاء النقابي، ثم محور رابع حول النقابي ومستقبل النقابة.

#### 1-1-4-2- قراءة سوسيولوجية للدراسة الاستطلاعية:

بعد إعدادنا لدليل المقابلة للدراسة الاستطلاعية، فقد قمنا بمقابلة كل مبحوث على حدة، وذلك بعد تحديد موعد حسب رغبة المبحوث، وذلك ليتم الاستفادة من المقابلة، ومن خلال ما تعطينا من معلومات في أحسن الظروف، وقد كانت ست مقابلات في حصة واحدة دامت حوال ساعتين، أما المقابلتين المتبقيتين فقد كانت في حصتين، (أنظر جدول توقيت المقابلات).

بعد الانتهاء من المقابلات، قمنا بتحليل المحتوى لجميع المقابلات حسب محاور المقابلة كما يلي:

<sup>1</sup> أنظر دليل مقابلة الدراسة الاستطلاعية في الملاحق ( الملحق رقم 1 : دليل مقابلة الدراسة الاستطلاعية ) .

**1-1-4-2-1- العنصر التعريفية:**

من خلال قراءة إجمالية للعناصر التعريفية للعينة التي كانت محل الدراسة الاستطلاعية، فنجد الأغلبية التامة لجنس الذكور، وهذا اعتمادا على العلاقات الشخصية، ومن حيث السن، فنجد أن كل المبحوثين هم في العقد الرابع والعقد الخامس، أي كلهم تعدوا سن 35 سنة، وهذا ما يتطابق مع ما توصل إليه الباحث زيبيري حسين "حيث أن من حيث سن النقابيين، فإننا نلاحظ تراجع ملحوظ في اهتمام الشباب بالنشاط النقابي، في حين أن النخبة النقابية اليوم تميل إلى التراجع من ناحية السن وتقترب إلى الشيخوخة"<sup>1</sup>، أما من حيث التخصص فنجدهم بنسبة 62.50% من تخصصات العلوم الإنسانية، و 37.5% من تخصصات علمية، وهذا يمكن إرجاعه إلى تفوق الكفاءات الخطابية لهذه التخصصات، وحتى ذوي التخصصات العلمية لديهم ثقافة أدبية تجعلهم يمتلكون نوعا ما كفاءة خطابية.

ومن خلال سؤالهم حول تقديرهم لوضعهم المادي، فنجد أن 7 منهم كانت إجاباتهم: "متوسطة"، والإجابة الثامنة كانت "مقبول"، وهنا يترسخ لدينا بأن الفئة المستجوبة هي فئة غير راضية عن وضعها المادي، أو بالأحرى هي تتعاش مع وضعها المادي وهذا من دوافع العمل النقابي، والذي هو تحسين الوضع المادي.

**1-1-4-2-2- المحور الأول: سوسيولوجيا مهنة التعليم:**

في هذا المحور الذي أردناه مدخلا لفهم هذه الفئة في علاقتها بمهنة التعليم، فوجدنا أن أغليبتهم قد مارسوا أعمالا موسمية في الفلاحة قبل دخولهم إلى مهنة التعليم بنسبة 62.5%، أما دوافعهم إلى مهنة التعليم فالنسبة الأكبر منهم قد عبرت عن دافع حبها لهذه المهنة، ومن حاولتنا لفهم الخيارات التي كانت متوفرة لهم قبل الولوج إلى هذه المهنة، فقد كانت الأغلبية بنسبة 62.5% كانت لديهم خيارات الانضمام إلى الجيش الوطني

<sup>1</sup> - حسين زيبيري ، مرجع سابق، ص 344.

الشعبي، وهنا يمكننا تفسير ذلك بكون مهنتي الجيش والتعليم هي مهن قيادية، فلهذا كانت خياراتهم كذلك.

عظفا على ما سبق، تبين لنا من خلال المقابلات بأن المبحوثين يركزون على كون ظروف المهنة لا تساعد على ممارستها بشكل أفضل، وفي المرتبة الثانية نجدهم يركزون على أنها مهنة شاقة، وهنا يعبر المبحوث على أنها "خبزة مرة"<sup>1</sup>، وهنا يمكن تفسير هذا التعايش مع هذه المهنة من خلال السؤال الموالي حول إيجابيات هذه المهنة، وهنا يؤكدون على أنها تكسب مكانة رمزية في المجتمع لأنها رسالة نبيلة، إضافة ولكن بنسبة أقل على أن محيط العمل يسوده التضامن الذي يشبه الأسرة التقليدية، ويؤكدون على أن ظروف التدريس وتهميش الأستاذ في العملية التربوية، هما أبرز النقائص التي تعرقل عمل الأستاذ، إضافة إلى نقص الجانب المادي وعدم اهتمام الدولة بالتعليم بشكل كافي.

ومن خلال المقابلات وجدنا أن أغلبية المبحوثين راضون عن مهنة التعليم، ولكن ليس رضا كامل بل يمكن وصفه بتعايش وتعود مع مهنة التعليم، حيث أكدوا لنا في الأخير أنهم لا يسعون إلى تغيير مهنتهم، ما عدا المقابلة رقم 4 حيث تؤكد لنا هذه المقابلة بأن المبحوث يسعى إلى تغيير مهنته نحو الأعمال الحرة.

### 1-1-4-2-3- المحور الثاني: الأستاذ والنقابة:

من خلال قراءة إجمالية لمحور الأستاذ والنقابة، فقد وجدنا أن جل المبحوثين بنسبة مقدرة بـ 87.5% لهم سوابق نقابية، فقد أكد لنا 6 منهم أي بنسبة مقدرة بـ 75% أنهم قد مارسوا العمل النقابي ضمن نقابة UGTA، أما المبحوث السابع فقد مارس العمل النقابي ضمن المنظمات الطلابية خلال فترة دراسته الجامعية، أما التعرف على النقابة فقد أكد أغلبية المبحوثين عن طريق الأستاذاة النقابيين، وكذلك بنفس النسبة عن طريق الاحتجاجات التي تمارسها النقابة وهنا يمكن تفسير ذلك بكون النقابة من خلال ممارسة

<sup>1</sup> - مقابلة الدراسة الاستطلاعية رقم 5 بتاريخ : الخميس 2 أكتوبر 2014 .

الاحتجاج اكتسبت مصداقية لدى الأستاذ ، أما فيما يخص الدوافع للانخراط فهي قناعات شخصية وذلك للدفاع عن الأستاذ، ورغبة في العمل الجماعي، وبنسبة أقل بعد نقاش مع الأستاذة حول العمل النقابي.

ومن سؤا لهم عن ضرورة العمل النقابي فقد أكد أغلب المبحوثين بأن العمل النقابي هو ضروري بنسبة مقدرة بـ 75%، حتى المبحوثين الآخرين أكدوا بأن العمل النقابي عمل حتمي في الفضاء المهني، حيث يؤكد المبحوث في المقابلة رقم 2 بأن العمل النقابي هو رد فعل، أما المبحوث في المقابلة رقم 3 بأن العمل النقابي "فرض كفاية"، وهكذا يتبين لنا بأن المبحوثين عبروا عن وعيهم بضرورة العمل النقابي، وقد أكدوا أغلبيتهم بنسبة مقدرة بـ 75% أن بعد انخراطهم في النقابة بأن هذه الأخيرة متمسكة بالمبادئ التي قامت من أجلها، وبذلك يؤكدون على تطابق نظراتهم مع الواقع، وهنا نشير إلى المقابلة رقم 2، حيث يقول المبحوث "بأن عامل بدون نقابة يساوي عامل عبد"<sup>1</sup>، و "أن النقابة هي ممارسة للمواطنة"<sup>2</sup>، وهنا نشير إلى أن هذه المقابلة تؤكد على وعي هذا المبحوث بالعمل النقابي الذي يعتبره ضروري هو وبقية المبحوثين.

#### 1-1-4-2-4- المحور الثالث: الممارسات داخل الفضاء النقابي:

من خلال قراءتنا لمحتوى المقابلات، وجدنا أن جل تعاملات النقابيين مع نقاباتهم في الجانب الإعلامي يعتمدون على التكنولوجيات الحديثة وذلك باستعمال الموقع الإلكتروني للنقابة، وكذلك التعامل بالرسائل القصيرة (sms) للهاتف النقال، وكذلك وجدنا أن هناك نقاش دائم داخل القاعدة ويمتد هذا النقاش إلى القمة ، وهنا يتبين لنا أن هناك تفاعل بين النقابيين داخل الفضاء النقابي، وكذلك وجدنا أن أغلبية نشاطات الهيكل آتية من انشغالات الأساتذة، كما عبر عليه جل المبحوثين بانشغالات قاعة الأساتذة ، وهنا نلمس قيمة المشاركة للجميع، وهذه القيمة من قيم المواطنة.

<sup>1</sup> مقابلة الدراسة الاستطلاعية رقم 1 بتاريخ : الخميس 19 سبتمبر 2014 .

<sup>2</sup> مقابلة الدراسة الاستطلاعية رقم 1 بتاريخ : الخميس 19 سبتمبر 2014 .

وعن الأفكار التي يركزون عليها وجدنا أن الفكرة الأساسية التي يركزون عليها هي مطالب الأستاذ ، وبشكل قليل الإصلاح التربوي، وهذا في جو ديمقراطي، وهنا نجد في المقابلة رقم 3 يقول المبحوث: "أن المشاركة للجميع بحرية، والأقلية تخضع للأغلبية في جو ديمقراطي" <sup>1</sup>، وأكد المبحوثين على أن تنصيب هيكل النقابة يتم بالانتخاب، وعبر بعض المبحوثين على أن الانتخاب يكون على قدر الكفاءة والنزاهة، وفي المقابل وبشكل ضئيل عبر بعض المبحوثين عن وجود كواليس خارج أطر النقابة ، وهنا يعبر المبحوث في المقابلة رقم 5 عن وجود بعض المحاباة ويقول أن النقابة ليست مثالية.

وفيما يخص التحكيم أثناء الخلافات فيؤكد جل المبحوثين الثمانية بأن التصويت هو الحل وعن علاقة المنخرطين بالنقابة ، فأكد المبحوثون أن الأغلبية ملتزمة سواء بالقرارات ، أو دفع الاشتراكات ، أو الحضور للنشاطات ، في حين أكدوا أن هناك نسبة لا يستهان بها لا تلتزم لكنها لا تؤثر على سير النقابة .

وحول تعامل المنخرطين في الفضاء المهني ، فقد أكد المبحوثون بنسبة عالية عن توفر روح المسؤولية ، والالتزام بالقوانين، حيث أكدوا أن النقابي قدوة في ذلك ، حيث أن المسؤولية قيمة من قيم المواطنة ، وأكدوا عن وجود مبادرات، وتعاون وتضامن وذلك بشكل أقل حسب قراءتنا للمقابلات.

وقد أكد لنا المبحوثون أن للنقابة دور في التربية ، حيث تساهم في العمل التربوي، وفي تعامل النقابة مع الشكاوى أكدوا على الاحتكام للقانون ، ومبدأ الحوار، وبشكل أقل الاحتكام للنقاش من القاعدة إلى القمة.

<sup>1</sup> - مقابلة الدراسة الاستطلاعية رقم 3 بتاريخ : الجمعة 26 سبتمبر 2014 .



**1-1-4-2-5- المحور الرابع : النقابي ومستقبل النقابة:**

من خلال القراءة لمجمل المقابلات المستقاة من جل المبحوثين على أن نقابة الكنايست هي نقابة فاعلة ، وذلك لأن لها إنجازات، كما أكد المبحوثون أن هناك نقائص أجملناها من خلال العبارات المستقاة من المقابلات والتي نورد منها:

- انعدام التكوين النقابي.
- نقص في التنظيم داخل النقابة.
- الأجيال الجديدة في المهنة غير مهينة نقابيا ولا تربويا ولا علميا.
- نقص في النضج السياسي.
- عدم تحقيق بعض المطالب.
- عدم احترام القانون الداخلي للنقابة من قبل بعض المنخرطين.

ويمكن تفسير نقص في التنظيم داخل النقابة وإرجاعه لكون النقابة حديثة وتنقصها التجربة. وعن مستقبل النقابة عبر المبحوثون عن التوسعة التي تشهدها النقابة لجميع الأطوار الأخرى (الابتدائي والمتوسط)، فمع هذه التوسعة ينتظرها عمل أكثر.

وأكد المبحوثون على أن النقابة في الطريق الصحيح مع قبولهم المراجعة قصد التجديد . ومن هنا يمكن أن نلمس الحس النقدي لدى النقابيين المبحوثين، الذين أكدوا بأن النقابة ملتزمة بنفس الأهداف ، وتدافع عنها منذ التأسيس حتى الآن، مع تركيزهم على المطالب المعنوية أكثر من المطالب المادية، حيث سجلوا غياب بعض الأهداف في لائحة مطالب النقابة أهمها مناقشة البرامج والمناهج .

أما عن علاقة المبحوثين مع نقابتهم أي نقابة الكنايست، فقد أكدوا عن رضاهم التام وعدم التفكير في الانضمام لنقابة أخرى ، وهذا يعبر عن درجة عالية من الالتزام النقابي .

وعن إستشرافهم لأهداف النقابة المستقلة ، فقد عبر المبحوثون عن هدفين بارزين ، الأول هو تكوين رجل التعليم أي المربي ، والهدف الثاني هو استقطاب منخرطين مع تحسين الوضع المادي للأستاذ . هنا يمكن تفسير خطوة التوسعة كهدف استراتيجي لاستقطاب منخرطين أكثر، وذلك لهدف استراتيجي هو انتقالها إلى شريك اجتماعي فاعل.

### 1-1-4-3- نتائج الدراسة الاستطلاعية:

بعد القراءة الإجمالية للدراسة الاستطلاعية توصلنا إلى النتائج التالية:

- 1- توفر وعي لكل أفراد العينة بضرورة العمل النقابي.
- 2- توفر جو من النقاش وتقديم الآراء داخل الفضاء النقابي بما يبين أن هناك تفاعل بين النقابيين داخل الفضاء النقابي.
- 3- هذا الجو التفاعلي من النقاش تسوده الحرية ، والاحتكام للقانون على كل القرارات التي يتخذها المنخرطون ، وكذا الانتخاب في جو ديمقراطي، وهنا نسجل أن الحرية قيمة من قيم المواطنة.
- 4- توفر شبه إجماع لدى كل أفراد العينة أن النقابي هو قدوة في الفضاء المهني من حيث الالتزام بقوانين المؤسسة التعليمية، والمبادرة، والمسؤولية، وهذه قيمة من قيم المواطنة.
- 5- نلمس من المقابلات نوع من رفض هذه المهنة وعدم رغبة في المواصلة أو بالأحرى يتعايشون مع المهنة، وهذا الرفض ليس راجع للمهنة في حد ذاتها بل لظروف العمل، في مقابل هذا الرفض، فهم لا يسعون إلى تغيير المهنة، ويمكن ربط هذا الرفض لظروف العمل التي يرونها غير مناسبة للعمل التربوي مما يجعل وعيهم التام بضرورة العمل النقابي ، فالعمل النقابي مرتبط بظروف مهنة التعليم .

6- يمكن تفسير التعايش الذي يبذونه مع مهنة التعليم ، وذلك مقابل ما تقدمه لهم هذه المهنة من مكانة رمزية داخل المجتمع ، فقد عبروا عن نبل ورسالة هذه المهنة، إضافة إلى مساهمتهم في تكوين إطارات المستقبل.

7- نلمس كذلك من المقابلات أن معظم أفراد العينة لهم سوابق في العمل النقابي ، حيث كانوا ينشطون ضمن نقابة UGTA، والآخرون قد نشطوا ضمن الحركة الطلابية في فترة الدراسة الجامعية.

8- من خلال طرحنا للسؤال حول: كيف تقيمون وضعكم المادي ؟ فكانت إجاباتهم محصورة بين مقبول ومتوسط، وهذا يبين لنا على أنهم لم يبلغوا الرضا الكامل حول وضعيتهم المادية، ويمكن اعتبار هذا الرفض دافع لوعيهم بضرورة العمل النقابي.

9- وجدنا كذلك من خلال المقابلات الأغلبية منهم أنهم قد مارسوا أعمالا موسمية في الفلاحة قبل الدخول إلى مهنة التعليم ، وهذا يبين مدى تقديرهم لقيمة العمل ، وفي نفس الوقت مدى حاجتهم للعمل باعتباره المورد الاقتصادي الوحيد لهم.

## 2-1- الإشكالية :

"يعتبر مفهوم المجتمع المدني أحد التعابير الأكثر انتشارا في نهاية هذا القرن وبداية الألفية الجديدة، والواقع أن انتشاره مرتبط بتحولات عميقة شهدها العالم في هذه الفترة"<sup>1</sup>، هكذا يعتبر المجتمع المدني منتج للدولة الحديثة، ففيه يتلقى الفرد تنشئة اجتماعية، وما تتضمنه هذه التنشئة من جانبها السياسي، حيث يعتبر فضاء مفتوحا لجميع مواطني الدولة الحديثة، فالدخول إلى هذا المجتمع نابع من إرادة و طوعية المواطن وليس إجباريا.

وهنا لا يمكن الحديث عن المجتمع المدني دون الحديث عن الدولة الحديثة " حيث حين خرج مفهوم المجتمع المدني إلى الوجود في الفكر السياسي الليبرالي الحديث،

<sup>1</sup> عنصر العياشي، ما هو المجتمع المدني؟ الجزائر أنموذجا، من الكتاب الجماعي : المجتمع المدني والمواطنة، دفاتر مجلة السانبات، عدد3، مركز البحث في الأنثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية ، وهران، 2012، ص 9.

خرج في تلازم نظري وتاريخي مع ظهور النظرية الحديثة حول الدولة والسلطة<sup>1</sup>، هذه الدولة هي الدولة المبنية على التعاقد مقابل الحق الطبيعي، علاقة الفرد فيها بالدولة هي علاقة مبنية على أساس المواطنة، هذه الأخيرة التي نجدها بشكل بارز تمثلا وممارسة في فضاء المجتمع المدني، حيث "إن هذه الدولة الحديثة (الدولة الليبرالية)، القائمة على فكرة الإجماع والتعاقد، ليست أكثر من دولة لمجتمع جديد هو المجتمع: مجتمع المواطنين، مجتمع المدنية"<sup>2</sup>، هذه المواطنة التي لا تقصي أحدا في بناء دولة حديثة قوية، دولة المؤسسات في جود ديمقراطي، أي دولة الحق والقانون والحرية، والعدالة والاجتماعية، والمساواة "فالمواطنة في شكلها الأكثر اكتمالا في الفلسفة السياسية المعاصرة هي الانتماء إلى الوطن.... انتماء يتمتع المواطن فيه بالعضوية الكاملة الأهلية على نحو يتساوى فيه مع الآخرين الذين يعيشون في الوطن نفسه مساواة في الحقوق والواجبات"<sup>3</sup> وهنا يؤكد الباحث المغربي احمد بودراع أنه "لا يمكن الاستغناء عن دور المجتمع المدني المستقل عن الدولة لدعم خطاب الحرية والمواطنة وإشاعته"<sup>4</sup>.

هكذا يتبين لنا مما سبق أن هناك علاقة وثيقة بين المجتمع المدني والمواطنة، فلا وجود لدولة حديثة قوية، في غياب مجتمع مدني مستقل ذو فعالية، حيث يمارس الفرد في هذا المجتمع مواطنة، في ظل التعاقد والحرية، والمساواة، وبذلك يتقوى هذا المجتمع المدني، ويصبح ذا فعالية ليقوم بدوره، في مراقبة المجتمع السياسي، بالنقد، وتقديم الاقتراحات والبدائل في جود ديمقراطي، هذا من جهة ، ومن جهة أخرى يساهم هذا المجتمع المدني بممارسته لقيم المواطنة في إنتاج مواطن فاعل في مسيرة بناء وتطور الدولة الحديثة، يمتلك ثقافة الحق والقانون والعدالة والمساواة، وهنا يشير الباحث عبد النور بن عنتر إلى أهمية المواطنة على التحزب حيث يقول:"إن هم المواطنة هو تقويم اعوجاج الحكام ومراقبة تسيير وإدارة الشأن العام وإشراك المواطن فيما يخص حياته

<sup>1</sup> عبد الاله بلقزيز، في الديمقراطية والمجتمع المدني : مرثي الواقع مدائح الأسطورة ، أفريقيا الشرق، الدار البيضاء (المغرب)، 2001، ص 28-29.

<sup>2</sup> عبد الاله بلقزيز، مرجع سابق، ص 29.

<sup>3</sup> منير مباركية، مفهوم المواطنة في الدولة الديمقراطية المعاصرة وحالة المواطنة في الجزائر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2013، ص 9.

<sup>4</sup> أحمد بودراع، المواطنة، حقوق وواجبات، من المجلة العربية للعلوم السياسية ، العدد 43-44، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ، صيف - خريف 2014 ، ص 150.

اليومية"<sup>1</sup>، وتكمن أهمية المواطنة، في كون المواطن الذي يحمل قيمها على مستوى التمثيل والممارسة، يكون له حضور ودور فعالين في المجتمع الديمقراطي المفتوح على كل الاقتراحات، والأفكار والمشاريع ، مجتمع ديناميكي قلق ، متغير نحو التطور، بفضل تمتعه بوعي وبفضل إتقانه لممارسة لقيم المواطنة، مدركا ماله وما عليه، أي حقوقه وواجباته، في ظل دولة ديمقراطية، أي دولة المؤسسات، إذا توفرت هذه الشروط مؤكداً أن هذا المجتمع يستمر في التوازن مع تطوره في جميع الميادين.

وهكذا نجد في الجزائر، رغم طول الاستعمار الفرنسي للجزائر، إلا الحركة الوطنية نجحت في بلورة الوطنية للجزائريين، التي نجحت في توحيد صفوفها بهذه الروح الوطنية في طرد الاستعمار الفرنسي، إلا أن بعد الاستقلال فشلت الدولة الوطنية في بلورة مواطنة فعالة، إلا بعد إقرار التعددية في دستور 1989، حيث فتحت الإمكانية لبلورة مواطنة في ظل التعددية السياسية، فلا مواطنة في غياب التعددية السياسية، وهنا يشير الباحث حسن رمعون إلى تعثر تطور ممارسة المواطنة بعد إقرار التعددية حيث يقول: "أن المجتمع الجزائري يبقى منذ عشرين سنة مترقبا للتطور الحاصل في العالم من حوله ومتطلعا أكثر مما كان عليه من قبل إلى التعبير عن الحقوق والواجبات المرتبطة بممارسة المواطنة"<sup>2</sup>.

وهكذا بعد إقرار التعددية السياسية في الجزائر، أقر دستور فبراير 1989 الممارسة الديمقراطية، وبالتالي ميلاد مجتمع مدني فاعل ومتحرك، حيث إن "علاقة المجتمع المدني بالسلطة علاقة تفاعلية جدلية، فكلماتقوى المجتمع المدني، وتطورت قدراته الرصدية في مواجهة السلطة، كانت هذه الأخيرة حذرة ومحتاطة من إرتكاب مخالفات في حق المواطنين"<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> عبد النور بن عنتر، المواطنة كمدخل للتعددية... ثقافة المواطنة نقيض ثقافية التسلط، المواطنة في المغرب العربي، من مجموعة الخبراء المغربيين، عدد 9، مركز الدراسات المتوسطة والدولية، تونس، نوفمبر 2012، ص 6، <http://www.cemi-tunis.org/medias/files/bulletin-cemi-09.pdf>

<sup>2</sup> حسن رمعون وآخرون، الجزائر اليوم: مقاربات حول ممارسة المواطنة، مركز البحث في الأنتروبولوجيا الاجتماعية والثقافية، وهران، 2012، ص 23.  
<sup>3</sup> أحمد بودراع، مرجع سابق، ص 150.

في ظل التعددية السياسية، وإقرار الممارسة الديمقراطية في ظل التعددية الحزبية يشير الباحث عنصر العياشي ويقول: "إن الآليات التي تقف وراء نشوء الدولة الحديثة في شكلها الديمقراطي الليبرالي هي ذاتها التي قادت إلى تكوين المجتمع المدني بتنظيماته السياسية (الأحزاب، والمجالس المنتخبة)، الاجتماعية (الجمعيات المهنية، النقابات)، الثقافية (المدارس والجمعيات ووسائل الاتصال) ومؤسساته الاقتصادية (المنشآت، الشركات، البنوك"<sup>1</sup>.

وعلى الرغم من شيوع مفهوم المجتمع المدني إلا أن هناك تفاوتاً في تحديد العناصر والقوى التي يتشكل منها ما يسمى بالمجتمع المدني، وهنا يمكن اعتماد التعريف التالي للمجتمع المدني حيث بعد تنظيم ندوة "المجتمع المدني" التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية عام 1992" قد تبنت تعريفاً للمجتمع المدني على أنه "يقصد به المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تعمل في ميادينها المختلفة في استقلال عن سلطة الدولة لتحقيق أغراض متعددة، منها أغراض سياسية كالمشاركة في صنع القرار على المستوى الوطني والقومي، ومثال ذلك الأحزاب السياسية، ومنها أغراض نقابية كالدفاع عن مصالح أعضائها، ومنها أغراض ثقافية كما في اتحادات الكتاب والمثقفين والجمعيات الثقافية التي تهدف إلى نشر الوعي الثقافي، وفقاً لاتجاهات أعضاء كل جماعة، ومنها أغراض الإسهام في العمل الاجتماعي لتحقيق التنمية"<sup>2</sup>.

ومن هذا التعريف نجد النقابة كأحد مكونات المجتمع المدني، وقد وقع اختيارنا على النقابة لتوفر هذه الأخيرة على خصائص المجتمع المدني بشكل جلي، وخاصة خاصية الاستقلالية، هذا من الناحية النظرية دون البحث في حدود هذه الاستقلالية، ونقصد هنا بالاستقلالية عن المجتمع السياسي ممثلاً في السلطة، والأحزاب السياسية.

وتعتبر الحركة العمالية كعامل للتغيير، حيث يشير الباحثان جورج فريد مان وبيار نافيل إلى أنه "ليست الحركة العمالية نتاجاً للمجتمع الذي تنمو فيه فقط، أو نتاجاً يمكن

<sup>1</sup> عنصر العياشي، ما هو المجتمع المدني؟ الجزائر أنموذجاً، مرجع سابق، ص 16.  
<sup>2</sup> متروك الفالح، المجتمع والديمقراطية في البلدان العربية- دراسة مقارنة لإشكالية المجتمع المدني في ضوء تعريف المدن، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ص 26.

اللاحق بجميع عناصره المحددة بالتفصيل، إنها كذلك معطى جديداً، وقوة تفعل بدورها في المجتمع<sup>1</sup> فالنقابة لها دور في تغيير المجتمع، وذلك بالدفاع عن مصالح منخرطيها الاقتصادية والاجتماعية، بحيث "تشكل النقابة إحدى المؤسسات المهمة التي تندرج ضمن مكونات المجتمع المدني المتعددة والمتنوعة بطبيعتها، كما تدخل في خانة جماعات الضغط التي ولدتها الثورة الصناعية ودفعت إلى بروزها بسبب ما حملته معها من قهر واستغلال للطبقة العاملة، وهو ما جعل هذه الأخيرة تفكر في توحيد صفوفها وتوجيهها نحو خلق تنظيمات تدافع عن كينونتها ووجودها بداية، ثم عن مصالحها باعتبارها تمثل العمود الفقري للإنتاج"<sup>2</sup>، فالنقابة لها مكانة مهمة في اقتصاد أي دولة، وبذلك تلعب دور الوسيط بين العامل المواطن والدولة حيث "تلعب النقابة في الوقت الحالي دور مهم في العلاقات المهنية في مكان العمل، هذا من جهة وبشكل أوسع على مستوى المجتمع بصفة عامة"<sup>3</sup> ، وبذلك " فهي عنصر مهم في الحياة الاقتصادية والاجتماعية الحديثة"<sup>4</sup> حيث أن النقابة تستمد قوتها من التنظيم<sup>5</sup> المحكم و من مصداقية شرعيتها المستمدة من قوة وحجم تمثيلها للقوى العاملة، حيث أن "كل نقابة هي دائماً بحاجة- كي تشتغل كنقابة- إلى قدر أدنى من الاعتراف من طرف قاعدتها"<sup>6</sup>، وكلما كانت النقابة أكثر شرعية لتمثيل العمال، كلما كانت لها أكثر قوة تفاوض، وفي المقابل تكون لها أكثر مصداقية لطموحات ومطالب منخرطيها، وهكذا بعد إقرار التعددية السياسية في دستور 1989، أصبحت هناك تعددية نقابية، مما أدى إلى ظهور عدة

<sup>1</sup> جورج فريدمان وبيار نافيل، رسالة في سوسيولوجيا العمل، تر : حسين حيدر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط 1، 1985، ص 238.

<sup>2</sup> أمينة هكو، الظاهرة النقابية والجموعية في بلدان المغرب العربي، من مجلة المستقبل العربي ، عدد 353 ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، يوليو 2008، ص 67.

<sup>3</sup> Dominique Andolfatto et Dominique Labbé, **sociologie des syndicats**, la Decouverte, Paris, 3<sup>ème</sup> édition, 2011, p11.

<sup>4</sup> Ibid, P 3.

<sup>4</sup> حيث أن "التنظيم، عرفا هو الترتيب أو تدبير وحدة الأمور المختلفة لجعلها أداة أو عدة تستخدمها إرادة تسعى لتحقيق مشروع ما، وتتلازم في كل تنظيم أو تدبير مسألته التعاون والترتيب، ومن شروط التنظيم ونجاحه وبقائه قدرته على تحريك المشاركين فيه" المرجع : خليل أحمد خليل، المفاهيم الأساسية في علم الاجتماع، دار الحدائق للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت ، ط 1 ، 1984 ، ص 80.

<sup>6</sup> جمال غريد ، العامل الشائع، عناصر للاقترب من الوجه الجديد للعامل الصناعي الجزائري ، من مجلة انسانيات، عدد 01 ، مركز البحث في الانثروبولوجية الاجتماعية و الثقافية ، وهران ، 03 / 1997 ، ص 21.

نقابات حيث نجد "الانتقال إلى التعددية على المستوى النقابي يعيدنا إلى إشكالية العلاقة بين الحركة العمالية والنقابية والحركة الاجتماعية الشعبية، هذه الأخيرة التي استطاعت أن تتحول إلى المحرك الرئيسي والفعلي للتغيير السياسي في الجزائر ابتداء من 1989 وهو ما كان له انعكاسات ليس على المستوى العمالي فقط بل النقابي كذلك"<sup>1</sup>، حيث إقرار التعددية السياسية مهد الطريق إلى الممارسة الديمقراطية في جميع الميادين، ابتداء من التعددية الحزبية، إلى التعددية النقابية، وكل هذا في جو ديمقراطي، علاقة الفرد بهذه الفضاءات تتحدد بثقافة المواطنة، تمثلا وممارسة، فالنقابة هي ظاهرة صحية في الدولة الحديثة، تتجسد فيها المواطنة والممارسة الديمقراطية، وهكذا فقد أصبحت النقابة تنافس الأحزاب في معارضتها للدولة، وقد حققت عدة إنجازات عجزت أحزاب كبرى عن تحقيقها، والمثال جلي في التجربة التونسية بعد انهيار نظام الرئيس بن علي، حيث "أن الاتحاد العمالي العام بات ينوب عن الأحزاب السياسية المعارضة، العاجزة عن لعب دورها، إذ قرر أن يلتزم إلى جانب المجتمع المدني والشعب التونسي بتنوعاته، ليس من أجل الدفاع عن جماهير الطبقة العاملة وحسب، بل عن الجمهورية ومؤسساتها بنوع خاص"<sup>2</sup>، وهكذا فقد أصبحت النقابة تلعب دور محوري في الحياة الاقتصادية والاجتماعية لأي مجتمع، وبذلك هي تستفيد من الحرية، والديمقراطية، التي تميز النظام السياسي التعددية، فهي في ممارستها لهذه الحرية، فهي تمارس لقيم المواطنة، في جو ديمقراطي، قيم الحرية، المشاركة والمساواة، والمسؤولية الاجتماعية ، لتختلف التوازن بين الحقوق والواجبات.

هذا التوازن هو جوهر المواطنة، هذه الأخيرة التي تشير إلى إحدى ممارسات الحداثة<sup>3</sup> و كذلك إلى علاقة الفرد بالدولة الحديثة، فبهذه العلاقة يُساهم المواطن في بناء

<sup>1</sup> عبد الناصر جابي، الجزائر من الحركة العمالية إلى الحركات الاجتماعية، المعهد الوطني للعمل، الجزائر، 2001، ص 102-103.

<sup>2</sup> هالة يوسف، المعارضة التونسية تتجسد في نقابة، من مجلة القيس- *le monde diplomatique* النشرة العربية ، الكويت ، عدد 11 ، السنة السادسة ، نوفمبر 2012 ، ص 29.

<sup>3</sup> "تشير كلمة الحداثة (Modernity) في معناها العام إلى شيء معاصر أو حديث أو يحدث اليوم، واستخدمت هذه الكلمة لتصف بشكل خاص أحوال المجتمع في أوروبا في فترة ما بعد القرون الوسطى، وسلكت المجتمعات الحديثة منها عقليا تقوم فيه أفعال المجتمع على أساس التخطيط والتقنيات لاتخاذ أكثر الوسائل مناسبة لتحقيق الأهداف" ،



دولته وتطورها، وضمان استمراريتها، من النقابات المستقلة التي أثبتت وجودها، بفعل سلسلة الاحتجاجات التي لقيت استجابات واسعة، وهنا يؤكد الباحث عبد الناصر جابي في بداية التأسيس لهذه النقابة قبل منح الاعتماد حيث يقول ويتساءل " فلماذا ترفض وزارة العمل الاعتراف بنقابة أثبتت ميدانيا قوة تجنيد وتمثيلية كبيرة على سبيل المثال؟ المواطن نفسه الذي لم يفهم كيف يرفض وزير التربية التفاوض مع النقابات الممثلة للأساتذة بحجة عدم حصولها على الاعتماد ، في حين يصر على الاستقبال والتفاوض مع نقابات لم تشارك في الإضراب أصلا أو التحقت به في أيامه الأخيرة أو من دون قواعد مهنية فعلية"<sup>1</sup>، وبعد اعتماد هذه النقابة التي تسمى اختصارا نقابة الكنايست، توالى إضراباتها واحتجاجاتها، وأصبحت اليوم قوة فاعلة تملك قوة تفاوض مع وزارة التربية الوطنية، وبذلك استطاعت أن تجني ثمار هذه الاحتجاجات، واستطاعت أن تحقق عدة انجازات للأستاذ الثانوي والتقني على المستوى المهني والاجتماعي، وفتحت الأبواب لعدة نقابات أخرى في تغيير القوانين<sup>2</sup> الخاصة لعدة فئات مهنية، ابتداء من مهنة التربية والتعليم، الحماية المدنية، الإدارة العمومية، ولازال تأثير قوة هذه النقابة في مجال التفاوض جاري لحد الساعة.

وهنا يمكننا اعتبار أن هذه النقابة أي نقابة الكنايست إلى حد ما نقابة فاعلة ، فهي تعتبر نموذج لمجتمع مدني فاعل إلى حد ما ، يستمد فاعليته ، من شرعية وقوة تمثيليته، هذا من جهة، ومن جهة أخرى على مستوى الممارسة الاحتجاجية التي تعتبر إلى حد ما تتمتع بقدر من التنظيم النقابي ، الذي يستمر في انسجام.

والحديث عن الحركة النقابية يقودنا إلى الحديث عن الحركات الاجتماعية، وهنا يبرز آلان تورين حيث "لقد عمل تورين على تأسيس نظريته حول الحركات الاجتماعية،

المرجع : جون سكوت John Scott ، علم الاجتماع : المفاهيم الأساسية ، تر : محمد عثمان ، الشبكة العربية للأبحاث و النشر ، بيروت ، ط1 ، 2009 ، ص 166 – 167.

<sup>1</sup> ناصر جابي، مواطنة... من دون استئذان، منشورات الشهاب، الجزائر، 2006، ص 40.

<sup>2</sup> والقوانين جمع قانون حيث أن " القانون نسق مكون من معايير مقننة تنظم السلوك الإنساني وتقوم السلطة الرسمية برفض القوانين وتفسيرها"، المرجع: فاروق مداس، قاموس مصطلحات علم الاجتماع، سلسلة قواميس المنار، دار مدني ، الجزائر، 2003، ص 207.

وتحديدا حول الجديد منها، منذ منجزه الموسوم بـ الوعي العمالي ( la conscience ouvrière)، الذي يعتبر فيه العمال فاعلين تاريخيين بامتياز، ثم عمله المفصلي الآخر الذي سماه الكلمة والدم ( la parole et le sang) وتعرض فيه لعدد من الحركات الاجتماعية المهنية في أمريكا اللاتينية، ولقد استمر في الاشتغال على الفعل الاحتجاجي بمعونة فريقه العلمي، منتهيا إلى مقاربات متعددة المناحي، تتوجه إلى الحركات الطلابية والعمل النقابي والاحتجاجات الجديدة لأنصار البيئة ومناهضي العولمة<sup>1</sup>.

و نحن نرى بأن الاستاذ الذي ينتقل من الفضاء المهني الى الفضاء النقابي ، يمتلك مما لا شك فيه وعيا لا يستهان به ، و هو بذلك يبحث و يدافع عن حقوقه ، مقابل هذا يكتشف واجباته ، و هكذا تتحقق المواطنة هذه الأخيرة المبنية على التوازن بين الحقوق والواجبات ، باعتبار " ان (( التربية على المواطنة )) بقدر ما تضمن استعداد الفرد لممارسة حقوقه ، تخلق لدى الفرد القابلية أو الاستعداد لقبول الآخر لحقوقه ، و لذلك فان المواطنة هي ضمانة أساسية لتوثيق العلاقة بين الديمقراطية و التربية " <sup>2</sup> . و نحن اذ نذكر التربية ، فالنقابة المراد دراستها وهي نقابة الكنايست هي موجودة في فضاء التربية .

وتبعاً لما يبرزه تورين حول فاعلية العامل في إنتاج المجتمع، وإعادة المجتمع، فهذا يشيرنا إلى تأثير هذا العامل نابع من فعالية الحركة النقابية التي تسمح له بلعب هذا الدور، وهكذا فإن النقابة لها دور مهم في إنتاج المجتمع، وإعادة إنتاجه توافقا مع ما ذهبنا إليه جورج فريدمان وبيار نافيل، وهنا نرصد مفارقة حول نقابة الكنايست، باعتبار أن النقابة هي حركة مطلبية، أي أنها تبحث عن الحقوق، فهي تتبنى في أحد شعاراتها ثقافة المواطنة، وهذه الأخيرة هي توازن بين الحقوق والواجبات، ترى هل في واقع الممارسة النقابية هناك ممارسة لقيم المواطنة؟

<sup>1</sup> عبد الرحيم العطري، سوسيولوجيا الحركات الاجتماعية، من مجلة إضافات ، عدد 13 ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، شتاء 2011 ، ص 26.

<sup>2</sup> الشامي الأشهب يونس ، (( سوسيولوجيا المواطنة )) أم (( علم تربية )) المواطنة ؟ : أنماط العلاقة بين النسق الاجتماعي و النسق التربوي ضمن خصوصية (( التربية على المواطنة )) ، من مجلة إضافات ، العدد 23-24 ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، صيف و خريف 2013 ، ص 16 .

ومن خلال دراستنا الاستطلاعية، توصلنا إلى أن هناك وعي لدى الفاعلين النقابيين بضرورة العمل النقابي، فهل هذا الوعي هو إدراك لقيم المواطنة؟

وكذلك من خلال دراستنا الاستطلاعية، رصدنا نقاشا وتفاعلا داخليا في الفضاء النقابي، فهل هذا النقاش والتفاعل يقودان إلى ممارسة لقيم المواطنة؟

و هل لهذه الممارسة أثر على ممارسة قيم المواطنة في الفضاء المهني؟ و هل لها امتداد خارج المؤسسة باتجاه المجتمع بصفة عامة؟

ومن خلال إشكاليتنا هذه، نود نشير إلى أننا نستهدف بدراستنا هذه الفاعل، وبذلك نتجه نحو المقاربة الفهمية التي تستهدف الفاعل، حتى يتسنى لنا فهم أعمق لدور النقابة في إنتاج فاعل متمرس في المجتمع، فاعل واعي يتفاعل وله استراتيجية في التفاعل، ويمكن تلخيص الأسئلة التي طرحناها سابقا في السؤال التالي:

هل انتقال أستاذ التعليم الثانوي من الفضاء المهني إلى الفضاء النقابي يجعله فردا حاملا لقيم المواطنة؟

### 1-3- فرضية البحث:

"يتمثل دور الفرضية في مراحل البحث العلمي باعتبارها الأداة الرئيسية التي تجعل البحث يأخذ وجهة علمية فعلا"<sup>1</sup>.

وهكذا فالفرضية هي مرحلة مهمة في البحث العلمي، وهي عبارة عن إجابة مقترحة على أسئلة الدراسة، ولهذا يجب أن تصاغ بشكل دقيق، حيث يجمل الباحث موريس انجرس، ويشير إلى أن "الفرضية هي إجابة مقترحة لسؤال البحث يمكن تعريفها حسب الخصائص الثلاثة الآتية: التصريح، التنبؤ ووسيلة للتحقق الأمبريقي"<sup>2</sup>

<sup>1</sup> سعيد سبعون وحفصة جرادى، الدليل المنهجي في إعداد المذكرات والرسائل الجامعية في علم الاجتماع، دار القصة للنشر، الجزائر، 2012، ص 135.

<sup>2</sup> موريس انجرس، مرجع سابق، ص 151.

وعودة للسؤال المحوري لإشكالية دراستنا للنقابة وقيم المواطنة، وهو كالتالي: هل بانتقال الأستاذ في التعليم الثانوي من الفضاء المهني إلى الفضاء النقابي ينتج لنا أستاذا حاملا لقيم المواطنة؟

ولتفكيك هذه الإشكالية اقترحنا فرضيتين للجواب على هذه الإشكالية وهما:

### 1-3-1-1- فرضية 1:

الأستاذ الذي ينتقل من الفضاء المهني إلى الفضاء النقابي يمتلك وعيا، هذا الوعي ينتج عند النقابي إدراكا بقيم المواطنة.

### 1-3-1-2- فرضية 2:

تفاعل علاقات الأساتذة داخل الفضاء النقابي يكسبهم ممارسة لقيم المواطنة.

### 1-4-1- تحديد المفاهيم:

مما لا شك فيه، ففي أي بحث علمي عند صياغتنا للفرضيات، نستعمل مفاهيم علمية، حيث أن "المفهوم هو تصور ذهني عام ومجرد لظاهرة أو أكثر وللعلاقات الموجودة بينها"<sup>1</sup>، فلا يمكن بناء نموذج تحليل لدراستنا دون المرور بالبحث والتفصيل على مفاهيم الدراسة، أو بالأحرى دون أن يكون لنا جهاز مفاهيمي للدراسة، يحيط هذا الجهاز المفاهيمي بكل أبعاد الدراسة، ولهذا كان إلزاما علينا التطرق للمفاهيم التالية:

### 1-4-1-1- النقابة:

النقابة « Syndicat » هي عبارة عن تنظيم مهني يهدف إلى الدفاع عن حقوق و مصالح منخرطيه وتعتبر من مكونات المجتمع المدني كما أشرنا إلى ذلك في الإشكالية، وهي كذلك "تشير إلى رابطة دائمة بين الذين يتقاضون أجور بهدف تحسين أحوال وظروف عملهم"<sup>2</sup>، أما المعجم السياسي فيعرف النقابة المهنية بأنها "هي اتحاد يضم

<sup>1</sup> - موريس انجرس ، مرجع سابق، ص 158.

<sup>2</sup> - فاروق مداس، قاموس مصطلحات علم الاجتماع ، مرجع سابق ، ص 280.

المتخصصين في مهنة معينة، وتشتترط في عضويتها عدة اعتبارات، كالحصول على دراسة معنية أو مؤهل خاص أو لقب من ألقاب المهنة، ولها الحق في أن ترفض الاعتراف بمؤهلات، لا تراها كافية لعضويتها"<sup>1</sup>.

وكذلك من جانب آخر فالنقابة تستعمل عدة طرق سلمية في سبيل تحقيق هذه الأهداف و ذلك في ظل القانون مثل الاحتجاج، الاعتصام و الإضراب ... ومن هذه الزاوية "النقابة هي مجموعة تتشكل لأغراض المساومة الجماعية بشأن شروط العمل ولرعاية مصالح أعضائها الاقتصادية والاجتماعية عن طريق الضغط على الحكومات والهيئات التشريعية واللجوء إلى العمل السياسي في بعض الحالات"<sup>2</sup>، ولهذا يصنفها علم الاجتماع السياسي، كجماعة ضاغطة<sup>3</sup> حيث أن "النقابة من زاوية علم الاجتماع السياسي هي عبارة عن جماعة ضاغطة ينصب دورها على تأمين المصالح الاقتصادية، والاجتماعية لأعضائها، كما أنها تنظيم مهني مطلي، يستعمل شتى الوسائل لتحقيق أهدافه كالتفاوض ووسائل الضغط"<sup>4</sup>.

### إجرائيا:

ونحن نعتبر النقابة كتنظيم مهني مطلي يسعى للدفاع عن أعضائه الاجتماعية والاقتصادية، ويستعمل في ذلك وسائل الضغط والتفاوض تحت مظلة القانون، وهي جزء من المجتمع المدني الذي يميز الحياة الديمقراطية في الدولة وهذا نعتبره مفهوم إجرائي.

<sup>1</sup> وضاح زيتون ، المعجم السياسي ، دار أسامة للنشر و التوزيع و دار المشرق الثقافي ، عمان ( الأردن ) ، 2010 ، ص 335.

<sup>2</sup> محمود آيت مدور، الحركة النقابية المغربية بين 1945 - 1962 : الجزائر و تونس نموذجا ، دار هومة للطباعة و النشر و التوزيع ، الجزائر ، 2013 ، ص 15.

<sup>3</sup> جماعة ضاغطة: "هي فئة صغيرة منظمة تعمل ضمن مجموعة كبيرة ، وتؤثر في مسلكها السياسي"، المرجع: وضاح زيتون ، المعجم السياسي ، مرجع سابق ، ص 123.

<sup>4</sup> محمود آيت مدور ، مرجع سابق ، ص 15 .

**1-4-2-المجتمع المدني:**

يعتبر مفهوم المجتمع المدني مفهوم يقابل المجتمع السياسي هذا الأخير المتمثل في مؤسسات الدولة كالحكومة والهيئات التابعة لها مثل الوزارات، مختلف الإدارات... ، "وفي السنوات التي أدت تدريجياً إلى ثورات 1989، كان "المجتمع المدني" يعني من منظور الاستقلال والتنظيم الذاتي للمواطنين خارج حكم الدولة المباشر وتنظيم الحياة الجماعية"<sup>1</sup> ، وهذا يعني أن المجتمع المدني يتصف بالاستقلالية، والتنظيم من طرف المواطنين بطوعية ودون إكراه، وذلك قصد تسيير المصلحة العامة الجماعية، وهذا طبعاً باستقلالية تامة عن الدولة ، حيث يلتقي في فضائه الأفراد بعيداً عن هيمنة الدولة في جو مفتوح لكل الآراء و الأفكار بغض النظر عن تنوع أطيافهم و انتماءاتهم الدينية أو العرقية يجمعهم في ذلك انتمائهم لدولة واحدة وهدفهم من هذا المجتمع هو تسيير نقاشهم المتواصل حول مصالحهم المشتركة والبت فيه وهنا كذلك "يشير مصطلح المجتمع المدني إلى كافة الأماكن التي يجتمع فيها الأفراد معا للتداول والسعي إلى تحقيق المصالح المشتركة ومحاولة التأثير في الرأي العام أو السياسات العامة"<sup>2</sup>.

**1-4-3- المواطنة:**

كلمة مواطنة مشتقة من كلمة وطن وهنا يشير الوطن الى الدولة وبذلك فالمواطنة تشير إلى علاقة الفرد بهذه الدولة المبنية نظرياً على التعاقد فالفرد يقدم الولاء أما الدولة تقدم لهذا الفرد كل حاجاته الاجتماعية و الاقتصادية و الثقافية و أهم هذه الحاجات هي توفير الأمن لهذا الفرد ، حيث "يمكن تعريف المواطنة (Citoyenneté) بأنها مكانة، أو علاقة اجتماعية تقوم بين شخص طبيعي وسلطة سياسية (الدولة)، من خلال هذه العلاقة يقدم الطرف الأول الولاء، ويتولى الثاني مهمة العملية"<sup>3</sup> ، أما تاريخياً فالمواطنة مفهوم ظهر مع ظهور دولة المدينة ، حيث "تقترن المواطنة تاريخياً بنشأة المدينة الأوربية،

<sup>1</sup> أنابيل موني وبيتسي إيفانز Annabelle Mooney and Betsy Evans العولمة: المفاهيم الأساسية، تر: أسيا دسوقي، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت، ط1، 2009، ص 251.

<sup>2</sup> جون سكوت John Scott ، علم الاجتماع: المفاهيم الأساسية ، مرجع سابق ، ص 340.

<sup>3</sup> فاروق مداس ، قاموس مصطلحات علم الاجتماع ، مرجع سابق ، ص 261.

وفضائل التحضر، ومؤسسات المجتمع المدني، وانتشار الحضارة العمرانية، والمواطن (Ctioyen) كلمة مشتقة من Cité كما في الكلمات الأنجلو - فرنسية (Citesyn)، (Citezein)، (Sithzein)"<sup>1</sup>، وهكذا فإن مفهوم المواطنة برز مع ظهور دولة المدينة، بأن الإمبراطورية اليونانية، هذه الدولة التي تطورت بعد ذلك إلى الدولة القومية، حتى تشكل الدولة القومية الحديثة الأوربية المنشأ أما من حيث المكونات فان "ديلانتي (Delanty) يرى أن المواطنة تتكون من أربعة عناصر الحقوق والمسؤوليات والمشاركة والهوية، فالحقوق على سبيل المثال، كانت تتم حمايتها نظريا من قبل الدولة القومية التي ينتمي إليها الفرد كمواطن"<sup>2</sup>.

#### 1-4-4- القيم:

القيم ومفردتها قيمة Valeur وهي هي فكرة مجردة فهي تمارس وظيفة توجيه سلوك الفرد من خلال مخياله هذا الفرد الذي يصدر منه هذا السلوك خلال تفاعله اليومي في نسقه الاجتماعي ، حيث "في علم الاجتماع فإن القيم تعتبر حقائق أساسية هامة في البناء الاجتماعي، وهي لذلك تعالج من جهة نظر السوسيولوجية على أنها عناصر بنائية تشتق أساس من التفاعل الاجتماعي"<sup>3</sup>، وتعتبر القيم كذلك من نتائج هذا التفاعل وفي نفس الوقت مسيرة لهذا التفاعل ، حيث " ينظر إلى القيمة بوصفها نتاجا إنسانيا هو هدف التطور الإنساني ومحركه معا"<sup>4</sup> ، والقيم في مفهومه العام مرتبطة بثقافة مجتمع ، فكل مجتمع تميزه ثقافته و بالتالي تتبع هذه الثقافة قيمها ، حيث أن القيم "في جميع الثقافات منظومة الأفكار التي تحدد ما هو مهم ومحبد ومرغوب في المجتمع، وهذه الأفكار

<sup>1</sup> طوني بينيت (Bennet Tony) وآخرون، مفاتيح اصطلاحية جديدة، معجم مصطلحات الثقافة والمجتمع، تر: سعيد الغانمي، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، ط1، 2010، ص 657.

<sup>2</sup> أنابيل موني وبيتسي إيفانز Annabelle Mooney and Betsy Evans العولمة: المفاهيم الأساسية ، مرجع سابق، ص 286.

<sup>3</sup> فاروق مداس ، قاموس مصطلحات علم الاجتماع ، مرجع سابق، ص 214.

<sup>4</sup> طوني بينيت (Bennet Tony) وآخرون، مفاتيح اصطلاحية جديدة، معجم مصطلحات الثقافة والمجتمع ، مرجع سابق، ص 550.

المجردة، أو القيم هي التي تضيف معنى محدد، وتعطي مؤثرات إرشادية لتوجيه تفاعل البشر مع العالم الاجتماعي"<sup>1</sup>.

### إجرائيا :

ونحن في دراستنا هذه نتناول القيم، وبالتحديد قيم المواطنة المفترض أنها ناتجة عن التفاعل الاجتماعي في الفضاء النقابي، وهي أربعة قيم بشكل إجرائي، وهي قيم: المساواة، الحرية، المشاركة، والمسؤولية الاجتماعية .

### 1-4-5- المساواة:

فقيمه المساواة هنا من تساوي الأفراد ليس من الناحية الطبيعية طبعاً و لكن التساوي قانونياً أي المساواة أمام القانون، بغض النظر عن الجنس، أو اللون، أو الدين ، أو العرق ، حيث نجد "في السياسة الليبرالية، قد تنحصر المساواة بالتدابير السياسية والقانونية: على سبيل المثال، المساواة أمام القانون، أو شخص واحد، صوت واحد"<sup>2</sup>، وهكذا فإن قيمة المساواة، تتجلى في مساواة المواطنين أمام القانون في جميع المجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، مثل المساواة في العمل، في التعليم، الجنسية، في القضاء، و هنا يرى توكفيل (Tocqueville) أنه قد اعترف للأفراد بأنهم على قدم المساواة في التقاعد والشراء والبيع والزواج، وتأتي فيما بعد، أو في الوقت نفسه، عملية الحقوق السياسية، ثم يعطي حق الانتخاب لكل الرجال ثم لكل البالغين في الجنسين"<sup>3</sup>.

### إجرائيا :

يمكننا اعتماد المفهوم الذي اعتمده الباحث منير مباركية كمفهوم إجرائي حيث يقول: "قيمة المساواة تشمل المساواة في التعليم، والعمل، والجنسية، والمعاملة المتساوية

<sup>1</sup> أنتوني غدنز (Anthony Giddens) بمساعدة كارين بيردسال : علم الاجتماع (مع مدخلات عربية)، تر: فايز الصياغ ، المنظمة العربية للترجمة ، بيروت ، ط 1، 2005 ، ص 82.

<sup>2</sup> طوني بينيت (Bennet Tony) وآخرون، مفاتيح اصطلاحية جديدة، معجم مصطلحات الثقافة والمجتمع ، مرجع سابق، ص 611.

<sup>3</sup> ر بودون وف.بوريكو، François Bourricaud, Raymond Boudon، المعجم النقدي لعلم الاجتماع ، تر: سليم حداد ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، ط 1، 1986 ، ص 510.



أمام القانون...<sup>1</sup> ، ويمكن إضافة المساواة في تقلد الوظائف في مؤسسات الدولة و الرقبة في الحيات العملية ، و المساواة في تقديم الترشح في مناصب سياسية أو مناصب نقابية...

#### 1-4-6- الحرية:

تعتبر الحرية من أبرز قيم المواطنة وأعظمها فأى فرد لا يمكنه العيش من دونها فهي تسمح للفرد من ممارسة حياته من دون قيود ، من حرية التعبير وحرية الفكر إلى حرية التنقل ... ، وهي "في استعمالها الاعتيادي السائر تعني الحرية غياب القيود والتحديدات، ويكون الأفراد أحرار حين لا يوقفهم أحد في متابعة أهدافهم أو القيام بما يرغبون في القيام به، إذا تكمن الحرية في هذا، أي في قدرتنا على أن نتصرف أو لا نتصرف، بحسب ما نختاره أو نريده"<sup>2</sup>، هذا من الناحية النظرية، فهنا الحرية هي حرية التصرف بدون قيود أو تحديدات .

إلا أن المفكر المغربي محمد عابد الجابري يربط ممارسة الحرية بالقانون، فيقول: "الحرية لا تصبح حرية بمعنى الكلمة إلا إذا استطاع الإنسان استغلالها، في حدود القانون طبعاً، بدون أن يخاف من ممارستها أو يساهم فيها وبدون أن تكون هناك مؤثرات تنتقص منها أو تقيدها"<sup>3</sup> ، فالحرية يضبطها القانون وإلا كانت سبباً في انتشار الفوضى ، و لهذا نجد المجتمع الغربي لحد الآن يتفاعل مع كل ظاهرة جديدة تبرز في المجتمع إلا ويسارع إلى دراستها من كل النواحي و بعد ذلك يضبطها بالقانون فيصبح المواطن حراً في ممارستها تحت مظلة و طبعاً تحت مراقبة الدولة

#### إجراءيا :

أما إجراءيا فسوف نعتمد على المفهوم الذي اعتمده الباحث منير مباركية حيث يقول: "قيمة الحرية وتشمل حرية الاعتقاد وممارسة الشعائر الدينية، والتنقل داخل

<sup>1</sup> منير مباركية، مرجع سابق، ص 75.

<sup>2</sup> طوني بينيت (Bennet Tony) وآخرون، مفاتيح اصطلاحية جديدة، معجم مصطلحات الثقافة والمجتمع ، مرجع سابق ، ص 291.

<sup>3</sup> محمد عابد الجابري ، في غمار السياسة ، فكري وممارسة: الكتاب الأول ، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت، ط1، 2009، ص 221.

الوطن، وحق التعبير عن الرأي سمليا...<sup>1</sup> ، و نضيف له شرط ممارسة هذه الحرية في ظل القانون حيث يلعب هذا الأخير دور الضابط و المراقب .

#### 1-4-7- المشاركة:

كلمة المشاركة لغويا مشتقة من الفعل شارك فقد يشارك المواطن في عمل تطوعي أو يشارك في التصويت أثناء الانتخابات فالمشاركة هنا تستهدف المصلحة العامة ، ولهذا "تفهم المشاركة بوصفها أفعالا إيجابية يؤديها الأفراد نحو مجتمعهم"<sup>2</sup>، وهنا المشاركة المقصود بها في صالح المصلحة العامة، حيث "يستطيع الأفراد الذين لا ينتمون إلى منظمات مدنية رسمية أن يشاركوا في مثال على المواطنة الصالحة يعكس علاقة "جوهرية" مع الآخرين، ويرون أن محاولاتهم "القيام بالشيء الصحيح" تجلب النفع للآخرين، وتعزز أواصر التضامن مع صحبة المواطنين"<sup>3</sup>.

ومثال على المشاركة في التصويت في مختلف الانتخابات العامة، وهناك عدة أمثلة على المشاركة في المجتمعات الديمقراطية الحديثة "تتصل المشاركة الاجتماعية بفكرة المجتمعات النشطة والمواطنين النشطاء وتتعلق بالممارسات الديمقراطية الحديثة حيث "تتصل المشاركة الاجتماعية بفكرة المجتمعات النشطة و المواطنين النشطاء ، وتتعلق بالممارسات الديمقراطية الجديدة المرتبطة بتأثيرات العولمة"<sup>4</sup>.

#### إجرائيا :

ويمكن أن نعتمد على المفهوم الذي أبرزه الباحث منير مباركية<sup>5</sup> حيث يشير إلى أن "قيمة المشاركة تشمل الحق في تنظيم حملات الضغط السلمي على الحكومة، أو

<sup>1</sup> منير مباركية، مرجع سابق، ص 75.  
<sup>2</sup> طوني بينيت (Bennet Tony) وآخرون، مفاتيح اصطلاحية جديدة، معجم مصطلحات الثقافة والمجتمع ، مرجع سابق ، ص 620.  
<sup>3</sup> طوني بينيت (Bennet Tony) وآخرون ، مرجع سابق ، ص 620.  
<sup>4</sup> أنابيل موني وبييتسي إيفانز Annabelle Mooney and Betsy Evans العولمة : المفاهيم الأساسية ، مرجع سابق ، ص 270.  
<sup>5</sup> منير مباركية، أستاذ جامعي في العلوم السياسية .

الاحتجاج السلمي، وحق الإضراب، والتصويت في الانتخابات العامة"<sup>1</sup>، و نضيف إليه جملة الحقوق التي يتمتع بها المواطن في الدولة الديمقراطية و المنصوص عليها دستوريا و قانونيا في جميع الفضاءات الاجتماعية بما فيه الاقتصادية والسياسية و الثقافية ...

#### 1-4-8- المسؤولية الاجتماعية :

تعتبر قيمة المسؤولية الاجتماعية المفهوم المقابل لقيمة المشاركة ، فأحد النتائج المهمة للمواطنة ان يصبح المواطن مسؤول في جميع الفضاءات الاجتماعية و الاقتصادية و الثقافي و السياسية ، و التي يُوَظَرها الدستور و القانون للدولة ، "ويعرف بلوم تيروم **Blomstrom** المسؤولية الاجتماعية على أنها الافعال التي تلزم بها المشروعات لحماية و ازدهار و رفاهية المجتمع ككل ، مع الاهتمام بالمصالح الاقتصادية للمنشأة"<sup>2</sup>

#### إجرائيا :

أما إجرائيا فقد اعتبرنا قيمة المسؤولية ممثلة في جملة الواجبات التي أقرها الدستور و القانون في الجزائر.

#### 1-4-9- الوعي:

مما لا شك فيه فإن الوعي مرتبط بالادراك الذي يتحقق حتما بالعقل ف "الوعي (Conscience) اتجاه عقلي انعكاسي يمكن الفرد من الوعي بذاته، وبالبيئة المحيطة به بدرجات متفاوتة من الوضوح أو التعقيد، يتضمن وعي الفرد لوظائفه العقلية، والجسمية ووعيه بالأشياء والعالم الخارجي"<sup>3</sup> ، فعن طريق هذا الوعي يدرك الفرد ماحوله بيئيا و

<sup>1</sup> منير مباركية، مرجع سابق، ص 75.

<sup>2</sup> محمود يوسف، فن العلاقات العامة ، الدار العربية للنشر و التوزيع ، القاهرة ، ط 1 ، 2008 ، ص 109 .

<sup>3</sup> فاروق مداس، قاموس مصطلحات علم الاجتماع ، مرجع سابق ، ص 296 – 297.

اجتماعيا ، وكذلك "الوعي : إدراك المرء لذاته و لما يحيط به ادراكا مباشرا و هو أساس كل معرفة"<sup>1</sup> .

### إجرائيا :

نحن في دراستنا هذه نتناول الوعي إجرائيا هو ذلك الوعي الذي يدفع أستاذ التعليم الثانوي أو التقني للعمل النقابي انطلاقا من قناعاته بضرورة الدفاع عن مصالحه الاجتماعية و المهنية والاقتصادية ، فهذا الوعي هو الذي يقوده إلى إدراك لقيم المواطنة

### 1-4-10- التفاعل الاجتماعي:

التفاعل الاجتماعي لغويا متكون من كلمتين التفاعل و يعني التأثير المتبادل و كلمة الاجتماعي معناه أن هذا التفاعل يحدث بين أفراد داخل المجتمع حيث أن "التفاعل الاجتماعي (L'interaction Sociale) هو التأثير المتبادل بين سلوك الأفراد والجماعات من خلال عملية الاتصال، والتصور البسيط للتفاعل الاجتماعي، يقصد به ما ينبع عن المجتمع من تأثير متبادل بين القوى الاجتماعية"<sup>2</sup>. هكذا فالتفاعل الاجتماعي هو تأثير وتأثر بين فرد وفرد أو بين فرد وجماعة، وذلك من خلال الاتصال والاحتكاك، وفي نفس المعنى يذهب إليه عالم الاجتماع أنتوني غدنز<sup>3</sup> حيث يقول: "التفاعل الاجتماعي هو العملية التي يبدر عن خلالها الفعل أو رد الفعل تجاه الآخرين، ورغم أن التفاعل الاجتماعي كان قائما على الدوام بين الأفراد والشعوب المختلفة، إلا أن العولمة أسهمت بطريقة مباشرة أو غير مباشرة بتكثيف التفاعل بين الشعوب والثقافات والدول"<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> العربي بوعمامة وحليمة رقاد ، آليات تشكل الوعي السياسي من خلال مضامين الاعلام الاجتماعي "دراسة اتجاهات الطلبة الجامعيين" ، من مجلة الصورة و الاتصال ، مخبر الاتصال الجماهيري وسيمولوجية الانظمة البصرية ، جامعة وهران ، عدد 5 و6 ، مكتبة الرشد للطباعة و النشر ، الجزائر ، سبتمبر 2013 ، ص 99 .

<sup>2</sup> فاروق مداس، قاموس مصطلحات علم الاجتماع ، مرجع سابق ، ص 74 – 75 .

<sup>3</sup> أنتوني غدنز عالم اجتماع إنجليزي .

<sup>4</sup> أنتوني غدنز ، بمساعدة كارين بيردسال : علم الاجتماع ( مع مدخلات عربية ) ، مرجع سابق ، ص 157 .

## إجرائيا :

ونحن في دراستنا هذه نتناول التفاعل الاجتماعي الذي يحدث داخل الفضاء النقابي والنتائج عن تأثير المنخرطين فيما بينهم من خلال النقاش، والاجتماعات والانتخاب، و أثناء الممارسات النقابية بصفة عامة، وما يحدث من سلوكيات وممارسات كنتاج لهذا التفاعل الاجتماعي .

## 1-5- المقاربة النظرية:

مما لا شك فيه أن أي بحث سوسيولوجي يرتكز على ركيزتين أساسيتين أو بالأحرى مقاربتين، مقارنة منهجية ومقاربة نظرية، فالمقاربة المنهجية هي التي تمكننا من جمع معلومات وبيانات حول الظاهرة موضوع الدراسة، أما المقاربة النظرية فهي تمكننا من التفسير النظري والتحليل السوسيولوجي لكل أبعاد الظاهرة موضوع الدراسة، فبدون مقارنة نظرية يبقى البحث عبارة عن كم من المعلومات بدون معنى سوسيولوجي.

وباعتبار أن المقاربة النظرية يحددها موضوع الدراسة وبما أننا نتناول بالدراسة النقابية، والتي تعتبر حركة اجتماعية<sup>1</sup>، فقد وقع اختيارنا المنهجي على مقارنة السوسيولوجي الفرنسي آلان تورين<sup>2</sup> حول الحركات الاجتماعية، فبالنسبة لهذا الأخير "فإن المجتمع لا يعيد نفسه من خلال النظام التربوي، ولكن من خلال الحركات الاجتماعية التي تقوده دائما إلى الأمام، وبالنسبة لتورين فإن الحركات الاجتماعية هي المكان الأكثر تعبيراً التي تقود العالم"<sup>3</sup>.

وأبرز مثال على الحركات الاجتماعية، نجد الحركات العمالية والنقابية، حيث يعتبر آلان تورين أبرز المتخصصين في هذه الحركات، فهو من المدافعين والمنظرين لعودة الفاعل منذ إصداره لكتابه المشهور عودة الفاعل في ثمانينيات القرن العشرين،

<sup>1</sup> يشير مصطلح الحركة الاجتماعية (Mouvement Social) إلى الجهد الملموس والمستمر الذي تبذله جماعة اجتماعية معينة من أجل الوصول إلى هدف أو مجموعة من الأهداف، ويتجه هذا الجهد نحو تعديل أو تغيير أو تدعيم موقف اجتماعي قائم، المرجع: فاروق مداس، قاموس مصطلحات علم الاجتماع، مرجع سابق، ص 109 - 110.

<sup>2</sup> آلان تورين، عالم اجتماع فرنسي.

<sup>3</sup> عبد العالي دبله، مدخل إلى التحليل السوسيولوجي، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، ط1، 2011، ص 48.

وبذلك يرجع للفاعل دوره وفاعليته، بعد ما غيبته البنيوية، ونزعت منه حرته ووعيه وعقلانيته، حيث "إن الفعل الذي يقوم به الفاعل بالنسبة لتورين هو الذي يبني المجتمع، فالمجتمع هو نتيجة للفعل الاجتماعي الذي يجب اعتباره كنشاط تحكمه القيم المعيارية والثقافية"<sup>1</sup>، ومما لا شك فيه أن أفراد الحركات العمالية، أو بالأحرى الفاعلين يمتلكون وعيا لا يستهان به، يميزهم عن غيرهم من أفراد المجتمع، هنا يعبر عنها الآن تورين بالذات الفاعلة (Sujet)، حيث يقول: "إن الذات الفاعلة تكون أقوى وأشد وعيا لذاتها عندما تدافع عن نفسها ضد الهجمات التي تهدد استقلاليتها وقدرتها على إدراك ذاتها كذات فاعلة موحدة"<sup>2</sup>، وهنا بحكم دراستنا سوف تكون حول نقابة الكنايست (CNAPESTE)، هذه النقابة تتكون من أساتذة التعليم الثانوي و التقني ، حيث يمتلك أستاذ التعليم الثانوي أو التقني بحكم وظيفته، مستوى جامعي يؤهله ليكون أستاذ ذا وعيا لا يستهان به يجعل من هذا الأستاذ فاعلا لا مفعولا به ، يحركه هذا الوعي أولا نحو التعرف على مصالحه ومن ثمة الدفاع عنها وهذا ما وجدناه في دراستنا الاستطلاعية، هذا الوعي هو الذي يجعله فاعل داخل نقابته التي تعتبر جماعة مهنية تدافع عن استقلاليتها وحقوقه الاجتماعية والاقتصادية، وهنا يبرز الآن تورين دور الحركات العمالية في النضال و المطالبة بالحقوق ، حيث يقول : " إن حركات التحرير بدءا بحركات الفلاحين والثورات الشعبية وانتهاء بالإضرابات العمالية والحركات الاجتماعية الجديدة التي تطالب بالحقوق الثقافية لم تضعف مظاهر السيطرة الاجتماعية أو تلغها فحسب ، بل إنا من كانت تجري معاملتهم كأشياء وأحيانا كملكية لسيدهم خرجوا من الظل والصمت وأصبحوا ذوات فاعلة"<sup>3</sup>، أي أصبحوا فاعلين يساهمون في صنع واقعهم عن طريق النضال والاحتجاج المستمر.

ومن خلال متابعتنا لنشاط نقابة الكنايست، هذه النقابة التي تمثل فئة مهمة في المجتمع الجزائري، وهي فئة أساتذة التعليم الثانوي و التقني ، هذه الأخيرة مما لا شك

<sup>1</sup> عبد العالي دبلية، مرجع سابق، ص 48.

<sup>2</sup> آلان تورين ، براديفما جديدة لفهم عالم اليوم ، تر: جورج سليمان ، المنظمة العربية للترجمة ، بيروت ، ط1 ، 2011 ، ص 170.

<sup>3</sup> آلان تورين ، براديفما جديدة لفهم عالم اليوم، مرجع سابق، ص 171.

فيه تلعب دورا مهما في تكوين وتعليم فئة واسعة من التلاميذ، وذلك في مرحلة الثانوية، وبفعل الاتصال والاحتكاك اليومي بين التلاميذ والأساتذة، هناك لاشك تأثير وتأثر، سواء على مستوى التكوين والتعليم في فترة الدراسة العادية، أو على مستوى الممارسات النقابية التي يمارسها الأستاذ أثناء مطالبته بحقوقه الاجتماعية والاقتصادية، وهنا تلعب هذه الممارسات دور التنشئة الاجتماعية الغير مباشرة للتلاميذ، هذا في ما يخص الفضاء المهني<sup>1</sup>، بل يتعدى تأثير هذه الممارسات النقابية إلى باقي فئات المجتمع عبر الإعلام وعبر الفضاء العام ، هذا الأخير الذي تمتد إليه الممارسات النقابية من احتجاج، مظاهرات مسيرات و قفات احتجاجية، اعتصامات.

وطبعا أستاذ التعليم الثانوي<sup>2</sup> أو التقني في ممارساته سواء في الفضاء المهني أو في الفضاء النقابي، يمارس قيما، وعن طريق التنشئة الاجتماعية يصدرها للمجتمع وهنا تكمن الأهمية العلمية والسوسيولوجية لدراسة النقابة وعلاقتها بقيم المواطنة، باعتبار أن النقابة هي ممارسة للمواطنة، فلاشك أن في الممارسة هناك إنتاج لقيم المواطنة : المساواة، الحرية المشاركة و المسؤولية الاجتماعية ، و تظهر هذه القيم تمثلا وممارسة في الفضاءين المهني و النقابي .

<sup>1</sup> نقصد هنا الفضاء المهني أي الفضاء الذي يمارس فيه الأستاذ مهنته و"المهنة (Profession) هي مجموعة أنشطة تتركز حول جور اقتصادي تستهدف ضمان توفير الحاجيات الأساسية للحياة ويطلق المصطلح على الأعمال التي تتم في الميادين التجارية والفنية"، المرجع : فاروق مداس، قاموس مصطلحات علم الاجتماع ، مرجع سابق ، ص 261 .  
<sup>2</sup> يعرف أستاذ التعليم الثانوي بأنه : " الشخص المعين بصفة رسمية لإرشاد التلاميذ و توجيههم في عملية التعلم ، و هو الشخص الذي تلقى على الأقل أدنى مستوى من برنامج إعداد المعلمين ( قبل و أثناء الخدمة ) يؤهله للتعليم حسب المستوى المطلوب ، و الذي يعمل بالتدريس عددا من الساعات تعتبر من الناحية النظامية وقتا كاملا في المستوى التعليمي ذي الصلة في البلد المعني " ، المرجع : أحمد زين الدين بوعامر و آخرون ، تقييم أساتذة التعليم الثانوي للتكوين المستمر ، منشورات crasc ، وهران ، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية ، الجزائر ، 2014 ، ص 26 .

**2- الإطار المنهجي للدراسة :****2-1- المنهج:**

لا يمكن الحديث عن بحث علمي في غياب منهج علمي، فالمنهج العلمي هو العمود الفقري لهذا البحث، ويعرفه الباحث موريس انجرس بأنه "مجموعة منظمة من العمليات تسعى لبلوغ هدف"، وقد اخترنا في دراستنا هذه المنهج الوصفي، حتى يمكننا من وصف كل ما يحيط بموضوع الدراسة، وبعد ذلك يتم تحليل هذه المعلومات التي سوف نجعلها، "أما الوصف العلمي فيذكر خصائص ما هو كائن، ويفسره ويحدد الظروف والعلاقات التي توجد بين الوقائع، وكذلك الممارسات الشائعة أو السائدة والتعرف على المعتقدات والاتجاهات عند الأفراد والجماعات، وطريقها في النمو والتطور"<sup>1</sup>.

**2-2- المجال المكاني والزمني :****2-2-1- المجال المكاني:**

سوف ندرس موضوع النقابة وقيم المواطنة عند نقابة الكنايست لولاية عين تموشنت.

**2-2-2- المجال الزمني:**

سوف نقوم بالدراسة خلال السنة الجامعية 2015/2014 أي من بداية سبتمبر 2014 إلى نهاية جوان 2015.

**2-3- عينة البحث:**

إن أي دراسة سوسيولوجية تستهدف بالطبع ميدانا معيناً منهجياً يسمى "مجتمع الدراسة"، وبالطبع هنا يقتصر الباحث بالدراسة على عينة من هذا المجتمع فالعينة هي "مجموعة فرعية من عناصر مجتمع بحث معين"<sup>2</sup>، بشرط ان تتسم هذه العينة بالتمثيلية

<sup>1</sup> صلاح الدين شروخ ، منهجية البحث للجامعيين، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، 2003، ص 146.

<sup>2</sup> سعيد سبعون وحفصة جرادى، الدليل المنهجي في إعداد المذكرات والرسائل الجامعية في علم الاجتماع ، مرجع سابق ، ص 135.



لهذا المجتمع ، وطبعا هذه العينة تنسجم مع موضوع الدراسة ، حيث أن "تصميم العينة يعتمد على موضوع البحث الذي يزعم الباحث القيام به"<sup>1</sup>، و اثناء قيامنا بالدراسة الاستطلاعية تأكدنا بأنه ميدانيا أن القيادات النقابية هي التي تحمل قيم النقابة ، وهذا راجع لفاعليتها في الممارسة النقابية ، وهكذا فإن نوع العينة المثالية لدراستنا عي عينة قصدية ، حيث قصدنا مجموعة من المبحوثين الذين أبدوا استعدادهم لإجراء مقابلات معنا ، و وقع اختيارنا على 9 مبحوثين<sup>2</sup> ، وهنا نسجل صعوبة بالغة في إجراء هذه المقابلات نظرا لطبيعة النقابة و علاقتها المتوترة مع السلطة فهي تتوجس من الذي يقترب منها حتى و لو كان في إطار البحث العلمي الأكاديمي .

والعينة هي مجموعة من عناصر المجتمع المراد دراسته وباعتبار أن دراستنا تدرج ضمن المقاربة الكيفية التي تستهدف الفاعلين، ولهذا اخترنا عينة قصدية، ضمن المجلس الولائي لنقابة الكنايست بولاية عين تموشنت، وكاختيار للعينة "يمكن المرور مثلا عن طريق شبكة العلاقات الشخصية والعلاقات الاجتماعية للمبحوث"<sup>3</sup>.

#### 4-2- تقنيات البحث:

##### 1-4-2- المقابلة :

اعتبارا لدراستنا التي تتناول الفاعلين النقابيين و خاصة موضوع الدراسة الذي يندرج في حقل التمثلات و الممارسات حول قيم المواطنة ، فإن المقاربة النظرية للدراسة هي مقاربة فهمية تعتمد المنهج الكيفي ، و أنسب لهذه الدراسة هي المقابلة التي تستهدف التعمق في فهم الفاعل في علاقته بقيم المواطنة ، حيث "تتطلب المقابلة الناجحة بين الباحث و المبحوث درجة من التفاعل و التعاون الإيجابي بينهما"<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> عبد الغني عماد ، منهجية البحث في علم الاجتماع : الاشكاليات ، التقنيات ، المقاربات ، دار الطليعة للطباعة و النشر ، بيروت ، ط1 ، 2007 ، ص 55 .  
<sup>2</sup> أنظر عنصر العناصر التعريفية في الفصل الرابع .

<sup>3</sup> Nicole Berthiers , les Techniques d'enquête en science sociales Méthodes exercices corrigés, Ibid , P 72 .

<sup>4</sup>-عبد الغني عماد، مرجع سابق ، ص 73 .

و قد استعملنا في دراستنا مقابلة نصف موجهة<sup>1</sup> ، و عملنا على تحويلها إلى صيرورة ، وذلك بالتعاون مع المبحوثين ، و الجدول التالي يبين تواريخ المقابلات الميدانية مع مواقيتها .

#### جدول رقم:1-2-4-1- تواريخ ومواقيت مقابلات الدراسة الميدانية .

رقم المقابلة	التاريخ	التوقيت
1	السبت 18 أفريل 2015	حصة: 10 --- 11سا: 40د
2	الثلاثاء 21 أفريل 2015	حصة: 14سا: 43د --- 16سا: 06د
3	السبت 25 أفريل 2015	حصة: 09سا: 20د --- 12سا: 02د
4	الاثنين 27 أفريل 2015	حصة: 16سا: 00د --- 18سا: 38د
5	الثلاثاء 28 أفريل 2015	حصة: 15سا: 37د --- 16سا: 44د
6	الأربعاء 29 أفريل 2015	حصة: 17سا: 35د --- 19سا: 45د
7	السبت 02 ماي 2015	حصة: 11سا: 20د --- 12سا: 51د
8	الأربعاء 06 ماي 2015	حصة 1: 17سا: 50د --- 18سا: 11د
	الخميس 07 ماي 2015	حصة 2: 18سا: 01د --- 18سا: 34د
	الجمعة 08 ماي 2015	حصة 3: 17سا: 54د --- 18سا: 30د
	الجمعة 08 ماي 2015	حصة 4: 20سا: 09د --- 20سا: 16د
9	السبت 9 ماي 2015	حصة: 12سا: 42د --- 15سا: 36د

المصدر: من إعداد الباحث.

#### 2-4-2- تحليل المحتوى:

وقد استعملنا كتقنية مساعدة في دراستنا تقنية تحليل المحتوى فهذه التقنية "تعتمد على بيانات أو مادة اتصالية متاحة في السجلات والمكتبات وفي الأعمال الأدبية الفنية المختلفة والرسائل والخطابات والصحف والإذاعات والتلفزيون"<sup>2</sup>، والتي عملنا من خلالها إلى تحليل كل ما يتعلق من خطابات نقابية (بيانات، لوحات احتجاج، شعارات)، والقانون النقابي إضافة إلى تحليل دستوري 1963، والدستور الحالي للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية أي التعديل الدستوري 1996 .

<sup>1</sup> - أنظر دليل مقابلة الدراسة الميدانية في الملاحق ( الملحق رقم 2 : دليل مقابلة الدراسة الميدانية ) .  
<sup>2</sup> عبد الغني عماد، مرجع سابق، ص 84.

**2-4-1- وحدة التحليل:**

لقد استخدمنا "الفكرة" كوحدة التحليل في معظم التحاليل التي قمنا بها، حتى يسهل علينا التحليل حيث قمنا بتقطيع المادة المراد تحليلها إلى أفكار فرعية ، مع استخدامنا لوحدة "الكلمة" في تحليل لوحات الاحتجاج النقابية و ذلك قصد محاولة التحليل السوسولوجي من ناحية البنية اللغوية .

**2-4-3- الاستثمار:**

لقد تبين لنا من خلال الدراسة الاستطلاعية صعوبة الحصول على إحصائيات تبين الخصائص السوسولوجية لمجتمع الدراسة، نظرا لطبيعة الموضوع والظروف التي كانت تمر بها النقابة، فقد دام الإضراب أكثر من شهر، ولهذا قمنا بتصميم استمارة لجمع إحصائيات، هذه الاستمارة وزعناها على منسقي الفروع في الولاية، أما الاستمارة المتعلقة بالمكتب الولائي فقد ملأت من طرف هذا الأخير يوم زيارتنا لمكتب النقابة يوم 14 أفريل 2015 ، حيث صادف هذا اليوم انعقاد المجلس الولائي بمقر النقابة.

**2-5- أسباب وأهداف اختيار الموضوع:****2-5-1- الأسباب الموضوعية:**

مما لا شك فيه فإن العصر الذي نعيش فيه عصر الفاعل الذي يثبت وجوده بهيئته على الواقع الاجتماعي، فلا يرضى بلعب الأدوار الثانوية، وأبرز مثال نجد النقابات التي أصبحت تمارس أدوارا رائدة في التغيير الاجتماعي تنافس بذلك الأحزاب السياسية الكبرى، وما الدور الذي لعبته النقابات في تجربة التحول الديمقراطي في تونس إلى أبرز دليل على ذلك، حيث يرجع جل المحللين إلى نجاح التجربة الديمقراطية في تونس إلى طبيعة الممارسة النقابية التي لها تاريخ طويل في هذا البلد المغربي، ويعتبر هذا الدافع القوي لتناول هذا الموضوع.

ويمكن إضافة أسباب موضوعية أخرى لهذه الدراسة وهي:

- 1- محاولة الكشف عن خصائص الفاعل النقابي في علاقته بقيم المواطنة.
- 2- محاولة الكشف عن تمثيلات الأستاذ النقابي لقيم المواطنة.
- 3- محاولة الكشف عن طبيعة الممارسات لقيم المواطنة في الفضاء النقابي.
- 4- محاولة الكشف عن طبيعة تشكل الوعي بالعمل النقابي انطلاقا من مقارنة سوسيولوجية لمهنة التعليم.
- 5- محاولة الكشف عن طبيعة وخصائص التفاعل الاجتماعي بين الأساتذة النقابيين.
- 6- محاولة الكشف عن الخصائص السوسيولوجية للأستاذ النقابي، وذلك بهدف الاقتراب من الغير مصرح به.
- 7- محاولة الكشف عن طبيعة تأثير العمل النقابي في سلوكيات الأستاذ النقابي.
- 8- محاولة الكشف عن طبيعة علاقة الأستاذ بمهنته عبر مقارنة سوسيولوجية لمهنة التعليم.
- 9- إثراء المكتبة العلمية بتجربة بحثية في مجال قليل التداول سوسيولوجيا ألا وهو مجال النقابة وقيم المواطنة.
- 10- محاولة الكشف عن بعض خصائص النقابات المستقلة في الجزائر.

## 2-5-2- الأسباب الذاتية:

لعل أبرز سبب ذاتي هو كوننا كنا قد مارسنا مهنة التعليم الثانوي فيما سبق ، وهذا ما دفعنا إلى محاولة الاقتراب السوسيولوجي من هذا الفضاء في بعده المهني والنقابي.

محاولة الاقتراب من هذه الظاهرة النقابية أو بالأحرى التجربة النقابية التي تصنع الحدث مع كل دخول اجتماعي وطيلة السنة الدراسية، وذلك بتسليط الضوء على بعض الأبعاد الخفية فيها.

باعتبار أن النقابة هي ممارسة للمواطنة، هل في هذه الممارسة تدريب وتكوين لفرد يحمل قيما للمواطنة؟

سؤال لطالما حيرنا ونحاول بهذه الدراسة المتواضعة الإجابة عن بعض جوانبه.

لقد تعلمنا من أساتذتنا ولازلنا ، بأن السوسيولوجيا هي محاولة لإنتاج معنى الفاعل وفق تصور الفاعل، ونحن بمحاولتنا هذه بالاقتراب من إنتاج هذا المعنى نحاول أن ننتج معنى لوجودنا بعيدا عن الوجود الطبيعي، وذلك عن طريق البحث العلمي هادفين به خدمة المجتمع من منطلق خدمة العلم.

## 2-6- الصعوبات :

لقد صادفنا في دراستنا هذه المتواضعة عدة صعوبات أهمها مايلي :

- قلة المراجع المتخصصة في قيم المواطنة .
- قلة المراجع و الدراسات حول النقابات المستقلة في الجزائر .
- قلة المراجع المتخصصة و المترجمة في المقاربة السوسيولوجية لعالم السوسيولوجيا الفرنسي ألان تورين .
- صعوبة إجراء المقابلات مع القيادات النقابية .

من خلال إتباعنا للخطوات المنهجية إستطعنا إلى حد ما بناء نموذج تحليلي لهذه الدراسة انطلاقا من الإطار النظري والمنهجي للدراسة، طبعاً بعد توضيح المفاهيم وتفكيكها إلى مؤشرات ، و سوف نبدأ بأهم شيء ألا و هو المقاربة السوسيولوجية للنقابة في الجزائر من خلال الفصل الموالي .

## الفصل الثاني: سوسيولوجيا النقابة في الجزائر

1- المجتمع المدني:

2- النقابة:

3- الحركة النقابية في العالم :

4- الحركة النقابية المغاربية :

5- الحركة النقابية الجزائرية :

6- الحركة النقابية لفئة الأساتذة في ولاية عين تموشنت :

7- التعليم الثانوي في ولاية عين تموشنت:

8- نقابة الكنايست :

9- نقابة الكنايست بولاية عين تموشنت:

انطلاقاً من الإشكالية كان لزاماً علينا لمقاربة النقابة مقاربة سوسيولوجية ، بداية من الصيرورة التاريخية للنقابة في العالم، وانتهاءً بالمغرب العربي خاصة في تونس، ثم صيرورة النقابة في الجزائر منذ الحقبة الاستعمارية حتى إقرار التعددية النقابية ، ثم التطرق بشكل تفصيلي إلى نقابة الكنايست في ولاية عين تموشنت من حيث الخصائص السوسيولوجية للفروع ، المكتب الولائي و المجلس الولائي (مجتمع الدراسة).

## 1- المجتمع المدني:

### 1-1-تعريف :

يعتبر مفهوم المجتمع المدني مفهوم أوروبي مرتبط بظهور الدولة<sup>1</sup> الحديثة في أوروبا، فالمجتمع المدني يقابل المجتمع السياسي هذا الذي يمثل مؤسسات الدولة على غرار الحكومة، البرلمان،... و تكونا في سياق التطور الفكري و السياسي و الاجتماعي الذي تميز به المجتمع<sup>2</sup> الأوربي ،حيث تعتبر الدولة الحديثة من ابداع الانسان بهدف الحفاظ على كينونته و جره نحو الحداثة ، وهنا "ترجع الصياغة الأولى لمفهوم المجتمع المدني إلى آدم فيرغسون الذي عني به انتقال المجتمع من حالة الوحشية إلى التحضر ليسجل بذلك فتحة جديدة في الفكر السياسي والاجتماعي"<sup>3</sup>، فالمجتمع المدني خارج عن سلطة العائلة والدولة، "ولعل التعريف المشترك الذي يمكننا أن نستنتجه هو أن المجتمع المدني نمط من التنظيم الاجتماعي والسياسي والثقافي خارج قليلاً أو كثيراً عن سلطة الدولة"<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> الدولة هي كيان سياسي - قانوني ، ذو سلطة سيادية معترف بها ، في رقعة جغرافية محددة ، على مجموعة بشرية معينة ، المرجع : سعد الدين ابراهيم و آخرون ، المجتمع و الدولة في الوطن العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ط3 ، 2005 ، ص 41 .

<sup>2</sup> المجتمع هو كيان جماعي من البشر ، بينهم شبكة من التفاعلات و العلاقات الدائمة و المستقرة نسبياً ، و تسمح باستمرار هذا الكيان و بقائه و تجده في الزمان و المكان ، المرجع : سعد الدين ابراهيم ، مرجع سابق ، ص 37 .

<sup>3</sup> عبد العالي دبله ، مدخل إلى التحليل السوسيولوجي ، مرجع سابق ، ص 133.

<sup>4</sup> سليمان الرياشي وآخرون، الأزمات الجزائرية: الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، سلسلة كتب المستقبل العربي (11)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ، ط 2، 1999، ص 239.

ويغوص المفكر المغربي **محمد عابد الجابري** في تاريخ هذا المفهوم حيث يقول: "إذا نحن رجعنا إلى تاريخ مفهوم "المجتمع المدني" في الثقافة الأوروبية سنجد أن ظهوره، محملاً بهذه المعاني، قد ارتبط بالتطور الذي شهده المجتمع الأوربي في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، وهو التطور الذي شمل ما بين التجارة والصناعة والعلم، وبالتالي الاجتماع والسياسة، لقد انتصرت مدينة الأرض على مدينة السماء (مدينة الكنيسة) وتفككت الأسرة بفعل الانتقال من المجتمع الزراعي إلى المجتمع الصناعي، وحلت محلها الشركات والنقابات والجمعيات، وهيمنت التجارة ومنطقتها، فتعززت الفردية من جهة، وساد التبادل والاعتماد المتبادل الذي تؤسسه المصلحة الخاصة من جهة ثانية، وجماع هذه التصورات هي مضمون مصطلح المجتمع المدني"<sup>1</sup>.

والمجتمع المدني بذلك هو فضاء مفتوح ينظم إليه الأفراد بكل حرية وبشكل طوعي، في سبيل قضاء مصالحهم الاقتصادية والاجتماعية، الثقافية والسياسية، بعيداً عن هيمنة الدولة، حيث "يعكس المجتمع المدني في معناه الواسع فضاء للحرية يلتقي فيه الناس بإرادتهم الحرة و يأخذون المبادرات من أجل أهداف أو مصالح أو تعبيراً عن مشاعر مشتركة، و هو ما يجعله غنياً في تداعياته بالنسبة إلى عمليتي الديمقراطية و التنمية الاقتصادية والاجتماعية"<sup>2</sup>.

و يبرز الباحث **جون اهنبرغ** حول إسهام الرومان في هذا الميدان حيث يقول: "لم يكن الرومان أقل قدرة من الإغريق على تجاوز محدوديتهم، و لكنهم أسهموا بنظرة مهمة و عميقة عن المجتمع المدني بوصفه ميداناً سعى إلى فهم كلي للمواطنة حتى بعد الاعتراف بوجود مركز ثقل جبر للمصالح الخاصة"<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> محمد عابد الجابري، في نقد الحاجة إلى الإصلاح، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط 1، 2005، ص 173.  
<sup>2</sup> عمر مرزوقي، المجتمع المدني و التحول الديمقراطي في الجزائر: إشكالية الدور، من مجلة المستقبل العربي، عدد 432، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، شباط - فبراير 2015، ص 34.  
<sup>3</sup> جون أهنبرغ (Ehrenberg, John)، المجتمع المدني: التاريخ النقدي للفكرة، تر: علي حاكم صالح وحسن ناظم، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، ط 1، 2008، ص 72.



وبهذا فان المجتمع المدني فيه ممارسة للمواطنة، مواطنة تسمح للفرد بالمساهمة بإرادته الحرة وبطوعية ودون إكراه في المشاركة في تسيير مصالحه الاقتصادية، أو الاجتماعية، أو الثقافية أو السياسية، في إطار المصلحة العامة، بعقلانية، في جو ديمقراطي من العدالة والمساواة، والحرية، بعيدا عن هيمنة الدولة.

## 1-2- مكونات المجتمع المدني:

قبل التطرق إلى مكونات المجتمع المدني، لابد لنا من الرجوع قليلا إلى تعريف المجتمع المدني، الذي ذكرناه فيما سبق أنه مفهوم غربي في الأساس، وهو مرتبط بعصر النهضة، وبعد تطور الدولة الحديثة إذ يشير **هيغل** إلى أن المجتمع المدني موجود بين العائلة والدولة، "فالمجتمع المدني عند **هيغل** هو ذلك الفراغ الذي يوجد بين العائلة والدولة، فهو كل التنظيمات والمصالح والأفكار التي توجد خارج الهيمنة الإيديوسياسية للدولة وللمنظومة العلائقية الأسرية، فكل التنظيمات والمصالح والاختلافات التي توجد بين هاتين المؤسستين تنتمي إلى المجتمع المدني"<sup>1</sup>.

إن "المجتمع المدني مفهوم غربي النشأة، أسهمت في صياغته مدارس فكرية وايدولوجية متعددة، في إطار الحضارة الغربية، وذلك عبر عدة مراحل تاريخية بدءا بأرسطو طاليس الذي استخدمه كمرادف للدولة وحتى **أطونيو غرامشي** الذي طور هذا المفهوم باعتباره بناء فوقيا يؤدي دورا توجيهيا للسلطة"<sup>2</sup>.

ونحن إذ نذكر هذه التعاريف على اختلافها، يتبين لنا أن مكونات المجتمع المدني هي مختلفة، حسب المفهوم والسياق، ولا بأس أن نعود إلى التعريف المذكور في الاشكالية، "فإن ندوة "المجتمع المدني" التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية عام 1992 قد تبنت تعريفا للمجتمع المدني على أنه "يقصد به المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تعمل في ميادينها المختلفة في استقلال عن سلطة

<sup>1</sup> عصام العدوني، المجتمع المدني في الغرب: المفهوم والسياق، من مجلة إضافات، عدد 5، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، شتاء 2009، ص 151.

<sup>2</sup> عمر مرزوقي، المجتمع المدني و التحول الديمقراطي في الجزائر: إشكالية الدور، مرجع سابق، ص 34.

الدولة لتحقيق أغراض متعددة، منها أغراض سياسية كالمشاركة في صنع القرار على المستوى الوطني والقومي، ومثل ذلك الأحزاب السياسية، ومنها أغراض نقابية كالدفاع عن مصالح أعضائها، ومنها أغراض ثقافية كما في اتحادات الكتاب والمتقنين والجمعيات الثقافية التي تهدف إلى نشر الوعي الثقافي، وفقا لاتجاهات أعضاء كل جماعة، ومنها أغراض للإسهام في العمل الاجتماعي لتحقيق التنمية<sup>1</sup>، وتبعاً لهذا التعريف فإن مكونات المجتمع المدني هي:

- الأحزاب السياسية.
- النقابات.
- الجمعيات الرياضية.
- جمعيات البيئة.
- اتحادات الكتاب والمتقنين.

و تعتبر جمعيات المجتمع اكتوبر 1988 ، و التي أقرها دستور فيفري 1989 ، و هنا " يشير علي الكنز إلى أنه في الجزائر وحدها قامت أكثر من 25 ألف منظمة و رابطة و جمعية غير حكومية ، منذ انهيار النظام الحزبي الذي كان سائدا هناك في تشرين / أكتوبر 1988"<sup>2</sup> ، هذا في ما يخص الجمعيات و المنظمات عقب إقرار التعددية في بدايتها ، إلا أن العدد يختلف كثيرا حسب إحصاء جديد نوعا ما و صاد عن وزارة الداخلية حسب ما يذكره الباحث عمر مرزوقي ، حيث "وحسب عملية جرد أعلنت نتائجها في 12 كانون الثاني (يناير) 2012، من بينها 92647 جمعية محلية و 1027 جمعية وطنية، نصف هذه الجمعيات أوقفت نشاطها أو لا تملك القدرة على النشاط"<sup>3</sup> ،

<sup>1</sup> متروك الفالح، المجتمع والديمقراطية في البلدان العربية- دراسة مقارنة لإشكالية المجتمع المدني في ضوء تعريف المدن ، مرجع سابق، ص 26.

<sup>2</sup> عزمي بشارة ، المجتمع المدني : دراسة نقدية ، المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات ، الدوحة ( قطر ) ، ط6 ، 2012 ، ص 300 .

<sup>3</sup> عمر مرزوقي ، المجتمع المدني و التحول الديمقراطي في الجزائر: إشكالية الدور، مرجع سابق ، ص 38.

و تتعدد اهتمامات هذه الجمعيات الوطنية و المحلية في مجالات التضامن ، و المجالات الخيرية ، إضافة إلى الجمعيات المهنية و النقابات ، و جمعيات الأمراض المزمنة ...

## 1-2-1- خصائص المجتمع المدني:

### 1-2-1- التنظيم:

حتى يكون للمجتمع المدني ذا فعالية، و قدرة على الاستمرارية في العمل و النشاط فلا بد له أن يتميز بالتنظيم ، هذا الأخير الذي يسمح بتسيير نشاطاته بعيدا عن الفوضى و الارتجال ، وبتعبير آخر " هو أن المجتمع المدني مجتمع منظم، يساهم في خلق نسق من المؤسسات والاتحادات التي تعمل بصورة منهجية خاضعة في ذلك لمعايير منطقية و لقواعد و شروط وقع التراضي بشأنها"<sup>1</sup>.

### 1-2-2- الطوعية:

فالمجتمع المدني هو مجتمع يتكون من أفراد أحرار، يشاركون بإرادتهم الحرة ، و دون إكراه، و بطوعية على خلاف المجتمع الطبيعي ممثلا خصوصا في الجماعات مثل : الطائفة ، أو القبيلة ، أو العائلة حيث يولد الفرد وهو منتمي لهذا الجماعات ، فالمجتمع المدني يتميز بالطوعية "أي المشاركة الإرادية، وهو ما يميز المجتمع المدني عن باقي التكوينات الاجتماعية التقليدية"<sup>2</sup> ، فالمقصود هنا الطوعية هي المشاركة بإرادة حرة و دون إكراه أو ضغط بأي شكل من الأشكال .

### 1-2-3- الاستقلالية:

فالمجتمع المدني، من بين أهدافه هو توفير الحاجيات و المصالح للأفراد، التي يصعب على مؤسسات الدولة توفيرها، وهكذا فالمجتمع المدني ينشط خارج سلطة الدولة من الناحية التنظيمية، و المالية، و الإدارية، حيث نقصد بالاستقلالية: "استقلالية عن

<sup>1</sup> عبد الله موسى، الحقل الدلالي لمفهوم المجتمع المدني في فكر "فريديريك هيغل"، من مجلة إضافات ، عدد 7، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ، صيف 2009، ص 130.

<sup>2</sup> عمر مرزوقي ، المجتمع المدني و التحول الديمقراطي في الجزائر: إشكالية الدور، مرجع سابق ، ص 34.

سلطة الدولة وهيمنتها (استقلالية مالية، تنظيمية، إدارية)<sup>1</sup> ، حيث مع توفر هذه الخاصية يصبح المجتمع المدني خارج سيطرة الدولة مما ينجم إستقلالية ، حيث يمارس بهذه القرارات إحدى أدواره الأساسية في نقد ممارسات مؤسسات الدولة .

#### 1-2-4- القيمة:

يعتبر المجتمع المدني فضاء للتنشئة الاجتماعية، يتفاعل الأفراد فيما بينهم، وفي هذا التفاعل هناك إنتاج لقيم ، و يكون هناك هدم لبعض القيم في إطار تطور المجتمع المدني ، فيمارسون قيما ومعايير داخل هذا المجتمع المدني، وبين هذا المجتمع والدولة، "حيث تلتزم تنظيمات المجتمع المدني بمجموعة من القيم والمعايير في إدارة العلاقات فيما بينها وفيما بينها وبين الدولة، كقيم التسامح، التعاون، اختلاف الرأي"<sup>2</sup> ، فهذه القيم في كل الحالات هي ناتجة من التفاعل الاجتماعي بين الأفراد داخل هذا المجتمع المدني .

#### 1- النقابة:

#### 1-1- تعريف:

مما لا شك فيه فان النقابة مرتبطة بمجتمع العمل أي فضاء العمل والعمال ، حيث يعتبر العمل قيمة أساسية في النظام الرأسمالي حيث في هذا الأخير " نجد علاقة الأجرة هي المورد الاقتصادي الوحيد لتلبية الحاجات الضرورية للفرد المبنية على بيع قوة الإنتاج"<sup>3</sup> ، ولهذا نجد تكون و ظهور النقابة مرتبط بالنظام الرأسمالي حيث كان هذا الأخير السباق في خلق بيئة مجتمع العمال و ذلك من خلال الأرضية الصناعية التي كان له الدور الأبرز في تشكيلها فالنقابة تتشكل من هؤلاء العمال الذين يتجمعون فيها، للنقاش حول أوضاعهم المادية و الاجتماعي ، وأبرز مشكلة تشغيلهم كانت ولا تزال هي الحفاظ على منصب العمل وذلك خوفا من دخولهم إلى عالم البطالة هذه الأخيرة التي

<sup>1</sup> عمر مرزوقي ، المجتمع المدني و التحول الديمقراطي في الجزائر: إشكالية الدور، مرجع سابق ، ص 34.

<sup>2</sup> عمر مرزوقي ، المجتمع المدني و التحول الديمقراطي في الجزائر: إشكالية الدور، مرجع سابق ، ص35.

<sup>3</sup> Lahouari ADDI , L'IMPASSE DU POPULISME : L'Algerie : Collectivité Politique Et Etat En Construction , Entreprise Nationale Du Livre , Alger , 1990 , P 215 .

يقول عنها الباحث أنري كرازوكي **Henri KRASUCKI** " قد نستطيع أن نروض الذرة وقد نستطيع استغلال الكواكب، لكننا لا يمكننا القضاء على البطالة نهائيا في المستقبل"<sup>1</sup>. و اعتبارا لكل هذا فقد كانت النقابة في بداية ظهورها في بريطانيا بقصد الدفاع عن مصالح العمال المهدة من طرف أرباب العمل ، ولهذا فإن "النقابة هي مجموعة تتشكل لأغراض المساومة الجماعية بشأن شروط العمل، ولرعاية مصالح أعضائها الاقتصادية والاجتماعية عن طريق الضغط على الحكومات والهيئات التشريعية، واللجوء إلى العمل السياسي في بعض الحالات"<sup>2</sup> ، وهذا الأخير أي العمل السياسي مرتبط أولا بطبيعة النظام السياسي هذا أولا ، و ثانيا مرتبط بطبيعة النوع الذي تنتمي له النقابة ، ولكن نشير هنا إلى أن أبرز خصائص النقابة في البدايات الأولى لتشكيلها هي خاصية التضامن و التعاون بين أفراد التنظيم العمالي حيث نجد أن " التنظيم العمالي المستند على روابط الأخوة ، و روابط يمكن وصفها بالعائلية على النمط القديم التي ستكون أبرز خصائصها بعد سنة 1789 "<sup>3</sup>.

## 2-2-أنواع النقابات:

### 2-2-1- النقابات المطالبة:

وكما هو واضح من عنوانها فهذه النقابة تقتصر على تحقيق مطالبها المرتبطة بفضاء العمل، حيث "يقتصر نشاطها على ما يهم العمال فيم يتعلق بظروف وعلاقات العمل، وتبتعد بقدر الإمكان عن النشاط السياسي"<sup>4</sup> ، و هذا ما يتوافق مع تعريف النقابة الذي يقتصر على تكونها من العمال بهدف رعاية مصالحهم ، حيث أن "النقابة منظمة

<sup>1</sup> Henri KRASUCKI , **SYNDICATS ET SOCIALISME** , EDITIONS SOCIALES , Paris , 10<sup>e</sup> , 1972 , P 20 .

<sup>2</sup> محمود آيت مدور، الحركة النقابية المغربية بين 1945 – 1962 : الجزائر و تونس نموذجا ، مرجع سابق، ص 15.

<sup>3</sup> Francine Soubiran- Paillet , **L'Invention Du Syndicat (1791-1884) Itinéraire D'une Catégorie Juridique** , Librairie Générale de Droit et de jurisprudence , Paris , 1999 , P 167.

<sup>4</sup> محمود آيت مدور، الحركة النقابية المغربية بين 1945 – 1962 : الجزائر و تونس نموذجا ، مرجع سابق، ص 15.

اجتماعية ، تضم عمال صناعة معينة أو حرفة معينة ، و كلمة عامل تنصرف على كل ذكر أو أنثى يعمل لقاء أجر مهما كان نوعه "1.

## 2-2-2-النقابات الإصلاحية:

من خلال التسمية فهي النوع الذي يهدف الى اصلاح الاختلالات الموجودة في فضاء العمل و التي بدرجة كبيرة العامل و تمس حقوقه الاجتماعية و الاقتصادية ، حيث أنها " تعمل على تحسين ظروف العمال المادية والاجتماعية دون المساس بالنظام الاقتصادي والسياسي والاجتماعي القائم، ونشاطها غير بعيد عن السياسة "2.

## 2-2-3-النقابات الثورية:

هذه النقابة تتميز بمواقف راديكالية ، حيث أنها لا تعترف بالنظام السياسي القائم ، حيث تعتبر حل كل المشاكل التي يعاني منها العامل تكمن في النظام السياسي القائم ، و لهذا هذه النقابة " تستهدف القضاء على النظام الرأسمالي، وإحلال حكومة نقابية محله، عن طريق العنف والإضراب العام "3.

## 3-الحركة النقابية في العالم :

### 3-1-الحركة النقابية في بريطانيا :

مثل ما أشرنا إليه سابقا فالنقابة قد ظهرت في بلاد الثورة الصناعية أي في بريطانيا حيث "في سنة 1696 قام وفد مكون من 12 من رفقاء العمل الحرفي بالتفاوض مع أرباب العمل من أجل عدم تخفيض الأجرة "4 ، حيث كانت هذه ضمن الملامح الأولى التي رصدها الباحثون حول البدايات الأولى لتشكل النقابات ، فقد كانت على شكل

<sup>1</sup> مصطفى نجيب شاويش ، إدارة الموارد البشرية (إدارة الأفراد) ، دار الشروق للنشر و التوزيع ، عمان ، ط1 ، 2007 ، ص 294 .

<sup>2</sup> محمود آيت مدور، الحركة النقابية المغربية بين 1945 – 1962 : الجزائر و تونس نموذجا ، مرجع سابق، ص 15.

<sup>3</sup> محمود آيت مدور، مرجع سابق، ص 16.

<sup>4</sup> Henry Pelling , **Histoire des Syndicalisme Britannique** , traduit par Mireille Babaz , Edition du Seuil , Paris , P 20 .

إتحادات حيث ظهرت "الاتحادات الأولى سنة 1720، رفع الخياطون في لندن ظلامتهم إلى البرلمان"<sup>1</sup>، و نحن إذ نشير إلى دور الثورة الصناعية في بروز هذا النوع من النشاط العمالي ، فمرد هذا النشاط ليس لدخول الآلة ولكن لأمر آخر مرتبط بسيرورة تطور منظومة العمل حيث يؤكد الباحث جورج لوفران بأن "النقابية لم تنبثق من الحركة الآلية بصورة مباشرة، فالعامل الحاسم في الموضوع لم يكن التحول التقني بل الطلاق بين العمل وملكية وسائل الإنتاج، فحيث حصل هذا الأمر تكونت الاتحادات حتى قبل أن تظهر الآلات"<sup>2</sup>.

وعلى غرار اتحاد الخياطين، فقد "تألفت اتحادات مماثلة لدى عمال السكاكين وعمال الصوف في المنطقة الغربية من بريطانيا"<sup>3</sup>.

وقد استطاعت النقابات في بريطانيا أن تلعب دورا بارزا في العمل السياسي ومرده ذلك إلى طبيعة تشكل الدولة الحديثة المرتبطة بقوة المجتمع المدني ، حيث نجد أن النقابة مكون أساسي لهذا المجتمع ، بعد تطور العمل النقابي وتخطيه لمرحلة الدفاع عن مصالح عماله ودخوله مرحلة العمل السياسي حيث قد "أسفرت الترشيحات العمالية سنة 1906 عن انتخاب 29 عضوا في مجلس العموم، أربعة عشر منهم مستقلون وفي نهاية تلك السنة تأسس حزب العمال من أجل التعبير عن الحركة النقابية"<sup>4</sup> ، ومنذ ذلك الحين دخل حزب العمال معترك العمل السياسي و الحزبي وأصبح الحزب الثاني في بريطانيا لحد الآن ، وشكل مع حزب المحافظين البريطاني الثنائية الحزبية التي تسيطر على الحكم الديمقراطي في بريطانيا و المملكة المتحدة بشكل عام .

<sup>1</sup> جورج لوفران، ( Georges LEFRANC ) ، الحركة النقابية في العالم ، تر: اياس مرعي ، منشورات عويدات ، بيروت - باريس ، ط2 ، 1980 ، ص 9.

<sup>2</sup> جورج لوفران، مرجع سابق، ص 10.

<sup>3</sup> جورج لوفران، مرجع سابق، ص 10.

<sup>4</sup> جورج لوفران، مرجع سابق، ص 18.

وفي دراسة حديثة استهدفت الأساتذة من الدرجة الثانية و انخراطهم في العمل النقابي حيث "نجد بصفة عامة الانخراط في النقابة بالنسبة للأساتذة هو مصدر للإعلام حول محيط العمل و حقوق الأجراء"<sup>1</sup>.

### 3-2- الحركة النقابية في ألمانيا :

لابد من التذكير بأن التطور الفكري والسياسي و الاقتصادي ، الذي شهدته أوروبا منذ بداية القرن السابع عشر إلى بداية القرن العشرين ، مرده إلى تأثير الثورات الثلاث في هذه القارة بداية بالثورة الفرنسية و ما نجم عنها من حقوق الفرد و حقوق الإنسان ، و الثورة الصناعية في بريطانيا ، و ما نجم عنها من نهضة صناعية و اقتصادية ، و انتهاء بالثورة الفكرية التي كان لها التأثير البالغ في تطوير الفكر الأوربي و العالمي في جميع مجالات الحياة ، و لهذا لا غرابة أن تكون هناك بذور لنشأة النقابة مثل مثيلاتها في بريطانيا ، حيث نجد "في ألمانيا كما في إنجلترا لم تتولد النقابة من التعاونية، غير أن بعض شركات الحرف و على الأخص أولئك الذين يعملون في صناعة القبعات توصلوا إلى إقامة تنظيمات عمالية كانت نقابات بالفعل"<sup>1</sup>.

ويمكن رصد نشوء نقابات في ألمانيا حيث في "سنة 1848 دعا «استغان بورن» إلى مؤتمر عمالي كان من نتائجه وضع برنامج سياسي – نقابي وتأسيس أخوية عمالية تضم مائتي وخمسين نقابة"<sup>2</sup>، و هنا نشير إلى غنى التجربة الألمانية في ميدان العمل النقابي ، حيث سرعان ما تطور هذا الأخير بعد ذلك ، و أدى ذلك إلى ظهور التعددية النقابية منذ سنة 1868 حيث نجد أن "شوتيزر و فريتش اللذان ألفا في 27 كانون الأول 1868 اتحادا نقابيا عماليا عاما انتظم اثني عشر اتحادا مهنيا"<sup>3</sup>، و طبعا نظرا لهذا التعدد النقابي سيشهد نقاشا متعددًا حول عدة قضايا تشغل النقابات بكل تياراتها

<sup>1</sup> Marie- Pierre Moreau , Usage et Conceptions des Organisations Syndicales chez les Enseignants du Second Degré : Une Comparaison France- Angleterre , in revue sociologie du travail , Vol 56- N : 4 , Paris , 2014 , P 503 .

<sup>1</sup> جورج لوفران، ( Georges LEFRANC ) ، الحركة النقابية في العالم ، مرجع سابق، ص 20.

<sup>2</sup> جورج لوفران، مرجع سابق، ص 20 .

<sup>3</sup> جورج لوفران، مرجع سابق، ص 21 .



، وفعلا فقد تطور العمل النقابي، وولد هذا التطور صراع بين عدة تيارات على الخطوط الأمامية في الممارسة النقابية ، إلى أن "تأمنت سيطرة النقابية الاشتراكية"<sup>4</sup>، وبهذه السيطرة استطاع هذا التيار أن يضم إليه كثير من المنخرطين ، حيث نجد "في سنة 1875 كانت تعد النقابات الاشتراكية خمسين ألف منتسب موزعين بين خمسة وعشرين اتحاداً"<sup>1</sup>.

و بعد ذلك تطورت النقابة و أدت إلى ظهور تيارات أخرى كان أبرزها النقابات الكاثوليكية ، حيث " ابتداء من سنة 1894 أخذت تتأسس النقابات الكاثوليكية"<sup>2</sup> وبعد سلسلة من الإضرابات والصراعات النقابية، تطور العمل النقابي في ألمانيا و طال هذا التطور العمل النقابي في أبعاده التنظيمية والهيكلية .

### 3-3- الحركة النقابية في فرنسا :

لقد كانت فرنسا أحد الدول الأوروبية التي احتضنت إحدى الثورات الثلاث ألا و هي الثورة الفرنسية تلك الفاصلة بين عهدين مختلفين تماما و أهم نتائج هذه إقرار حقوق الإنسان و أهم هذه الحقوق حق العمل ، وطبعاً هذا العمل مرتبط بأجر ، وهنا تبرز العلاق اللصيقة للأجر بالعمل النقابي ، حيث نجد أن "النقابية العمالية هي جانب من جوانب الحياة السياسية و المؤسساتية ، التي تظهر في ظل المجتمع الاقتصادي ، الذي يتميز بكون أن الأجر هو الذي يصبح الضامن لطرق إعادة إنتاج الحاجات الضرورية لحياة الفرد"<sup>3</sup> ، فالفرد في هذا المجتمع يتوجب عليه الانخراط في العمل حتى يضمن وجوده في هذا المجتمع و نظراً لظهور عدة قوانين التي توطر الحياة السياسية و الاجتماعية و الاقتصادية للفرنسيين في ذلك الوقت ، فقد ظهرت بالتوازي مع هذا عدة قوانين توطر الحياة العملية و من بينها " قانون لوشابوليه 14 حزيران 1791 أحد

<sup>4</sup> جورج لوفران (Georges LEFRANC) ، الحركة النقابية في العالم ، مرجع سابق، مرجع سابق، ص 22.

<sup>1</sup> جورج لوفران (Georges LEFRANC) ، الحركة النقابية في العالم ، مرجع سابق، ص 22 .

<sup>2</sup> جورج لوفران، مرجع سابق، ص 23.

<sup>3</sup> Lahouari ADDI , ETAT ET POUVOIR : APPROCHE METHODOLOGIQUE ET SOCIOLOGIQUE , OFFICE DES PUBLICATION UNIVERSITAIRES , ALGER , 1990 , P 131 .

النصوص الرسمية الأولى التي أشارت إلى وجود تنظيمات الأجراء الدائمة في فرنسا<sup>1</sup>، حيث نشير هنا إلى أن القانون الفرنسي كان يهتم فقط بالأجراء في الإطار الرسمي ، حيث "كانت التعاونيات يومئذ مقتصرة على الأجراء وهدفها زيادة «أجرة يوم العمل»"<sup>2</sup>، وهنا نذكر بأن التعاونيات هي في الأصل تنظيمات نقابية ، و نشير هنا أن عمل هذه التعاونيات كان في أغلبيته عمل تضامني و هو ما يشبه حاليا التأمين على المرض وحوادث العمل .

ومع مرور الوقت تطورت هذه التعاونيات إلى أن ظهرت غرف نقابية، حيث "انطلاقا من سنة 1860 ظهرت الغرف النقابية تحت اسم ما تزال تحمله حتى أيامنا هذه"<sup>3</sup>.

وتعتبر النقابات الفرنسية رائدة في تحديها للسلطات السياسية ، وذلك بشنها عدة إضرابات لتحسين أوضاع عمالها مواجهة بذلك أرباب العمل، وتطور هذا الصراع إلى أن أصبحت الحركة النقابية الفرنسية تنافس الحزب الاشتراكي، "وبدأ الاتحاد العام للعمل الذي تأسس عام 1895، في ليموج وكأنه رمز الطبقة العاملة المناضلة ضد طبقة أرباب العمل"<sup>4</sup> ، وإستمر تطور الحركة النقابية الفرنسية بعد ذلك ، و ذلك باستقطابها لعدة فئات من العاملين في جميع القطاعات ، حيث " شهدت الفترة بين 1919 و 1936 قفزة كبيرة للحركة النقابية الفرنسية التي استطاعت أن تضم إلى صفوفها الطبقة المتوسطة و ذلك بدخول إلى نقابة CGT أعضاء من التعليم و الموظفين و التقنيين"<sup>5</sup> ، إلا أن في السنين الماضية أصبح الأمر عكس ذلك بكثير ، فالنقابات الفرنسية تشهد عزوفا مع

<sup>1</sup> جورج لوفران ( Georges LEFRANC ) ، الحركة النقابية في العالم ، مرجع سابق، ص 27 .

<sup>2</sup> جورج لوفران، مرجع سابق، ص 27.

<sup>3</sup> جورج لوفران، مرجع سابق، ص 30.

<sup>4</sup> جورج لوفران، مرجع سابق، ص 35.

<sup>5</sup> GEORGES LEFRANC , LES EXPÉRIENCES SYNDICALES EN FRANCE DE 1919 A 1950 , EDITION MONTAIGNE , PARIS , 1950 , P 359 .

نظيراتها الأوروبية خاصة البريطانية ، حيث نجد " في فرنسا المشهد النقابي يتميز بخصوصية الضعف النسبي للمنخرطين مقارنة مع دول أوروبية أخرى " <sup>1</sup> .

### 3-4- الحركة النقابية في الولايات المتحدة الأمريكية :

باعتبار أن الولايات المتحدة الأمريكية تغلب عليها الثقافة الانجلو سكسونية، خاصة البريطانية ، و توالي الهجرات من البريطانيين، وهكذا فكان التأثير واضحا لما يجري في بريطانيا، في فقد كانت البدايات الأولى في العمل النقابي في صفوف الحرفيين والعمال في المصانع ، حيث "قد اندلعت إضرابات على يد عمال المطابع أو الحطابين في فيلادلفيا، وتأسست في نيويورك نقابة عمال المطابع، وفي بالتيمور نقابة عمال الخياطين" <sup>1</sup> .

واستمر انتشار العمل النقابي في مناطق أخرى في الولايات المتحدة الأمريكية ، حيث نجد في " سنة 1860، أسس راهب سابق أصبح فيما بعد عامل خياط في فيلادلفيا «فرسان العمل» وهي جمعية سرية غايتها تحسين أوضاع العمال" <sup>2</sup> .

وهنا نسجل العمل النقابي في هذه البلاد جاء كرد فعل على الأوضاع المزرية التي كانت تعيشها الطبقة العاملة ، من تدني في الأجرة ناهيك عن ظروف العمل ، وهذا نظرا لطبيعة النظام الرأسمالي في الولايات المتحدة الأمريكية ، و استمر هذا التدهور في ظروف العمل خاصة بعد دخول الآلة إلى الاقتصاد الأمريكي من جهة ، والهجرة المتزايدة ، ولهذا تحركت عدة نقابات واتحادات ذلك للحفاظ على حقوق العمال وأهمها التصدي لخفض الأجور، حيث انعقد مؤتمر ضم عدة نقابات "فأقام هذا المؤتمر اتحادا

<sup>1</sup> Marie- Pierre Moreau , Usage et Conceptions des Organisations Syndicales chez les Enseignants du Second Degré : Une Comparaison France- Angleterre , IBID , P 496

<sup>1</sup> جورج لوفران ( Georges LEFRANC ) ، الحركة النقابية في العالم ، مرجع سابق، مرجع سابق، ص 38.  
<sup>2</sup> جورج لوفران ( Georges LEFRANC ) ، مرجع سابق، ص 39.

مؤلفا من النقابات المنظمة ومن اتحادات العمال وتحول هذا الاتحاد بعد بضع سنوات أي بعد حل «فرسان العمل» إلى الاتحاد الأمريكي للعمل (1886)<sup>3</sup>.

واستمر هذا الاتحاد في النشاط النقابي و تصاعد عدد منتسبيه ، حيث " أصبحوا سنة 1914 مليوناً وعشرين ألف (1020000) منتسب"<sup>4</sup>.

### 3-5- النقابات العالمية:

النقابة في أي مكان لها هدف أساسي وهو الحفاظ على مصالح العمال و حماية هذه المصالح حيث نجد أن "النقابات العمالية هي مظهر من مظاهر التقدم في الحركة العمالية ، لذلك لا تظهر النقابات القوية إلا في الدول الصناعية المتقدمة"<sup>1</sup> ، و في هذه حيث يحتدم الصراع بين العمال و أرباب العمل ، وهذا يحدث في كل دول العالم التي تسمح أنظمتها بالممارسة النقابية ، وهنا تلجأ بالطبع النقابات إلى استعمال كل أشكال الضغط و الاحتجاج من إضرابات ، واعتصامات ، و مسيرات ... و هذا في حدود القوانين التي توّطر الممارسة النقابية .

ومن شنها لهذه الإضرابات تتعرض لضغوطات من قبل السلطات، ولهذا تسعى لمن يتضامن معها سواء على المستوى الداخلي أو على المستوى العالمي، وبذلك دائما تسعى لتوثيق اتصالاتها الدولية، بنقابات عالمية، وهكذا أنشأت نقابة عالمية هي الأمانة المهنية العالميون (SPI)، "وأولاها أمانة التبغ 1889، عقبته أمانة عمال القبعات، ثم عمال المطابع"<sup>2</sup>، وتوالت هذه الأمانات حيث "في سنة 1911 بلغ عدد هذه الأمانات 28 كان مقر 24 منها ألمانيا، وكان في بريطانيا العظمى أمانات عمال المناجم والنسيج"<sup>3</sup>.

<sup>3</sup> جورج لوفران ( Georges LEFRANC ) ، مرجع سابق، ص 40.

<sup>4</sup> جورج لوفران ( Georges LEFRANC ) ، مرجع سابق، ص 41.

<sup>1</sup> مصطفى نجيب شوايش ، إدارة الموارد البشرية (إدارة الأفراد) ، مرجع سابق ، ص 293 .

<sup>2</sup> جورج لوفران ( Georges LEFRANC ) ، الحركة النقابية في العالم ، مرجع سابق، مرجع سابق، ص 47.

<sup>3</sup> جورج لوفان، مرجع سابق، ص 47.

وبعد ذلك تأسس الاتحاد النقابي العالمي (FSL)، حيث في سنة 1913 قرر مؤتمر زوريخ أن يتبنى اسم الاتحاد النقابي العالمي F.S. L ، واشتركت فيه تسع عشرة منظمة تمثل 6 212 000 منتسب من دول هي : "بريطانيا العظمى، فرنسا، بلجيكا، البلدان المنخفضة، الدنمارك، السويد، النرويج، فنلندا، ألمانيا، النمسا، البوسنة والهرسك، كرواتيا، سلوفانيا، هنغاريا، صربيا، رومانيا، سويسرا، إيطاليا، إسبانيا، والولايات المتحدة، وتقرر إقامة مؤتمر عالمي في سان فرانسيسكو عام 1914<sup>1</sup>، وفي هذا المؤتمر الذي جمع عدة منظمات نقابية، ومنذ ذلك الحين أصبح للعمل النقابي بعدا عالميا.

#### 4-الحركة النقابية المغربية :

#### 4-1-الحركة النقابية التونسية:

كما هو معلوم فإن تونس كانت مستعمرة قبل الحرب العالمية الأولى من طرف المستعمر الفرنسي، ولهذا ارتبطت الحركة النقابية التونسية بالمركزيات النقابية الفرنسية، ولهذا فإن النشاط النقابي للتونسيين الأوائل كان ضمن هذه النقابات الفرنسية، كما هو معلوم بأن بعد نجاح الثورة البلشفية في الاتحاد السوفيتي، ظهر تيارين في النقابة الفرنسية، تيار إصلاح، وتيار ثوري، هذا الأخير الذي يمثل التيار الشيوعي الممثل في الكونفدرالية العامة للعمل الاتحادية، حيث كانت قريبة من طموحات ونضالات العمال المغربية (من تونس، الجزائر والمغرب)، أما التيار الإصلاحي ممثل في الكونفدرالية العامة للعمل، والذين يساندون المستعمر في جميع قراراته تجاه الدول المستعمرة، ويمكن ذكر أهم النقابات التونسية فيما يلي:

<sup>1</sup> جورج لوفران ( Georges LEFRANC ) ، الحركة النقابية في العالم ، مرجع سابق، مرجع سابق، ص 48.

**4-1-1-1-4-1-جامعة محمد علي\* :**

بسبب ظروف صعبة كانت تعيشها تونس من جراء تقلص المنتجات الزراعية، وارتفاع أسعار المواد الاستهلاكية، مما أدى إلى قيام عدة احتجاجات و إضرابات ، وهذا ما يميز التجربة النقابية التونسية في ريادتها مغاريا حيث كانت السباقاة في الممارسة النقابية التي أدت إلى تأسيس أول نقابة و ذلك بتنظيم "أول إضراب قام به عمال رصيف تونس كان يوم 13 أوت 1924 وأطرته لجنة إضراب تولدت عنها أول نقابة مستقلة يوم 17 أوت، وأعلن رسميا عم ميلاد جامعة عموم العملة التونسية يوم 19 جانفي 1925"<sup>1</sup>، ومنذ هذا التاريخ سيبدأ التاريخ التونسي للعمل النقابي .

**4-1-1-2-جامعة بلقاسم القناوي :**

في سنة 1936 مع وصول الجبهة الشعبية إلى الحكم في فرنسا، والتي تعتبر النقابة الفرنسية شريكا في هذه الجبهة ، حيث تزامن هذا مع " صدور مرسوم في 16 نوفمبر من طرف الباي والذي يضمن حرية العمل النقابي"<sup>2</sup>، و على إثر هذا المرسوم تأسست جامعة بلقاسم القناوي "والتي عقدت مؤتمرها التأسيسي يوم 27 أفريل 1937"<sup>3</sup>، وقد ضمت هذه "الجامعة الجديدة لعمال المناجم والفلاحة والتجار المتجولين وبيعة السوق المركزية في تونس... بالإضافة إلى عمال الرصيف والأوساط العمالية الأولى التي أثر فيها محمد علي سابقا"<sup>4</sup> ، و تعتبر هذه النقابة إضافة مميزة في الحركة النقابية التونسية ، التي إستفادت من الانفتاح السياسي الذي شهدته تونس مع بقية الدول المغاربية مع صعود الجبهة الشعبية للحكم في فرنسا .

\* محمد علي: من مواليد 1896 بحامة القابس (تونس)، كان أبوه مزارعا نزح إلى العاصمة تونس، واشتغل كعمال في السوق المركزية، العاصمة تونس ، المرجع : محمود آيت مدور، الحركة النقابية المغاربية بين 1945 – 1962 : الجزائر و تونس نموذجا ، مرجع سابق، ص 27 .

<sup>1</sup> محمود آيت مدور، الحركة النقابية المغاربية بين 1945 – 1962 : الجزائر و تونس نموذجا ، مرجع سابق ، ص 28.

<sup>2</sup> محمود آيت مدور، الحركة النقابية المغاربية بين 1945 – 1962 : الجزائر و تونس نموذجا ، مرجع سابق، ص 29 .

<sup>3</sup> محمود آيت مدور، مرجع سابق، ص 29.

<sup>4</sup> محمود آيت مدور، مرجع سابق، ص 30.

**4-1-3- النقابة التونسية لموظفي وعمال شركة صفاقص – قفصة :**

لقد كان العمال التونسيون كغيرهم من عمال المغرب العربي يعانون من المعاملة السيئة وعدم المساواة مع العمال الفرنسيين، وهذا ما جعلهم يبادرون إلى إنشاء نقابة تدافع عنهم، وحتى يقبل طلبهم عمدوا إلى ترشيح رئيس لهذه النقابة ويكون قريب من المستعمر الفرنسي، وهكذا "أنشئت هذه النقابة يوم 16 جانفي 1944 بسبب السياسة العنصرية التي كانت تنتهجها إدارة الشركة بتمييزها بين المستخدمين الفرنسيين والمستخدمين التونسيين وانتخب مسود على سعد"<sup>1</sup> ، ومع مفارقة إلى أن هذه النقابة كانت تقدر الإدارة، وتحاول تحقيق المطالب المهنية عن طريق الحوار، حيث "كانت دوما هذه النقابة تتجنب القيام بالإضراب في أغلب الحالات"<sup>2</sup> ، و هذه استراتيجية للحفاظ على استمرارية هذه النقابة في العمل النقابي ضمن القوانين الاستعمارية .

**4-1-4- اتحاد النقابات المستقلة للجنوب :**

تعتبر جذور تأسيس هذه النقابة إلى النقابة التونسية لموظفي وعمال شركة صفاقص – قفصة، وبعد سيطرة الشيوعيين على النقابة الممثلة للكونفدرالية العامة للشغل الفرنسية في تونس، مما نتج عنه تدهور العلاقة بين هذه النقابة والحزب الشيوعي الفرنسي من جهة، والمستعمر الفرنسي من جهة أخرى ، "وقد تم تكوين المكتب المؤقت لهذا الاتحاد يوم 06 نوفمبر 1944، وكان حشاد\*\* كاتبه العام ويساعده مسعود على سعد"<sup>3</sup>، وقد تزامنت هذه الحركة النقابية مع بروز الحركة الوطنية التونسية، حيث "أن هذه الحركة حملت في طياتها الحركة النقابية الوطنية التي جسدها الاتحاد العام التونسي للشغل فيما بعد"<sup>4</sup> ، هذا الأخير المستمر في العمل لحد الآن و بنفس الاسم ، و الذي

\* مسعود عل سعد: هو من جزر قرقنة التونسية، لكنه عاش في صفاقص، كان أبوه يشتغل في الشرطة، المرجع:

محمود آيت مدور، مرجع سابق، ص 34.

1 محمود آيت مدور ، مرجع سابق ، ص 34.

2 محمود آيت مدور، مرجع سابق، ص 34.

\*\* حشاد هو فرحات حشاد: قيادي نقابي تونسي.

3 محمود آيت مدور، مرجع سابق، ص 36.

4 محمود آيت مدور، مرجع سابق، ص 37.

يعتبر الكثير من المحللين السياسيين انه كان له الدور الكبير في نجاح التحول الديمقراطي في تونس عقب انهيا النظام السابق .

### 5-الحركة النقابية الجزائرية :

#### 5-1- الحركة النقابية الجزائرية خلال العهد الاستعماري:

##### 5-1-1- من بداية النشأة حتى سنة 1945:

كما هو معلوم بأن النقابة مرتبطة بحركة التصنيع التي صاحبت الثورة الصناعية، والتي كانت بدايتها في بريطانيا، فلهذا النقابة في الجزائر كان ظهورها مع دخول المستعمر الفرنسي إلى الجزائر، ونظرا لعدم وجود قاعدة صناعية في الجزائر قبل الاحتلال تعذر وجود تنظيم نقابي قبل سنة 1830.

ولهذا فقد " تكونت بداية تنظيم نقابي فقط عند العمال المنحدرين من أصل فرنسي. فالنقابة الأولى التي تأسست في قسنطينة عام 1880 هي نقابة الطباعة"<sup>1</sup>، وقد أعاق قانون الأهالي الصادر سنة 1881، وسياسة التمييز العنصري، كل ظهور لتنظيم نقابي للجزائريين، إلا أن قيام الحرب العالمية الأولى (1914 – 1919) ومشاركة الجزائريين في هذه الحرب واحتكاك هؤلاء الجزائريين بالفرنسيين سيؤدي إلى تغيير جذري في مسار النضال الجزائري ضد المستعمر بصفة عامة.

وهكذا فقد "ساعدت الحرب وإعادة بناء الاقتصاد الفرنسي على هجرة الجزائريين وارتفاع عدد المهاجرين من 5000 عام 1919 إلى 92000 في عام 1923"<sup>2</sup>.

وقد كانت هجرة الجزائريين للعمل في فرنسا لسببين رئيسيين، الأول هو حاجة فرنسا لهذه العمالة في إعادة بناء ما دمرته الحرب العالمية الأولى، وسد العجز الذي كان

<sup>1</sup> عبد القادر جغلول، تاريخ الجزائر الحديث دراسة سوسيولوجية، تر: فيصل عباس، دار الحدائثة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ط2، 1982، ص 151.

<sup>2</sup> عبد القادر جغلول، تاريخ الجزائر الحديث دراسة سوسيولوجية ، مرجع سابق ، ص 151.



يعاني منه الاقتصاد الفرنسي في هذه العشرة، أما السبب الثاني، هو حاجة العمال الجزائريين للعمل بسبب ما عانوه من بطالة واسعة من جراء السياسة الاستعمارية من نزع الأراضي، وتمييز عنصري والتعسف بسبب القوانين الجائرة في حق الجزائريين ومصادر رزقهم.

وبانتقال الجزائريين للعمل في فرنسا، سوف يكون هناك احتكاك بالعمال الفرنسيين، وهذا الاحتكاك سيكون في جو بعيد عن القوانين المجحفة للمستعمر في الجزائر، وستسمح القوانين الفرنسية في فرنسا بتكون النواة الأولى لمناضلين نقابيين جزائريين، وقد تكون ذلك "داخل اللجنة العامة للعمال، واللجنة العامة للعمال المتحدين"<sup>1</sup>.

وبعد نجاح الثورة الشيوعية في روسيا، وبذلك نجاح الحركة الشيوعية، أثر النجاح والانتصار للشيوعية على النقابة في فرنسا، "مما أدى إلى حدوث انقسام في صفوف الكونفدرالية العامة للشغل، بحيث قام مؤيدوا وأنصار الثورة بتأسيس نقابة الكونفدرالية العامة للعمل الاتحادية (CGTU)"<sup>2</sup> هذه النقابة القريبة من الشيوعيين التي كانت تؤيد الحركات التحررية.

وهكذا فقد وجد العمال الجزائريون النقابة التي تلبى طموحاتهم النضالية "ومن بينهم أحمد غرمول\*، تلك الفئة التي كونت النواة الأولى للاتحاد العام للعمال الجزائريين"<sup>3</sup>.

وفي فترة بين نهاية الحرب العالمية الأولى أية بين 1919 و1935، قد ناضل العمال النقابيون الجزائريون عن طريق المنظمات النقابية الفرنسية، وخاصة الكونفدرالية

<sup>1</sup> عبد القادر جخلول، مرجع سابق، ص 151.

<sup>2</sup> محمود آيت مدور، الحركة النقابية المغربية بين 1945 - 1962 : الجزائر و تونس نموذجا ، مرجع سابق، ص 19.

\* - أحمد غرمول: ولد في 21 نوفمبر 1910 في فليكس فور Felix Faure، اشتغل كمراقب في الحافلات الكهربائية Tram ways في ولاية الجزائر، كان أمينا عاما في نقابة الكونفدرالية العامة الموحدة للعمل في بداية سنوات 1930، وانخرط في الحزب الشيوعي الجزائري الذي غادره بعد سنة 1945: المرجع: محمود آيت مدور، ص 20.

<sup>3</sup> محمود آيت مدور، مرجع سابق، ص 20.

العامة للعمل الاتحادية (CGTU)، باعتبار هذه النقابة قريبة من التيار الشيوعي الثوري الذي كان يؤيد مطالب الجزائريين بالاستقلال، خلافاً لنقابة الكونفدرالية العامة للعمال (CGT) القريبة من التيار الإصلاحية الذي كان يؤيد الإدماج التام للجزائر داخل فرنسا والتي كانت تضم في معظمها عمال أوروبيون.

"وبتحريض من اللجنة العامة للعمال المتحددين أخذت الحركة المطلبية والرافضة للنظام الاستعماري انطلاقة هامة، وبشكل خاص منذ عام 1930"<sup>1</sup>، وهكذا استمر النضال النقابي للعمال الجزائريين في ظل هذه النقابة، حيث "نظمت سلسلة من المظاهرات العمالية في عامي 1934 - 1935 في المراكز الحضرية"<sup>2</sup>، وظل الحال هكذا إلى غاية عام 1936 حيث وصول الجبهة الشعبية للحكم في فرنسا، وإلغاء قانون الأهالي، مما سمح بوجود نوع من الجو السياسي والديمقراطي الذي سمح لديناميكية أكثر للمناضلين الجزائريين، "إلا أن زوال الجبهة الشعبية في فرنسا منذ 1938، كان من نتيجته قمع الحركة النقابية في الجزائر، تواصل خنق الحركة النقابية حتى 1945"<sup>3</sup>، مع العلم أن النقابيتين قد توحدتا مع صعود الجبهة الشعبية، وأصبحت هناك نقابة واحدة هي الكونفدرالية العامة للعمال "التي رفضت أن تتناول بوضوح مسألة الاستقلال الوطني وتطور الحركة الوطنية الجزائرية، ولم تحتج اللجنة العامة للعمال إلى مؤخرا وبفتور"<sup>4</sup>، وهذا بعد أحداث 8 ماي 1945، أي بعد نهاية الحرب العالمية الثانية وتحرير فرنسا من النارية الألمانية.

وهكذا نتيجة هذا الموقف فقد تدمر العمال الجزائريون من نقابة الكونفدرالية العامة للعمال، "وقد تخلى عنها العمال الجزائريون بالجملة، وفي تموز، تناقصت أعدادها إلى 80 000 عضو، وصار تأسيس نقابة مركزية وطنية من الآن وصاعداً

<sup>1</sup> عبد القادر جغلول، تاريخ الجزائر الحديث دراسة سوسيولوجية، مرجع سابق، ص 153.

<sup>2</sup> عبد القادر جغلول، مرجع سابق، ص 153.

<sup>3</sup> عبد القادر جغلول، مرجع سابق، ص 154.

<sup>4</sup> عبد القادر جغلول، تاريخ الجزائر الحديث دراسة سوسيولوجية، مرجع سابق، ص 154.

على جدول الأعمال"<sup>1</sup> ، وسيستمر نضال الجزائريين حتى تأسيس الاتحاد العام للعمال الجزائريين في ما بعد .

### 5-1-2- نشأة الاتحاد العام للعمال الجزائريين :

نسجل هنا بأن الحركة النقابية في الجزائر في عهد الاستعمار في ظروف و أسباب تأسيسها لا تختلف عن بقية دول العالم الثالث التي عاشت التجربة الاستعمارية ، حيث يقول الباحث السوسيولوجي الجزائري في هذا الشأن : "بطريقتها النقابية العمالية لدول العالم الثالث تعبر عن الخصوصية الاجتماعية والتاريخية لهذه الدول ، وجنورها تسجل ضمن مشاركتها في مقاومة التواجد الاستعماري"<sup>2</sup> ، وفي هذا السياق كان ضروريا قيام نقابة تحمل هم العمال الجزائريين في تصديهم و مقاومتهم للاستعمار الفرنسي ، خاصة منذ الموقف الفاتر للنقابة الفرنسية المتمثلة في الكونفدرالية العامة من أحداث 8 ماي 1945، وما أنجر عن هذه الأحداث من آلاف الضحايا من الجزائريين ، حيث تذكر بعض الإحصائيات إلى سقوط حوالي 45000 شهيد من الشعب الجزائري ، و لهذا أصبحت النقابات الفرنسية غير مستقطبة للعمال الجزائريين، وهكذا "فإن النقابيين الجزائريين باثروا نشاطات داخل الأحزاب السياسية الجزائرية، من أجل التحضير لتشكيل تنظيم مستقبلي ، وهكذا ظهر الاتحاد العام للعمال الجزائريين في 24 فيفري 1956"<sup>3</sup> .

بطبيعة الحال سوف يكون هذا الإتحاد الواجبة النقابية في إطار ثورة التحرير الكبرى لتحرير كامل التراب الوطني و طرد الإستعمار ، حيث "تميز نشاط الاتحاد العام للعمال الجزائريين خلال هذه المرحلة بالأولوية المعطاة للنضال من أجل الاستقلال"<sup>4</sup>، أما في عضويته وقصد توسيع القاعدة النضالية للإتحاد ، فقد توسعت إلى فئات أخرى

<sup>1</sup> عبد القادر جغلول، مرجع سابق، ص 154 – 155.

<sup>2</sup> Lahouari ADDI , ETAT ET POUVOIR : APPROCHE METHODOLOGIQUE ET SOCIOLOGIQUE , IBID , P 129 .

<sup>3</sup> إدريس بولكعبيات، من مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر ، بسكرة، عدد12، نوفمبر 2007، ص 152.

<sup>4</sup> عبد القادر جغلول، تاريخ الجزائر الحديث دراسة سوسيولوجية ، مرجع سابق، ص 156.

أي "عدم اقتصار العضوية فيها على العمال الصناعيين، بل امتدت إلى جميع الفئات الاجتماعية: صناعية، وزراعية، وتجارية، وخدمية"<sup>1</sup>.

وبسبب الجو السياسي الذي تميزت به تلك المرحلة، أي مرحلة ثورة التحرير الوطني، فقد تعرضت قيادات الاتحاد للضغوطات من طرف الجيش الفرنسي من قتل وسجن، مما اضطرها للعمل في السرية ومغادرة التراب الوطني نحو تونس، "لكن وقبل خروجها نظمت القيادات النقابية عدة إضرابات سياسية ناجحة كان أهمها إضرابات 5 جويلية 1956 ، و15 أوت 1956، وخاصة إضراب جانفي 1957 بالتنسيق مع قيادة جبهة التحرير الوطني"<sup>2</sup>، واستمرت الأوضاع هكذا حتى الحصول على الاستقلال في 5 جويلية 1962.

### 5-1-3- الحركة النقابية بعد الاستقلال :

#### 5-1-3-1- الحركة النقابية من الاستقلال حتى 1989 :

في هذه المرحلة تميزت النقابة بارتباطها بحزب جبهة التحرير الوطني الحزب الواحد في الجزائر، وبذلك يصبح الاتحاد العام للعمال الجزائريين النقابة الوحيدة، حيث أصبح منظمة جماهيرية تابعة للحزب الواحد، وبطبيعته الحزب تابع للسلطة الحاكمة ، و بطبيعة الحال كان هدف السلطة الحاكمة أن ذلك هو التنمية الشاملة في جميع الميادين ، و تعويض الشعب الجزائري ما عاناه طيلة 132 سنة من الإستعمار المدمر، حيث " اذا اعتبرنا بأن أهداف التنمية هي نفسها في دول العالم الثالث و لكن على مستوى النقابة نجد هناك نموذجين: النموذج الجزائري المتمثل في الإتحاد العام للعمال الجزائريين

<sup>1</sup> نعيم بومقورة ، الحركة النقابية في الجزائر، وسياستها المالية: الأجر نموذجاً، من مجلة إضافات ، عدد 01 ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، شتاء 2008 ، ص 28.  
<sup>2</sup> عبد الناصر جابي، الجزائر: من الحركة العمالية إلى الحركات الاجتماعية، المعهد الوطني للعمل، الجزائر، 2001، ص 86.

UGTA والنموذج الكوبي المتمثل في فدرالية عمال كوبا CTC و هما أكثر تمثيلية و قياداتهم مندمجة في صفوف الحزب الواحد الحاكم<sup>1</sup> .

وقد أثرت الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية التي خلفها الاستعمار في الجزائر على العمل النقابي، الذي سوف يندمج في مشروع بناء الدولة الوطنية المستقلة، وهكذا استمرت النقابة تابعة لهيمنة السياسي، وهنا يبرز الباحث عبد الناصر جابي ميزة الحركة النقابية الجزائرية حيث يقول: "لعل الميزة الأساسية التي ستلاحق الحركة النقابية الجزائرية في ممارستها وأهدافها وتنظيمها... الخ تتعلق بارتباطها الكبير بالسياسي، أكان هذا السياسي حزبا وطنيا قبل الاستقلال أو دولة وطنية وحزبا في السلطة بعد الاستقلال في 1962"<sup>2</sup> .

ويذهب الباحث نعيم بومقورة إلى "أن النقابة في ذلك الوقت لم تكن مطلبية، وإنما منظمة تسييرية تابعة للدولة وليست منفصلة عنها، فهي موجهة نحو أهداف مسطرة ومحددة مسبقا، بحيث لم تكن سوى منفذة لمجتمع لا أكثر"<sup>3</sup> ، و نشير هنا إلى أنه كان للقيادات النقابية في صنع القرار السياسي دور ليس بالهين ، خاصة في المجالين الاقتصادي و الاجتماعي و الذي يهم بشكل أساسي الطبقة العاملة ، خاصة بعد إقرار دستور 1976 حيث قد أشرك الرئيس الراحل هواري بومدين إدارات و تكنوقراط و بيروقراطيين في الاستشارات خاصة من خلال المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي ، و الموجود لحد الآن بهذه التسمية ، و قد أشرك كذلك إدارات أخرى "على غرار القيادات النقابية و مسيري القطاع الصناعي العمومي"<sup>4</sup> .

<sup>1</sup> Charles-Henri Favrad , *Encyclopédie du Monde Actuel : le Syndicalisme* ,BRODARD ET TAUPIN , Paris , 1978 , P 27 .

<sup>2</sup> - عبد الناصر جابي، الجزائر: من الحركة العمالية إلى الحركات الاجتماعية، مرجع سابق، ص 85.

<sup>3</sup> - نعيم بومقورة ، الحركة النقابية في الجزائر وسياستها المطالبة: الأجر نموذجا، من مجلة إضافات، عدد 01 ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، شتاء 2008 ، ص 31.

<sup>4</sup> عبد الناصر جابي ، الحالة الجزائرية ، من الكتاب الجماعي : تحرير : نيفين مسعد ، كيف يصنع القرار في الأنظمة العربية : دراسة حالة الأردن - الجزائر - السعودية - السودان - سورية - العراق - الكويت - لبنان - مصر - المغرب - اليمن - ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ط 1 ، 2010 ، ص 68 .

وقد استمرت هيمنة النقابة الوحيدة أي نقابة الاتحاد العام للعمال الجزائريين UGTA على العمل النقابي في الجزائر الى غاية اندلاع حوادث أكتوبر ، التي غيرت مسار الحياة السياسية و الاجتماعية و الاقتصادية ، وحتى الممارسة النقابية ، التي سوف تدخل عهد التعددية السياسية و النقابية وذلك بعد إقرار دستور فيفري 1989 .

### 5-1-3-2- الحركة النقابية في عهد التعددية:

بعد إقرار دستور 1989، الذي أقر التعددية السياسية ومنه التعددية الحزبية، والتعددية النقابية، ومادته رقم 31 التي تنص على ممارسة الحريات الأساسية وحقوق الإنسان والمواطن، والمادة 32 التي تنص على الدفاع الفردي أو الجماعي للحقوق الأساسية للإنسان والحريات الفردية والجماعية، والمادة رقم 54 التي تنص على حق ممارسة الإضراب في إطار القانون.

ونتج عن هذا زوال احتكار العمل النقابي من طرف الاتحاد العام للعمال الجزائريين، والحق النقابي لكل مواطن جزائري، وهكذا فقد أقر الدستور بالتعدد النقابي، واستقلالية العمل النقابي عن الأحزاب السياسية والدولة، ويمكن لكل المواطنين الحق في تشكيل نقابات وفق قوانين الجمهورية.

وتم تشكيل عدة نقابات، "وقد بلغ عدد هذه النقابات رسميا 47 منظمة نقابية تهدف إلى تحقيق مصالح أعضائها، ونذكر من بينها: نقابة عمال قطاع التربية، والأطباء، وأساتذة التعليم العالي، والمهندسون، ونقابة الموظفين العمومي، والنقابة الإسلامية..."<sup>1</sup>.

والملاحظ حول التعددية النقابية في الجزائر على أنها لم تمنع من إزاحة النقابة الوحيدة سابقا متمثلة في الاتحاد العام للعمال الجزائري على لعب دور الريادة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في تعامله مع السلطة، حيث أصبح شريكا إجتماعيا

<sup>1</sup> نعيم بومقورة، مرجع سابق، ص 32.

ثالثا مهما في اجتماعات الثلاثية، التي تضم إلى جانب الاتحاد العام للعمال الجزائريين الحكومة ومنظمة أرباب العمال، وهكذا حظيت بهذا الامتياز في تمثيل العمال في كل اجتماع للثلاثية حتى اليوم، بينما النقابات المستقلة لازالت إلى اليوم مغيبة عن حضور هذه الاجتماعات.

وهكذا "نجد أن النقابات المستقلة قامت بعدة محاولات من أجل ترسيخ وجودها وتحقيق أهداف أعضائها، فعلى سبيل المثال، نجد نقابة الأساتذة الجامعيين (CNES) التي أعلنت عن إضراب ابتداء من 16 تشرين الأول (أكتوبر)، وذلك بغية الدفاع عن مصالحها الخاصة والمتعلقة أساسا برفع الأجور كمطلب أساسي، إضافة إلى محاولة الحصول على مكانة متميزة من خلال استصدار قانون الأستاذ الجامعي، والأمر نفسه بالنسبة إلى نقابة الطيارين في الخطوط الجوية الجزائرية التي طالبت برفع أجور أعضائها".<sup>1</sup>

ومع العلم أن نقابة الاتحاد العام للعمال الجزائريين هي نقابة تابعة لحزب جبهة التحرير الوطني الحزب الحاكم الواحد في عهد الأحادية، فنجد أن النقابات المستقلة كلها سواء في نظامها أو في التنظيم هي نقابات مستقلة عن الأحزاب، ويمكن تصنيفها من ضمن النقابات الإصلاحية، أي أنها لا تعمل على قلب النظام، بل تعترف بالسلطة الحاكمة، وتعمل على ربط علاقة تفاوضية من أجل تحقيق مطالبها بالحوار أو بالضغط عن طريق الاحتجاج والإضراب، وهنا يؤكد الباحث نعيم بومقورة هذا حيث يقول: "أن السياسة النقابية هي سياسة إصلاحية محصورة بين أسلوبين: المراقبة والتسيير".<sup>2</sup>

## 6- الحركة النقابية لفئة الأساتذة في ولاية عين تموشنت:

من خلال الدراسة الميدانية وجدنا أن النقابات الممثلة للأساتذة في الأطوار الثلاثة أي في طور الابتدائي ممثل في نقابة الكنايست، ونقابة UNPEF، ونقابة UGTA،

<sup>1</sup> نعيم بومقورة ، مرجع سابق، ص 37 .

<sup>2</sup> نعيم بومقورة، مرجع سابق، ص 38.

أما في الطور الثانوي، فنجد سيطرة واضحة لنقابة الكنايست، ويمكن تعريف النقابتين UNPEF، و UGTA كما يلي :

### 6-1- نقابة الاتحاد العام للعمال الجزائريين UGTA :

هذه النقابة لازالت تنشط في ولاية عين تموشنت خاصة في الطور الابتدائي و الطور المتوسط حيث تعتبر النقابة الوحيدة سابقا ، حيث " يعتبرالاتحاد العام للعمال الجزائريين المشار إليه باختزال "إ.ع.ع.ج" هو منظمة نقابية مطلبية حرة و مستقلة من كل وصاية حزبية ، و إدارية ، و أصحاب عمل و موحدة "1 ، و للعلم مع اكتساح نقابة الكنايست لطور التعليم الثانوي ، فان نقابة UGTA لم تعد تنشط في هذا الطور من التعليم .

### 6-2- نقابة الاتحاد الوطني لعمال التربية و التكوين UNPEF :

تعتبر هذه النقابة أحد النقابات المستقلة في الجزائر حيث تنشط في طوري المتوسط و الطور الابتدائي، حيث أن "الاتحاد الوطني لعمال التربية و التكوين منظمة نقابية مستقلة"2 ، و حسب المعلومات الاولية فان هذه النقابة هي حديثة العمل بولاية عين تموشنت مقارنة بالنقابات الاخرى .

### 7-التعليم الثانوي في ولاية عين تموشنت:

بعد صدور القانون التوجيهي للتربية في 2008/01/23 في الجريدة الرسمية، حيث "حدد القانون التوجيهي للتربية الغايات والمبادئ الأساسية للتربية في بلادنا، واعتبارها استثمارا إنتاجيا واستراتيجيا من الأولوية الأولى للدولة التي تسهر على تجنيد

<sup>1</sup> أنظر المادة رقم 1 ، القانون الأساسي للاتحاد العام للعمال الجزائريين ، المؤتمر الوطني العاشر ، أكتوبر 2000 .

<sup>2</sup> أنظر المادة رقم 1 ، القانون الأساسي للاتحاد الوطني لعمال التربية و التكوين ، المؤتمر الوطني الرابع ، جويلية 2009 .



الكفاءات والوسائل الضرورية للتكفل بالطلب الاجتماعي للتربية الوطنية والاستجابة لحاجيات التنمية"<sup>1</sup>.

"ويشكل التعليم الثانوي العام والتكنولوجي المسلك الأكاديمي الذي يلي التعليم الأساسي الإلزامي"<sup>2</sup>، و هو أحد المراحل التعليمية المهمة في سيرورة التعليم في الجزائر لذا اولت لو الدولة أهمية بالغة لما له من دور في تحديد و توجيه مسار التعليم بعد هذه المرحلة بالذات ، حيث "يمنح التعليم الثانوي العام والتكنولوجي، الذي يدوم ثلاث (3) سنوات، في الثانويات"<sup>3</sup> ، و بعد هذه المرحلة تأتي المرحلة الجامعية .

ويوجد في ولاية عين تموشنت 21 ثانوية، والجدول التالي يبين توزيع الثانويات على مختلف البلديات بولاية عين تموشنت.

#### جدول رقم 2-5-2-1: توزيع الثانويات على البلديات في ولاية عين تموشنت .

البلدية	اسم الثانوية	الرقم
العامرية	ثانوية العقيد لظفي	1
عين تموشنت	ثانوية مغني صنديد	2
عين تموشنت	ثانوية بن دلة علي	3
عين تموشنت	متقن ادريس العقيقي	4
عين تموشنت	ثانوية مليحة حميدو	5
عين تموشنت	ثانوية البشير الابراهيمي	6
ولهاصة	ثانوية حاج بوزيان عبد القادر	7
عين الأربعاء	ثانوية مهاج محمد الحبيب	8
حاسي الفلة	ثانوية تافنة	9
تامزوغة	ثانوية بقاجة الشيخ	10
عين الكحيل	ثانوية العقيد عميروش	11
شعبة اللحم	ثانوية أحمد بلحاج سعيد	12
عين الطلبة	ثانوية أبو بكر بلقايد	13
حمام بو حجر	ثانوية أبو ذر الغفاري	14

<sup>1</sup> ميلود رقيق، تطور التعليم الثانوي وآفاقه في الجزائر وبقية دول المغرب العربي، دار الكتاب العربي، الجزائر، ط1، 2010، ص 166.

<sup>2</sup> انظر المادة 53 من القانون التوجيهي للتربية الوطنية رقم 04-08 المؤرخ في 2008/01/23.

<sup>3</sup> انظر المادة 54 من القانون التوجيهي للتربية الوطنية رقم 04-08 المؤرخ في 2008/01/23.

15	ثانوية صايم حداث	حمام بو حجر
16	ثانوية داودي محمد	المالح
17	ثانوية الشريف التلمساني	بني صاف
18	ثانوية الفضيل الورتلاني	سيدي بن عدة
19	ثانوية تارقة الجديدة	تارقة
20	ثانوية غار البارود	بني صاف
21	متقن ابن الهيثم	بني صاف

المصدر : من إعداد الباحث .

## 8- نقابة الكنايست :

### 8-1-تعريف :

نقابة الكنايست هي نقابة مطلبية، وقد تأسست بعد سلسلة من الإضرابات في صفوف أساتذة التعليم الثانوي، وقد بدأت هذه الإضرابات منذ أكتوبر/نوفمبر 2003 ، هذه الإضرابات التي كانت بمثابة ميلاد نقابة مستقلة تخص أساتذة التعليم الثانوي و التقني ، و منذ هذا التاريخ أصبحت تنشط في العمل النقابي ، ولم تمنح الاعتماد الا بعد 4 سنوات من هذا الاضراب ، حيث أصبحت "النقابة معتمدة منذ 10 جويلية 2007" <sup>1</sup>، وعند تأسيسها كانت تسمى المجلس الوطني المستقل لأساتذة التعليم الثانوي والتقني، وعندما زرت مقر النقابة في أكتوبر 2014، وجدت أن تسمية النقابة أصبح المجلس الوطني المستقل لأساتذة التعليم الثانوي والتقني الموسع (CNAPEST\_Elargi)، حيث تقرر توسيع النقابة للأطوار الأخرى إضافة إلى التعليم الثانوي، ليصبح يشمل الطور الابتدائي، والطور المتوسط، واستمر النقاش داخل النقابة حول التسمية الجديدة، وهكذا فقد حافظت النقابة على تسميتها اختصارا بالفرنسية الكنايست

<sup>1</sup> نشيدة قوادري ، في تعليمة وجهتها وزارة التربية إلى مديرياتها الولائية : منع "الكنايست" من النشاط بالمتوسط و الابتدائي ، الموقع الالكتروني لجريدة الشروق اليومي ، يوم : 28-12-2013 ، <http://www.echoroukonline.com/ara/articles/189775.html>

(CNAPESTE)، مع التسمية الجديدة حيث تسمى حالياً: المجلس الوطني المستقل مستخدمى التدريس للقطاع ثلاثي الأطوار للتربية<sup>1</sup> "Conseil National autonome du Personnel Enseignant du Secteur Ternaire de l'Éducation".

وقد أكد لنا المبحوث: "بأن التسمية الجديدة للنقابة بعد التوسعة استمر النقاش حولها عام كاملاً، ابتداءً من قرار التوسعة"<sup>2</sup>، وهكذا يمكن تفسير طول هذا النقاش بارتباك أو خوف عند النقابة من فقد الصبغة التاريخية للنقابة كون أنها معروفة اختصاراً بالكنابست، مع التوسعة وإلزامية تغيير التسمية حيث يتوافق مع التوسعة وطموحات النقابة، فقد نجحت في المحافظة على هذا الاسم المختصر مع تغيير التسمية كاملة مع تغيير طفيف كون التسمية السابقة كنانبست (CNAPEST) أما التسمية الحالية فهي كنانبست (CNAPESTE).

وهنا نشير أن من خلال دراستنا الميدانية، لقد وجدنا بأن هيئات وهياكل النقابة لازالت هي نفسها المبنية عن القانون الأساسي للنقابة المصادق عليه في المؤتمر الأول المنعقد أيام 9-10-11 جويلية 2008، ولهذا سوف نعتمد على هذا القانون في دراستنا الميدانية.

وقد ورد في الباب الأول تعريف للنقابة وأهدافها، فأما التسمية: "تسمى المنظمة النقابية: المجلس الوطني المستقل لأساتذة التعليم الثانوي والتقني باختصار C.N.A.P.E.S.T"<sup>3</sup>، "والمجلس الوطني المستقل لأساتذة التعليم الثانوي والتقني نقابة

<sup>1</sup> لأكثر تفاصيل أنظر مراسلة رسمية حول التسمية الجديدة للنقابة في الملاحق ( الملحق رقم 5 : مراسلة حول التسمية الجديدة ).

<sup>2</sup> مقابلة الدراسة الاستطلاعية رقم 8 بتاريخ: الجمعة 07 نوفمبر 2014 .

<sup>3</sup> انظر المادة 1: القانون الأساسي، المنبثق عن المؤتمر الأول أيام 09-10-11 جويلية 2008.

مطلبية وطنية مفتوحة لكل أساتذة التعليم الثانوي والتقني بكل الثانويات و المتاقن، وهي مستقلة عن وصاية الأحزاب، وعن النقابات وعن أرباب العمل<sup>1</sup>.

## 2-8- الأهداف:

باعتبار أن هذه النقابة هي نقابة مطلبية، فإن أهداف<sup>2</sup> المجلس الوطني المستقل لأساتذة التعليم الثانوي والتقني هي:

- 1- الدفاع عن المصالح المادية المهنية والاجتماعية لأساتذة التعليم الثانوي والتقني.
- 2- تحسين الوسائل والظروف البيداغوجية.
- 3- المساهمة في تحسين ظروف الحياة وظروف العمل في مؤسسات التعليم الثانوي والتقني.
- 4- ترقية التكوين النقابي ونشر ثقافة قانونية متعلقة بعلاقات العمل.

## 3-8- الهيئات والهيكل:

للنقابة هيئات وهيكل كما يلي<sup>3</sup> :

هيئات النقابة هي:

- 1- الجمعية العامة للفرع.
- 2- المجلس الولائي.
- 3- المجلس الوطني.
- 4- المؤتمر الوطني.

هيكل النقابة هي:

- 1- مكتب الفرع للمؤسسة.

<sup>1</sup> انظر المادة 2، المادة 3، القانون الأساسي، مرجع سابق.

<sup>2</sup> انظر المادة 8 من القانون الأساسي، مرجع سابق.

<sup>3</sup> انظر المادة 16 من القانون الأساسي للنقابة، المؤتمر الأول أيام 09-10-11 جويلية 2008.

2- المكتب الولائي.

3- المكتب الوطني.

وهنا نشير إلى الفرق بين الهيئة والهيكل، فالهيئة هي التي تصدر القرار وذلك بالانتخاب، أما الهيكل فهو يشرف على عملية اتخاذ القرار ويتولى تنفيذه.

#### 4-8-المكتب الوطني:

"يتكون المكتب الوطني من المنسق الوطني ونائب المنسق الوطني وأحد عشر (11) أمينا وطنيا"<sup>1</sup>، والأمناء الوطنيون مكفون بالمهام التالية حيث يتوزعون على عدة وفق الجدول التالي :

#### جدول رقم 2-4-8- : توزيع أعضاء المكتب الوطني حسب الوظيفة و ولايات السكن .

الولاية	الوظيفة النقابية في المكتب الوطني	الرقم
ولاية سطيف	المنسق الوطني	1
ولاية عنابة	نائب المنسق الوطني	2
ولاية بومرداس	أمين وطني مكلف بالاتصال	3
ولاية مسيلة	أمين وطني مكلف بالتنظيم	4
ولاية بجاية	أمين وطني مكلف بالنزاعات	5
ولاية البويرة	أمين وطني مكلف بالخرينة و المال و الممتلكات	6
ولاية الأغواط	أمين وطني مكلف بالتنشيط العلمي و النشاطات الثقافية	7
ولاية غرداية	أمين وطني مكلف بالشؤون التربوية و البيداغوجية	8
ولاية برج بوعريرج	أمين وطني مكلف بالتكوين النقابي	9
ولاية الجزائر	أمين وطني مكلف بالعلاقات العامة	10
ولاية عين الدفلى	أمين وطني مكلف بالشؤون الادارية	11

<sup>1</sup> انظر المادة 40، 41، القانون الأساسي للنقابة المؤتمر الأول أيام 09-10-11 جويلية 2008.

ولاية تلمسان	أمين وطني مكلف بالشؤون الاجتماعية	12
ولاية قسنطينة	أمين وطني مكلف بالدراسات و الأبحاث	13

المصدر : من موقع النقابة<sup>1</sup> [www.cnapest.com](http://www.cnapest.com)

## 9- نقابة الكنايست بولاية عين تموشنت:

### 9-1- مقر النقابة الولائي :

تتوفر النقابة على مستوى ولاية عين تموشنت على مقر ولائي يقع بالطابق السفلي، أي أسفل إدارة ثانوية البشير إبراهيم الواقعة بمقر الولاية، وتعتبر هذه الثانوية أقدم ثانوية بولاية عين تموشنت، ويحتوي على قاعتين كبيرتين، قاعة مخصصة للمكتب الولائي مؤثث، ويحتوي على جهاز إعلام آلي بكامل لواحقه، وخزائن، وسبورة معلق عليها بيانات ومناشير خاصة بنشاط النقابة، والقاعة الثانية مخصصة للانعقاد اجتماعات المجلس الولائي، وقد قمنا بتصوير مقر النقابة من الداخل والخارج، فأما من الخارج<sup>2</sup> فقد لاحظنا بأنه لا يوجد هناك لوحة تدل على اسم النقابة، فالصورة توضح أعلى الباب عن لا شيء، وإذا نفسر هذا بأن النقابة باعتبارها هي جماعة ضاغطة فمقرها موجود داخل فضاء تسيطر عليه السلطة التي منحها الاعتماد، فعدم وجود لوحة النقابة هو التقليل من انتشار هذه النقابة والتقليل من الإشهار لها، فمكان المقر يسمح للسلطة بمراقبة نشاطها والحد من تفاعلها المباشر مع المجتمع.

### 9-2- الخطاب النقابي داخل مقر النقابة الولائي :

#### 9-2-1- التعريف بعينة الخطاب :

العمل النقابي يندرج ضمن الفعل الاجتماعي شأنه كشأن كل الأفعال الاجتماعية الأخرى ، وطبعا لهذا الفعل بعد خطابي ، حيث السوسيولوجي الفرنسي بيير بورديو : "

<sup>1</sup> فقد تصميم هذا الجدول وملاه انطلاقا من الموقع الإلكتروني ( [www.cnapest.com](http://www.cnapest.com) ) للنقابة يوم 2 جوان 2014 على الساعة 16 ساعة و 24 دقيقة .

<sup>2</sup> أنظر صور باب المقر من الخارج في الملاحق ( الملحق رقم 6 : صور باب المقر من الخارج ) .

يعتمد الفعل في جزء منه على الكلمات التي تستخدم للحديث عنه "1 ، فعند دخولنا لمقر النقابة الولائي الواقع بثنوية البشير الابراهيمي يوم الثلاثاء 14 أفريل 2015 على الساعة 13سا و 30 دقيقة ، لفت انتباهنا لوجود بعض اللافتات المكتوبة على جدران المقر من الداخل ، فقمنا بتصوير هذه اللافتات ، وبعد قراءة ما كتب على الجدران من الداخل ، فقد دوننا هذه اللافتات<sup>2</sup> التي نعتبرها ضمن الخطاب النقابي في جدول كالتالي :

### جدول رقم 2-9-2:- الخطاب النقابي على جدران مكتب النقابة .

الرقم	نص العبارة كاملة
1	صوت الأستاذ
2	CNAPEST نقابة مفتوحة لكل أساتذة التعليم الثانوي والتقني ومستقلة عن أي وصاية مهما كانت
3	الجامعة الصيفية الثامنة عين تموشنت بني صاف من 17 إلى 24 أوت 2014
4	النقابي يبقى نقابيا ما لم يطالب شيئا لنفسه
5	CNAPEST نضال مدرسة مواطنة الجامعة الصيفية عين تموشنت بني صاف 2014

المصدر: من إعداد الباحث.

### 2-2-9- التحليل السوسيولوجي للخطاب النقابي على جدران مكتب النقابة:

نظرا لوجود عبارات قصيرة على جدران مكتب النقابة من الداخل، واختصار هذه العبارات على جمل قصيرة، فهذا سوف نتطرق إليها عبارة بعبارة.

فعدد العبارات الموجودة كما هو موضح في الجدول السابق هي خمس عبارات،- وأول عبارة هي "صوت الأستاذ"، وهنا يظهر جليا بأن يقصد بها بأن النقابة هذه تمثل الأستاذ ، ودورها منحصر في إيصال انشغالات ومطالب الأستاذ إلى الوصاية.

<sup>1</sup> بيير بورديو ( Bourdieu Pierre ) ، مسائل في علم الاجتماع ، تر : هناء صبحي ، هيئة أبو ظبي للسياحة و الثقافة ( مشروع كلمة ) ، أبو ظبي ، ط1 ، 2012 ، ص 104 .  
<sup>2</sup> أنظر صور اللافتات على الجدران في الملاحق ( الملحق رقم 7 : صور لافقات على الجدران من داخل المقر ) .

أما العبارة الثانية فنصها هو **"CNAPEST نقابة مفتوحة لكل أساتذة التعليم الثانوي والتقني ومستقلة عن أي وصاية مهما كانت"**، وهنا تشير العبارة إلى قيمة الحرية إحدى قيم المواطنة، أي حرية انخراط أي أستاذ إلى النقابة و لا تستثني أحد في الانخراط للنقابة، وتساوي بين الأساتذة بغض النظر عن أي خصوصية ثقافية أو دينية أو عرقية، وهذه العبارة في مقطعها الثاني تصرح بأن النقابة مستقلة عن أي وصاية مهما كانت، وهذه أحد خصائص الأربعة للمجتمع المدني في الدولة الحديثة، حيث تعتبر النقابة أحد مكوناته.

العبارة الثالثة ونصها: **"الجامعة الصيفية الثامنة عين تموشنت بني صاف من 17 إلى 24 أوت 2014"**، وهذه العبارة إعلان عن جامعة صيفية للتكوين النقابي.

العبارة الرابعة ونصها: **"النقابي يبقى نقابيا ما لم يطالب شيئا لنفسه"**، وهنا تعبر العبارة عن وعي النقابي بمسؤولياته في العمل النقابي، وهو الدفاع عن مصلحة كل النقابيين، أي الدفاع عن المصلحة العامة للنقابة ومنخرطيها ونكران الذات، وهنا تشيرنا هذه العبارة إلى قيمتي المسؤولية والمشاركة، باعتبار أن المسؤولية هي عبارة عن جملة الواجبات، أي واجبات النقابي للدفاع عن الحقوق والمصلحة العامة للنقابة ولمنخرطيها، وهذه الأخيرة أي الحقوق تشيرنا إلى قيمة المشاركة، وتمثلان قيمتي المشاركة والمسؤولية قيمتين أساسيتين تركز عليهما النقابة في خطابها نحو المترددين على هذا المقر وهو بذلك تذكير وتأكيد لقيم النقابة.

العبارة الخامسة ونصها: **"CNAPEST نضال - مدرسة - مواطنة الجامعة الصيفية عين تموشنت بني صاف 2014"**، وهنا هذا النص يمثل شعار النقابة الثلاثي، ويمكن تفسير بأن ركائز العمل النقابي هي النضال أما المدرسة فتعتبر فضاء لهذا النضال، ويكون هذا النضال ضمن ممارسة المواطنة، حيث يعتبر العمل النقابي ممارسة للمواطنة.



### 9-3- المكتب الولائي:

"المكتب الولائي هو الهيئة الرسمية للنقابة على مستوى تراب الولاية ، ويضطلع بمهام تحضير وتنفيذ قرارات الهيئات العليا للنقابة"<sup>1</sup>. حيث يعتبر الهيئة التي يخول لها القانون النقابي تمثيل النقابة على مستوى الولاية و اجراء الاتصالات و المفاوضات مع الهيئات الولائية و الرسمية لولاية عين تموشنت ، حيث "يحدد قانون النقابة صلاحيات المكتب الولائي بما يلي"<sup>2</sup> :

- الاتصال بالهيئات العمومية على المستوى المحلي.
  - القيام بالمفاوضات بهذه الهيئات في حالة وجود نزاع على المستوى الولائي.
  - يشرف على تنصيب فروع المؤسسات و هيكلها.
  - يحضر دورات المجلس الولائي.
- وقصد التعرف على الخصائص السوسيولوجية لأعضاء المكتب الولائي قمنا بتحضير استمارة<sup>3</sup> طلبنا من المنسق الولائي للنقابة بملاؤها .

### 9-3-1- من حيث السن، الجنس و الحالة العائلية:

بعد تفريغ الاستمارات تحصلنا على الجدول التالي .

جدول رقم 9-3-1-2 : توزع أعضاء المكتب الولائي من خلال السن ، الجنس والحالة العائلية .

الرقم	الوظيفة في المكتب الولائي	السن	الجنس	الحالة العائلية أعزب-متزوج-أرمل-مطلق
1	المنسق الولائي	57	ذكر	متزوج
2	أمين التنظيم	46	ذكر	متزوج
3	أمين المالية	49	ذكر	متزوج

<sup>1</sup> انظر المادة 31 القانون الأساسي للنقابة ، المؤتمر الأول أيام 09-10-11 جويلية 2008..

<sup>2</sup> انظر المادة 32 القانون الأساسي للنقابة ، المؤتمر الأول أيام 09-10-11 جويلية 2008..

<sup>3</sup> أنظر الملاحق ( الملحق رقم 4 : دليل استمارة خاصة بالمكتب الولائي ) .

متزوج	ذكر	45	أمين مكلف بالإعلام والاتصال	4
متزوج	ذكر	55	أمين النزاعات والشؤون الاجتماعية	5
متزوج	ذكر	48	أمين مساعد في التنظيم	6

المصدر : من إعداد الباحث .

### التحليل السوسيولوجي للجدول:

يظهر جليا بهيمنة واضحة للعنصر الذكوري على كل المكتب الولائي، فرغم وجود أغلبية للعنصر الأنثوي في الأساتذة إلا أن هذا الحضور في المهنة لا يعني بالضرورة الحضور في المناصب القيادية للنقابة ، و هذا ما يتوافق ما ذهب إليه الباحث السوسيولوجي الجزائري عبد الناصر جابي حيث يقول : "رغم أن النقابة يمكن النظر لها باعتبارها فضاءا للحرية إلا أنه فضاء يعيد إنتاج القيم الاجتماعية المحترمة للتقسيم الجنسي للمهام الاجتماعية بل أكثر من ذلك فرغم أن المجتمع يقبل بوجود المرأة في العملية الانتاجية إلا أن النقابة تتحفظ في قبولها في الهياكل القيادية خاصة"<sup>1</sup> .

أما من حيث الحالة العائلية فنجد أن كل أعضاء المكتب الولائي متزوجون، وبذلك نجد أن هناك هيمنة واضحة لهذا العنصر رغم دخول عدد كبير من الشباب إلى هذه المهنة مؤخرا نظرا لخروج عدد كبير من الأساتذة بسبب التقاعد.

أما من حيث السن نلاحظ بأن كل أعضاء المكتب يتعدى سنهم 45 سنة، و هذا ما يتوافق و الذي توصل إليه الباحث **عناصر العياشي** حيث يقول "لعل الخاصية الأولى التي شددت انتباهنا ، هي تلك المتعلقة بسن القادة النقابيين حيث أن 3/4 المجموعة تتجاوز أعمارهم 42 سنة"<sup>2</sup> .

<sup>1</sup> عبد الناصر جابي ، مساهمة في سوسيولوجية النخبة النقابية : حالة الاتحاد العام للعمال الجزائريين ، من مجلة نقد للدراسات و النقد الاجتماعي ، عدد 6 ، المؤسسة الوطنية للكتاب ، الجزائر ، جانفي- مارس 1994 ، ص 17 .  
<sup>2</sup> عناصر العياشي ، النخبة النقابية المحلية : تكوينها و تمثاتها ؟ ، مركز البحث في الأنتروبولوجيا الاجتماعية و الثقافية ، وهران ، 1999 ، ص 5 .

أي حسب النتائج التي توصلنا إليها ، أنهم كلهم قد ولدوا قبل سنة 1971، وأكبرهم ولد سنة 1958، وبذلك فأعضاء المكتب الولائي قد ولدوا بين سنة 1958 و 1970، أي الجيل الذي عاش حوادث أكتوبر وما قبلها وما بعدها، أي عقب أحداث أكتوبر 1988، وللعلم فقد أقرت التعددية السياسية بعد صدور دستور 23 فبراير 1989 وهذه التعددية السياسية هي التي سمحت بتعددية حزبية، وإعلامية ونقابية ، و بالنظر لسنوات الميلاد فاننا نلاحظ بأن الجيل الغالب على أعضاء المكتب الولائي الذين يعتبرون قياديي هذه النقابة ولائيا هم أبناء مرحلة الإستقلال وهو ما يتفق ما توصل إليه الباحث **عبد الناصر جابي** في دراسته حول قياديي الاتحاد العام للعمال الجزائريين و قام بنشرها سنة 1994، حيث يقول " فمن هذه الزاوية كذلك فالنقابي الذي نقوم بدراسته ضمن هذه الورقة هو ابن مرحلة الاستقلال على كل المستويات بايجابياتها وسلبياتها"<sup>1</sup>.

### 9-3-2- من حيث خصائص الخبرة في التدريس ، التخصص و الأصل الجغرافي :

أما من حيث هذه الخصائص فقد تحصلنا على الجدول التالي :

جدول رقم 2-3-9-2 : توزيع أعضاء المكتب الولائي من خلال الخبرة في التدريس، التخصص، والأصل الجغرافي .

الرقم	الوظيفة في المكتب الولائي	الخبرة في التدريس	التخصص	الأصل الجغرافي
1	المنسق الولائي	29	أدب عربي	حضري
2	أمين التنظيم	22	فلسفة	حضري
3	أمين المالية	26	رياضيات	حضري
4	أمين مكلف بالإعلام والاتصال	12	تاريخ وجغرافيا	حضري
5	أمين النزاعات والشؤون الاجتماعية	31	أدب عربي	حضري
6	أمين مساعد في التنظيم	24	رياضيات	حضري

<sup>1</sup> عبد الناصر جابي ، مساهمة في سوسيولوجية النخبة النقابية : حالة الاتحاد العام للعمال الجزائريين ، مرجع سابق ، ص 5 .

المصدر : من إعداد الباحث .

### التحليل السوسيولوجي للجدول:

من خلال الأصل الجغرافي نلاحظ هيمنة واضحة للأصل الحضري، فهنا كل أعضاء المكتب الولائي يسكنون في المناطق الحضرية، أي في المدينة، وهذا ما يتوافق ما ذهب إليه المفكر المغربي محمد عابد الجابري حيث يؤكد على "أن المجتمع المدني هو، أولا وقبل كل شيء، مجتمع المدن"<sup>1</sup> .

ومن خلال التخصص فنجد أن هناك عضوين فقط من تخصص رياضيات بنسبة 33,33%، أما الأعضاء الخمسة الآخرين من تخصصات أدبية (أدب عربي) عضوين، وتخصصات إنسانية (فلسفة) عضو واحد، و(تاريخ وجغرافيا) عضو واحد، وهكذا نجد بأن التخصصات في الآداب والعلوم الإنسانية بنسبة 66,66%، أي أغلبية الأعضاء من تخصصات في الآداب والعلوم الإنسانية، ويمكن إرجاع ذلك إلى أن أصحاب هذه التخصصات بحكم تكوينهم يمتلكون قدرا من الكفاءات الخطابية، والذي أهلهم ليكونوا من ضمن قيادات النقابة، على خلاف التخصصات العلمية التي بحكم تكوينهم تنقصهم هذه الكفاءات الخطابية، مع العلم هذه الكفاءات تظهر في الاجتماعات، والنقابات بشكل خاص، الأمر الذي يؤهلهم لاكتساب شرعية ومصداقية عند القاعدة النقابية.

أما من حيث الخبرة في التدريس فنجد أن 5 أعضاء من المكتب لهم أكثر من 22 سنة تدريس بنسبة 83,33%، أما العضو الآخر فله 12 سنة خبرة في التدريس بنسبة 16,67%، وهكذا فإن هذه الأغلبية لها دراية بما فيه الكفاية حول سير عملية التعليم الثانوي في مختلف المراحل عبر أكثر من 20 سنة، وحتى العضو الذي له خبرة 12 سنة فإنه يشترك مع هذه الأغلبية في الجيل العمري إلا أنه بحكم سنه فإن هذه الخبرة مردها إلى تأخره في التوظيف بعد تخرجه من الجامعة، مع العلم أن بحكم سنوات الخبرة الأكثر من 22 سنة، أي أنهم قبل توظيفهم إما كانوا حديثي التخرج أو قد عانوا البطالة

<sup>1</sup> محمد عابد الجابري، الديمقراطية وحقوق الإنسان، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط3، 2004، ص 116.

لبعض سنوات، في كل الاحتمالات فقد كانوا شهود على أحداث أكتوبر وما تبعها من التعددية السياسية والحزبية، والإعلامية، والنقابية، وبذلك يمتلكون نوعا من التنشئة السياسية ضمن الممارسة الديمقراطية، باعتبار الممارسة النقابية أحد مظاهر هذه الممارسة الديمقراطية.

#### 4-9- المنخرطون :

بالنظر للتوسعة التي شهدتها نقابة الكنايست فقد أمكننا الوصول إلى بعض الاحصائيات حول المنخرطين في الطور الابتدائي و المتوسط كما يلي :

#### 1-4-9 - في الطور الابتدائي :

عدد المؤسسات التي بها فرع نقابي : 09 .

جدول رقم 2-1-4-9-1- توزع المنخرطين في نقابة الكنايست في الطور الابتدائي .

النسبة %	العدد	الفئة
100	102	مجموع كل الاساتذة
84.31	86	الاساتذة المنخرطون

المصدر : من اعداد الباحث .

#### 2-4-9 - في الطور المتوسط :

عدد المؤسسات التي بها فرع نقابي : 10 .

جدول رقم 2-1-4-9-2- توزع المنخرطين في نقابة الكنايست في الطور المتوسط .

النسبة %	العدد	الفئة
100	222	مجموع كل الاساتذة
74.77	166	الاساتذة المنخرطون

المصدر : من اعداد الباحث .

### التحليل السوسيولوجي للجدولين :

يتضح من خلال الجدولين بأن ما ان ينصب فرع نقابي في أي مؤسسة الا و تجد اغلب الاساتذة ينخرطون في النقابة ، اما من حيث عدد المؤسسات فما زال العدد قليل و هذا اعتبارا لحدثة التوسعة التي تشهدها النقابة ، و لهذا نجد الهياكل الولائية مازالت كما هي تعمل بالقانون القديم الى حين تجديد الهياكل خاصة الولائية مع القانون الاساسي الجديد للنقابة المنبثق عن قرار التوسعة .

### 3-4-9- في الطور الثانوي:

قبل التطرق للخصائص السوسيولوجية لأعضاء الفروع النقابية نود نشير الى الأرقام الخاصة بكل المنخرطين في النقابة على مستوى الولاية ، مع العلم أن قيم العمل النقابي نجدها بارزة أكثر عند : أعضاء الفروع ، أعضاء المكتب الولائي ، أعضاء المجلس الولائي ، هذا الأخير الذي يمثل مجتمع دراستنا هذه كأنموذج ، وقصد التعرف على المنخرطين و أعضاء الفروع فقد وزعنا إستمارات<sup>1</sup> على منسقي الفروع المحلية البالغ عددها 21 فرع ، حيث توجد ثانوية واحدة فقط بدون تمثيل نقابي ، وبعد تفريغ الاستمارات حصلنا على الجدول التالي :

### جدول رقم 5-2-5: توزيع المنخرطين حسب خاصية الجنس .

النسبة %	العدد	المنخرطون
62.01	586	الذكور
37.99	359	الإناث
100	945	المجموع

المصدر : من إعداد الباحث .

<sup>1</sup> أنظر الملاحق ( الملحق رقم 3 : دليل استمارة خاصة بالفرع النقابي ) .

**التحليل السوسيولوجي للجدول :**

يبدو واضحا بأن هناك حضور للمرأة و انخراطها في النقابة<sup>1</sup> ، حيث تقترب نسبة الإناث و هي 37.99 % من نسبة الذكور و التي هي 62.01 % ، و هذا الحضور للمرأة هو نتيجة طبيعية لما يشهده الفضاء المهني للتعليم من عملية تأنيث واسعة ، و طبعا الإنخراط في النقابة يترجم هذا التأنيث الذي يشهده قطاع التعليم ، و عدة قطاعات أخرى على غرار قطاع الصحة ، الإدارة ، القضاء ... ،

**9-5- الفروع المحلية:**

كل مؤسسة أي كل ثانوية يمثلها فرع للنقابة، حيث "يتشكل فرع المؤسسة من كل المنخرطين فيه"<sup>2</sup>، مع العلم أن الجمعية العامة داخل المؤسسة تتكون من جميع الأساتذة المنخرطين وهي الهيئة أما مكتب الفرع فهو الهيكل الممثل لها داخل المؤسسة، حيث "يتكون مكتب الفرع النقابي للمؤسسة من منسق وأمين المال وأمين التنظيم وأعضاء مساعدين تحدد عددهم ومهامهم الجمعية العامة للفرع"<sup>3</sup>.

وقصد التعرف على الخصائص السوسيولوجية لأعضاء الفروع، فقد وزعنا استمارات تبين بالأرقام والخصائص، تركيبة كل فرع، إضافة لعدد أعضاء المجلس الولائي من كل مؤسسة وكانت النتائج<sup>4</sup> كما يلي:

**9-5-1- من حيث السن:**

بعد تفريغ الاستمارات تحصلنا على الجدول التالي:

<sup>1</sup> لأكثر تفاصيل حول عدد المنخرطين في كل ثانوية أنظر جدول رقم 1 : توزيع المنخرطين على ثانويات ولاية عين تموشنت ( الملحق رقم 8 : جداول ملحقة بالفصل الثاني ) .

<sup>2</sup> انظر المادة 21، القانون الأساسي للنقابة قبل التوسعة ، المؤتمر الأول أيام 09-10-11 جويلية 2008..

<sup>3</sup> انظر المادة 05، النظام الداخلي للنقابة، الجزائر، 2009/06/19.

<sup>4</sup> لأكثر تفاصيل أكثر حول أعضاء الفروع في كل ثانوية أنظر جدول رقم 2 في الملاحق : توزيع أعضاء الفروع على ثانويات ولاية عين تموشنت ( الملحق رقم 8 : جداول ملحقة بالفصل الثاني ) .

## جدول رقم 2-9-5-1- : توزيع أعضاء الفروع حسب السن .

الفئة	العدد	النسبة %
أقل من 30	8	10,81
[35-30]	12	16,21
[40-35]	10	13,51
[45-40]	9	12,16
[50-45]	17	22,97
[55-50]	15	20,27
55 فأكثر	3	4,05
المجموع	74	%100

المصدر : من إعداد الباحث .

## التحليل السوسيولوجي للجدول:

نلاحظ أن النسبة الأكبر هي فئة [50-45] بنسبة 22,97% وهذه الفئة تعتبر الفئة التي عاصرت وكانت شاهدة على أحداث أكتوبر 1988 ، وما تلاها من انفتاح على التعددية السياسية، وبذلك تمتلك هذه الفئة نوعا من التنشئة السياسية مع الفئة الأكبر منها أي فئة [55-50] والتي جاءت في المرتبة الثانية بنسبة 20,27%، وتليها فئة لا بأس بها بنسبة 16,21% وهي فئة [35-30] وهذه الفئة قد عاصرت وكانت شاهدة على الأحداث ما سمي "الربيع العربي" سنة 2011 ، وبذلك يمكن أن نخرج باستنتاج عام بأن الفئة العمرية التي لها أغلبية الحضور في الفروع المحلية هي فئة تتمتع بنوع من التنشئة السياسية على الممارسة الديمقراطية، والممارسة النقابية تعتبر من صلب الممارسة الديمقراطية خاصة حرية التعبير والتظاهر والاحتجاج في ظل قوانين التعددية السياسية والنقابية.

## 2-5-9- من حيث الخبرة في التدريس:

بعد تفريغ الاستمارات تحصلنا على الجدول التالي :



## جدول 2-9-5-2- : توزيع أعضاء الفروع حسب الخبرة في التدريس .

النسبة %	العدد	الفئة (عدد السنوات)
13,51	10	أقل من 5 سنوات
20,27	15	[10-5]
6,75	5	[15-10]
14,86	11	[20-15]
14,86	11	[25-20]
29,72	22	[25 وأكثر]
%100	74	المجموع

المصدر : من إعداد الباحث .

## التحليل السوسيولوجي للجدول:

نلاحظ من خلال الجدول بأن النسبة الأكبر تحتلها فئة 25 سنة وأكثر بنسبة 29,72%، وبذلك تعتبر هذه الفئة لها خبرة طويلة، فالعمل النقابي بالنسبة لها طوق نجاه لتحسين وضعها المادي قبل أن تحال على التقاعد، تليها الفئة [10-5] بنسبة 20,27%، وهذه الفئة تعتبر شابة، وقد وجدت نفسها مجبرة على العمل النقابي حتى تحسن وضعها المادي والمعنوي، وهنا مفارقة فالفتنيتين [20-15] ( بنسبة: 14,86 % ) والفئة [20-25] ( بنسبة: 14,86 % ) لهما نفس النسبة مع تقدمهما في الخبرة في التدريس إلا أنهما يأتيان في المرتبة الثالثة من حيث التمثيل، وهاتين الفئتين نجدهما كذلك متقاربتين مع فئة أقل من 5 سنوات بنسبة 13,51%.

نخلص إلا أن هناك تقارب نوعا ما من حيث الخبرة في التدريس إلا أننا نجد تفوق فئة الذين درسوا 25 سنة وأكثر، ويمكن إرجاعه هذا إلى حجم الضغوطات نتيجة التعب ومن جراء المهنة من جهة، ثانيا تراكم المطالب الاجتماعية والاقتصادية التي كانوا يأملون في الحصول عليها في ظل النقابة الوحيدة UGTA قبل مجيء واعتماد نقابة الكنايست.

**3-5-9- من حيث الجنس والحالة العائلية:**

بعد تفريغ الاستمارات تحصلنا على الجدول التالي :

**جدول رقم 2-3-5-9- : توزع أعضاء الفروع حسب الجنس والحالة العائلية .**

النسبة %	العدد	الفئة
79,73	59	ذكر
20,27	15	أنثى
%100	74	المجموع
83,78	62	متزوج
16,22	12	أعزب
%100	74	المجموع

المصدر: من إعداد الباحث .

**التحليل السوسيولوجي للجدول:**

من خلال الجدول نلاحظ هيمنة العنصر الذكوري على أعضاء الفروع ، حيث يتواجد العنصر الذكوري بنسبة 79,73% أما العنصر الأنثوي فيتواجد بنسبة 20,27% وهكذا فإن العنصر الأنثوي رغم تقاربه من خلال الانخراط إلا انه يتراجع حضوره على مستوى القيادات النقابية ، وبذلك فإن العنصر الأنثوي رغم تكوينه وإكتساحه لفضاء التكوين (الجامعة، المعاهد....) و الفضاء المهني ، إلا أنه يتردد كثيرا بل يمانع في كثير من الأحيان في لعب دور قيادي في النقابة ، و يكتفي بالانخراط فقط ، ويمكن إرجاع هذا لطبيعة المجتمع الجزائري الذي لازال مخياله يرتبط بالثقافة التقليدية ، وهنا يشير الباحث السوسيولوجي الجزائري الهواري عدي إلى مسألة مهمة في هذا الشأن ، ألا وهي مسألة المخيال الجماعتي بإعتبار المخيال الغالب في المجتمع الجزائري هو مخيال جماعتي ، حيث أن في الجزائر لازلنا في مرحلة الجماعة و لم يحدث ذلك التغير نحو المجتمع ، حيث "إن طبيعة البنية الأنتروبولوجية للمخيال

الجماعاتي هو مهم جدا لفهم رهانات المجتمع في النقاش الدائر حول المساواة السياسية و التشريعية بين الرجل و المرأة<sup>1</sup> .

#### 9-5-4- من حيث الأصل الجغرافي :

بعد تفريغ الاستثمارات تحصلنا على الجدول التالي :

#### جدول رقم 2-9-5-4 : توزع أعضاء الفروع حسب الأصل الجغرافي.

النسبة %	العدد	الفئة
82,43	61	حضري
14,86	11	شبه حضري
2,70	02	ريفي
%100	74	المجموع

المصدر: من إعداد الباحث.

#### التحليل السوسيولوجي للجدول:

من خلال الجدول نلاحظ بشكل واضح، سيطرة وهيمنة الأصل الحضري لأعضاء الفروع وذلك بنسبة 82,43%، وهذا يتفق مع ما ذهب إليه محمد عابد الجابري كما ذكرنا في ما سبق، بأن المجتمع المدني هو مجتمع المدن، والنقابة مكون أساسي من مكونات المجتمع المدني، أما النسبة الثانية فهي لا بأس بها لصالح الأصل الجغرافي شبه حضري حيث جاءت بنسبة 14,86%، أما الأصل الجغرافي الريفي فيكاد يكون منعدم وذلك بنسبة 2,70%، وبذلك يمكن اعتبار الأصل الجغرافي يتناسب مع فضاء الممارسة للنقابة، فهذا الأخير موجود في المدن، وبذلك فإن الأصل الجغرافي للنقابيين يهيمن عليه الأصل الحضري.

<sup>1</sup> Lahouari ADDI , L'Algerie Et La Démocratie : Pouvoir Et Crise Du Politique Dans L'Algerie Contemporaine , EDITION LA DÉCOUVERTE , PARIS , 1995 , P 127 .

**9-5-5- من حيث التخصص:**

بعد تفريغ الاستثمارات تحصلنا على الجدول التالي :

**جدول رقم 2-9-5-5-1-: توزيع أعضاء الفروع حسب التخصص .**

النسبة %	العدد	الفئة
37,83	28	آداب وعلوم إنسانية
39,18	29	علوم وتكنولوجيا
22,97	17	لغات وتربية بدنية
%100	74	المجموع

المصدر: من إعداد الباحث

مع العلم أننا صنفنا التخصصات حسب الجدول التالي :

**جدول رقم 2-9-5-5-2- : تصنيف التخصصات<sup>1</sup>.**

التخصصات	الفئة
أدب عربي-فلسفة-تاريخ وجغرافيا-علوم إسلامية علوم اقتصادية-محاسبة-علوم اجتماعية.	آداب وعلوم إنسانية
رياضيات-فيزياء-تكنولوجيا-علوم طبيعية- هندسة ميكانيكية-هندسة كهربائية	علوم وتكنولوجيا
لغة أسبانية-تربية بدنية-لغة فرنسية-لغة إنجليزية	لغات وتربية بدنية

المصدر: من إعداد الباحث

**التحليل السوسيولوجي للجدول رقم 2-9-5-5-1- :**

نلاحظ بشكل واضح تقارب حضور تخصصات آداب وعلوم إنسانية (النسبة: 37,83%)، وتخصصات علوم وتكنولوجيا (النسبة: 39,18%)، وهكذا يمكن القول بأن القيادات النقابية أو بالأحرى الفاعلين النقابيين في نقابة الكنايست إما يكون من تخصص آداب وعلوم إنسانية، وهذا باعتبار أن هذه التخصصات بحكم التكوين يمتلكون

<sup>1</sup> لقد قمنا بتصنيف التخصصات التي وجدناها من خلال ملاءمة الاستثمارات المملوءة ولم نذكر التخصصات الأخرى التي لم نجد لها حضورا ميدانيا .

كفاءات خطابية، وإما تخصص علوم وتكنولوجيا هذه التخصصات بحكم تكوينهم يمتلكون تفكيراً عقلانياً، وبذلك يفكرون بشكل منطقي في مصالحهم المادية والمعنوية، فهم موجودون في الخطوط الأمامية للنقابة.

والمفارقة التي نسجلها هو بالنسبة لتخصصات اللغات والتربية المدنية، فرغم تكوينهم الذي فيه تفتح على الحضارات واللغات الغربية، وتخصص التربية المدنية بحكم التكوين الذي يدرج هذا التخصص في النشاطات الثقافية والرياضية، إلا أن هذا لم يجعلهم يحضرون بقوة في فروع النقابة، ويمكن إرجاع هذا إلى العدد القليل منهم المتواجد على مستوى كل ثانوية، وبذلك لا يشكلون فئة مهيمنة.

### 9-6- المجلس الولائي:

يعتبر المجلس الولائي الهيئة التي تتخذ القرارات على المستوى الولائي، أما المكتب الولائي هو الذي يشرف على اجتماعات المجلس الولائي، ويقوم بتنفيذها، أما صلاحيات هذا المجلس محددة في المادة 136<sup>1</sup>.

ويتشكل المجلس الولائي من:

- أعضاء المكتب الولائي.
  - منسقي الفروع.
  - ممثلي الولاية في المجلس الوطني.
  - ممثلين عن الفروع حسب التمثيل النسبي الذي يحدده النظام الداخلي.
- يمثل جدول<sup>2</sup> رقم 3 أعضاء المجلس الولائي، الذين يمثلون منسقي الفروع وممثلين عن الفروع حسب التمثيل النسبي الذي يحدده النظام الداخلي.

<sup>1</sup> انظر المادة 35 القانون الأساسي للنقابة ، ، المؤتمر الأول أيام 09-10-11 جويلية 2008..  
<sup>2</sup> انظر جدول رقم 3 في الملاحق ( الملحق رقم 7 : جداول ملحقة بالفصل الثاني ).

ومن خلال الدراسة الميدانية لاحظنا بأن ممثلي النقابة في المجلس الوطني هم أعضاء كذلك في المكتب الولائي وهما اثنان<sup>1</sup> أي المنسق الولائي، وعضو آخر، وبذلك فعدد أعضاء المجلس الولائي الكلي هو 42 .

وباعتبار المجلس الولائي لكتابست ولاية عين تموشنت هو مجتمع دراستنا، فقد حرصنا على معرفة خصائصه السوسيولوجية لهذا المجلس قصد إثراء دراستنا هذه.

### 9-6-1- من حيث السن:

بعد تفريغ الاستثمارات تحصلنا على الجدول التالي :

جدول رقم 2-9-6-1- : توزيع أعضاء المجلس الولائي من خلال السن .

النسبة %	العدد	الفئة (عدد السنوات)
7,14	3	أقل من 30
4,76	2	[35-30]
7,14	3	[40-35]
9,52	4	[45-40]
30,95	13	[50-45]
28,57	12	[55-50]
11,90	5	[55 وأكثر]
%100	42	المجموع

المصدر: من إعداد الباحث.

### التحليل السوسيولوجي للجدول:

نلاحظ بشكل واضح تفوق نسبة فئة [50-45] بنسبة 30,95% وهذه الفئة مولودة بين فئة 1965 وسنة 1970 أي جيل الاستقلال ، وهذا ما يتوافق ما ذهب إليه الباحث السوسيولوجي عبد الناصر جابي و الذي ذكرناه في ما سبق<sup>2</sup> والمرتبة الثانية لصالح فئة [55-50] وهذه الفئة مولودة بين سنة 1961 وسنة 1965 أي الجيل ولد

<sup>1</sup> انظر المادة 36: القانون الأساسي للنقابة ، المؤتمر الأول أيام 09-10-11 جويلية 2008.

<sup>2</sup> أنظر الصفحات السابقة في هذا الفصل .

قبل سنة من الاستقلال والسنوات الأولى للاستقلال، فذلك يمكن أن نقول أن هذه الفئة العمرية تمثل جيل الاستقلال كذلك، وتشترك هاتين الفئتين في كونها كانتا شاهديتين على أحداث أكتوبر، وما تبع هذه الأحداث من انفتاح سياسي وإقرار التعددية، وبذلك تابعت هاتين الفئتين مسار التعددية السياسية ومن ضمنها التعددية النقابية في بداياتها الأولى، وهو ما أعطى لهذه الفئة نوعاً من التنشئة في بروز قيادات نقابية من هذه الفئة في الخطوط الأولى لنقابة الكنايست التي تعتبر وليدة التعددية النقابية.

هناك فئة لها تمثيل لا بأس به وهي فئة العمرية ل 55 سنة وأكثر بنسبة 11,90%، وهذه الفئة قد ولدت سنوات 1960 وما قبل أي سنوات حرب التحرير.

أما الفئات الأخرى فتتقارب في النسب، وهنا تجانس بينها حسب نسبها، وهنا نسجل جراً النقابة ورغبتها في تجديدها، وذلك بفتحها المجال أمام الفئات الشابة وإن كانت بنسبة قليلة.

#### 9-6-2- من حيث الخبرة في التدريس:

بعد تفريغ الاستثمارات تحصلنا على الجدول التالي :

جدول رقم 2-6-9-2 : توزيع أعضاء المجلس الولائي من خلال الخبرة في التدريس.

النسبة %	العدد	الفئة (عدد السنوات)
7.14	3	أقل من 5 سنوات
9.52	4	[5-10]
9.52	4	[10-15]
11.90	5	[15-20]
16.66	7	[20-25]
45.23	19	[25-50 وأكثر]
100%	42	المجموع

المصدر: من إعداد الباحث.

## التحليل السوسيولوجي للجدول:

يظهر جليا من خلال الجدول بأن أكبر نسبة هي لصالح فئة 25 سنة وأكثر بنسبة 45,23%، أي قاربت النصف، وبذلك نقول بأن العمل النقابي يرتبط بالفئة التي لها أقدمية أكثر، وتأتي في المرتبة الثانية فئة [20-25] بنسبة 16,66%، ثم تأتي فئة [15-20] بنسبة 11,90%، وبذلك نخلص إلى أن كلما كانت الخبرة في التدريس أكثر كان حضور العمل النقابي أكثر، فالخبرة الكبيرة معناه تعب أكبر ودراية أكثر بمهنة التدريس، وبالتالي وعي أكبر بضرورة العمل النقابي وهذا قصد تحسين ظروف ممارسة مهنة التعليم.

## 9-6-3- من حيث الجنس والحالة العائلية :

جدول رقم 9-6-3-2 : توزيع أعضاء المجلس الولائي من خلال الجنس والحالة العائلية .

الفئة	العدد	النسبة %
ذكر	40	95.23
أنثى	2	4.77
المجموع	42	100%
متزوج	39	92.85
أعزب	3	7.15
المجموع	42	100%

المصدر: من إعداد الباحث .

## التحليل السوسيولوجي للجدول :

من حيث الجنس نلاحظ هيمنة واضحة للعنصر الذكوري حيث جاءت نسبة هذه الفئة بنسبة 95.23 % مقابل حضور رمزي للعنصر الأنثوي بنسبة 4.77% ، وهنا نخلص إلى أن المرأة رغم اكتساحها لقطاع التعليم، ورغم انخراطها اللافت في هذه النقابة ، واقتربها من نسبة الانخراط للعنصر الذكوري ، إلا أنها تكتفي بالحضور



الرمزي في الهياكل النقابية وهذا ما يتوافق مع ما توصل إليه الباحث السوسيولوجي **عبد الناصر جابي** حيث يشير إلى أن "المرأة الغائبة تماما عن القيادة العمالية النقابية"<sup>1</sup> ، ويمكن إرجاعه كذلك لطبيعة المخيال الثقافي للمرأة والمجتمع الجزائري الذي يعيق هذا الأمر ، و يمكن إرجاعه كذلك إلى ميولات المرأة في حد ذاتها كما تشير إلى ذلك الباحثة **جهيدة زرزوني** حيث تقول : "لأن ميل المرأة إلى نوع محدود من الأعمال هو الذي أنتج أيضا التمايز الجنسي"<sup>2</sup> .

من حيث الحالة العائلية نلاحظ هيمنة واضحة لفئة المتزوجين على أعضاء المجلس الولائي، حيث جاءت نسبة هذه الفئة بـ 92,85% مقابل حضور رمزي لفئة العزاب بنسبة 7,15% ، و هو ما يتوافق مع توصل إليه الباحث السوسيولوجي الجزائري **عبد الناصر جابي** ، حيث يقول: "هذا النقابي القيادي الصغير في السن عادة ما نجده في الغالب يفضل الزواج (97% متزوجون) وكأن الزواج لا يعرقله عن القيام بمهامه النقابية"<sup>3</sup> ، وهنا نخلص إلى أن العمل النقابي مرتبط بالاستقرار العائلي للأستاذ النقابي، فكلما كان الأستاذ النقابي مستقرا عائليا كان وعيه بالعمل النقابي أكبر، فالزواج لا يعيقه بل يشجعه على العمل النقابي .

#### 9-6-4- من حيث الأصل الجغرافي:

بعد تفريغ الاستثمارات تحصلنا على الجدول التالي :

**جدول رقم 2-9-6-4- : توزيع أعضاء المجلس الولائي على الأصل الجغرافي .**

الأصل الجغرافي	العدد	النسبة %
حضري	36	85.71

<sup>1</sup> عبد الناصر جابي ، مساهمة في سوسيولوجية النخبة النقابية : حالة الاتحاد العام للعمال الجزائريين ، مرجع سابق ، ص 16-17 .

<sup>2</sup> جهيدة زرزوني ، الوضعية السوسيو مهنية للمرأة الاطار ، من الكتاب الجماعي : حسن مراني و آخرون ، الإطارات الصناعية : شروط تكوين نخبة حديثة ، دفاتر المركز الوطني ، رقم 9 ، منشورات المركز الوطني للبحث في الأنثروبولوجيا الاجتماعية و الثقافية ، وهران ، 2005 ، ص 104 .

<sup>3</sup> عبد الناصر جابي ، مساهمة في سوسيولوجية النخبة النقابية : حالة الاتحاد العام للعمال الجزائريين ، مرجع سابق ، ص 6 .

شبه حضري	5	11.90
ريفي	1	2.38
المجموع	42	%100

المصدر: من إعداد الباحث.

### التحليل السوسيولوجي للجدول :

نلاحظ من خلال الجدول هيمنة واضحة لفئة الاصل الحضري بنسبة 85,71%، تليه فئة الاصل شبه الحضري بنسبة 11,90%، وفئة الاصل الريفي شبه عدم حضور بنسبة 2,38%، وبذلك يكون حضور هاتين الفئتين الأخيرتين حضورا رمزيا، مقابل هيمنة لفئة الاصل الحضري، وهذا ما يتطابق وما وصلنا إليه بخصوص أعضاء الفروع، فالعمل النقابي يندرج ضمن العمل في المجتمع المدني، وهذا الأخير هو مجتمع المدن أي مجتمع الفضاءات الحضرية ، و هذا ما يتوافق مع ما ذهب إليه المفكر المغربي محمد عابد الجابري ، وقد أشرنا إليه سابق ، يعتبر بأن المجتمع المدني هو مجتمع المدن ، حيث تعتبر النقابة مكون أساسي من هذا المجتمع .

### 9-6-5- من حيث التخصص:

بعد تفريغ الاستثمارات تحصلنا على الجدول التالي :

### جدول رقم 2-9-6-5- : توزيع أعضاء<sup>1</sup> المجلس الولائي حسب التخصص.

النسبة %	العدد	الفئة
50	21	آداب وعلوم إنسانية
38,09	16	علوم وتكنولوجيا
11,91	5	لغات وتربية بدنية

<sup>1</sup> ملاحظة : نلفت الانتباه الى ملاحظة مهمة بخصوص أعضاء المجلس الولائي ، فعالية الأعضاء يأتون من الفروع المحلية ، أي أغليبيتهم هم يجمعون بين العضوية في الفرع المحلي و العضوية في المجلس الولائي ، ومن خلال المعلومات الميدانية وجدنا 3 أعضاء فقط من المجلس الولائي الذين ليسوا أعضاء في الفرع المحلي ، ويندرج هذا في إطار المحافظة على قدامى النقابيين خارج الفروع ، لأكثر تفاصيل أنظر الملاحق .

المجموع	42	%100
---------	----	------

المصدر: من إعداد الباحث .

### التحليل السوسيولوجي للجدول :

نلاحظ من خلال الجدول تقدم "تخصصات الآداب والعلوم الإنسانية"<sup>1</sup> بنسبة 50%، ويمكن إرجاع هذا تفوق أصحاب هذا التخصص بحكم التكوين ، الذي يسمح لهم باكتساب قدرا كافيا من الكفاءات الخطابية التي تعتبر مسألة مركزية في إكساب النقابي مصداقية وشرعية أكثر في التمثيل لدى المنخرطين، وتأتي في المرتبة الثانية وبنسبة متقاربة "تخصصات العلوم والتكنولوجيا"<sup>2</sup> بنسبة 38,09%، ويمكن إرجاع هذا الحضور بحكم تكوين هذه الفئة الذين يغلب عليهم التفكير العقلاني، فالعمل النقابي هو عمل عقلائي يهدف إلى الدفاع عن الحقوق الاجتماعية والمهنية للأساتذة النقابيين، والمفارقة التي نسجلها هو حضور أصحاب "تخصصات اللغات والتربية البدنية"<sup>3</sup> حضورا رمزيا بنسبة 11,91%، مع أن بحكم التكوين هذه الفئة منفتحة على حضارات العالم.

خلصنا إلى أن الخصائص السوسيولوجية المشتركة لكل الهياكل النقابية تنطبق على الجيل الذي عاصر أحداث أكتوبر 1988، والجيل الذي عاصر في شبابه أثناء تكوينه الجامعي أحداث ما يسمى "الربيع العربي" ، فهنا الوعي بالعمل النقابي مرتبط بالسياق السياسي للمجتمع بصفة عامة ، وهنا قد اقتربنا من الخصائص السوسيولوجية للفاعلين النقابيين التي تنتج الوعي بالعمل النقابي و منه التفاعل الاجتماعي في الفضاء النقابي ، و سنرى سوسيولوجيا قيم المواطنة في هذا الفضاء في الفصل الثالث الموالي .

<sup>1</sup> انظر جدول رقم 2-5-5-9-2- : تصنيف التخصصات في هذا الفصل .

<sup>2</sup> انظر جدول رقم 2-5-5-9-2- : تصنيف التخصصات في هذا الفصل.

<sup>3</sup> انظر جدول رقم 2-5-5-9-2- : تصنيف التخصصات في هذا الفصل.

## الفصل الثالث : سوسيولوجيا قيم المواطنة في الجزائر

- 1- مفهوم المواطنة :
- 2- التطور التاريخي لمفهوم المواطنة :
- 3- بروز مفهوم المواطنة المعاصر:
- 3-1- مفهوم المواطنة المعاصر:
- 3-2- أبعاد المواطنة:
- 3-3- قيم المواطنة:
- 3-4- مستويات المواطنة:
- 4- قيم المواطنة والديمقراطية:
- 5- قيم المواطنة والمجتمع المدني:
- 6- قيم المواطنة والدولة الوطنية :
- 6-1- قيم المواطنة في دستور 1963 :
- 6-2- قيم المواطنة في الدستور الحالي 1996 :
- 7- نقابة الكنايست وقيم المواطنة:
- 7-1- قيم المواطنة في تشريع النقابة:
- 7-2- قيم المواطنة في الخطاب النقابي:

انطلاقاً من الإشكالية، فقد قمنا في هذا الفصل بالمقاربة السوسيولوجية لقيم المواطنة في الجزائر، بداية بإبراز الصيرورة التاريخية للمواطنة في الغرب وفي الفكر العربي، وفي العصر المعاصر، ثم التطرق لقيم المواطنة في الدساتير 1963 و 1996، ثم قيم المواطنة في التشريع النقابي والخطاب النقابي ( أي خطاب البيان وخطاب الاحتجاج)، و قد سميناه سوسيولوجيا قيم المواطنة في الجزائر.

## 1- مفهوم المواطنة:

### 1-1- لغة :

كلمة مواطنة مشتقة من اللغة العربية من وطن، " و هو حسب معجم لسان العرب لابن منظور: الوطن هو المنزل الذي تقيم به "(1) ، و لكن يمكن الاشارة الى أن " المواطنة هي مصدر للفعل «واطن» و هو فعل يقتضي المشاركة في المواطن و التوافق على العيش فيه"(2).

### 1-1- اصطلاحاً :

كلمة مواطنة هي ترجمة عربية لكلمة " (Citoyenneté) و هذه الكلمة آتية من اللغة اللاتينية (Civitas)، المواطن عضو يحترم القواعد داخل المدينة (Cité)"<sup>3</sup> و المدينة هنا هي دولة المدينة في الحضارة اليونانية.

" و المفهوم العام للمواطنة تشير الى الحقوق و الواجبات التي يتمتع بها النساء والرجال الذين يعيشون في دولة ديمقراطية"<sup>4</sup>.

ونظر لتعدد استعمالات مفهوم المواطنة في عدة حقول معرفية ( علم الاجتماع السياسي، علوم سياسية، علم النفس الاجتماعي، العلوم القانونية...)، يصعب حصر

<sup>1</sup> عبد الجليل أبو المجد، مفهوم المواطنة في الفكر العربي الاسلامي، افريقيا الشرق، الدار البيضاء(المغرب)، 2010، ص12.

<sup>2</sup> منير مباركية ، مفهوم المواطنة في الدولة الديمقراطية المعاصرة وحالة المواطنة في الجزائر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2013 ، ص 70 .

<sup>3</sup> Anicet le pors, **La citoyenneté**, PUF, Paris , 1<sup>è</sup> edition , 1999 , P3.

<sup>4</sup> Hassan REMAOUN, le concept de citoyenneté à travers la pensée politique et l'histoire : in L'Algérie aujourd'hui : Approches sur l'exercice de la citoyenneté, sous la direction de Hassan REMAOUN, CRASC, ORAN, 2012 , P 31 .

مفهوم واحد، و مازال النقاش متواصل حول هذا المفهوم الى حد الان نظرا للأبعاد المتعددة لهذا المفهوم، و التطور الحاصل فيه، و يمكن ان نقول ان المواطنة تعبر عن علاقة الفرد داخل الدولة، هذه الاخيرة توفر كل شروط الحماية و الامن ، يعيش في ظل هذه الدولة فيتمتع بحقوق مدنية و سياسية و اجتماعية...، مقابل هذه الحقوق عليه الالتزام بالواجبات ، بأبعادها المدنية و السياسية و الاجتماعية وهذا ما يذهب إليه الدكتور علي خليفة الكواري بالقول: " المواطنة علاقة الفرد بدولته وفق الدستور السائد فيها و القوانين التي تنظم العلاقة بينهما من حيث الحقوق و الواجبات "1 .

## 2- التطور التاريخي لمفهوم المواطنة :

### 2-1- المواطنة في العصر اليوناني:

مما لا شك فيه ان بذور الدولة الحديثة نجدها في تشكل الدولة القومية في أوروبا، و كانت بداية هذه الدولة القومية، بعد انتهاء حرب ثلاثون عاما، بين الامراء في بداية القرن 17 ميلادي، و بعد معاهدة واستنفاليا التي من بين ما نصت عليه هو استقلال السلطة الزمنية عن السلطة الدينية، الا ان تشكل الدولة القومية بدوره ترجع جذوره الى العصر اليوناني و تحديدا دولة المدينة، هذه الدولة التي ارسى القواعد الاولى لممارسة السياسة و ذلك بمشاركة المواطنين في تسيير الشأن العام، و هنا نجد "أقرب معنى لمفهوم المواطنة المعاصرة في التاريخ القديم هو ما توصلت اليه دولة المدينة عند الإغريق و الذي شكلت الممارسة الديمقراطية لأثينا نموذجا له "2، إلا ان المواطنة في الدولة المدينة هي صفة ممنوحة للذكور الأحرار و يكتسبونها بالمولد، و يستثنى منها العبيد و النساء و الاجانب.

ورغم عدم شمولية هذه المواطنة لكل افراد دولة المدينة، إلا انها سمحت لهؤلاء المواطنين الأحرار المشاركة السياسية الفعالة في تسيير الحكم و الوصول اليه بالوسائل

<sup>1</sup> منير مباركية، مفهوم المواطنة في الدولة الديمقراطية المعاصرة وحالة المواطنة في الجزائر ، مرجع سابق ، ص72.

<sup>2</sup> علي خليفة الكواري، مفهوم المواطنة في الدولة الديمقراطية ، من مجلة المستقبل العربي ، عدد264 ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، شباط/ فبراير 2001 ، ص107.

الديمقراطية، " و قد تمثلت حقوق المواطن الاغريقي و واجباته في حق ملكية الاراضي و المشاركة في الحكم... التصويت و حضور الاجتماعات الحكومية و شغل الوظائف و حق التقاضي و الوصاية"<sup>1</sup>.

و لا شك ان هذه المشاركة الفعالة للمواطنين الاحرار في الممارسة السياسية داخل دولة المدينة يكون في ظل قيم المساواة و العدل مع احترام القانون ، و هذه احدى أهم قيم المواطنة في العصر الحالي .

"وتعتبر المشاركة السياسية والتمثيلية النيابية ، و ممارسة القضاء والحكم، أهم سمات المواطنة عند ارسطو، والتي لا تجد أرضيتها إلا في الديمقراطية"<sup>2</sup> ، و يرى كذلك الفيلسوف ارسطو " أن المواطن هو الذي يشارك في العمل السياسي العام، في حين يتولى غير المواطنين ( النساء و العبيد و الاجانب ) العمل اليدوي المنتج"<sup>3</sup> ، فجوهر المواطنة أنها عملية تفاعل ضمن الدولة الديمقراطية ، يتفاعل فيها المواطن مع دولته في ظل قيم الحرية و المساواة التي تتيح له المساهمة في بناء دولته و تطورها انطلاقا مما يقدمه للمصلحة العامة من أداء واجباته المهنية ، وكل ما يراه نافعا لخدمة هذه المصلحة العامة التي تهتم جميع المواطنين ، و في نفس هذا السياق حيث "ترتبط المواطنة عند ارسطو بالمشاركة في الشؤون العامة فالمواطن الاصيل هو من يمارس وظيفة عامة (Fonction publique) سواء في الحكم او في القضاء او في مجالس الشعب"<sup>4</sup> ، وللإشارة فان كل هذا التراث الانساني حول الممارسة الديمقراطية كان محدود عند فئة قليلة من ماطني أثينا حيث يذكر لنا الباحث السوسيولوجي حسن رمعون احصائية مهمة حول هذه الممارسة في أثينا ، حيث " كان النظام الديمقراطي يسمح بالمشاركة للذين يتوفرون على صفة المواطن بنسبة 10% من حوالي 400000 الى

<sup>1</sup> منير مباركية، مفهوم المواطنة في الدولة الديمقراطية المعاصرة وحالة المواطنة في الجزائر ، مرجع سابق، ص83.

<sup>2</sup> عبد الجليل أبو المجد، مفهوم المواطنة في الفكر العربي الاسلامي ، مرجع سابق ، ص23.

<sup>3</sup> عبد الجليل أبو المجد، مرجع سابق، ص22

<sup>4</sup> عبد الجليل أبو المجد، مرجع سابق، ص23

500000 و هم سكان أثينا<sup>1</sup>، و بهذا فقد سمح لعدد المواطنين المحدود في مدينة المدينة بأثينا بالممارسة الديمقراطية المباشرة في تسيير الحكم.

## 2-2- المواطنة في العصر الروماني :

بعد ميلاد دولة المدينة في أثينا، و ما كانت تتمتع به من ممارسة سياسية لمواطنيها الاحرار ، أثر هذا على الفكر الروماني الذي جاء بعده ليثريه و يطوره، " فإذا كانت أثينا ترمز إلى الفكر و الحرية، فان روما كانت ترمز الى القانون و النظام و التنظيم"<sup>2</sup> .

و لهذا سوف يتطور مفهوم المواطنة بعد ذلك ، فبعد ما كان يحمل بعدا سياسيا فقط في العصر اليوناني، سوف يضاف اليه هذا المفهوم بعدا مدنيا و قانونيا، فقد "أرست تقاليد الامبراطورية الرومانية فكرة المواطنة كوضع قانوني يتضمن المساواة أمام القانون و المساواة في حق الحماية"<sup>3</sup>، الا ان المواطنة في الحضارة الرومانية جزء منها مرتبط بالواجبات مقابل حق الحماية، حيث كان الحكم في الامبراطورية الرومانية ملكيا، و لم يمنع هذا الحكم الملكي من تطور النظام القانوني الروماني، حيث "أصدر الامبراطور الروماني كركلا (Caracalla) سنة 212+ بعد الميلاد قانون يسمى (Edit lai antonine) الذي يمنح المواطنة لكل الافراد التابعين للإمبراطورية الرومانية ما عدا العبيد"<sup>4</sup>، و هكذا طورت الامبراطورية نظامها القانوني ومأسسته حتى اصبح يشمل كل سكان الامبراطورية ما عدا العبيد، مع العلم ان المشاركة في الانتخابات كانت مقتصرة على دافعي الضرائب ، و اذا كان ارسطو أبرز مفكري و منظري للممارسة السياسية في العصر اليوناني ، فان في العصر الروماني قد برز شيشرون ( 106-43 ق.م ) ، إلا أنه إهتم بالجانب القانوني أكثر، و يعتبر من الأوائل الذين وضعوا

<sup>1</sup> Hassan REMAOUN, le concept de citoyenneté à travers la pensée politique et l'histoire : in L'Algérie aujourd'hui : Approches sur l'exercice de la citoyenneté , IBID , P 35

<sup>2</sup> عبد الجليل أبو المجد ، ، مفهوم المواطنة في الفكر العربي الاسلامي ، مرجع سابق ، ص24.  
<sup>3</sup> منير مباركية ، مفهوم المواطنة في الدولة الديمقراطية المعاصرة وحالة المواطنة في الجزائر ، مرجع سابق ، ص84

<sup>4</sup> Hassan REMAOUN, le concept de citoyenneté à travers la pensée politique et l'histoire : in L'Algérie aujourd'hui : Approches sur l'exercice de la citoyenneté , IBID , P 36.



الأسس الأولى لحقوق الإنسان ، و بالنسبة لـ **شيشرون** " فالمواطنون الرومان يشتركون في مواطنة واحدة لا بفضل رابطة العنصر أو الإقامة في بقعة جغرافية معينة، و لكن لأنهم يخضعون للقانون، و الدولة "مجتمع القانون" حسب تفسير **شيشرون** "(1) ، فهو من الأوائل الذين تبناوا و أسوا الدعائم الأولى للمقاربة القانونية للمواطنة .

### 2-3- المواطنة في العصر الوسيط :

قبل الوصول الى العصر الحديث، فقد عاشت أوروبا ما يسمى العصر الوسيط، و ذلك بداية من انهيار الامبراطورية الرومانية و سيطرت النظام الاقطاعي على الحياة الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية في أوروبا الغربية، فقد فقدت المواطنة مفهومها في العصر الروماني و تراجعت، و أصبحت مقتصرة على الطبقة الارستقراطية التي تتحكم في دواليب السلطة و المال، و هكذا يبرز الباحث حسن رمعون إلى " أن مفهوم المواطنة المتداول حاليا هو ثمرة سيرورة مرتبطة بالتطور الحاصل في العالم الحديث ابتداء من أوروبا الغربية حتى أمريكا الشمالية، ان نظام (Statu) المواطن هو ثمرة لقطيعة جذرية مع علاقات السيادة و الاخضاع التي تميز النظام القطاعي من جهة ومع طبيعة النظام الملكي المطلق الممتد من القرن 16 ميلادي حتى القرن 18 ميلادي و هو بداية بروز الدولة القومية "(2) .

و قد عرفت أوروبا في هذا العصر بداية انتشار المسيحية في الامبراطورية الرومانية بشكل واسع، ثم تطورت العلاقة بين النظام الملكي و سلطة الكنيسة، مما جعل من هذه الاخيرة تتحكم بشكل مطلق في النظام الملكي، و "أهم ما يتميز به القرن الرابع عشر هو حرص و سيطرة رجال الكنيسة و النبلاء على سلطة و أجهزة الحكم بطرق لا شركية و لا انسانية" (3) .

<sup>1</sup> عبد الجليل أبو المجد ، مفهوم المواطنة في الفكر العربي الاسلامي ، مرجع سابق، ص24-25.

<sup>2</sup> Hassan REMAOUN, le concept de citoyenneté à travers la pensée politique et l'histoire : in L'Algérie aujourd'hui : Approches sur l'exercice de la citoyenneté , IBID , P 36 .

<sup>3</sup> عبد المجيد عمراني ، محاضرات في تاريخ الفكر الفلسفي و السياسي ، منشورات الحبر ، الجزائر ، ط1 ، 2008 ، ص 83 .

و استمر الوضع كذلك الى ان اندلعت الحروب الدينية و انهيار الدولة الرومانية، و تفككها الى عدة مملكات، و سوف تكون معاهدة واستنفاليا نقطة انعطاف و تحول كبير في مسار الفكر السياسي الليبرالي و هذا مع بداية القرن 17 في أوروبا، حيث بدأ مفهوم المواطنة يبرز من جديد مواكبة لنشوء الدول القومية في أوروبا.

## 2-4-المواطنة في عصر الانوار :

بعد تراجع الكنيسة في استحوادها للسلطة المطلقة، و ذلك بعد نهاية الحروب الدينية، بدأت تتبلور مفاهيم جديدة في الفكر السياسي الليبرالي مثل المجتمع المدني، العقلانية، و المواطنة...و قد اغنى هذا الفكر عدة فلاسفة و منهم فلاسفة العقد الاجتماعي هوبز، روسو، و لوك، و فلاسفة آخرين أهمهم مونتسكيو و كانط و هيجل ، و لهذا سنبرز مفهوم المواطنة عند هؤلاء الفلاسفة.

## 2-4-1-المواطنة عند توماس هوبز<sup>1</sup>:

ينطلق الفيلسوف هوبز في مشروعه الفكري من كون الانسان بطبيعته عدو لأخيه الإنسان و يعبر عن هذا بقوله : " الإنسان ذئب للإنسان "(2)، فهو يعيش في الحالة الطبيعية حالة حرب دائمة، مملوءة بالخوف، الضعف، و الأخطار فهو في حاجة ماسة للشعور بالأمن يوفره الحاكم و هكذا "تصور هوبز مخرجا لحالة الفوضى بواسطة حق ينم بمقتضاه تنازل الافراد عن حقوقهم الطبيعية لفائدة الحاكم"(3)، هذا الحاكم الذي يوفر للأفراد الحماية للمواطنين، فلهذا عند هوبس " المواطنة بأنها الحماية التي تكفلها سلطة الدولة للفرد، فالعقد المبرم بين الدولة و الافراد يقتضي ضمان حماية و أمن المواطنين"<sup>4</sup>، و بموجب هذا العقد يتمتع الافراد بالحريات الاساسية و السلام و المساواة

<sup>1</sup> توماس هوبز(1588-1679)، صاحب كتاب "التنين Le Léviathan"، من كبار الفلاسفة الانجليز الذين عالجوا قضايا الحكم و سيادة القانون و المساواة و الحرية ، المرجع ، عبد الجليل أبو المجد ، ، مفهوم المواطنة في الفكر العربي الاسلامي ، مرجع سابق، ص27.

<sup>2</sup> عبد الجليل أبو المجد، مرجع سابق، ص27.

<sup>3</sup> عبد الجليل أبو المجد، مرجع سابق، ص27.

<sup>4</sup> عبد الجليل أبو المجد، مرجع سابق، ص27

أمام القانون، و هنا يركز هوبس "على ان السلطة الممنوحة للحاكم يجب ان تكون سلطة مطلقة"<sup>1</sup>.

#### 2-4-2-المواطنة عند جون لوك<sup>2</sup> :

الأفراد على عكس توماس هوبس ، يرى جون لوك بأن في حالتهم الطبيعية كانوا في حالة مريحة و مستقرة، و قصد المحافظة على هذا الاستقرار و السعي نحو الأفضل، كان لزاما عليهم الدخول في عقد اجتماعي بينهم و بين الحاكم قصد التنظيم و الحياة الأفضل، "عقد يضمن بموجبه حريات و حقوق الأفراد، فالفرد هو مواطن له حقوق و ليس عبدا سابقا لأحد"<sup>3</sup>، فيحقق لهم هذا العقد الاجتماعي الحياة الأفضل ، تنقلهم من حالة الطبيعة الفاضلة إلى الوضع الاجتماعي الأفضل المنظم مدنيا و سياسيا، الذي يضمن لهم تنظيم الحريات و الحقوق و إقامة العدل .

و هو من الأوائل الذين نادوا بمبدأ فصل بين السلطة التشريعية و السلطة التنفيذية،"و هو يعتبر منظر للفردانية الليبرالية ( théoricien de l' individualisme libéral)والفصل بين السلطات"<sup>4</sup>.

#### 2-4-3- المواطنة عند شارل مونتسكيو<sup>5</sup> :

المتعارف عليه في تراث الفكر السياسي على أنه كلما ذكر اسم شارل مونتسكيو ذكر كتابه المشهور " روح القوانين " و الذي و ضع فيه الأسس الأولى للفصل بين السلطات الثلاث أي السلطة التنفيذية، التشريعية و القضائية، إيماننا منه بان هذا الفصل يضمن الحرية للمواطنين في إطار احترام القانون،" و المواطنة حسب

<sup>1</sup>Hassan REMAOUN, le concept de citoyenneté à travers la pensée politique et l'histoire : in L'Algérie aujourd'hui : Approches sur l'exercice de la citoyenneté , IBID, P 39 .

<sup>2</sup> جون لوك (1632-1704)، فيلسوف انجليزي ، يمثل النزعة المادية و صاحب النظرية التجريبية في المعرفة ، ولد قرب بريستول ، المرجع : عبد المجيد عمراني ، مرجع سابق ، ص 97 .

<sup>3</sup> عبد الجليل ابو المجد ، مفهوم المواطنة في الفكر العربي الاسلامي ، مرجع سابق، ص29.

<sup>4</sup> Hassan REMAOUN, le concept de citoyenneté à travers la pensée politique et l'histoire : in L'Algérie aujourd'hui : Approches sur l'exercice de la citoyenneté , IBID , P 39 .

<sup>5</sup> شارل مونتسكو (1689-1755) من أشهر المفكرين السياسيين الفرنسيين، وهو الأب الحقيقي لمبدأ فصل السلطات في كتابه التاريخي "روح القوانين" الذي عالج فيه السلطات: المرجع: عبد الجليل أبو المجد، مرجع سابق، ص30.

مونتسكيو في كتابه "روح القانون"، هي الفضيلة السياسية في الدولة المدنية، و ذلك أن مفهوم الوطن يقترن عنده بمفهوم المساواة، المساواة أمام القانون، ولذلك كان حب الوطن أو حب المساواة فضيلة سياسية<sup>1</sup>، و باعتقاده بان الفصل بين السلطات يمنع التفرد بالحكم المطلق، هذا الأخير الذي يمنع الحريات العامة للمواطن.

#### 2-4-4-المواطنة عند جان جاك روسو<sup>2</sup> :

يعتبر جان جاك روسو من أبرز فلاسفة العقد الاجتماعي، هذا العقد الذي يربط الأفراد أي المواطنون بسلطة الحاكم التي يسميها هيئة السيادة أي الدولة، و طبعاً ينجر عن هذا العقد حقوق و واجبات متبادلة بين الطرفين، و هو يقترح مثالية عقلانية (Utopie rationnelle) "قائمة على تأسيس لسيادة شعبية مطلقة بدون تقسيم السلطات"<sup>(3)</sup> ، فمفهوم المواطنة عنده مرتبط بهذا العقد الاجتماعي ، حيث "يعتمد مفهوم المواطنة عند روسو على دعامتين رئيسيتين : المشاركة السياسية الايجابية، و المساومة بين المواطنين"<sup>4</sup>، فبمقتضى هذا العقد الاجتماعي يصبح و جود المواطن و مصيره مرتبط بالدولة التي ينتمي لها، التي هي موجودة بفضل مشاركته الايجابية في تسييرها عبر المشاركة السياسية بدون إقصاء أحد، مما ينتج مساواة في الحقوق و الواجبات بين المواطنين، حيث إن لروسو قولاً مشهوراً هو: " لن نصبح فعلاً بشراً إلا إذا أصبحنا مواطنين"<sup>5</sup>.

و يعتبر روسو احد ابرز الذين أثروا في إعلان حقوق الإنسان و المواطن، "و بهذا كان للفيلسوف جان جاك روسو شرف السبق في تأصيل مبدأ المواطنة و تعظيم حقوق

<sup>1</sup> عبد الجليل أبو المجد ، مفهوم المواطنة في الفكر العربي الاسلامي، مرجع سابق، ص30

<sup>2</sup> جان جاك روسو، Jean Jacques Rousseau (1712-1778) فيلسوف و مفكر سياسي و ممثل الجناح أو الحركة السياسية في أوروبا، ولد بجنيف ، المرجع ، عبد المجيد عمراني ، مرجع سابق ، ص 101 .

<sup>3</sup> Hassan REMAOUN, le concept de citoyenneté à travers la pensée politique et l'histoire : in L'Algérie aujourd'hui : Approches sur l'exercice de la citoyenneté , IBID , P 39 .

<sup>4</sup> عبد الجليل أبو المجد، مرجع سابق ص31.

<sup>5</sup> عبد الجليل أبو المجد، مرجع سابق، ص33.

الفرد الأساسية التي حصرها في الحرية و الأمان و الملكية ( Liberté, sécurité, propriété)<sup>1</sup>.

## 2-4-5-المواطنة عند هيجل<sup>2</sup>:

يعتبر هيجل من الأوائل الذي استعمل مفهوم المجتمع المدني، و اعتبره مهم في تشكيل الفرد المواطن، حيث قد "ذهب هيجل إلى حد اعتبار انتماء الفرد إلى جمعية من الجمعيات شرط ضروري لكي يكتسب صفة المواطنة"<sup>3</sup>، ويربط هيجل الفرد المواطن بالدولة، و يعتبره غير موجود خارج الدولة، فالدولة هي التي تنتج هذه القيم التي يتمتع بها المواطن، مثلا " فالفرد عند هيجل لا يجد حريته في العائلة، و لا في المجتمع المدني، و إنما في الدولة فقط"<sup>4</sup>، فالدولة شيء مقدس و هدف الإنسان عند هيجل، و هي كذلك عنده " هي المعبرة عن قيم المواطنة، أي قيم الحرية و نظام العقل، و حدد هيجل الوظيفة الأساسية للدولة في الحفاظ على حركية مجتمع المواطنين، و حماية مصالحه، و توجيه أنشطته"<sup>5</sup>.

## 2-5-المواطنة في الفكر العربي :

### 2-5-1-في العصور القديمة:

مما لا شك فيه بان التاريخ القديم للعرب زاخر بالحضارات القديمة ابتداء بحضارة الرافدين مرورا بحضارة سومر و آشور و بابل، و حضارات الفينيقيين و الكنعانيين، و الحضارة الفرعونية، و لاشك بان الذي أقام هذه الحضارات هو الإنسان و لأجله، و مما لا شك فيه كذلك أن قيام هذه الحضارات كان نتيجة نوع من الاستقرار الاجتماعي و السياسي و الاقتصادي، و بالتالي توفر حد أدنى من العدل و المساواة بين أفراد تلك الأمم، و هي البذور الأولى لمبدأ المواطنة، قيم العدل و المساواة و الحرية التي

<sup>1</sup> عبد الجليل أبو المجد ، مفهوم المواطنة في الفكر العربي الاسلامي، مرجع سابق، ص33.

<sup>2</sup> هيجل (1770-1831)، فيلسوف ألماني.

<sup>3</sup> عبد الجليل أبو المجد، مرجع سابق، ص38.

<sup>4</sup> عبد الجليل أبو المجد، مرجع سابق، ص39.

<sup>5</sup> عبد الجليل أبو المجد، مرجع سابق، ص39.

تعتبر مقتصرة على فئة قليلة و هي فئات : الكهنة، و الحكام ، و النبلاء، و المحاربين، و بعض المقربين من هؤلاء جميعا ، و قد كانت لهذه الفئات حق المشاركة السياسية في اتخاذ قرارات داخل الحكم.

و يمكن رصد بعض التجارب في الحياة القبلية العربية التقليدية التي تشبه نوعا ما التجارب السياسية الاغريقية و الرومانية ، مثلا أي قبيلة يكون على رأسها شيخ القبيلة، حيث "قد كان أكثر ألقاب شيخ القبيلة استخداما هو السيد" ويتم اختيار السيد بانتخاب حريين الأفراد الذكور" و ليس بالوراثة<sup>1</sup>، و متعارف عليه بين المؤرخين بان شيخ القبيلة هو الذي يتولى تسيير شؤون القبيلة، و تمثيلها خارجيا مع القبائل المجاورة، حيث يوصف هذا " الحكم يكون فيه الشيخ أول بين ساوين، عليه أن يتشاور مع ناسه في الشؤون العامة"<sup>2</sup>.

و في التاريخ القديم لليمن " كان يوجد في الدولة القتبانية مجالس تمثل الشعب حيث كانت هناك مجالس للقبائل إلى جانب العرش"<sup>3</sup>، و هناك مثال في حضارة سبأ حيث "قد عرفت دولة سبأ و معين أيضا قدرا من المشاركة السياسية فسبأ عرفت "التمثيل النيابي"<sup>4</sup>.

و من النماذج المهمة في التاريخ القديم للعرب نجد "بابل التي مثلت هي الأخرى نمودجا مستقيما في الممارسة المواطنة"<sup>5</sup>، بابل التي تمثل حضارة وادي الرافدين، حيث كلما ذكرت بابل ذكر **حمورابي** الذي يعتبر أول حقوقي في العالم الذي يصنع أولى اللوائح القانونية، و هنا تبرز البذور الأولى للمقاربة القانونية لمفهوم المواطنة في بداياتها الأولى، "فقد أقبل على كتابة و تدوين الموائيق الرسمية و القوانين، و ساهم شخصيا

<sup>1</sup> علي خليفة الكوراري، مفهوم المواطنة في الدولة الديمقراطية، من مجلة المستقبل العربي، عدد 264، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، شباط/فبراير 2001، ص 108.

<sup>2</sup> علي خليفة الكوراري، مفهوم المواطنة في الدولة الديمقراطية، من مجلة المستقبل العربي، مرجع سابق، ص 108.

<sup>3</sup> علي خليفة الكوراري، مفهوم المواطنة في الدولة الديمقراطية، من مجلة المستقبل العربي، مرجع سابق، ص 108.

<sup>4</sup> علي خليفة الكوراري، مفهوم المواطنة في الدولة الديمقراطية، من مجلة المستقبل العربي، مرجع سابق، ص 108.

<sup>5</sup> علي خليفة، المواطنة و مسارات الدولة : دراسة تحليلية نقدية للعلاقة بين المواطنة و الدولة، من المجلة العربية للعلوم السياسية، عدد 39-40، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، صيف - خريف 2013، ص 13.

بارساء حمورابي منظومة حقوقية وأخلاقية و حرص على التذكير بالاهتمام بواجبات الفرد و الجماعات"<sup>1</sup>، إلا أن عدم الاستقرار السياسي، و انتشار التسلط و الفساد، و ما تبع ذلك من خلافات و احتجاجات، و اضطرابات حال دون تطور دولة بابل على الشكل الذي تطورت عليه دولة المدينة في اليونان و الرومان، و اندثرت هذه التجارب التي اقتربت من مفهوم المواطنة في العصر الحالي إلى أن جاء الإسلام و وحد القبائل العربية على شريعة و دين واحد هو الإسلام ، و يذكر أنه " عندما كان الإسلام على وشك البزوغ قام في مكة حلف الفضول الذي كان يتدخل لنصرة المظلوم سواء كان من اهل مكة او من زواره "<sup>(2)</sup> .

## 2-5-2- المواطنة في العصر المعاصر :

### 2-5-2-1- المواطنة عند رفاة الطهطاوي<sup>3</sup>:

قد أبرزنا في ما سبق بان مفهوم المواطنة غربي المنشأ، و لهذا نجد هذا المفهوم قد نفذ إلى المجتمعات العربية من الغرب أساسا، و ابتداء من نتائج تلك البعثات العلمية و العسكرية لرجال الفكر و الإطارات العسكرية إلى كل من فرنسا، و بريطانيا، و من هؤلاء نجد رفاة رافع الطهطاوي، فقد كان على رأس بعثة عسكرية من مصر إلى فرنسا.

و في بداية القرن التاسع عشر فقدت شدة الحضارة الغربية الحديثة، و مفاهيمها السياسية كل الذين زاروها و منهم الطهطاوي ، الذي يعتبر من الأوائل الذين تحدثوا عن مفهوم الوطن حيث "كتب يقول" فحب الأوطان الحقيقي و الغيرة عليها متى حلت ببدن الانسان (... ) ظهرت الحمية الوطنية (... ) وولعت بمنافع التنمية"<sup>4</sup> .

<sup>1</sup> علي خليفة، المواطنة و مسارات الدولة : دراسة تحليلية نقدية للعلاقة بين المواطنة و الدولة ، من المجلة العربية للعلوم السياسية ، مرجع سابق ، ص 14.

<sup>2</sup> علي خليفة الكواري، مفهوم المواطنة في الدولة الديمقراطية ، مرجع سابق، ص 109.

<sup>3</sup> رفاة رافع الطهطاوي (1801-1873) شيخ ازهري، المرجع : عبد الجليل ابو المجد، مرجع سابق، ص 56.

<sup>4</sup> عبد الجليل أبو المجد ، مفهوم المواطنة في الفكر العربي الاسلامي ، مرجع سابق ، ص 56-57.

و مع ذكره للوطن فهو يربط مصير الفرد المواطن بوطنه، اي بشعور الانتماء لهذا الوطن، و عندما يوفر الوطن أسباب العيش المريحة من حقوق و حرية، كان لزاما على هذا الفرد المواطن واجب الانتماء و الولاء لهذا الوطن ، و بذلك يسود الاستقرار و التطور للمواطن و الوطن معا ، " و هو أول من استخدم مصطلح المواطنة وربطه بالحقوق العامة، فانتفاء الفرد للوطن يعني ان يتمتع بحقوق وطنه، و الالتزام بالواجبات تجاه هذا الوطن، فالمواطنة هي أساس عملية الاندماج الوطني و تمثل حجر الزاوية في الدولة الوطنية الحديثة " <sup>1</sup> .

### 2-2-5-2-المواطنة عند وليم سليمان قلادة<sup>2</sup>:

يعتبر الدكتور وليم سليمان قلادة من ابرز المفكرين في تأسيس الحوار الإسلامي المسيحي و دعاة التعايش بين المسلمين و المسيحيين في اطار الدولة الوطنية الحديثة، و يربط نجاح هذه الدولة في التفاعل بين المواطن و الوطن، فهو يرى ان نجاح الجماعة في استخلاص حقوق الوطن، يؤدي إلى تحول الأرض إلى "وطن" و الإنسان الذي يحيا عليها و يشارك في صياغة مصيرها الى مواطن <sup>3</sup> .

و يعتبر مبدأ المواطنة عند قلادة ليس مجرد مكتسبات قانونية يملها الدستور من حقوق و واجبات عليه لتتعدى المواطنة الى التفاعل الايجابي و فعاليته اتجاه الوطن في سبيل رقيه و تقدمه، و طبعا يكون ذلك في المشاركة الايجابية للمواطن في تسيير الشؤون العامة للوطن، حيث تركز مقاربة هذا المفكر حول المواطنة على انها "ترتكز على ركنين اساسيين هما: المشاركة في الحكم و المساواة امام القانون التي تعد المحك الرئيسي للعبور نحو المواطنة " <sup>4</sup> .

و للمفكر كتابا بعنوان " مبدأ المواطنة" الذي يعتبر مرجعا قانونيا و سياسيا مهما، و فيه عرف المواطنة " بأنها و عي الانسان بانه عضو أصيل في بلاده و فاعل في الحياة

<sup>1</sup> عبد الجليل أبو المجد، ، مرجع سابق ، ص 58.

<sup>2</sup> وليم سليمان قلادة (1924-1999).

<sup>3</sup> عبد الجليل أبو المجد، مرجع سابق ، ص66.

<sup>4</sup> عبد الجليل أبو المجد، مرجع سابق، ص67.



العامة و ليس مجرد مقيم خضع لنظام معين دون أن يشارك في صنع القرارات داخل هذا النظام"<sup>1</sup>.

### 2-5-2-3-المواطنة عند برهان غليون<sup>2</sup> :

يحمل المفكر السوري برهان غليون المحاضر في جامعة السربون الفرنسية، مشروعا عقلانيا يركز فيه على عقل الفرد في بناء الدولة الحديثة، و حتى يتسنى لهذا العقل الاسهام بقوة في ترقية و بناء الفرد، لابد ان يكون حرا و مستقلا عن اي عائق ديني او طائفي، و يجعل من الحرية و الفردية اساس للسيادة على مستوى السلطة السياسية للدولة، و هنا يؤكد برهان غليون ان " المواطنة قامت بمبدأ مؤسس للسيادة الفردية، و كمصدر لتضامن حي بين اناس احرار على الاعتقاد في مواجهة الكنيسة بصلاحيات العقل الانساني للتفاهم العام"<sup>3</sup>.

و يضيف برهان غليون الى ان هذه المواطنة قاعدتها قد "جاءت بعد مخاض عسير و طويل في أوروبا المسيحية، و بعد صراع مستمر مع الكنيسة و السلطة الدينية"<sup>4</sup>، وللعلم بان الحروب الدينية التي نشأت و ما كانت تعرف باسم حرب الثلاثين عاما، جاءت بعد طغيان سلطة الكنيسة و تدخلها في شؤون الحكم، مما شكلا استياء لدى الأفراد، و من ثم قامت الحروب الدينية و ابرز منظري هذه الحروب نجد مارتين لوتر وجون كالفن، اللذان دعيا الى استقلال السلطة الزمنية عن السلطة الدينية، و إعطاء الحرية الكاملة للأفراد في الممارسة الدينية، و من هنا يعرف برهان غليون المواطنة فيقول: " فكرة المواطنة هي تحالف و تضامن بين أناس متساوين في القرار و الدور و المكانة و من رفض التمييز بينهم على مستوى درجة مواطنتهم و أهليتهم العميقة لممارسة حقوقهم المواطنة "<sup>5</sup>.

<sup>1</sup> عبد الجليل أبو المجد ، مفهوم المواطنة في الفكر العربي الاسلامي ، مرجع سابق، ص65

<sup>2</sup> برهان غليون مفكر عربي عقلاني يشغل منصب مدير دراسات الشرق المعاصر في جامعة السوربون الفرنسية :

المرجع: عبد الجليل أبو المجد، مرجع سابق، ص85.

<sup>3</sup> عبد الجليل أبو المجد، مرجع سابق، ص86.

<sup>4</sup> عبد الجليل أبو المجد، مرجع سابق، ص86.

<sup>5</sup> عبد الجليل أبو المجد، مرجع سابق، ص85-86.

و يستطرد المفكر غليون في المقارنة بين الدين و الدولة، فيعتبر الدين أدى الى تكوين رابطة الأخوة أما الدولة الحديثة فقد أدت إلى تكون رابطة المواطنة المواطنة، حيث يقول : "أن الدولة الحديثة قد أسست لرابطة سياسية قائمة على فكرة المواطنة التي تعني حرية الأفراد و استقلالهم و خضوعهم بالتساوي الى قانون واحد" <sup>1</sup> .

### 3- بروز مفهوم المواطنة المعاصر:

مما لا شك فيه أن مفهوم المواطنة قد ارتبط منذ نشأته بالأحداث التي عرفتها أوروبا الغربية، بداية باندلاع الحروب الدينية، وما تلاها من إصلاحات دينية أفضت إلى استقلال السلطة الزمنية عن السلطة الدينية، وبالتالي فصل الدين عن الدولة، ثم توسيع مشاركة الأفراد في اختيار الحكام وذلك مع اندلاع الثورة الفرنسية، حيث كانت هذه الثورة "ثورة على المفهوم الكلاسيكي للمواطنة الذي كان قائما على الواجب والمشاركة الفاعلة في الحياة العامة والسياسية، وأدرجت عنصرا مهما في المفهوم وهو «حقوق المواطنة»" <sup>2</sup> .

وقد أفضت هذه الثورة إلى ما سمي "إعلان حقوق الإنسان والمواطن"، حيث أكد على بعض الحقوق وأبرزها حق اختيار الدين، والذي أصبح يعرف بحرية المعتقد، وهذا بعد تقويض سلطة الكنيسة، وإبعادها عن المجال السياسي، وتطورت الأمور في أوروبا حتى ظهور الدولة القومية في القرن السابع عشر، وهذه الدولة مرتبطة بإقليم، وهنا بدأ مفهوم الحدود الإقليمية للدولة يتشكل، وبالطبع مع سيادة الدولة تكون كل هذا الإقليم، وهنا برز مفهوم السيادة الإقليمية، وقد "اعتبر جميع المواطنين البالغين مواطنين في دولهم، مع بعض الاستثناءات القليلة، خاصة النساء" <sup>3</sup>، حيث أن الدولة القومية قد تبنت مبادئ الديمقراطية، وأهم هذه المبادئ هي حق التصويت لكل المواطنين، وهنا كانت المرأة مستثنية من هذا الحق، ولكن لاحقا مع بداية القرن العشرين، سوف يتسم توسيع

<sup>1</sup> عبد الجليل أبو المجد ، مفهوم المواطنة في الفكر العربي الاسلامي ، مرجع سابق، ص87.

<sup>2</sup> منير مباركية ، مفهوم المواطنة في الدولة الديمقراطية المعاصرة وحالة المواطنة في الجزائر ، مرجع سابق ، ص86.

<sup>3</sup> منير مباركية، مفهوم المواطنة في الدولة الديمقراطية المعاصرة وحالة المواطنة في الجزائر ، مرجع سابق ، ص87.

مفهوم المواطنة إلى طبقات المجتمع الدنيا وإلى النساء"<sup>1</sup> ، حيث أن الدولة القومية قد تبنت مبادئ الديمقراطية ، و أهم هذه المبادئ هي حق التصويت لكل المواطنين ، و هنا كانت المرأة مستثنية من هذا الحق ، ولكن لاحقا مع بداية القرن العشرين سوف يتم توسيع المشاركة السياسية للمرأة ، حيث تم "توسيع مفهوم المواطنة إلى طبقات المجتمع الدنيا و إلى النساء"<sup>2</sup>.

ونذكر بأن فترة القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، شهدت أوروبا نهضة صناعية، بداية بالثورة الصناعية في بريطانيا، وانتشارها لاحقا في أوروبا، ومع تراكم رأسمال، وتطور الرأسمالية، وانتشار الملكية الخاصة، طبعا هذه الملكية مرتبطة بالقانون، وبذلك أدى هذا الجو الرأسمالي إلى تطور البعد القانوني في أوروبا مما أسهم في إضفاء بعدا قانونيا لمفهوم المواطنة.

واستمر هذا الحال هكذا حتى اندلاع الحربين العالميتين الأولى والثانية، ومع نهاية الحرب العالمية الثانية، ثم الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في سنة 1948، "والذي تبنته معظم دول العالم، فأول مرة في التاريخ الغربي، أصبحت المواطنة، حقا لكل شخص «من دون تمييز»"<sup>3</sup>.

وهكذا فقد أرسى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان القواعد القانونية لمواطنة كل الأفراد بغض النظر عن اللون، الجنس، الدين، العرق، إلا أن هذا لم يكن شاملا على كل الدولة، نظرا لوجود شعوب كثيرة تعيش حالة الاستعمار ، و من أبرزها شعوب المغرب العربي، ومن ضمنهم الشعب الجزائري، الذي استقل في 5 جويلية 1962.

ومع نهاية القرن العشرين وبداية القرن الواحد والعشرون تأصل مفهوم المواطنة في جميع دول العالم دستوريا وقانونيا، بجميع أبعاده السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية ، ولاحقا البيئية .

<sup>1</sup> منير مباركة ، مرجع سابق، ص 87.

<sup>2</sup> منير مباركة، مرجع سابق، ص 87.

<sup>3</sup> منير مباركية، مرجع سابق، ص 88.

**3-1- مفهوم المواطنة المعاصر:**

باعتبار بأن كلمة مواطنة هو ترجمة لكلمة *Citoyenneté* بالفرنسية، وترجمة لـ *Citizenship* بالانجليزية ، وهنا "تشير دائرة المعارف البريطانية إلى المواطنة بأنها علاقة بين فرد ودولة كما يحددها قانون تلك الدولة، وبما تتضمنه ذلك العلاقة من واجبات وحقوق في تلك الدولة"<sup>1</sup>، ويذكر بأن المواطنة هي مرادف للجنسية في دائرة المعارف البريطانية ، وتضيف هذه الدائرة لمفهوم المواطنة حقوق أخرى أهمها "حق الانتخاب وتولي المناصب العامة"<sup>2</sup>.

و من زاوية أخرى "تعرف موسوعة كولير الأمريكية كلمة "Citizenship" (وتقصد بها مصطلح المواطنة ومصطلح الجنسية دون تمييز) بأنها "أكثر أشكال العضوية في جماعة سياسية اكتمالا"<sup>3</sup>، ويجب التذكير أن مفهوم المواطنة مفهوم يتغير من دولة إلى أخرى، حسب نظامها السياسي، فهي أي المواطنة أكثر تجسيدا في الدولة الديمقراطية، ونجدها ناقصة في الدولة الغير ديمقراطية، فللمواطنة ذات أبعاد سياسية، اجتماعية، قانونية، مدنية، فلهذا نجد البعد السياسي للمواطنة غائب في الدولة غير ديمقراطية، باعتبار أن الركن الأساسي في المواطنة هو المشاركة السياسية، هذه الأخيرة غير موجودة في الدولة الغير ديمقراطية.

ومفهوم المواطنة في بعده القانوني، وهذا الأخير الذي كان ولازال له دور في تثبيت هذا المفهوم لما له من دور في تقنين مكانة الفرد المواطن داخل الدولة الحديثة، وطبعا هنا القانون يضبط حقوق وواجبات كل مواطن، وما يترتب من انتماء هذا المواطن إلى وطنه، وما يمليه هذا الانتماء من واجبات، الدفاع عنه أرضا ووطنا، والدفاع عن مقومات هذا الوطن، والمساهمة في تقدمه وتطوره، وذلك بدفع الضرائب، والالتزام بقوانينه ودستوره، وطبعا يتمتع هذا المواطن بحقوق التي يكفلها لها القانون،

<sup>1</sup> علي خليفة الكواري، مفهوم المواطنة في الدولة الديمقراطية ، مرجع السابق ، ص 118.

<sup>2</sup> علي خليفة الكواري، مفهوم المواطنة في الدولة الديمقراطية ، مرجع السابق ، ص 118.

<sup>3</sup> علي خليفة الكواري، مفهوم المواطنة في الدولة الديمقراطية، مرجع سابق ، ص 118.

وأهم هذه الحقوق حق المشاركة السياسية مثل حق التصويت، وحق الترشح... ، و قد ارتبط مفهوم المواطنة "أساسا بقيم الحرية والمساواة والمشاركة السياسية"<sup>1</sup> .

### 3-2-2- أبعاد المواطنة:

#### 3-2-1- البعد القانوني:

في أي الدولة، فالفرد المنتمي لها يتمتع بمواطنة، هذه الأخيرة ينظمها ويضبطها القانون داخل هذه الدولة، وعلى رأس هذه القوانين الدستور، ومن بعده تأتي القوانين الأخرى، ليرسم هذا القانون "ويخلق المساواة بين مواطنيها، ويرسي نظاما عاما من حقوق وواجبات تسري على الجميع من دون تفرقة، وعادة ما تكون «رابطة الجنسية» معيارا أساسيا في تحديد من هو المواطن؟"<sup>2</sup>.

فالجنسية في كثير من الأحيان هي مرادفة للمواطنة، فالمواطن ذو الجنسية الفرنسية، هو مواطن فرنسي، و المواطن ذو الجنسية الجزائرية هو مواطن جزائري، ويترتب على هذه المواطنة القانونية حقوق وواجبات سياسية، مدنية، واجتماعية اقتصادية، فأما الحقوق السياسية، فهي حق الترشح، حق الانتخاب، ويقابلها واجب دفع الضرائب، أما فيما يخص الحقوق المدنية تأتي: حق التعبير، حق تشكيل أحزاب، حق تشكيل جمعيات مدنية (نقابات، أحزاب، منظمات....)، حرية المعتقد.....، أما فيما يخص الحقوق الاجتماعية المرتبطة بعلاقات العمل من حق الإضراب، وكذلك حق الملكية ...

#### 3-2-2- البعد السياسي:

لقد سبق وأن ذكرنا بأن المواطنة تشير إلى الوطن، فالمواطنة هي علاقة المواطن بوطنه بغض النظر عن دينه، أو لغته، أو عرقه، أو لونه، فهوية الأفراد تتحدد بانتمائهم لوطن واحد، وبذلك يكون كل المواطنون يشعرون بالانتماء لهذا الوطن، ومقابل هذا الانتماء، فهم مطالبون بالولاء لهذا الوطن، فانصهارهم في إطار هذه العلاقة يسهل عملية الاندماج بين مختلف المواطنين بعيدا عن الاختلافات الطبيعية مثل اللغة ، الدين،

<sup>1</sup> عبد الجليل أبو المجد ، مفهوم المواطنة في الفكر العربي الاسلامي ، مرجع سابق، ص 13.

<sup>2</sup> سامح فوزي، المواطنة ، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، القاهرة، ط 1، 2007، ص 9.

والطائفة والعرق ....، وهنا يؤكد الباحث سامح فوزي بقوله بأن من "معاني المواطنة هو العضوية في مجتمع سياسي معين، وهو يعادل الانتماء الوطني إلى دولة أو كيان سياسي بعينه"<sup>1</sup>.

ويترتب عن هذا الانتماء للوطن قيمة أساسية من قيم المواطنة، ألا وهي قيمة المشاركة في الحياة العامة، وهي ممارسة كامل حقوقه السياسية، وذلك بالمشاركة في الانتخابات ترشحا وتصويتا، وكل ما يترتب عن هذه المشاركة من حقوق، كحق تكوين أحزاب، حق التمتع بشرح برنامج الانتخابي، وحرية الحركة داخل الدولة .....، في إطار المساواة بين جميع المواطنين.

### 3-2-3- البعد الاجتماعي و الاقتصادي:

يعتبر البعد الاجتماعي و الاقتصادي بعدا مهما من ابعاد المواطن حيث يعتبر مسألة مركزية في عملية الاندماج الاجتماعي و الاقتصادي للمواطن في الحياة الاقتصادية و الاجتماعية للمواطن العضو البارز في الدولة الحديثة من خلال توفير العمل و بصفة عامة العدالة في توزيع الثروة .

### 3-3- قيم المواطنة:

باعتبار أن مفهوم المواطنة واسع، ومتغير حسب التطور الفكري والسياسي، ولهذا فهو غني و ثري بقيمه ، حيث أن "هذه القيم تجد سندها الفكري و الثقافي في ثقافة الحداثة التي لعبت المدرسة و الجامعة أساسا دورا رئيسا في نشرها و اشاعتها في المجتمع ، و التي كانت تجد سندها السياسي في الأحزاب و النقابات و الجمعيات و الحركات الحقوقية النسوية"<sup>2</sup> ، و نظرا لهذه الأهمية التي تكتسبها هذه القيم سوف نركز إجرائيا في دراستنا هذه على القيم المركزية للمواطنة، وهي قيم: الحرية، المساواة، المشاركة والمسؤولية الاجتماعية .

<sup>1</sup> سامح فوزي، المواطنة ، مرجع سابق، ص 15.

<sup>2</sup> محمد سبيلا ، في تحولات المجتمع المغربي ، دار توبقال للنشر ، الدار البيضاء ( المغرب ) ، ط1 ، 2010 ، ص 138 .

**3-3-1- قيمة الحرية:**

تعتبر قيمة الحرية، قيمة مركزية من القيم المواطنة وهي أصل ومنشأ كل القيم بعد ذلك، فقد كانت هذه القيمة مبتغى وهدف كل فرد على امتداد العصور، وقد ناضل في سبيلها الشعوب، فلا يمكن أن يكون للفرد دور وجود في الحياة ما لم يكن يتمتع بحرية، تجعله فاعلا وصانعا لوجوده ، وتشمل حرية التعبير عن الرأي في الكتابة والإبداع والصحافة، وحرية المعتقد الديني، وحرية الحركة والتنقل داخل الوطن ....، ومن ضمن هذه "الحرية السياسية التي تسمح بحرية التنقل . وحرية التعبير عن الأفكار وحرية الاجتماع مع أفراد آخرين الذين يتقاسمون معه نفس الأفكار"<sup>1</sup> .

**3-3-2- قيمة المساواة:**

و تعتبر هذه القيمة في كثير من الأحيان مرادفة لكلمة العدالة، وتشمل المساواة أمام القانون بغض النظر عن الدين والجنس، والعرق، واللون، واللغة، وتسمح هذه المساواة إلى تكافؤ الفرص في التعليم، العمل، والمساواة أمام القضاء ، حيث يعتبرها الباحث **علي خليفة الكواري** ، حيث يذكر أن "أبرز مظاهر المواطنة الكاملة هي تساوي الفرص من حيث المنافسة على تولي السلطة و تفويض من يتولاها . و كذلك الحق المتساوي في الثروة العامة التي لا يجوز لأي كان أن يدعي فيها حقا خاصا"<sup>2</sup>، ومع وجود هذه المساواة يتعزز الاستقرار و ذلك نابع من شعور الأفراد من نتائج هذه المساواة .

**3-3-3- قيمة المشاركة:**

وتشمل حق المشاركة السياسية، وذلك في حق الترشح والتصويت في الانتخابات العامة، وحق الإضراب، والاحتجاج السلمي، وحق الممارسة النقابية ....، وبذلك تشمل قيمة المشاركة بعد الحقوق في المواطنة، باعتبار أن المواطنة هي موازنة بين الحقوق والواجبات ، حيث تعتبر المواطنة " ليست مجرد انتماء للوطن . و إنما هي تفاعل إرادي

<sup>1</sup> Lahouari ADDI , *L'Algerie Et La Démocratie : Pouvoir Et Crise Du Politique Dans L'Algerie Contemporaine*, IBID , P 141 .

<sup>2</sup> علي خليفة الكواري ، نحو مفهوم جامع للديمقراطية في البلدان العربية ، (103-122) ، من الكتاب **الجماعي** : أحمد عوض و آخرون : **الدولة الوطنية المعاصرة : أزمة الاندماج و التفكيك** ، مركز دراسات الوحدة العربية ، سلسلة كتب المستقبل العربي (58) ، بيروت ، ط1 ، 2008 ، ص 111 .

يقوم به المواطن داخل النظام السياسي لبلاده، طبقا لما يحدده الدستور من حقوق وواجبات، و ما يفتح أمامه من آفاق المشاركة في التدبير للشأن العام لبلاده<sup>1</sup>.

### 3-3-4-قيمة المسؤولية الاجتماعية:

وتشمل بعد الواجبات في المواطنة باعتبار أن المواطن يعيش في دولة بحكم عقد اجتماعي له حقوق وعليه واجبات، وممارسة هذه الواجبات تعبر عن قيمة المسؤولية الاجتماعية التي يمارسها المواطن تجاه وطنه، وأهم هذه الواجبات، بداية بواجب الدفاع عن هذا الوطن والدفاع عن مقدساته ورموزه، وواجب احترام القانون، واحترام حرية الآخرين، وواجب دفع الضرائب ...

### 3-4-مستويات المواطنة:

باعتبار أن المواطنة لها بعد قانوني، هذا البعد يحدده دستور الدولة، ومع العلم أن لكل دولة دستور يختلف عن دولة أخرى، هذا الدستور هو الذي يحدد نظام الحكم، ولهذا قد نجد نظام الحكم الجمهوري المركزي مثل فرنسا، ونجد الحكم الجمهوري الفدرالي مثل الولايات المتحدة الأمريكية، وقد نجد نظام الحكم الفدرالي مثل نظام الحكم في سويسرا، ولهذا تختلف المواطنة من بلد لآخر تبعا لنظام كل دولة، ويمكن تمييز مستويات المواطنة من منظور جغرافي إلى ما يلي:

### 3-4-1-المواطنة المحلية:

إن مفهوم المواطنة لما ظهر وتشكل كان هدفه ترسيخه على جميع أفراد الدولة الواحدة، إلا أن هذا لا يمكن بلوغه بسهولة في الدول ذات التمدد الجغرافي والتنوع العرقي والثقافي، ولهذا كانت المواطنة المحلية اجتهاد قانوني لبعض الدول، "وتعد

<sup>1</sup> محمد الكتاني ، القيم المرجعية للمواطنة و تخليق الحياة العامة في المغرب ، من الكتاب الجماعي : تخليق الحياة العامة في المغرب ، ندوة أكاديمية المملكة المغربية ، الرباط : 25-26 نوفمبر 2013 ، مطبوعات أكاديمية المملكة المغربية ، سلسلة الندوات ، ص 51 .



سويسرا أكثر الدول تنوعا في سياسات المواطنة على المستوى المحلي، حيث يمكن لكل بلدية أن تقرر وتضع معاييرها الخاصة لتسوية وضعيات الأجانب ومنحهم المواطنة"<sup>1</sup>.

### 3-4-2-المواطنة الوطنية:

وهي المواطنة التي جاءت بها الدساتير الوطنية، وأسهم في إثراءها المفكرون والفلاسفة، وعلماء الاجتماع، تلك المواطنة التي التصقت بظهور الدولة القومية في أوروبا الغربية، وتشبعت بها الدولة الوطنية في باقي الأفكار العربية، مستهدفة إرساء مبادئ وقيم لمواطنة فاعلة تجعل من الفرد المواطن في تفاعل دائم بدولته الوطنية، "وهي المواطنة التي سادت منذ بروز الدولة القومية"<sup>2</sup>.

### 3-4-3-المواطنة الإقليمية:

مع انتشار العولمة، والتطور الهائل الذي تشهده اقتصادات العالم، واشتداد المنافسة الاقتصادية في الأسواق العالمية، بات من الضروري ظهور عدة تكتلات اقتصادية قصد الحفاظ على المصالح الاقتصادية في ظل هيمنة الرأسمالية في العالم، وأبرز هذه التكتلات الإقليمية هو بروز الاتحاد الأوروبي، ولهذا ارتبطت بهذا الاتحاد مفهوم جديد للمواطنة، وهو المواطنة الأوروبية، حيث "جاءت بها اتفاقية ماستريخت سنة 1992"<sup>3</sup>، وسمحت هذه الاتفاقية بحرية الحركة لكل المواطنين داخل الفضاء الأوروبي.

### 3-4-4-المواطنة الخارجية:

لقد نجم عن التقدم الحاصل في الدول الغربية في جميع الميادين التعليمية والاقتصادية والاجتماعية، وفي المقابل تأخر في التنمية، وانتشار البطالة، ونقص فرص النجاح بالنسبة لكل المواطنين في البلدان النامية، لقد نجم عن هذا سلسلة من الهجرات، وأبرز

<sup>1</sup> منير مباركية، مفهوم المواطنة في الدولة الديمقراطية المعاصرة وحالة المواطنة في الجزائر، مرجع سابق، ص 79.

<sup>2</sup> منير مباركية، مرجع سابق، ص 79.

<sup>3</sup> منير مباركية، مفهوم المواطنة في الدولة الديمقراطية المعاصرة وحالة المواطنة في الجزائر، مرجع سابق، ص 79.

هذه الهجرات هي هجرات من الدول الإفريقية إلى الدول الأوروبية، ودول أمريكا الشمالية، وأستراليا.

ومع توالي هذه الهجرات، أصبح للمهاجرين حضور ليس بالهين في بلدان المهجر، وهكذا عملت الدول الآتين منها على استيعاب هذه الفئة في برامجها التنموية، ولهذا حرصت على أن تتمتع بمواطنتها الكاملة، في حين أن الدول التي يعيشون فيها تمنحهم مواطنة ليست مثل المواطنين الأصليين، ولهذا المواطنة الخارجية "تتعلق أساسا بمواطنة المهاجرين"<sup>1</sup>، ولهذا هناك جدل حول حقوق وواجبات هؤلاء المواطنين سواء في دول المصدر أو دول الوجهة لازال قائما لحد الآن.

### 3-4-5- المواطنة العالمية:

مع انتشار التكنولوجيا الحديثة، ووصول العولمة إلى ما وصلت عليه الآن، أصبح هناك جدل حول مفهوم الحدود الإقليمية للدول، ومن ثم مفهوم المواطنة الإقليمية، حيث أصبح العالم يعيش في قرية عالمية صغيرة، ومن هنا برز مفهوم المواطنة العالمية، حيث "تقوم المواطنة العالمية على ركيزتين أساسيتين، هما عالمية التحديات، والاعتراف باختلاف التقاليد والأعراف والثقافات وتنوعها"<sup>2</sup>.

### 4- قيم المواطنة و الديمقراطية:

إن مفهوم المواطنة لا يتحقق دون أن يترجم إلى سلوكيات للأفراد، وهذه السلوكيات تكون نابعة عن قيم، أي قيم المواطنة التي يحملها الأفراد ويجسدونها في سلوكياتهم، ولا يمكن تصور وجود لقيم المواطنة في فضاء غير ديمقراطي، فالديمقراطية والمواطنة شيان متلازمان في التمثل والممارسة.

"والديمقراطية هي آلية للحكم، وأسلوب حضاري للتداول على السلطة سلميا بين القوى السياسية، وهي آلية للحكم تدعم المواطنة"<sup>3</sup>، وتعود جذور الأولى للديمقراطية إلى

<sup>1</sup> منير مباركية، مرجع سابق، ص 79.

<sup>2</sup> منير مباركية، مرجع سابق، ص 80.

<sup>3</sup> عبد الجليل أبو المجد ، مفهوم المواطنة في الفكر العربي الاسلامي ، مرجع سابق، ص 15.

دولة المدينة في أئنا حيث تعتبر هذه الأخيرة مهد الديمقراطية تنظيرا وممارسة، حيث سمح للأفراد الأحرار الذين كانوا يتمتعون بصفة المواطنة دون غيرهم من العبيد والنساء والأجانب، بالمشاركة في تسيير الحكم داخل المدينة الدولة ، وهنا يركز أرسطو على قيمة الحرية التي تعتبر أساس الديمقراطية فقد "اعتبر أرسطو الديمقراطية هي حكومة الحرية"<sup>1</sup>.

ورجوعا للديمقراطية المعاصرة والحديثة، فحسب الباحث نعوم تشومسكي فإن "جوهر الديمقراطية هو تنفيذ إرادة الأغلبية ، ومنع إستبداد الأقلية"<sup>2</sup> و من زاوية أخرى تعتبر الديمقراطية الليبرالية هي السائدة حاليا، حيث ترتبط هذه الديمقراطية بالنظام الاقتصادي الليبرالي المبني على حرية الإنتاج والتجارة، وبذلك أصبحت الديمقراطية الحديثة والاقتصاد الليبرالي وجهان لعملة واحدة ألا وهي الدولة الحديثة.

"والثقافة الديمقراطية تتكون من قيم عدة، أهمها الحرية والمساواة، والتسامح والتعددية"<sup>3</sup>، وهذه الثقافة هي التي توظف الأفراد في علاقتهم بالدولة الحديثة ضمن النظام الديمقراطي الليبرالي ، و الديمقراطية مرتبطة أساسا بالمساواة في المشاركة في تسيير المصلحة العامة ، حيث " إن الديمقراطية هي النظام السياسي الاجتماعي الذي يقيم العلاقة بين أفراد المجتمع و الدولة وفق مبدأ المساواة بين المواطنين و مشاركتهم الحرة في صنع التشريعات التي تنظم الحياة العامة "<sup>4</sup>.

والقيمة الأولى والتي تعتبر منشأ كل القيم الأخرى ألا وهي قيمة الحرية، وأهمها حرية الرأي، وحرية الفكر، وحرية التعبير، وحرية العقيدة، مما يؤدي إلى حرية الإبداع والتنافس، وطبقا مع توفر المساواة بين جميع الأفراد، مما يخلق جوا من الثراء والإبداع والإنتاج، وينتج عن هذا ثقافة سياسية يوظفها القانون الذي يحدد واجبات وحقوق كل

<sup>1</sup> مالك شليخ توفيق، المواطنة كأساس دولي في ترسيخ فكرة الديمقراطية لقيام المجتمع المدني، من مجلة التدوين ، عدد 4، ديسمبر 2012، جامعة وهران، ص 92.

<sup>2</sup> نعوم تشومسكي ، ماذا يريد العم سام ؟ !! ، تر: عادل المعلم، دار الشروق ، القاهرة ، ط1 ، 1998 ، ص 73 .

<sup>3</sup> عبد الجليل أبو المجد ، مفهوم المواطنة في الفكر العربي الاسلامي ، مرجع سابق، ص 16.

<sup>4</sup> سعاد جبر سعيد ، القيم العالمية و أثرها في السلوك الإنساني ، عالم الكتب الحديث للنش و التوزيع ، اردب ( الاردن ) ، جدارا للكتاب العالمي للنشر و التوزيع ، عمان ( الاردن ) ، ط1 ، 2008 ، ص 176 .

مواطن، وهنا تبرز قيمتي المشاركة والمسؤولية الاجتماعية ، كقيمتي متلازمتين في الممارسة الديمقراطية، وحول مكانة الحرية في اختيار الممثلين يقول عالم الاجتماع الفرنسي ألان تورين: "لا وجود لديمقراطية ما لم تكن تمثيلية، واختيار الحاكمين اختيارا حرا من قبل المحكومين"<sup>1</sup>، و يتفق هذا مع ما ذهب إليه الباحث نعوم تشومسكي حول أهمية الحرية مع اضافة قيمة لا تقل أهمية ألا وهي المساواة حيث يقول منتقدا السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية فيقول : " هو أن النظام الأمريكي ككل واقع في مأزق حقيقي - أي أنه يملك وجهة من شأنها أن تسدل الستار على قيمه التاريخية، قيم المساواة، و الحرية و الديمقراطية ذات المعنى"<sup>2</sup> ، وعلى أساس هذه القيم تقوم ثقافة المواطنة، هذه الأخيرة لا تتعدى كونها ترمز إلى انتماء الفرد للدولة في حدود الجغرافية باعتبار أن الدولة هي في بعدها القانوني تجمع بين ثلاثة عناصر هي الإقليم والشعب والسلطة المركزية، هذه السلطة التي لا يمكن أن تكون لها استمرارية وديمومة إلا إذا كانت شرعية، وهذه الشرعية تستمد من ممارسة الأفراد لمواطنيتهم في اختيار الحكام، ومع ما أسسته هذه السلطة بالقوانين، والدستور الذي يحفظ للأفراد المواطنة الكاملة، تصبح هذه السلطة دولة بمؤسساتها دولة القانون والمواطنة، وكل هذا ضمن الممارسة الديمقراطية، فهذه الأخيرة "هي نظرية ممارسة المواطنة"<sup>3</sup>.

نخلص إلى أن الممارسة الديمقراطية لا يمكن لها أن تكون كذلك لولا وجود قيم المواطنة، التي تؤطر هذه الممارسة من أجل الوصول إلى دولة حديثة توفر لمواطنيها كل حاجاتهم الاجتماعية، والاقتصادية والسياسية، والثقافية في ظل المساواة والحرية مع مشاركتهم جميعا في ازدهارها ورفقيها، وذلك كذلك بممارسة كل واحد مسؤولياته تجاه دولته، وفي غياب ذلك يؤدي إلى إتساع الفجوة بين المواطن والدولة، وينتشر الفساد، ويسود التهميش، وتتقلص الحريات، وتنعدم المساواة، وهذا كله نشهده في جميع الدول العربية، وبدرجات متفاوتة، حيث أن "الملاحظ أن العالم العربي يعاني من غياب قيم

<sup>1</sup> ألان تورين، ما هي الديمقراطية حكم الأكثرية أم ضمانات الأقلية، تر : حسن قببسي، دار الساقي، بيروت، ط 2، 2001، ص 73.

<sup>2</sup> نعوم تشومسكي ، الدول الفاشلة : إساءة استعمال القوة و التعدي على الديمقراطية ، تر : سامي الكعكي ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، 2007 ، ص 7 .

<sup>3</sup> عبد الجليل أبو المجد ، مفهوم المواطنة في الفكر العربي الاسلامي ، مرجع سابق، ص 18.

المواطنة"<sup>1</sup>، ولا يبتعد حال دول المغرب العربي عن هذا في غياب لقيم المواطنة، ولهذا يذهب الباحث **ديدي ولد السالك** إلى القول بـ: "لكن التحولات السياسية والاجتماعية الجارية حالياً، تحتم على النخب المغاربية السعي لانتزاع الحقوق السياسية لتكريس قيم المواطنة في المجتمعات المغاربية"<sup>2</sup>.

## 5- قيم المواطنة و المجتمع المدني:

الحديث عن قيم المواطنة والمجتمع المدني يقودنا إلى الحديث عن الدولة الحديثة، هذه الدولة التي لولاها لما تقدمت البشرية ووصلت إلى ما وصلت عليه، وهي منتج وإبداع إنساني قصد توفير الإطار السياسي والقانوني لهذا الإنسان حتى يبدع، وينتج، ويعمل في إطار عقد اجتماعي بين الفرد المواطن والدولة، وبذلك يسيطر على مصيره، وينتقل من الوجود الطبيعي إلى الوجود الحضاري والحدائي، وهنا يؤكد الباحث **جورج بيردو** على بناء الإنسان للدولة فيقول: "الدولة ليست ظاهرة طبيعية وإنما يقتضي أن يبنينا الذكاء الإنساني"<sup>3</sup>.

ولا يمكن بناء هذه الدولة إلا بتوفر فرد مواطن يتمتع بقيم تؤطر فكره وسلوكه، فتحقق هذه القيم الوعي ليتفاعل هذا الفرد المواطن مع دولته، وهنا تعرف الباحثة **حنة آرنت**<sup>4</sup> المواطن بأنه: "ذلك الرجل الذي غادر مجاله الخاص ليمارس الحرية السياسية مع نظرائه، وهو يحاول معهم تأسيس حكومة جديدة تمثل الجميع وشرعيتها تأتي من الهيئات السياسية التابعة"<sup>5</sup>، وهذا المواطن يمارس الحرية السياسية في فضاء المجتمع

<sup>1</sup> عبد الجليل أبو المجد، مرجع سابق، ص 20.

<sup>2</sup> ديدي ولد السالك، تكريس قيم المواطنة مدخل لترسيخ الممارسة الديمقراطية، المواطنة في المغرب العربي، من مجموعة الخبراء المغاربيين، عدد 09، نوفمبر 2012، مركز الدراسات المتوسطة والدولية، تونس، ص 4، <http://www.cemi-tunis.org/medias/files/bulletin-cemi-09.pdf>

<sup>3</sup> جورج بوردو، الدولة، ترجمة: سليم حداد، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ط 3، 2002، ص 53.

<sup>4</sup> ولدت حنة آرنت في 15 أكتوبر 1906 في مدينة هانوفر في محيط يهودي ألماني محب للأدب والفلسفة، ثم درست الفلسفة في جامعة مدينة ماربورغ، المرجع: كوينتين دولا فيكتور، مفاهيم المواطنة والفضاء العمومي عند حنة آرنت وهابرماس: استمرارية السياسي من العصور القديمة إلى الحداثة، تر: نور الدين علوش، من مجلة إضافات، عدد 22، ربيع 2013، بيروت، ص 48.

<sup>5</sup> كوينتين دولا فيكتور، مفاهيم المواطنة والفضاء العمومي عند حنة آرنت، مرجع سابق، ص 51.

المدني، هذا المجتمع الذي يقابل المجتمع السياسي المتمثل في الدولة، حيث يرتبط ظهور الدولة الحديثة بظهور المجتمع المدني، الذي نظر له الفلاسفة الأوائل ، ليكون صمام أمان لسيرورة بناء وتطور الدولة الحديثة ، ويسمح بمراقبة الدولة في تسيير الشأن العام، ومصدر ثراء واقتراح لكل عملية تغيير و تحول داخل المجتمع، حيث يعتبر "مضمون تعريف المجتمع المدني و الذي ينظر إليه على أنه الرابطة المثلى بين المواطنين و الحكومة ، و هو الوسيلة المثلى لتوزيع المشاركة الشعبية" <sup>1</sup> ، وبذلك تستوعب الدولة الحديثة تطور المجتمع من خلال مجتمع مدني قوي ومستقل عنها، وهنا تؤكد الباحثة **حنة آرن** بأن "المجتمع المدني بالنسبة لها هو حامل الحكم الذاتي الديمقراطي" <sup>2</sup>.

وحتى يكون المجتمع المدني في هذا المستوى من الممارسة الديمقراطية، لا بد أن يكون أفراده يتحلون بقيم المواطنة حتى يمارسون مواظنتهم، وبذلك يصبح المجتمع المدني فضاء لممارسة المواطنة، وكذلك في نفس الوقت فضاء لتنشئة الأفراد على قيم المواطنة، وأول هذه القيم هي قيمة الحرية خاصة حرية الرأي والتعبير، وتمتد هذه الحريات إلى حرية الإضراب وحرية الاحتجاج، وطبعاً يكون ذلك في ظل المساواة بين جميع أفراد المجتمع المدني، وبذلك يشاركون بكل مسؤولية في بلورة مشاريع واقتراحات لصالح المصلحة العامة، مع استمرار الروح النقدية داخل المجتمع المدني واتجاه الدولة، فدور هذا المجتمع هو إقامة التوازن بينه وبين الدولة في ظل ديناميكية المجتمع، التي لا يمكن استيعاب هذه الديناميكية والتحول المستمر إلا ضمن المجتمع المدني الفاعل.

## 6-قيم المواطنة والدولة الوطنية :

لقد تأسست الدولة الوطنية الجزائرية بعد نضال طويل للشعب الجزائري ضد الاستعمار الفرنسي من سنة 1830 حتى نيل الاستقلال في 5 جويليه 1962، وذلك بعد

<sup>1</sup> السيد يسين و آخرون ، مرصد الاصلاح العربي : الاشكاليات و المؤشرات ، هلا للنشر و التوزيع ، الجيزة (مصر) ، ط1 ، 2009 ، ص 201 .

<sup>2</sup> فرانك أدولف، المجتمع المدني: النظرية والتطبيع السياسي، تر: عبد السلام حيدر، مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات، القاهرة، 2008، ص 63.

مقاومات شعبية، ونضال وطني الذي تكلم باندلاع ثورة مجيدة في 1 نوفمبر 1954، هذه الثورة التي كانت تقودها جبهة التحرير الوطني، هذه الجبهة التي وحدت كل تيارات الحركة الوطنية، بداية بالتيار الليبرالي بقيادة فرحات عباس، والتيار الإصلاحي المتمثل في جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، وتيار الاستقلال بقيادة حزب نجم شمال أفريقيا، دون أن ننسى إسهامات الحزب الشيوعي الجزائري في هذه الحركة.

وهنا سوف تؤثر ظروف التي مرت عليها الثورة التحريرية، وتيارات الحركة الوطنية التي ساهمت في جبهة التحرير الوطني، سوف تؤثر هذه الظروف في بلورة مناخ سياسي عام سوف يكون له الدور المهم في تأسيس الدولة الوطنية بعد الاستقلال.

### 6-1- قيم المواطنة في دستور 1963 :

يمكن رصد قيم المواطنة في أول دستور للدولة الجزائرية المستقلة الذي صدر في 10 سبتمبر 1963، يعتبر الدستور الجزائري الذي صدر في 1963 أول دستور الجزائر المستقلة، والقراءة المتأنية لهذا الدستور توحى لنا مدى النضج السياسي للنخبة السياسية الحاكمة في الجزائر آنذاك، وكيف كانت تتميز به هذه النخبة من طروحات و غنى في الفكر السياسي وبذور الحس الديمقراطي ، هذا يمكن إرجاعه وأكد إلى غنى والتنوع الفكري الذي كانت تتمتع به الحركة الوطنية، خصوصا بعد نهاية الحرية العالمية الثانية وحتى اندلاع الحرب التحريرية في 1 نوفمبر 1954.

ونحن إذا نسلط الضوء على هذا الدستور، وهذا لإبراز قيم المواطنة فيه ، حتى نقرب من رصد أهم الملامح الأولى لتشكل المواطنة في بعدها القيمي، ولهذا قمنا بتحليل بعض المواد منه باستخدام تقنية تحليل المحتوى ، واخترنا كوحدة للتحليل "الفكرة"، المتمثلة في قيم المواطنة، وقد حصرنا وحدات التحليل في قيم المواطنة الأربعة أي الحرية ، المساواة ، المشاركة و المسؤولية الاجتماعية ، أما المواد فهي 10، 12، 116، 19، 20، 22 ، فتحصلنا على الجدول التالي :

**جدول رقم 3-6-1-: توزيع قيم المواطنة في دستور 1963<sup>1</sup>.**

الرقم	وحدة التحليل	التكرار	النسبة %
1	قيمة المشاركة	5	26.31
2	قيمة المسؤولية الاجتماعية	6	31.57
3	قيمة المساواة	4	21.05
4	قيمة الحرية	4	21.05
المجموع		19	100

المصدر: من إعداد الباحث .

**التحليل السوسيولوجي للجدول:**

نلاحظ من خلال الجدول بأن أكبر نسبة متمثلة لقيم المسؤولية بنسبة 31.57 % وهذا ما يشير إلى ما كانت تشهده الجزائر في تلك الفترة من تهديدات بتطور الخلافات على السلطة إلى الانجرار نحو تضييع استقلال الجزائر، ثم نجد قيمة المشاركة تقترب منها بنسبة 26.31 % وهنا المشاركة التي تعبر عن حقوق المواطن ابتداءا إلى حق المشاركة السياسية إلى الحقوق الاجتماعية والاقتصادية، أما فيما يخص قيمتي المساواة والحرية، فنجدهما بنفس النسبة 21.05 % وفي المرتبة الثالثة بعد المسؤولية والمشاركة، وهنا نجد أن المشرع أعطى لها أهمية ، حيث قد أقرها في الدستور إلا أنه يضعها في المراتب المتأخرة نسبيا من الأولوية قياسا بقيمتي المسؤولية الاجتماعية والمشاركة.

أما في ما يخص أهم الأفكار الخاصة بكل قيمة من قيم المواطنة، فقد وضعنا هذه الأفكار ضمن القيم المعبر عنها في جداول كالتالي:

<sup>1</sup> أنظر مواد دستور 1963 : 10-12-116-19-20-22 .



**6-1-1-1-قيمة الحرية:**

بعد تحليل دستور 1963 تحصلنا على الجدول التالي :

**جدول رقم 3-6-1-1- : توزيع وحدات التحليل لقيمة الحرية على مواد دستور 1963.**

الرقم	وحدة التحليل	المادة
1	الدفاع عن الحرية	10
2	ضمان حرية الصحافة	10
3	ضمان حرية التعبير	19
4	ضمان حرية الاجتماع	19

المصدر: من إعداد الباحث<sup>1</sup>.

**التحليل السوسيولوجي للجدول:**

نلاحظ من خلال الجدول أن الدستور قد أقر أهم الحريات الأساسية بداية بحرية التعبير و الصحافة : وانتهاء بحرية الاجتماع ، و لم يكتفي بالاقرار بل كذلك الدفاع عن هذه الحريات ، و رغم هذا الاقرار إلا أننا نراه ضئيلا مقارنة بالتضحيات التي قدمها الشعب الجزائري في مقاومته للاستعمار .

**6-1-2-قيمة المساواة:**

بعد تحليل دستور 1963 تحصلنا على الجدول التالي :

**جدول رقم: 3-6-1-2- توزيع وحدات التحليل لقيمة المساواة على مواد دستور 1963.**

الرقم	وحدة التحليل	المادة
1	محااربة التمييز على أساس الجنس	10
2	محااربة التمييز على أساس الدين	10
3	المساواة في الحقوق	12
4	المساواة في الواجبات	12

المصدر: من إعداد الباحث<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> انظر المواد 10-19، المرجع: ناصر لباد ، دساتير الجزائر ، دار المجدد للنشر و التوزيع ، سطيف ( الجزائر ) ، ط2 ، 2010 ، ص 20-22.

**التحليل السوسيولوجي للجدول:**

نلاحظ من خلال الجدول بأن قيمة المساواة متمثلة بشكل أساسي في المساواة بين المواطنين في الحقوق والواجبات بغض النظر عن الدين والجنس ، وهنا يقر الدستور بالاختلافات فقط من حيث الدين و الجنس ولا يشي إلى الاختلاف من حيث اللغة إشارة للغة الأمازيغية .

**6-1-3-قيمة المشاركة:**

بعد تحليل دستور 1963 تحصلنا على الجدول التالي :

**جدول رقم:3-1-6-3-توزع وحدات التحليل لقيمة المشاركة على مواد دستور 1963.**

الرقم	وحدة التحليل	المادة
1	ممارسة الشعب للسلطة	10
2	حق العمل مضمون	10
3	حق التعليم مضمون	10
4	حق في حياة لائقة	16
5	حق النقابي مضمون	20

المصدر: من إعداد الباحث.

**التحليل السوسيولوجي للجدول:**

نلاحظ من خلال الجدول بأن المشرع الجزائري الذي وضع دستور 1963، ركز على البعد الاجتماعي والاقتصادي عندما تناول قيمة المشاركة، المتمثل في الحياة اللائقة وبما يتضمن هذه الحياة من تعليم مجاني، وحق العمل، أما فيما يخص البعد السياسي لقيمة المشاركة فهناك فكرة واحدة وهي بأن الشعب يمارس السلطة من خلال ممثليه في الجمعية الوطنية (المجلس الشعبي الوطني حاليا)، ثم نلاحظ أن الدستور يضمن الحق النقابي للعمال، وهذا مؤشر على البعد الديمقراطي لهذا الدستور ، ولكن بشكل نسبي .

<sup>1</sup> انظر المواد 10-12، المرجع: ناصر لباد ، دساتير الجزائر ، مرجع سابق ، ص 20.

**4-1-6-قيمة المسؤولية الاجتماعية :**

**جدول رقم: 3-4-1-6- جدول توزع وحدات التحليل لقيمة المسؤولية الاجتماعية على مواد دستور 1963.**

الرقم	وحدة التحليل	المادة
1	الحرص على سلامة التراب الوطني	10
2	صيانة الاستقلال الوطني	10
3	واجب احترام الحرية الشخصية	14
4	صيانة الوحدة الوطنية	22
5	عدم المساس بمصالح الشعب الاشتراكية	22
6	عدم المساس بوحداية جبهة التحرير الوطني	22

المصدر: من إعداد الباحث.

**التحليل السوسيولوجي للجدول:**

نلاحظ من خلال الجدول بأن قيمة المسؤولية ممثلة بنسبة 50% فيما يخص المسؤولية اتجاه الوطن واستقلاله والحفاظ على وحدته الوطنية، وهذا يشير على مدى الخوف و الهواجس التي كانت تنتاب المشرع الجزائري، و هذا لما كانت تتميز به تلك المرحلة من مخاوف أن تنجر الظروف السياسية إلى الاخلال بالوحدة الوطنية، وعدم المحافظة على الاستقلال الوطني، ثم يركز المشرع الجزائري في المرتبة الثانية على واجب الشعب الجزائري تجاه جبهة التحرير الوطني وعدم المساس بها وبدورها في بناء الدولة الجزائرية المستقلة اعتبارا لما قدمته لصالح نجاح الثورة الجزائرية، وفي الأخير يولي المشرع الجزائري أهمية ليست بالهينة لمسؤولية احترام الحرية الشخصية للمواطنين.

**2-6- قيم المواطنة في الدستور الحالي أي التعديل الدستوري 1996 :**

تشهد الجزائر ديناميكية سياسية واسعة منذ إقرار التعددية السياسية بعد حوادث أكتوبر 1988، فمنذ هذا التاريخ عرفت صدور دستورين وهما دستور 1989،

والتعديل الدستوري 1996، وقبله دستورين هما دستور 1963 ودستور 1976، وبذلك نجد في ظرف 53 سنة صدور أربع دساتير، أي بمعدل دستور لكل 13 سنة.

وقصد رصد أكثر واقعية لقيم المواطنة في الدساتير الجزائرية، فقد قمنا في ما سبق بالتوقف عند دستور 1963، وذلك للتعرف على قيم المواطنة في مرحلة بداية تشكيل دولة الاستقلال، ثم سوف نتوقف بشيء من التفصيل عند الدستور الحالي أي دستور المؤرخ في 7 ديسمبر 1996، فالدستور من الناحية النظرية هو من إنتاج مجتمع المواطنين و ذلك طبعا في النظام الديمقراطي حيث "إن المواطنين يمتلكون في الديمقراطية هذا الامتياز الفريد في إنتاج هذا النظام نفسه الذي يسوسهم بشكل واع و اراديا عبر التشريع لأنفسهم بأنفسهم"<sup>1</sup>.

يؤكد المشرع الجزائري في ديباجة هذا الدستور على التذكير بتاريخ الشعب الجزائري في نضاله وطرده للاستعمار الفرنسي، بإشادته لدور جبهة التحرير الوطني في توحيد جهود الحركة الوطنية في سبيل قيام ثورة 1 نوفمبر 1954 المجيدة، التي انتزعت الاستقلال من مستعمر عاث فسادا في بلادنا طيلة أكثر من القرن وربع قرن من الزمن.

ويؤكد كذلك تبعا لهذا النضال الطويل الذي ساهم فيه كل الشعب الجزائري، فكان لزاما أن تكون دولة الاستقلال في مستوى تطلعاته، ولهذا أقر النظام الجمهوري للدولة، ضمن المبادئ الديمقراطية، وأول مبدأ أو قيمة ذكرها المشرع في الديباجة هي قيمة الحرية للشعب الجزائري بكل أطيافه حيث يذكر "الشعب الجزائري شعب حر، ومصمم على البقاء حرا"<sup>2</sup>.

ويضيف ذكرا قيم الديمقراطية، والحرية والمشاركة والمساواة لجميع الجزائريين في سبيل تحقيق العدالة الاجتماعية وذلك بمساهمة كلهم دون إقصاء ضمن المؤسسات

<sup>1</sup> لوي ألتوسير (Louis Althusser)، مونتسكيو : السياسة و التاريخ، تر: نادر ذكرى، دار التنوير للطباعة و النشر و التوزيع، بيروت، 2006، ص 60.

<sup>2</sup> ناصر لباد، دساتير الجزائر، مرجع سابق، ص 236.

الدستورية، وهذه المساهمة "أساسها مشاركة كل جزائري وجزائرية في تسيير الشؤون العمومية، والقدرة على تحقيق العدالة الاجتماعية، والمساواة وضمان الحرية لكل فرد"<sup>1</sup>.

وفي ختامه لهذه الديباجة يذكر القيمة الرابعة لقيم المواطنة ألا وهي قيمة المسؤولية حيث يذكر "وفخر الشعب وتضحياته، وإحساسه بالمسؤوليات، وتمسكه العريق بالحرية، والعدالة الاجتماعية، تمثل كلها أحسن ضمان لاحترام مبادئ هذا الدستور"<sup>2</sup>.

هذا أبرز ما تضمنته ديباجة التعديل الدستوري 1996، وفي ما يلي سوف نقرب أكثر عن مضمون هذا الدستور حول قيم المواطنة الأربعة.

### 6-2-1- قيمة الحرية في الدستور الحالي (التعديل الدستوري 1996):

تعتبر ديباجة أي دستور بمثابة روحه، وخاصة الكلمات أو الجمل الأولى، وهذا ما ذكرناه فيما سبق، فقد وردت قيمة الحرية في بداية الديباجة، ولهذا يعتبر الدستور الجزائري رائد في تكريس والتأكيد على قيمة الحرية في الدولة الوطنية الجزائرية.

وبعد قراءتنا للدستور مادة بمادة، توصلنا إلى وحدات التحليل وهي الأفكار التي تعبر عن هذه القيمة، ورتبنا هذه الأفكار أو وحدات التحليل في جدول كالتالي:

### جدول رقم 3-6-2-1: توزيع وحدات التحليل لقيمة الحرية على مواد التعديل

#### الدستوري 1996.

الرقم	وحدة التحليل	المادة
1	حماية الحريات الأساسية للمواطنين	8
2	القضاء على استغلال الإنسان للإنسان	8
3	الشعب حر في اختيار ممثليه	10
4	الحريات الأساسية مضمونة	32
5	الدفاع عن الحريات الفردية والجماعية مضمون	33
6	يعاقب القانون على المخالفات ضد الحريات	35

<sup>1</sup> ناصر لباد، دساتير الجزائر، مرجع سابق، ص 238.

<sup>2</sup> ناصر لباد، دساتير الجزائر، مرجع سابق، ص 238.

7	لا مساس بحرمة حرية المعتقد	36
8	لا مساس بحرمة حرية الرأي	36
9	حرية التجارة والصناعة مضمونة	37
10	حرية الابتكار الفكري والفني والعلمي مضمونة	38
11	حريات التعبير والاجتماع مضمونة	41
12	حماية الحريات الأساسية	42
13	حرية الإقامة على التراب الوطني	44
14	يمارس كل واحد جميع حرياته في إطار الدستور	63

المصدر: من إعداد الباحث<sup>1</sup>.

### التحليل السوسيولوجي للجدول:

يتضح جليا تطابق روح الديباجة للدستور، بعد ذكر قيمة الحرية في بدايتها مع ما تضمنته مواد الدستور، وهكذا من خلال الجدول نلاحظ بأن قيمة الحرية وردت في 12 مادة وهي مواد: 8، 10، 32، 33، 35، 36، 37، 38، 41، 42، 44، 63، وكلها تشير وتؤكد إلى احترام وحماية الحريات الأساسية للمواطنين، ولا يكفي بحمايتها بل أبعد من هذا وهو الدفاع عنها.

وأهم هذه الحريات نجد حرية المعتقد، حرية الرأي، حرية التعبير، وحرية الابتكار الفكري والفني والعلمي، إضافة إلى حرية الاجتماع والإقامة، وحرية التجارة والصناعة، وهذا ضمن الحريات الاقتصادية للمواطن الجزائري.

### 6-2-2- قيمة المساواة في الدستور الحالي (التعديل الدستوري 1996):

مثل ما لاحظناه في ديباجة الدستور، فقيمة المساواة قد أقرها الدستور الجزائري مثل ما يذهب إليه الباحث منير مباركية حيث يقول: "أقر الدستور الجزائري مبدأ المساواة بين المواطنين في مختلف المجالات وأمام القانون"<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> انظر المواد 8، 10، 32، 33، 35، 36، 37، 38، 41، 42، 44، 63، المرجع: ناصر لباد، دساتير الجزائر، ص 244-252-254-256-264.

<sup>2</sup> منير مباركية، مفهوم المواطنة في الدولة الديمقراطية المعاصرة وحالة المواطنة في الجزائر، مرجع سابق، ص 163.

وبعد قراءتنا للدستور مادة بمادة أمكننا الوصول إلى وحدات التحليل، ومن هنا أخذنا الفكرة كوحدة التحليل، أي الفكرة التي تشيرنا أو تعبر عن قيمة المساواة، وبعد تحليل كل المواد، توصلنا إلى الجدول التالي:

**جدول رقم 3-2-6-2-: توزيع وحدات التحليل لقيمة المساواة على مواد التعديل الدستوري 1996.**

الرقم	وحدة التحليل	المادة
1	كل المواطنين سواسية أمام القانون	29
2	تستهدف المؤسسات ضمان مساواة كل المواطنين والمواطنات في الحقوق والواجبات	31
3	يتساوى جميع المواطنين في تقلد المهام والوظائف في الدولة	51
4	تسهر الدولة على التساوي في الالتحاق بالتعليم والتكوين المهني	53
5	كل المواطنين متساوون في أداء الضريبة	64

المصدر: من إعداد الباحث<sup>1</sup>.

### التحليل السوسيولوجي للجدول:

يتضح من خلال الجدول بأن الدستور الجزائري قد أقر قيمة المساواة في مواده السابقة الذكر، وذلك بتأكيد على مساواة كل المواطنين أمام القانون وذلك في الحقوق والواجبات، وتقلد الوظائف والمهام في الدولة، والمساواة في التعليم والتكوين المهني، وحتى أداء الضريبة فكل المواطنين والمواطنات متساوون في أدائها، وهذا كله وفق القانون وأمامه، بغض النظر عن الجنس، أو الدين، أو العرق، أو الرأي<sup>2</sup>.

### 3-2-6-3- قيمة المشاركة في الدستور الحالي (التعديل الدستوري 1996):

تعتبر قيمة المشاركة، هذه القيمة التي تمثل جملة حقوق المواطنة التي يقرها أي دستور ديمقراطي، وكغيره من الدساتير، فقد أقر الدستور الجزائري عدة حقوق في

<sup>1</sup> انظر المواد 29،31،51،53،64، دستور 1996، ناصر لباد ، دساتير الجزائر، مرجع سابق ، ص 172-174-180.

<sup>2</sup> انظر المادة 29، الدستور الجزائري 1996، ناصر لباد ، دساتير الجزائر ، مرجع سابق ، ص 172.

أبعادها السياسية، الاجتماعية، الاقتصادية، المدنية، والثقافية، والتي تمثل كلها قيمة المشاركة أحد قيم المواطنة الأربعة، وبعد قراءتنا الدستور مادة بمادة خلصنا إلى الجدول التالي:

جدول رقم 3-2-6-3: توزيع وحدات التحليل لقيمة المشاركة على مواد التعديل الدستوري 1996.

الرقم	وحدة التحليل	المادة
1	يمارس الشعب سيادته بواسطة المؤسسات الدستورية	7
2	يمارس الشعب هذه السيادة بالاستفتاء والممثلين	7
3	يختار الشعب لنفسه مؤسسات	8
4	تستمد الدولة مشروعيتها من إرادة الشعب	11
5	المجلس المنتخب يعبر عن إرادة الشعب في مراقبة السلطة العمومية	14
6	يمثل المجلس المنتخب مكان مشاركة المواطنة في تسير الشؤون العامة	16
7	حق الجنسية الجزائرية معرفة بالقانون	30
8	تضمن المؤسسات مشاركة جميع المواطنين في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية	31
9	حقوق الإنسان والمواطن مضمونة	32
10	حق إنشاء الأحزاب السياسية	42
11	حق إنشاء الجمعيات مضمون	43
12	حق اختيار الإقامة	44
13	حق التنقل بحرية داخل الدولة	44
14	حق الدخول والخروج من الدولة	44
15	حق الانتخاب والترشح	50
16	حق الإرث مضمون	52
17	الحق في التعليم	53
18	حق الرعاية الصحية	54
19	حق العمل	55
20	حق الحماية والأمن والنظافة في فضاء العمل	55
21	حق الراحة في فضاء العمل	55
22	الحق النقابي لجميع المواطنين	56
23	حق ممارسة الإضراب في إطار القانون	56



24	إمكانية منع حق الإضراب في حالات الدفاع والأمن أو في الأعمال العمومية ذات المنفعة الحيوية	57
----	--	----

المصدر: من إعداد الباحث<sup>1</sup>

### التحليل السوسيولوجي للجدول:

يعتبر دستور 1996 أكثر ثراء مقارنة بدستور 1963، حيث تعدت وحدات التحليل 24 وحدة التي تعبر عن قيمة المشاركة في مواد الدستور، هذه القيمة التي تمثل حقوق المواطن الجزائري التي أقرها الدستور الجزائري الحالي، حيث تضمنت هذه القيمة في بعدها السياسي، حيث أن للمواطن الجزائري الحق في الانتخابات والترشح ومشاركته الفعالة في تسيير الشؤون العامة وذلك عن طريق المؤسسات الدستورية المتمثلة في المجالس المنتخبة، وبذلك أقر الدستور مبدأ السيادة للشعب، وأقر له كذلك حق إنشاء الأحزاب السياسية والمشاركة فيها.

أما في ما يخص البعد المدني لقيمة المشاركة فقد أقر الجنسية الجزائرية للمواطن الجزائري، وحقوق الإنسان، وحق التنقل داخل وخارج الوطن، وحق اختيار الإقامة، وكذلك حق إنشاء الجمعيات المدنية، وحق الإرث.

أما في ما يخص البعد الاجتماعي لقيمة المشاركة فقد أقر الدستور عدة حقوق منها حق العمل والتعليم وحق الرعاية الصحية، أما في فضاء العمل فقد أقر الدستور حق الإضراب والممارسة النقابية في إطار القانون.

وهكذا نجد بأن التعديل الدستوري 1996 دستور ثري بما تضمنه من إثراء وتأكيد على إقراره قيمة المشاركة لجميع المواطنين في الحياة العامة، حيث تتضمن المادة 31 من الدستور الحالي على ضمان المؤسسات لمشاركة جميع المواطنين في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> انظر المواد: 7-8-11-14-16-30-31-32-42-43-44-50-52-53-54-55-56-57، المرجع: ناصر لباد، دساتير الجزائر، مرجع سابق، ص 164-166-168-172-174-176-180-182-183.

<sup>2</sup> انظر المادة 31، الدستور الجزائري 1996، المرجع: ناصر لباد، دساتير الجزائر، مرجع سابق، ص 252.

#### 6-2-4- قيمة المسؤولية الاجتماعية في الدستور الحالي (دستور 1996):

تعتبر قيمة المسؤولية البعد الثاني للمواطنة، حيث تعبر قيمة المسؤولية عن جملة الواجبات التي يفرضها الدستور على المواطن الجزائري مقابل الحقوق التي الممنوحة إياه، ولا يخلو أي دستور من واجبات المواطن الملزم بالقيام بها بموجب مواظنته.

وبعد قرائتنا لكل مواد الدستور فقد خلصنا إلى جدول يبين وحدات التحليل التي تعبر عن قيمة المسؤولية وكانت النتائج كالتالي:

جدول رقم 3-6-2-4- : توزيع وحدات التحليل لقيمة المسؤولية الاجتماعية على مواد التعديل الدستوري 1996.

الرقم	وحدة التحليل	المادة
1	مسؤولية الدولة في حماية وأمن المواطن	24
2	مسؤولية حماية الدولة والمجتمع للأسرة	58
3	مسؤولية المواطن معرفة القوانين	60
4	واجب المواطنين احترام الدستور وقوانين الجمهورية	60
5	واجب المواطن حماية وصيانة استقلال البلاد	61
6	واجب المواطن حماية سيادة وسلامة التراب الوطني	61
7	واجب المواطن حماية رموز الدولة	61
8	واجب المواطن في أداء واجباته بإخلاص	61
9	واجب المواطن في الدفاع عن الوطن	62
10	واجب أداء الضريبة	64
11	واجب الآباء بتربية ورعاية الأبناء	65
12	واجب الأبناء بالإحسان ومساعدة الآباء	65

المصدر: من إعداد الباحث<sup>1</sup>.

#### التحليل السوسيولوجي للجدول:

بالنظر إلى أن قيمة المسؤولية تمثل الواجبات، فهي تقابل قيمة المشاركة التي تمثل الحقوق، فالمواطنة بعدين أساسيين هما الحقوق والواجبات، وهنا نلاحظ بأن

<sup>1</sup> انظر المواد: 24-58-60-61-62-64-65، المرجع: ناصر لباد، دساتير الجزائر، مرجع سابق، ص 250-262-266.

الدستور الجزائري قد نجح إلى حد ما في إقراره التوازن بين الحقوق والواجبات، حيث نجد بأن وحدات التحليل لكلا القيمتين المشاركة والمسؤولية الاجتماعية متقاربتين، فقيمة المشاركة 15 وحدة تحليل، وقيمة المسؤولية 12 وحدة التحليل، مع فارق بسيط يسجل لصالح قيمة المشاركة وبثلاث وحدات.

بعد المقارنة بين القيمتين في تعداد وحدات التحليل، نلاحظ من خلال الجدول بأن الدستور قد أقر قيمة المسؤولية الاجتماعية في مواده، وقد ابتدأ بأولى المسؤوليات للدولة اتجاه المواطن الجزائري، ألا وهي مسؤولية الدولة في حماية وأمن المواطن، وكذلك توفير الدولة الحماية للأسرة.

وأهم المسؤوليات التي أقرها الدستور هي مسؤولية وواجب المعرفة بالقوانين من قبل المواطن، وبالتالي يترتب عليه أداء واجب احترام هذه القوانين والدستور على رأس هذه القوانين.

ويحث الدستور المواطن على واجبه تجاه وطنه بحمايته وحماية سيادته وسلامة ترابه، وحماية رموزه الوطنية، وكذلك الدفاع عنه.

أما في ما يخص البعد الاقتصادي، فالدستور يقر واجب أداء الضريبة وفق القانون، ثم نجد الدستور يقر واجب تربية ورعاية الأبناء من طرف الآباء، وفي المقابل يقر بواجب إحسان الأبناء للآباء ومساعدتهم، وهذا ما يتوافق مع مسؤولية الدولة تجاه حماية الأسرة والمواطن.

نلاحظ بأن الدستور الجزائري قد أقر قيمة المسؤولية الاجتماعية بما يتوازن مع قيمة المشاركة، إلا أنه أعطى بعض الأفضلية وبشكل ضئيل لقيمة المشاركة، وبذلك يمكن أن نصف الدستور الجزائري أقرب بكثير للذاتية الديمقراطية التي توفر للمواطن كل ما يكفل له حياة الرفاه والأمن والسلام، ضمن مبادئ النظام الجمهوري.

#### 7- نقابة الكنايست وقيم المواطنة:

#### 7-1- قيم المواطنة في تشريع النقابة:

**7-1-1-1- قيم المواطنة في القانون الأساسي<sup>1</sup> للنقابة:****7-1-1-1-1- تعريف بالقانون:**

يعتبر القانون الأساسي للنقابة شيء أساسي في الممارسة النقابية، فاحترامه واجب على جميع أعضاء النقابة بدون استثناء، فهو الذي يؤطر قانونيا كل الممارسات النقابية.

فقد تمخض هذا القانون بعد انعقاد المؤتمر الأول للنقابة أيام 09-10-11 جويلية 2008 المنعقد بالجزائر العاصمة ، يتكون هذا القانون من أربعة أبواب، فالباب الأول والمتضمن التعريف بالنقابة ومقرها أهدافها، ويتكون من 9 مواد، أما الباب الثاني ويتضمن حول العضوية في النقابة، إضافة إلى حقوق وواجبات المنخرط، ويتكون هذا الباب من خمسة مواد، أما الباب الثالث، والذي يتضمن الهيئات، الهياكل والصلاحيات، ويتكون هذا الباب من 43 مادة، أما الباب الرابع والذي يتضمن مدة النقابة، والتأديب والمالية، ويتكون هذا الباب من 20 مادة، وبذلك فمجموع مواد القانون الأساسي للنقابة هو 77 مادة.

وبحكم دراستنا التي تتناول قيم المواطنة في القانون الأساسي للنقابة، وبعد قراءتنا لهذا القانون مادة بمادة، أمكننا الوصول إلى وحدات التحليل، وهنا أخذنا الفكرة كوحدة التحليل، أي الفكرة التي تعبر عن قيم المواطنة الأربعة أي قيم المساواة، الحرية، المشاركة والمسؤولية الاجتماعية .

**7-1-1-2- قيمة الحرية:**

قيمة الحرية أساسية للنقابة، خاصة وأن النقابة تعتبر من مكونات المجتمع المدني الفاعل، وأحد خصائصها الاستقلالية، وهذه الاستقلالية تمكنها من ممارسة حريتها في التعبير والتنظيم والتسيير في سبيل تحقيق مطالبها، وبعد قراءتنا للقانون الأساسي مادة بمادة، فقد توصلنا إلى الجدول التالي:

<sup>1</sup> المجلس الوطني المستقل لأساتذة التعليم الثانوي و التقني(الكتابست CNAPEST)، القانون الاساسي (القديم)، المؤتمر الأول أيام 09-10-11 جويلية 2008، لأكثر تفاصيل أنظر الملاحق (الملحق رقم 9: القانون الاساسي القديم).

**جدول رقم: 3-7-1-1-2: توزع وحدات التحليل لقيمة الحرية على مواد القانون الأساسي للنقابة.**

الرقم	وحدة التحليل	المادة
1	حرية الانخراط لكل الأساتذة	2
2	نقابة الكنايست نقابة مستقلة عن الأحزاب	3
3	نقابة الكنايست نقابة مستقلة عن النقابات	3
4	نقابة الكنايست نقابة مستقلة عن أرباب العمل	3
5	الكنايست مستقلة ماليا	4
6	حرية النشاط على مستوى الوطن	9
7	حرية الانخراط لكل أستاذ	10
8	حرية الترشح للمناصب القيادية	14
9	حرية النقاش	24
10	سهر الهيئات على حرية النقابة	24
11	سهر الهيئات على استقلالية النقابة	24
12	حرية الاقتراع السري	27
13	سهر المؤتمر للنقابة على حرية النقابة	55
14	سهر المؤتمر للنقابة على استقلال النقابة	55

المصدر: من إعداد الباحث<sup>1</sup>.

**التحليل السوسيولوجي للجدول:**

انسجاما مع تسمية النقابة ، المجلس الوطني المستقل، أي أن النقابة مستقلة، فهي تحرص على إبراز هذه الاستقلالية حتى تسمح للنقابة بحرية العمل النقابي دون الرجوع إلى أي هيئة حكومية أو حزبية أو هيئة أخرى، وذلك وفقا للقانون الذي يسير العمل النقابي في الجزائر.

وقد انعكس هذا الحرص على مواد القانون الأساسي للنقابة، وبذلك فقد أقرت النقابة أهمية كبرى لقيمة الحرية مقارنة بهيمنة المساواة في ما سنراه لاحقا ، وهكذا نجد

<sup>1</sup> انظر المواد: 2-3-4-9-10-14-24-27-55 ، المجلس الوطني المستقل لأساتذة التعليم الثانوي و التقني ( الكنايست ( CNAPEST ) ، القانون الاساسي ( القديم ) ، لأكثر تفاصيل أنظر الملاحق (الملحق رقم 9: القانون الاساسي القديم).

أن عدد وحدات التحليل لقيمة الحرية 14 وحدة أما عدد وحدات التحليل لقيمة المساواة 6، وبذلك تقريبا 3 أضعاف لقيمة الحرية من قيمة المساواة.

وقد أشارت وحدات التحليل إلى أهمية استقلال النقابة ماليا وتنظيميا وإداريا عن أي هيئة حكومية أو حزبية أو أي هيئة أخرى، ويحث القانون الهيئات ابتداء من الجمعية العامة وصولا إلى المؤتمر للنقابة على حرية النقابة واستقلاليتها.

ثم يفرد القانون الأساسي أهمية لحرية المنخرطين في الانخراط والنقاش والانتخاب، والترشح لأي منصب قيادي في النقابة، دون أن ينسى حرية العمل النقابي في أي نقطة من التراب الوطني.

نخلص إلى أن القانون الأساسي للنقابة يعطي أهمية بالغة لحرية العمل النقابي، وذلك اعتبارا بأن النقابة الكنايست نقابة مستقلة، وجاءت هذه النقابة كنتيجة في خضم التعددية النقابية.

### 7-1-1-3- قيمة المساواة:

تعتبر قيمة المساواة قيمة من قيم المواطنة الأربعة التي تناولتها دراستنا، وبعد قراءتنا لمواد القانون الأساسي للنقابة فقد توصلنا إلى الجدول التالي:

جدول رقم: 3-1-1-7-3: توزع وحدات التحليل لقيمة المساواة على مواد

القانون الأساسي للنقابة.

الرقم	وحدة التحليل	المادة
1	النقابة مفتوحة لكل الأساتذة	2
2	الدفاع عن كل الأساتذة	8
3	المساواة في الانخراط لكل الأساتذة	11
4	المساواة في دفع الاشتراك لكل منخرط	12
5	المنخرطون متساوون في الحقوق	14
6	المنخرطون متساوون في الواجبات	14

المصدر: من إعداد الباحث<sup>1</sup>.

### التحليل السوسيولوجي للجدول:

يتضح من خلال الجدول بأن القانون الأساسي للنقابة قد أقر قيمة المساواة في مواده، وقد تضمنت المساواة في الانخراط لكل أساتذة التعليم الثانوي والتقني على مستوى كل ثانويات ومواقن الوطن، وتتضمن كذلك المساواة في دفع الاشتراك، والمساواة في الدفاع عنه في حالة المنازعات، دون أن ننسى فإن النقابة تساوي بين المنخرطين في الحقوق والواجبات، بغض النظر عن الجنس، وبذلك بتطابق قانون النقابة مع روح الدستور الجزائري في قيمة المساواة، إلا أننا نلاحظ أن هناك نقصا في التشريع في ما يخص إقرار قيمة المساواة، حتى يتعدى هذا الإقرار إلى ترقية قيمة المساواة، خاصة وأن النقابة تدافع وتطالب دائما بمساواة أعضائها فيما يخص المستوى الجامعي مع فئات أخرى من حيث العائد المادي ، يمكن إرجاع هذا النقص نوعا ما إلى حداثة التجربة الممارساتية لهذه النقابة.

### 4-1-1-7- قيمة المشاركة:

تعبر قيمة المشاركة في العمل النقابي قيمة أساسية ، حيث أن هذه القيمة تمثل جملة الحقوق التي يتمتع بها المواطن في المجتمع الديمقراطي، وأهم هذه الحقوق حق الممارسة النقابية، وطبقا يترتب عن هذا الحق حقوق تدخل ضمن قيمة المشاركة.

وبعد قراءة القانون الأساسي للنقابة مادة بمادة توصلنا إلى الجدول التالي:

### جدول 3-4-1-1-7- توزيع وحدات التحليل لقيمة المشاركة على مواد القانون الأساسي للنقابة .

الرقم	وحدة التحليل	المادة
1	حق الترشيح	14

<sup>1</sup> انظر المواد 2-8-11-12-14 ، المجلس الوطني المستقل لأساتذة التعليم الثانوي و التقني ( الكنايست CNAPEST ) ، القانون الاساسي ( القديم ) ، لأكثر تفاصيل أنظر الملاحق (الملحق رقم 9 : القانون الاساسي القديم).

2	حق الانتخاب	14
3	حق الحصول على المعلومات	14
4	حق التعرف على مناهج عمل النقابة	14
5	حق المنخرط الدفاع عنه من طرف النقابة	14
6	حق الحماية للمنخرط في العمل	14
7	حق الحماية للمنخرط في العمل النقابي	14
8	حق اتخاذ القرار للهيئات في حالة حضور الأغلبية البسيطة	18
9	حق الدفاع مضمون لكل منخرط	66

المصدر: من إعداد الباحث<sup>1</sup>.

### التحليل السوسيولوجي للجدول:

يبدو من الملاحظة الأولى للجدول بأن قيمة المشاركة المتمثلة في حقوق المنخرط مركزة في المادة 14 من القانون الأساسي إضافة إلى أن نفس هذه الحقوق مذكورة في المادتين 18 و 66، وهكذا فإن القانون الأساسي قد أقر وأكد على قيمة المشاركة بعدد لا بأس به، كيف لا وهي جماعة مطلبية، الهدف الأول من تأسيسها هو تحصيل الحقوق والحفاظ عليها ضمن الممارسة النقابية، فالنقابة في الأساس هي جماعة ضاغطة ومطلبية، فالحقوق أو بالأحرى قيمة المشاركة أمر مركزي سواء في الخطاب أو في الممارسة.

### 7-1-1-5- قيمة المسؤولية الاجتماعية :

تعتبر قيمة المسؤولية التي تمثل واجبات المواطن، هذه الواجبات التي تقابل الحقوق، مهمة جدا في سيروة المواطنة في أي دولة ديمقراطية، وحتى تستخرج أو ترصد هذه القيمة في القانون الأساسي للنقابة، كان لزاما قراءة كل المواد مادة بمادة، وبعد القراءة توصلنا إلى النتائج وضعناها في جدول كالتالي:

<sup>1</sup> انظر المواد: 14-18-66 ، المجلس الوطني المستقل لأساتذة التعليم الثانوي و التقني ( الكنايست CNAPEST ) ، القانون الاساسي ( القديم ) ، لأكثر تفاصيل أنظر الملاحق ( الملحق رقم 9 : القانون الاساسي القديم ) .



**جدول رقم 3-7-1-1-5- : توزيع وحدات التحليل لقيمة المسؤولية الاجتماعية على مواد القانون الأساسي للنقابة .**

الرقم	وحدة التحليل	المادة
1	واجب احترام القانون الأساسي للنقابة	14
2	واجب احترام النظام الداخلي للنقابة	14
3	واجب الالتزام بقرارات النقابة	14
4	احترام واجبات المهنة	14
5	احترام أخلاقيات المهنة	14
6	واجب المساهمة في تجسيد مهام النقابة	14
7	واجب المساهمة في تجسيد نشاطات النقابة	14
8	واجب دفع الاشتراك بانتظام	14
9	واجب حضور الاجتماعات	14

المصدر: من إعداد الباحث<sup>1</sup>.

**التحليل السوسيولوجي للجدول:**

يتضح من خلال الجدول بأن النقابة تركز بشكل جلي على قيمة المسؤولية، وتفرد الأهمية الكبرى في الفضاء النقابي، وذلك للحفاظ وتطوير عمل النقابة، وأهم هذه الواجبات التي تدخل ضمن قيمة المسؤولية التي يجب على المنخرط التحلي بها نجد بشكل مهم جدا هو واجب احترام القانون الأساسي للنقابة وواجب احترام النظام الداخلي لها، ثم واجب المساهمة في نشاطات النقابة من حضور الاجتماعات، وطبعا دفع الاشتراكات بانتظام، ثم تلزم النقابة منخرطيهما بواجب الالتزام بقرارات النقابة.

وبما أن النقابة موجودة في الفضاء المهني، فهي تطلب من منخرطيهما احترام واجبات المهنة، دون نسيان بواجب احترام أخلاقيات المهنة، وذلك لأن عدم احترام واجبات وأخلاقيات المهنة يخل بالعمل النقابي.

<sup>1</sup> انظر المواد: 14، المجلس الوطني المستقل لأساتذة التعليم الثانوي و التقني ( الكنايست CNAPEST ) ، القانون الاساسي ( القديم ) ، لأكثر تفاصيل أنظر الملاحق ( الملحق رقم 9 : القانون الاساسي القديم) .

### 6-1-1-7- التحليل السوسيولوجي لقيم المواطنة في القانون الأساسي للنقابة:

بعد تعرضنا لقيم المواطنة الأربعة قيمة قيمة، نود الآن تقييم ومقارنة بين هذه القيم، وقد توصلنا إلى الجدول التالي:

#### جدول رقم 3-6-1-1-7-3: توزيع قيم المواطنة في القانون الأساسي للنقابة.

قيم المواطنة	التكرار	النسبة %
المساواة	6	15.78
الحرية	14	36.84
المشاركة	9	23.68
المسؤولية الاجتماعية	9	23.68
المجموع	38	100

المصدر: من إعداد الباحث .

الملاحظة الأولى للجدول نجد بأن أكبر نسبة تمثل قيمة الحرية بنسبة 36.84 % ، ويمكن إرجاع هذا إلى كون نقابة الكنايست نقابة مستقلة ، الحرية بالنسبة لها مسألة مركزية سواء في الخطاب أو في الممارسة، لهذا جاء القانون الأساسي ليعزز هذه القيمة.

ثم نجد في المرتبة الثانية قيمتي المشاركة والمسؤولية، وبنفس النسبة 23.68 % ، وهنا نسجل نجاح المشرع إلى حد ما في إقامة التوازن بين الحقوق والواجبات، ويمكن إرجاع هذا إلى طبيعة الممارسة النقابية في الجزائر التي ينظمها القانون الصادر عن السلطة الرسمية الذي يراقب ويضبط الممارسة النقابية.

ثم نجد في المرتبة الأخيرة قيمة المساواة بنسبة 15.78 % ، وهنا نسجل نقص القانون الأساسي في إقراره لهذه القيمة، ويمكن إرجاع هذا إلى حداثة التجربة النقابية لهذه النقابة.

**7-1-2-1-2- قيم المواطنة في القانون الأساسي الجديد<sup>1</sup> :****7-1-2-1-1- تعريف بالقانون:**

بعد القرار الذي اتخذته النقابة نحو التوسعة لتشمل كل أطوار التعليم إضافة للتعليم الثانوي، فقد أصبحت النقابة تمثل أطوار التعليم الابتدائي والتعليم المتوسط، وهكذا فقد اضطرت النقابة لتغيير قانونها الأساسي، وبالتالي أصبحت النقابة تسمى: المجلس الوطني المستقل لمستخدمي التدريس للقطاع ثلاثي الأطوار للتربية (الابتدائي-المتوسط-الثانوي)، **Conseil National Autonome du Personnel Enseignant**، **C.N.A.P.E.S.T.E** باختصار **du secteur Ternaire de l'Education**.

يتكون هذا القانون من 93 مادة موزعة على أربع أبواب، فالباب الأول والمتضمن: التعريف، المقر والأهداف فيتكون من 9 مواد، أما الباب الثاني والمتضمن: حقوق وواجبات المنخرط والذي يتكون من 5 مواد، أما الباب الثالث والذي يتضمن: الهيئات، الهياكل والصلاحيات والذي يتكون من 58 مادة، أما الباب الرابع المتضمن: المدة، التأديب والمالية فينتكون من 21 مادة.

**7-1-2-1-2- قيم المواطنة في القانون الأساسي الجديد:**

بعد قراءتنا للقانون الأساسي الجديد للنقابة مادة بمادة، وجدنا بأن القانون الجديد لا يختلف كثيرا عن القانون القديم، فكما هو طبيعي جاء القانون الجديد معبرا عن التوسعة التي أقرتها النقابة للأطوار الأخرى والمتمثلة في الطورين الابتدائي والطور المتوسط، ولهذا جاءت المواد الجديدة كلها تركز على الهياكل الجديدة للنقابة، أما جوهر المحتوى فنلاحظه في المادة 69 التي تنص على صلاحيات المؤتمر الوطني للنقابة، ففي الصلاحية الثالثة وبالنص: "يحدد التوجه والسياسة العامة للنقابة ويحرص على

<sup>1</sup> المجلس الوطني المستقل لمستخدمي التدريس للقطاع ثلاثي الأطوار للتربية، القانون الأساسي الجديد ، لأكثر تفاصيل أنظر الملاحق ( الملحق رقم 10 : القانون الاساسي الجديد ) .

احترامها"<sup>1</sup>، وهنا مقارنة بالمادة 55 في القانون القديم، ففي الصلاحية الثالثة بالنص: **"يحدد التوجه والسياسة العامة للنقابة ويحرص على احترامها"**<sup>2</sup>، وهكذا فقد حذفت كلمة **"توجه"**، وهذا يمكن تفسيره بأن كلمة **"توجه"**: تشير إلى الجانب الايديولوجي للنقابة، وهو ما يناقض محتوى النقابة سواء في الخطاب أو في الممارسة، بأنها مستقلة عن أي حزب.

بالنسبة لأهداف النقابة، فنجد أن القانون الجديد جاء بإضافة هدفين، وذلك كما نصت عليه المادة 08، فالهدف الخامس: **"المساهمة في بناء مدرسة عمومية ذات نوعية"**<sup>3</sup>، والهدف السادس: **"نشر ثقافة المواطنة في المحيط التربوي"**<sup>4</sup>، ويمكن تفسير هذه الإضافات إلى رد فعل من طرف النقابة حول إهمالها للجانب البيداغوجي وتنشئة الفرد المواطن، فهذه الإضافتين جاءت لتؤكد بلسان النقابة بأنها ليست نقابة تبحث عن مطالب فقط، بل أنها تساهم وتسعى للوصول إلى مدرسة عمومية ذات نوعية، وتساهم في نشر ثقافة المواطنة، وهذا ما يدخل ضمن مشاركة النقابة في المصلحة العامة للمجتمع بصفة عامة.

بالنسبة للحقوق فقد جاءت في المادة 14 بنفس رقم المادة في القانون القديم والقانون الجديد، وهنا لم تتغير الحقوق، فقد بقيت نفس الحقوق.

بالنسبة للواجبات فكما جاءت في المادة 14 في القانون القديم فكذلك قد جاءت في المادة 14 في القانون الجديد، وهنا نجد نفس الواجبات، إلا هناك إضافة في الصياغة، ففي القانون القديم بالنص: **"احترام القانون الأساسي والنظام الداخلي للمجلس الوطني المستقل لأساتذة التعليم الثانوي والتقني"**<sup>5</sup>، ثم كذلك بالنص: **"احترام واجبات**

<sup>1</sup> انظر المادة 69، المجلس الوطني المستقل لمستخدمي التدريس للقطاع ثلاثي الأطوار للتربية، القانون الأساسي الجديد، لأكثر تفاصيل أنظر الملاحق ( الملحق رقم 10 : القانون الأساسي الجديد ) . .

<sup>2</sup> انظر المادة 55، المجلس الوطني المستقل لمستخدمي التدريس للقطاع ثلاثي الأطوار للتربية، القانون الأساسي الجديد، لأكثر تفاصيل أنظر الملاحق ( الملحق رقم 10 : القانون الأساسي الجديد ) .

<sup>3</sup> انظر المادة 08، القانون الأساسي الجديد، لأكثر تفاصيل أنظر الملاحق (الملحق رقم 10 :القانون الأساسي الجديد).

<sup>4</sup> انظر المادة 08، القانون الأساسي الجديد، لأكثر تفاصيل أنظر الملاحق (الملحق رقم 10:القانون الأساسي الجديد).

<sup>5</sup> انظر المادة 14: القانون الأساسي القديم، لأكثر تفاصيل أنظر الملاحق (الملحق رقم 9 : القانون الأساسي القديم).

وأخلاقيات المهنة<sup>1</sup>، أما في القانون الأساسي الجديد، فقد أبقى الواجبين وأضاف لهما كلمة الالتزام، فجاءت بالنص: "الالتزام واحترام القانون الأساسي والنظام الداخلي للنقابة"<sup>2</sup>، وكذلك بالنص: "الالتزام واحترام واجبات وأخلاقيات المهنة"<sup>3</sup>، وهنا نسجل حرص النقابة ودعوتها المنخرطين بعدم الاكتفاء باحترام القانون الأساسي للنقابة، وواجبات وأخلاقيات المهنة، بل تصر على الالتزام بهذين الواجبين، ويمكن إرجاع هذا لحرص النقابة على تعاملها الحازم حول عدم انضباط بعض المنخرطين، وبذلك فهي من جهة تدعو إلى الالتزام بواجباتهم، والالتزام يختلف كثير عن الاحترام هذا من جهة ، أما من جهة ثانية فهو جواب من النقابة على كل الانتقادات ضد منخرطيه حول الممارسات الخارجة عن سيطرتها، فهي تعبر بكل وضوح أنها غير مسؤولة عن هذه التجاوزات سواء في الفضاء النقابي أو في الفضاء المهني.

ويمكن رصد قيم المواطنة المضافة في القانون الأساسي الجديد، فنجد ممثلة في قيمة أساسية ألا وهي قيمة المسؤولية متمثلة في وحدات التحليل التي جمعناها في جدول كالتالي:

جدول رقم 3-1-2-2-2-: توزيع وحدات التحليل لقيمة المسؤولية الاجتماعية على مواد القانون الأساسي الجديد (المضافة).

الرقم	وحدات التحليل	المادة
1	واجب المساهمة في بناء مدرسة عمومية ذات نوعية	8
2	واجب نشر ثقافة المواطنة في المحيط التربوي	8
3	واجب الالتزام واحترام قانون النقابة	14
4	واجب الالتزام واحترام النظام الداخلي للنقابة	14
5	واجب الالتزام واحترام واجبات المهنة	14
6	واجب الالتزام واحترام أخلاقيات المهنة	14

المصدر: من إعداد الباحث .

<sup>1</sup> انظر المادة 14: القانون الأساسي القديم ، لأكثر تفاصيل أنظر الملاحق (الملحق رقم 9 :القانون الاساسي القديم).  
<sup>2</sup> انظر المادة 14: القانون الأساسي الجديد ، لأكثر تفاصيل أنظر الملاحق (الملحق رقم 10 :القانون الاساسي الجديد).  
<sup>3</sup> انظر المادة 14: القانون الأساسي الجديد ، لأكثر تفاصيل أنظر الملاحق (الملحق رقم 10 :القانون الاساسي الجديد).

**التحليل السوسيولوجي للجدول:**

نلاحظ من خلال الجدول، بأن النقابة أثناء توسعتها لأطوار التعليم الأخرى الابتدائي والمتوسط، فقد أضافت وركزت في هذه الإضافة على قيمة المسؤولية، وذلك يمكن إرجاعه للنقد الذي تتلقاه النقابة في كل مرة تطالب بحقوق منخرطيها الاجتماعية والمهنية، وهذا يمثل نوع من الرد على كل من يشككون في النقابة، بل النقابة مثلما تطالب بالحقوق، فهي لا تهمل بل تحرص على الواجبات، هذه الواجبات التي تمثل قيمة المسؤولية، أي مسؤولية النقابة ببعديها النقابي والمهني، ومن ثم مسؤوليتها تجاه المجتمع.

**2-7-2- قيم المواطنة في الخطاب النقابي:****1-2-7- قيم المواطنة في خطاب البيانات:**

نقصد هنا خطاب البيانات التي تصدرها النقابة، باعتبار بأن الخطاب في مفهومه العام هو نص، فحسب ميشيل فوكو فإن " إنتاج الخطاب ، في كل مجتمع ، هو في نفس الوقت إنتاج مراقب ، و منتقى ، و منظم " <sup>1</sup> ، و نظرا لأهمية هذا الخطاب فقد أخذنا عينة من البيانات الصادرة من سبتمبر 2014 حتى جوان 2015، وهو المجال الزمني للدراسة ، وهنا قد استطعنا أن نتحصل على 8 بيانات وفق التوزيع التالي.

**جدول رقم 3-1-2-7-3: التعريف بعينة البيانات<sup>2</sup> :**

الرقم	الهيئة التي أصدرته	التاريخ	إمضاء	عنوانه
1	المجلس الوطني	2015/01/31	المنسق الوطني	بيان 02 2015/01/31
2	المجلس الولائي	2015/01/28	المنسق الولائي	بيان المجلس الولائي رقم 2015/01

<sup>1</sup> ميشيل فوكو ، نظام الخطاب ، تر : محمد سيلا ، دار التنوير للطباعة و النشر و التوزيع ، بيروت ، 2007 ، ص 4 .

<sup>2</sup> لأكثر تفاصيل أنظر الملاحق ( الملحق رقم 11 : عينة بيانات النقابة – 8 بيانات - ) .

بيان المكتب الوطني 2015/02/21	المنسق الوطني	2015/02/21	المكتب الوطني	3
CNAPESTE	المكتب الولائي	بدون تاريخ	المكتب الولائي	4
عارضة احتجاجية	المنسق الولائي	2015/03/16	المجلس الولائي	5
بيان 19 مارس 2015 ذكر عيد النصر	المنسق الوطني	2015/03/20	المجلس الوطني	6
بيان 2015/04/08	المنسق الولائي	2015/04/08	المكتب الولائي	7
بيان المجلس الولائي 2015/04/14	المنسق الولائي	2015/04/14	المجلس الولائي	8

### 7-2-1-1- التحليل الإحصائي لهذه العينة:

عند تحليل لهذه العينة من البيانات اعتمدنا على تقنية تحليل المحتوى، و قد استعملنا الفكرة كوحدة تحليل فكانت النتائج في جدول كالتالي:

#### جدول رقم 3-7-2-1-1-: تحليل محتوى بيانات النقابة .

الرقم	وحدة التحليل	التكرار	%
1	ضغوطات الوصاية على النقابة	48	18,82
2	واجبات الأساتذة ومبادرات	21	8,23
3	مطالبة الأساتذة بحقوقهم	42	16,47
4	دعوة للالتزام النقابي	29	11,37
5	احتجاجات الأساتذة	28	10,98
6	سيرورة العمل النقابي	49	19,21
7	عجز الوصاية عن حل المشاكل	34	13,33
8	مبدأ حرية النقابة في التعبير	4	1,56
	المجموع	255	%100

المصدر: من إعداد الباحث.

ورجوعا لدراستنا التي تخص قيم المواطنة الأربعة الحرة ، المساواة ، المشاركة و المسؤولية الاجتماعية، فيمكن مقارنة هذه القيم بوحدات التحليل المستخرجة من النصوص والجدول التالي يبين ذلك:

**جدول رقم 3-7-2-1-1-1-1-: توزيع وحدات التحليل على قيم المواطنة .**

القيمة	وحدة التحليل
المساواة	دعوة للالتزام النقابي
الحرية	ضغوطات الوصاية على النقابة عجز الوصاية عن حل المشاكل مبدأ حرية النقابة
المشاركة	مطالبة الأساتذة لحقوقهم احتجاجات الأساتذة سيرورة العمل النقابي
المسؤولية الاجتماعية	واجبات الأساتذة ومبادرات

المصدر: من إعداد الباحث .

وهكذا تصبح قيم المواطنة في خطاب البيانات للنقابة كالتالي:

**جدول رقم 3-7-2-1-1-2-: تحليل محتوى لقيم المواطنة في خطاب البيانات للنقابة .**

الرقم	القيمة	التكرار	النسبة %
1	المساواة	29	11,37
2	الحرية	86	33,72
3	المشاركة	119	46,66
4	المسؤولية الاجتماعية	21	8,23
المجموع		255	%100

المصدر: من إعداد الباحث .

**التحليل السوسيولوجي للجدول:**

نلاحظ بشكل جلي في محتوى خطاب البيانات للنقابة هناك تركيز قوي على قيمة المشاركة، حيث تعتبر الممارسة النقابية من الحقوق الدستورية التي كفلها الدستور والقانون، وبذلك جاءت بنسبة 46,66% إذ تعبر عن استراتيجية النقابة في تركيزها على قيمة المشاركة أي جملة الحقوق التي تطالب بها النقابة، أما في المرتبة الثانية فتأتي



قيمة الحرية بنسبة 33,72% وهي بذلك قيمة مهمة ضمن الحريات النقابية، وكذلك باعتبار أن النقابة مستقلة، وجاءت نتاج للتعددية النقابية.

أما القيمة التالية في المرتبة، فقد جاءت قيمة المساواة بنسبة 11,37% وقد ركز عليها الخطاب ضمن وحدة التحليل الالتزام النقابي، فهنا يدعو الخطاب إلى أن الأساتذة كلهم متساوون في العمل النقابي، وذلك بمساواتهم في الالتزام بقرارات النقابة على اعتبارهم منخرطون ومتساوون في الحقوق والواجبات، والمرتبة الأخيرة تأتي قيمة المسؤولية بنسبة 8,23% وهكذا نجد أن النقابة عبر خطاب البيانات، تعطي أهمية كبرى لقيمتي المشاركة، والحرية، حيث أن الممارسة النقابية هي حق مكفول بالدستور، والحرية التي تغذي هذه الممارسة بحرية نقابية ضمن التعددية النقابية، لهذا نجد أن النقابة تذكر دائما بهذين القيمتين وتعتبرها مكسبا مهما لا يمكن التنازل عليه.

أما قيمة المساواة فلا تركز عليها كثيرا مثل ما جاء في قانونها الأساسي، أما قيمة المسؤولية الاجتماعية فقد جاءت مناقضة للقانون الأساسي، حيث نجد خطاب البيانات يهملها قليلا، في حين أن القانون الأساسي يعطيها أهمية أكثر، وبذلك يمكن إرجاع هذا إلى حداثة التجربة النقابية، وكذلك إلى نقص التكوين النقابي في الجانب الخطابي.

### 2-2-7- قيم المواطنة في خطاب الإحتجاج<sup>1</sup> :

يعتبر الإحتجاج حقا مضمونا بالقانون ، و أهم مظاهر الإحتجاج نجد تلك اللوحات التي يرفعها المحتجون ، ومما لاشك فيه تعكس اللغة المكتوبة به هذه اللوحات و الذي سميناه خطاب الإحتجاج حيث تعكس أبعادا أخرى في الإحتجاج فيقول ميشيل فوكو في هذا السياق "اللغة تمثل الفكر كما تتمثل الفكر نفسه"<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> نقصد بخطاب الإحتجاج النصوص المدونة على لوحات الإحتجاج ، أنظر الملاحق (الملحق رقم 12: صور لوحات الإحتجاج - 17 لوحة إحتجاج - ) .

<sup>2</sup> ميشيل فوكو ( MICHEL FOUCAULT ) ، الكلمات و الأشياء ، تر : مطاع صفدي و آخرون : مركز الانماء القومي ، بيروت ، 1989-1990 ، ص 85 .

## جدول رقم 3-7-2-2- : توزيع نصوص لوحات الاحتجاج .

الرقم	نص لوحة الاحتجاج
1	نحن أولياء قبل أن نكون أساتذة
2	كرامة التلميذ من كرامة الأستاذ
3	طرد الأستاذ استدعاء للفساد
4	الأستاذ يتألم فكيف للتلميذ أن يتعلم...؟!
5	طب العمل مطلب شرعي
6	سنواصل حتى نصل
7	تغيبب الشراكة + تغيبب ثقافة الحوار = انسداد في إيجاد الحلول
8	مشاكل القطاع ستؤدي بالجيل إلى الضياع
9	أخذتم عنفوان شبابنا فلا تهينونا في هرمننا
10	كرامتنا أولا وقبل كل شيء
11	المساس بالأستاذ مساس بمستقبل الأجيال
12	علم وطني + المجد والخلود للشهداء الأبرار
13	الكرامة مطلبنا والقاعدة مرجعيتنا
14	هيئة الأستاذ والمعلم مقياس تطور الأمم
15	شعارنا: نضال مدرسة مواطنة
16	الترقية الآلية حق مشروع
17	الكتابست صوت الأستاذ

المصدر: من إعداد الباحث.

حتى نقرب أكثر من أبعاد هذا الخطاب، والمدون على لوحات الاحتجاج، سوف نقوم بتحليل المحتوى معتمدين على وحدتين للتحليل، الوحدة الأولى هي "الكلمة"، وذلك للاقتراب أكثر من أبعاد هذا الخطاب في بعده اللغوي ( البنية اللغوية )، وذلك محاولة الكشف أهم الكلمات التي يستعملها، ثم الوحدة الثانية من حيث "الفكرة" كما استعملناها في ما سبق.

## 3-7-2-2-1- التحليل من حيث وحدة التحليل "الكلمة":

بعد قراءة اللوحات والتي عددها 17 لوحة، وبعد اعتمادنا على وحدة التحليل "الكلمة" توصلنا إلى الجدول التالي:

## جدول رقم 3-7-2-2-1- : توزيع الكلمات على لوحات الاحتجاج.

الرقم	الكلمة	التكرار	النسبة %
1	الأستاذ	7	30,43
2	الكرامة	4	17,39
3	التلميذ	2	8,69
4	مطلب	2	8,69
5	الأجيال	2	8,69
6	مواطنة	1	4,34
7	مدرسة	1	4,34
8	حق	1	4,34
9	المعلم	1	4,34
10	نضال	1	4,34
11	أولياء	1	4,34
	المجموع	23	%100

المصدر: من إعداد الباحث

## التحليل السوسيولوجي للجدول:

يبدو واضحا بأن خطاب الاحتجاج يركز على كلمة الأستاذ، باعتبار أن نقابة الكنايست هي نقابة الأساتذة، فقد جاءت كلمة "أستاذ" بأعلى نسبة وهي 30,43 %، فالأستاذ هو على رأس الأولويات لهذه النقابة، ثم تأتي كلمة "كرامة" بنسبة 17,39 %، حيث تعتبر قضية الكرامة مسألة مهمة عند جميع الأساتذة، ويمكن ربط الكرامة بالحرية، باعتبار أن أحد نتائج الحرية للفرد هي الكرامة ، حيث يربط الباحث المغربي عبد المجيد الانتصار الكرامة بالحرية ويعتبرهما من الحقوق الأساسية حيث يقول: " و بما يرتبط بها من حقوق أساسية ، بدءا من الكرامة إلى الحرية ، فالمساواة و التسامح و التضامن و السلم " <sup>1</sup> ثم تأتي كلمات أخرى بنفس النسبة أي بنسبة 8,69 % وهي كلمات: "التلميذ"، "مطلب"، "الأجيال"، وهنا يمكن أن نقول بأن كلمتي التلميذ والأجيال تؤديان نفس المعنى، ألا وهو التلميذ الذي يعتبر طرفا مهما في العملية

<sup>1</sup> عبد المجيد الانتصار ، تعليم ثقافة الحق و المواطنة : قضايا منهجية و ديداكتيكية ، منشورات دار التوحيدي ، سلسلة العلوم الانسانية ، الرباط ، ط1 ، 2006 ، ص 34 .

التربوية، ولهذا نجد النقابة لا تهمله في خطابها الاحتجاجي، وطبعا مطلب فإن النقابة منظمة تهدف إلى تحقيق مطالب.

وتأتي كلمات أخرى ذكرت مرة واحدة، حيث جاءت بنسبة 4,34 %، وهي كلمات لم تركز عليها النقابة، لكنها ذكرتها لما لها من أهمية في سيرورة العمل النقابي لنقابة الكنايست، وهي كلمات: "مدرسة"، "حق"، "المعلم"، "نضال"، "أولياء"، وطبعا بنفس النسبة جاءت كلمة مواطنة، هذه الأخيرة التي جاءت ضمن شعار النقابة: "شعارنا: نضال مدرسة مواطنة".

### 7-2-2-2-2 من حيث وحدة التحليل "الفكرة":

بعد تحليل محتوى لوحات الاحتجاج البالغ عددها 17 لوحة، وباستعمال وحدة التحليل "الفكرة" توصلنا إلى الجدول التالي:

### جدول رقم 3-7-2-2-2- : توزيع وحدات التحليل لخطاب الاحتجاج.

الرقم	الكلمة	التكرار	النسبة %
1	كرامة الأستاذ مهمة	5	23,80
2	مستقبل الأجيال مرتبط بالأستاذ	3	14,28
3	تطور الأمم مرتبط بهيبة الأستاذ	2	9,52
4	مطالبة بحقوق مهنية	2	9,52
5	النقابة تصر على الاستمرار في النضال	8	38,09
6	المطالبة بالوفاء لتضحيات الأستاذ	1	4,76
	المجموع	21	%100

المصدر: من إعداد الباحث.

### التحليل السوسيولوجي للجدول :

يظهر جليا من خلال الجدول بأن أكبر نسبة لوحدات التحليل هي وحدة: "النقابة تصر على الاستمرار في النضال" حيث جاءت بنسبة 38,09 %، وهنا تركيز خطاب الاحتجاج للنقابة على تذكير الوصاية حتى تحقيق مطالبها، وما هذا الاحتجاج إلا تأكيد

على وفائها لمبادئها واستمرارها في النضال، أم في المرتبة الثانية فقد جاءت وحدة التحليل: **"كرامة الأستاذ مهمة"** بنسبة 23,80% وهذه الوحدة تدل على أهمية الكرامة بالنسبة للأستاذ، فالكرامة تشير إلى الحرية أحد القيم المهمة بالنسبة للنقابة التي رأيناها في ما سبق سواء في الخطاب النقابي أو التشريع النقابي.

وجاءت بعد ذلك وحدة: **"مستقبل الأجيال مرتبط بالأستاذ"** بنسبة 14,28%، وهنا تذكير للوصاية بمسئوليتها اتجاه الأستاذ، لما له من أهمية وانعكاس على تكوين الأجيال، ثم جاءت وحدة مرتبطة بها، ألا وهي وحدة: **"تطور الأمم مرتبط بهيبة الأستاذ"** التي جاءت بنسبة 9,52%، وهنا تذكير مرة أخرى للوصاية بمسئوليتها تجاه هيبة الأستاذ، فتطور الأمم مرتبط بهذه الهيبة، وهذا في نظر النقابة، وبعد ذلك جاءت وحدة: **"مطالبة بحقوق مهنية"** بنسبة 9,52%، وهذا طبيعي أن تطالب النقابة بحقوق مهنية.

استنتجنا في الأخير أن قيم المواطنة نجدها أكثر ثراء في التعديل الدستوري 1996 مقارنة بدستور 1963، وهذا طبعا راجع للتطور الذي شهده المجتمع الجزائري بعد الاستقلال، ثم نجد هناك توازن بين قيم المواطنة في التشريع النقابي، إلا أن هذا التوازن لا نراه في الخطاب النقابي، الذي يميل إلى التركيز على قيم دون أخرى، وهل هذه القيم تعكسها حقيقة الممارسات النقابية للأستاذ الثانوي؟ وهذا ما سنحاول الإجابة عنه في الشق الميداني للدراسة المبين في الفصل الرابع الموالي.

## الفصل الرابع : الدراسة الميدانية

- 1-العناصر التعريفية لعينة الدراسة:
- 2-المحور الأول: سوسيولوجيا مهنة التعليم:
  - 1-2-الماضي المهني قبل مهنة التعليم:
  - 2-2-دوافع اختيار المهنة:
  - 2-3- مهنة التعليم من خلال الممارسة:
- 3-المحور الثاني: الوعي وتمثلات قيم المواطنة
  - 1-3- الوعي :
  - 2-3-تمثلات الأستاذ النقابي لقيم المواطنة:
- 4-المحور الثالث: التفاعل وممارسة قيم المواطنة:
  - 1-4-التفاعل الاجتماعي في الفضاء النقابي:
  - 2-4-ممارسة قيم المواطنة :
- 5-المحور الرابع: النقابة والمجتمع
  - 1-1-5- سلوكيات:
  - 2-1-5- مكتسبات:
  - 2-5-النقابي وتطور المجتمع:
  - 3-5- العمل النقابي واقع وآفاق:
  - 6- نتائج الدراسة:
  - 7- مناقشة فرضيات الدراسة :

يعتبر هذا الفصل أهم وحدة في الدراسة ، وهو تحليل المقابلات التسع التي أجريناها مع المبحوثين، وهنا نسجل صعوبة بالغة في إجراء المقابلات مع نقابيين وهذا راجع من جهة لانشغالات النقابيين، ومن جهة أخرى إلى الظروف التي أجرينا فيها هذه الدراسة، حيث قامت هذه النقابة بإضراب طويل تعدى الشهر، وطبعاً أنتج هذا توتراً بين النقابة والسلطة، مما جعل المبحوثون يترددون كثيراً في إجراء هذه المقابلات، إلا أننا بحكم العلاقات المهنية والشخصية استطعنا أن نجري تسع مقابلات وفق الشروط المنهجية، حيث تعدت هذه المقابلات في كثير منها الساعتين من حيث المدة الزمنية .

### الدراسة الميدانية:

#### 1-العناصر التعريفية لعينة الدراسة:

تبعاً لدليل مقابلة الدراسة الميدانية، فقد عدلنا العناصر التعريفية بما يتوافق مع إشكالية الدراسة، ولهذا كانت العناصر التعريفية كما يلي بحسب الخصائص السوسيولوجية التالية:

#### 1-1-الجنس:

نظراً لكون دراستنا تخص المجلس الولائي لنقابة الكنايست (CNAPESTE)، فقد تم اختيارنا لعينة التي وافقت وأبدت موافقتها على إجراء المقابلة، ولهذا كانت العينة كلها من الذكور بنسبة 100%، وهذا يتناسب مع هيمنة العنصر الذكوري على المجلس الولائي<sup>1</sup>.

#### 1-2-السن:

لقد حرصنا في دراستنا هذه أن تكون عينة الدراسة تمثل عدة فئات عمرية بشكل نوعاً ما متجانس فكانت الفئات العمرية لهذه العينة كما يلي:

<sup>1</sup> أنظر جدول رقم 2-9-6-3- : توزع أعضاء المجلس الولائي من خلال الجنس والحالة العائلية ( في الفصل الثاني).

**جدول رقم 4-1-2: توزيع عينة الدراسة على الفئات العمرية.**

النسبة %	التكرار	الفئة (عدد السنوات)
11,11	1	[35-30]
11,11	1	[40-35]
11,11	1	[45-40]
11,11	1	[50-45]
55,55	5	[50 وأكثر]
%100	9	المجموع

المصدر: من إعداد الباحث.

من خلال الجدول نلاحظ النسبة الأكبر هي لفئة 50 سنة وأكثر، ثم بقية الفئات بنفس النسبة، ولكن بالنظر لجدول الفئات العمرية للمكتب الولائي فنجد أن عينة الدراسة تقترب كثيرا من فئة هذا المكتب، حيث أن في عينة دراستنا معظم الأفراد سنهم أكبر من 45 سنة بنسبة 66,66%، حيث ولدت هذه الفئة بين سنوات 1958 و 1970، وبالتالي تتطابق هذه العينة مع ما توصلنا إليه من خلال دراسة الفئات العمرية لكل من أفراد الفروع، أفراد المجلس الولائي، أفراد المكتب الولائي<sup>1</sup>.

**3-1- الحالة العائلية والأصل الجغرافي:**

أما من حيث الحالة العائلية والأصل الجغرافي فنجد أن جميع أفراد العينة متزوجون بنسبة 100%، أما من حيث الأصل الجغرافي فنجد أن 7 أفراد من أصل حضري بنسبة 77,77%، أما الفردين الآخرين، فنجد فرد واحد من أصل شبه حضري، و الآخر من أصل ريفي، وبذلك حاولنا قدر المستطاع أن تكون عينة الدراسة أكثر تمثيلية لمجتمع الدراسة حسب الجدولين التاليين:

<sup>1</sup> انظر جدول رقم: 2-9-6-1 جدول رقم 2-9-6-1: توزيع أعضاء المجلس الولائي من خلال السن ، في الفصل الثاني .



جدول رقم: 4-1-3-1: توزيع أفراد العينة على الأصل الجغرافي.

النسبة %	التكرار	الأصل الجغرافي
77,77	7	حضري
11,11	1	شبه حضري
11,11	1	ريفي
%100	9	المجموع

المصدر: من إعداد الباحث.

جدول رقم: 4-1-3-2: توزيع أفراد العينة على الحالة العائلية.

النسبة %	التكرار	الحالة العائلية
%100	9	متزوج
%100	9	المجموع

المصدر: من إعداد الباحث.

#### 4-1-التخصص:

تبعاً للتخصصات التي صنفناها<sup>1</sup> فيما سبق، إلى تخصصات آداب وعلوم إنسانية، وتخصصات علمية وتكنولوجية، وتخصصات لغات وتربية بدنية، وفق الجدول التالي:

جدول رقم: 4-1-4: توزيع أفراد العينة على التخصصات.

النسبة %	التكرار	التخصص
55,55	5	تخصصات آداب وعلوم إنسانية
44,44	4	تخصصات علمية وتكنولوجية
/	/	تخصصات لغات وتربية بدنية
%100	9	المجموع

المصدر: من إعداد الباحث.

وهكذا فقد حرصنا على أن تكون عينة الدراسة أكثر تمثيلية، فنجد نسبة التخصصات الأدبية تقريبا نفس نسبة التخصصات العلمية، مع تسجيل أننا لم نستطع الوصول إلى أي فرد من تخصصات اللغات والتربية البدنية، مع العلم أن أفراد هذا

<sup>1</sup> جدول رقم 2-5-5-9-2- : تصنيف التخصصات في الفصل الثاني .

التخصص نسبة تمثيلهم في المجلس الولائي<sup>1</sup> ضعيفة وهي 11.91 % مقارنة مع التخصصات الأخرى.

### 5-1- سنة الانخراط:

قصد التعرف على مدى الالتزام النقابي لأفراد العينة، فقد كانت النتائج في الجدول

التالي:

جدول رقم 5-1-4: توزيع أفراد العينة على سنة الانخراط في النقابة.

سنة الانخراط	التكرار	النسبة %
2003	7	77,77
2005	1	11,11
2011	1	11,11
المجموع	9	100%

المصدر: من إعداد الباحث.

نلاحظ من خلال الجدول بأن أفراد العينة غالبيتهم أي بنسبة 77,77% فقد كان انخراطهم مع بداية تقديم طلب الاعتماد للنقابة أي في سنة 2003، أما الأفراد الآخرين، فنجد فرد كان انخراطه في 2005، أما الفرد الآخر فكان انخراطه في 2011 أي بعد توظيفه مباشرة.

### 6-1- الوظيفة في النقابة:

في ما يخص الوظيفة في النقابة، وباعتبار دراستنا تخص المجلس الولائي، فإن كل أفراد العينة أعضاء في هذا المجلس، إضافة إلى هذا فنجد أنهم يتوزعون في عضويتهم على الفروع المحلية، أو المكتب الولائي، أو المجلس الوطني وفق الجدول التالي:

<sup>1</sup> انظر جدول رقم 5-6-9-2- : توزيع أعضاء المجلس الولائي حسب التخصص. في الفصل الثاني .

**جدول رقم 4-1-6: توزيع أفراد العينة على الوظيفة في النقابة.**

النسبة %	التكرار	الهيئة أو الهيكل
44,44	4	منسق فرع محلي
22,22	2	عضو فرع محلي
22,22	2	عضو مكتب ولائي
11,11	1	عضو مجلس وطني
100%	9	المجموع

المصدر: من إعداد الباحث.

فمن خلال الجدول فنجد أن أعضاء المجلس الولائي والذين يمثلون أفراد عينة الدراسة يمارسون إضافة إلى العضوية في المجلس الولائي، فذلك هم أعضاء في الفروع المحلية أما منسقي الفروع وعددهم 4 أي بنسبة 44,44% أما بصفة عضو فرع وعددهم 2 بنسبة 22,22%، أما أعضاء المكتب الولائي فعددهم 2 بنسبة 22,22%، ومن بين هذين العضوين نجد المنسق الولائي للنقابة، هو عضو في المجلس الوطني كذلك بقوة القانون، ولدينا عضو في المجلس الوطني بنسبة 11,11% مع العلم أن هذا العضو هو كذلك عضو في المكتب الولائي للنقابة.

عند دراستنا الميدانية تبين لنا بما لا يدعو إلى الشك بأن أعضاء المجلس الولائي، هم كذلك في هياكل النقابة ابتداءً من الفروع المحلية وإلى المكتب الولائي، ولهذا كنا حريصين على تنوع أفراد عينة الدراسة من مختلف هياكل النقابة، مع شرط العضوية في المجلس الولائي للنقابة.

**7-1-الماضي النقابي<sup>1</sup> :**

بعد طرحنا للسؤال: هل سبق لك وانضمت إلى نقابة أخرى؟ ولماذا؟، فقد كانت إجابة المبحوثين في الجدول التالي:

<sup>1</sup> نقصد هنا الماضي النقابي بالتجارب النقابية السابقة للمبحوث قبل انخراطه في النقابة الحالية أي الكنايست، وبذلك عن طريق طرحنا للسؤال رقم 8: هل سبق لك وانضمت إلى نقابة أخرى؟ لماذا؟: انظر دليل مقابلة الدراسة الميدانية في الملاحق.

جدول رقم 4-1-7-1: تحليل محتوى إجابات المبحوثين للسؤال رقم 8 ( الشق الأول).

النسبة %	التكرار	اسم النقابة	الانخراط في نقابة الكنايست نعم-لا
77,77	7	نقابة UGTA	نعم
22,22	2	/	لا
%100	9		المجموع

المصدر: من إعداد الباحث.

### التحليل السوسولوجي للجدول:

نلاحظ بشكل جلي بأن أفراد الدراسة بنسبة 77,77% قد عبروا بأنهم مارسوا العمل النقابي في النقابة الوحيدة السابقة أي نقابة UGTA، أما الفردين الآخرين فلم يمارسوا العمل النقابي من قبل، وهكذا يمكن القول نقابة الكنايست كممارسة ولدت في أحضان النقابة الوحيدة سابقا، على غرار معظم الأحزاب السياسية التي ولدت في أحضان الحزب الواحد سابقا (FLN)، وبذلك فإن الخبرات النقابية التي يتمتع بها هؤلاء الأفراد تدخل ضمن التنشئة النقابية للنقابة السابقة UGTA.

وعن سؤالنا عن سبب بعارة لماذا؟ فقد كانت إجابة المبحوثين وفق جدول تحليل محتوى ما قالوه كما يلي:

جدول رقم: 4-1-7-2: تحليل محتوى للسؤال رقم 8 ( الشق الثاني ).

الرقم	وحدة التحليل	التكرار	النسبة %
1	نقابة UGTA الوحيدة المعتمدة	7	41,17
2	نقابة واحدة كالحزب الواحد	2	11,70
3	هدف النقابة هو حماية الأستاذ	4	23,52
4	صادف دخولي المهنة وجود نقابة وحيدة هي الكنايست	1	5,88
5	هدف النقابة هو الحماية من الحقرة	1	5,88
6	انتماء شكلي	1	5,88
7	نقابة UGTA لا ترتقي لتطلعاتنا	1	5,88
	المجموع	17	%100

المصدر: من إعداد الباحث.

### التحليل السوسيولوجي للجدول:

يظهر جليا من خلال الجدول بأن خطاب المبحوثين ركز على عبارة نقابة UGTA الوحيدة المعتمدة بنسبة 41,17%، مما يعبر على أن المبحوثين من خلال ماضيهم النقابي، فإذا كانوا قد قرروا العمل النقابي، فسيكون هذا العمل من خلال نقابة وحيدة ألا وهي نقابة UGTA، وبذلك لم تكن لهم الحرية في اختيار النقابة، وقد أقرروا أن هذه الأحادية النقابية مثل الأحادية الحزبية ضمن عبارة "نقابة واحدة كالحزب الواحد" وذلك بنسبة 11,70%، وهذه العبارة تعبر عن اقتران الممارسة النقابية مع الممارسة السياسية، فالأحادية النقابية هي نتيجة للأحادية الحزبية، وهنا يعبر أحد المبحوثين بأن انتماءه لنقابة UGTA هو "انتماء شكلي"<sup>1</sup>، كما ويعبر مبحث آخر على أن: "نقابة UGTA لا فائدة منها ولا ترتقي لتطلعاتنا"<sup>2</sup>، ولهذا عبر صاحب هذا القول برفضه الانخراط في النقابة.

أما في ما يخص الهدف الذي كان يتوخاه المبحوثون من خلال الانخراط في نقابة UGTA هو حماية الأستاذ والدفاع عن حقوقه، ولهذا جاءت عبارة: "هدف النقابة هو حماية الأستاذ" بنسبة 23,52% في المرتبة الثانية، وهكذا فإن هدف المبحوثون من دخول النقابة UGTA هو الدفاع عن حقوقهم في ظل القوانين، وضمن النقابة الوحيدة UGTA التي تكفل لهم هذه الحماية، في حين نجد مبحث آخر يعبر بقوله: "الهدف من الانخراط في نقابة UGTA هو الحماية من «الحقرة»"<sup>3</sup><sup>4</sup>.

<sup>1</sup> مقابلة رقم 3: بتاريخ: السبت 25 أبريل 2015.

<sup>2</sup> مقابلة رقم 4: بتاريخ: الاثنين 27 أبريل 2015.

<sup>3</sup> "الحقرة": هي كلمة عامية جزائرية تعبر عن الظلم الذي يتلقاه الإنسان، وربما من الناحية اللغوية هي مشتقة من كلمة احتقر بمعنى أهان.

<sup>4</sup> مقابلة رقم 7: بتاريخ: السبت 02 ماي 2015.

**2- المحور الأول: سوسيولوجيا مهنة التعليم:**

يعتبر الفضاء المهني مهم جدا بالنسبة للأستاذ النقابي، فلو لا هذا الفضاء لما كان هناك فضاء نقابي هذا الأخير الذي يعتبر جزءا من الفضاء العام و هنا يشير الباحث السوسيولوجي الجزائري الهواري عدي الى ارتباط هذا الفضاء بالمواطنة حيث يقول :  
**"دستوريا الفضاء العام هو فضاء الاحتجاج و ممارسة المواطنة"**<sup>1</sup> ، وقصد فهم علاقة الأستاذ بفضائه المهني، هذا الفضاء الذي يعتبر التربة الخصبة لظهور البذور الأولى للعمل النقابي، فمن خلال هذا المحور نحاول فهم بعض ملامح بروز الوعي والتفاعل بين الأساتذة في فضائهم النقابي انطلاقا من فضائهم المهني، هذا الأخير الذي يشير إلى مسألة مهمة ألا وهي المهنة حيث يعتبر بصفة عامة السوسيولوجي كلود ديبيار أن **"المهن تمثل أحد الأشكال التاريخية للتنظيم الاجتماعي"**<sup>2</sup> ونحاول أن نرصد هذه الملامح قبل الدخول إلى مهنة التعليم، ومن ثم يمكننا تتبع هذه السيرورة إلى حين اكتمالها والتحول بعد ذلك إلى داخل الفضاء النقابي .

**2-1- الماضي المهني قبل مهنة التعليم:**

إن محاولة التعرف على الماضي المهني للأستاذ النقابي قبل أن يمارس مهنة التعليم مؤشر هام في فهم علاقة الأستاذ بمهنته، فمن خلالها يمكن فهم بعض الدوافع لدخول هذه المهنة، وأهم الخيارات التي كانت متاحة للأستاذ، فالمهنة فضاء للولوج إلى المجتمع كفاعل لا كمفعول به، فالانتقال من الاستهلاك والاعتماد على أسلوب المنح في الأجر، إلى الأجر هو شكل من أشكال السير نحو الاستقلالية ولعب دور أكبر في المجتمع.

فعند سؤالنا للمبجوثين عن المهنة التي مارسوها قبل دخولهم إلى مهنة التعليم التي مارسوها قبل دخولهم إلى مهنة التعليم، فقد أكد 5 مبجوثين بعدم ممارستهم لأي مهنة

<sup>1</sup> Lahouari ADDI, **Les Mutation De La Société Algerienne : Famille Et Lien Social Dans L'Algerie Contemporaine**, EDITIONS LA DÉCOUVERTE , PARIS , 1999 , P 195 .

<sup>2</sup> CLAUDE DUBAR, PIERRE TRIPIER, **Sociologie des Professions**, ARMAND COLIN, Paris, 1998 , P 13 .

وذلك بنسبة 55,55%، وهذا يبين بأن هؤلاء المبحوثين أن أول مهنة مارسوها كانت هي مهنتهم الحالية أي مهنة التعليم، فهم لا يملكون أي خبرات مهنية في ميادين أخرى.

أما بقية المبحوثين الأربعة فقد أكدوا لنا ممارستهم بعض المهن، وقد أوردنا إفاداتهم في الجدول التالي:

#### جدول رقم: 4-2-1: تحليل محتوى الماضي المهني للأستاذ النقابي.

الرقم	وحدة التحليل	التكرار	النسبة %
1	مارست التجارة	2	33,33
2	موظف	1	16,66
3	هدف العمل هو الحاجة المادية	2	33,33
4	أعمال موسمية فلاحية	1	16,66
	المجموع	6	100%

المصدر: من إعداد الباحث.

#### التحليل السوسيوولوجي للجدول:

من خلال الجدول نجد أكبر نسبة تتمثل في ممارسة التجارة وذلك بنسبة 33,33%، وبنفس النسبة يعبر المبحوثون عن حاجتهم المادية هي التي دفعتهم للعمل وذلك بنسبة 33,33%، وبعد ذلك فقد أكد لنا مبحوث آخر بأنه كان موظفاً في قطاع المالية، ولهذا نجده يمثل منصب المنسق الولائي لنقابة الكنايست لولاية تموشنت، وبهذا فقد كانت الخبرة التي اكتسبها خلال وظيفته السابقة ودرايته بالقوانين أهلت له ليكون على رأس هرم النقابة على المستوى الولائي، في حين أكد لنا مبحوث آخر أنه قد "مارس أعمال موسمية فلاحية خلال العطلة الصيفية"<sup>1</sup>، وهذا قصد الحاجة المادية.

من خلال الجدول نخلص إلى أن هذه الفئة تثمن قيمة العمل، وهذا لاعتباره المورد الوحيد للحصول المادي، وبذلك فالعمل بالنسبة لها شرط ضروري لسد حاجياتها المادية،

<sup>1</sup> مقابلة رقم 8: بتاريخ: الأربعاء 06 ماي 2015.

وبذلك أمر دخولها لمهنة التعليم فرصة للاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، ومن ثم يعتبر كذلك فرصة للترقية الاجتماعية ضمن الاستقلالية الاقتصادية.

## 2-2- دوافع اختيار المهنة:

وقصد التعرف على أهم الدوافع التي دفعت الأستاذ النقابي إلى دخول هذه المهنة، فقد طرحنا السؤال البسيط التالي:

ما هي دوافعك لدخول مهنة التعليم، وكانت الأجوبة ثرية، وطبعاً بعد تطبيق عليها تقنية تحليل المحتوى وأجزناها في جدول كالتالي:

### جدول رقم: 2-2-4: تحليل محتوى دوافع الأستاذ النقابي لدخول مهنة التعليم.

الرقم	وحدة التحليل	التكرار	النسبة %
1	تجربة في ممارسة التدريس قبل التخرج	2	5,55
2	رغبة في التعامل مع التلاميذ	1	2,77
3	طبيعة التكوين هي المحدد للمهنة	4	11,11
4	خبرات داخل العائلة في المهنة	1	2,77
5	تحصيل مادي	4	11,11
6	تقديم رسالة	2	5,55
7	حب مهنة التعليم	5	13,88
8	تربية أجيال وتكوينهم	3	8,33
9	جو المهني فيه تضامن	1	2,77
10	مهنة نبيلة	2	5,55
11	خدمة المصلحة العامة	1	2,77
12	قدرتي أن أدخل مهنة التعليم	1	2,77
13	مهنة شريفة	4	11,11
14	حب العطاء	2	5,55
15	لها قيمة ربانية	3	8,33
	المجموع	36	%100

المصدر: من إعداد الباحث.



## التحليل السوسولوجي للجدول:

من خلال الجدول نلاحظ تنوع وثرء في إفادات المبحوثين، حيث من خلال تحليل محتوى لهذه الإفادات تحصلنا على 15 وحدة تحليل، كل وحدة لها دلالتها الخاصة، بداية أكبر نسبة نجد وحدة التحليل "حب مهنة التعليم" بنسبة 13,88%، حيث نجد بأن المبحوثين عبروا عن حبهم لمهنة التعليم، ثم تأتي ثلاثة دوافع أخرى بنفس النسبة دافعين عقلانيين ودافع رمزي، أما الدافعين العقلانيين فهما: طبيعة التكوين في الجامعة هو الذي يفرض نوع المهنة، والثاني: التحصيل المادي من وراء المهنة، أما الدافع الرمزي فهو أنها مهنة شريفة، وهنا أثرنا على عدم دمجها مع وحدة "مهنة نبيلة"، وذلك لأن القصد من مهنة شريفة بأنها مهنة بعيدة عن سلوكيات الفساد والرشوة، والاختلاس مما تشهده عدة مهن أخرى.

ثم نجد بعد ذلك دافعين رمزيين آخرين بنفس النسبة وهما أن مهنة التعليم "لها قيمة ربانية"، وأن مهنة التعليم هي "تربية الأجيال القادمة وتكوينهم".

ثم تأتي وحدات تحليل أخرى في المرتبة ما قبل الأخيرة لتعبر عن دوافع مهنة التعليم معظمها دوافع رمزية، على غرار نبل المهنة، وحب العطاء الذي يتمتع به الأستاذ، وتقديم رسالة، والاستثناء هو أن بعض المبحوثين قد مارسوا التدريس لفترة قصيرة، وذلك قبل تخرجهم من الجامعة، ومن هنا أكسبتهم هذه التجربة التعود على المهنة.

أما الدوافع الباقية عن خبرات داخل العائلة، وحب التعامل والتضامن داخل المحيط التربوي، وهنا نسجل قيمة من قيم المواطنة وهي "خدمة المصلحة العامة"<sup>1</sup>، والتي عبر عنها المبحوث في دوافع لاختيار مهنة التعليم، وهذه القيمة هي قيمة المسؤولية التي يتحلى بها المواطن تجاه مجتمعه.

<sup>1</sup> مقابلة رقم 3: بتاريخ: 25 أبريل 2015.

نخلص إلى أن دوافع اختيار الأستاذ النقابي لمهنة التعليم هي في معظمها دوافع رمزية، لما تلقاه مهنة التعليم داخل المجتمع، ويرجع هذا إلى طبيعة البنية الثقافية للمبوهوثين وارتباطهم بثقافة المجتمع التي تجعل رجل العلم في مرتبة متميزة ونبيلة داخل المجتمع، مع وجود دوافع عقلانية وأبرزها التحصيل المادي وطبيعة التكوين الجامعي الذي يكون هو المحدد السوسولوجي الأبرز للدخول لهذه المهنة.

### 2-3- مهنة التعليم من خلال الممارسة:

#### 2-3-1- الإيجابيات:

قصد فهم واقع ممارسة الأستاذ النقابي لمهنته ورصد أهم المواقف والآراء، فقد طرحنا سؤالاً مفتوحاً وبسيطاً، وبعد ذلك قمنا بتوجيه المبحوث نحو أهم الأفكار التي تخدم بحثنا، ولهذا قسمنا هذا السؤال إلى شقين هما الإيجابيات والسلبيات، فكانت وحدات التحليل لتحليل محتوى الإفادات في جدول كالتالي:

#### جدول رقم 4-3-1: تحليل محتوى إيجابيات مهنة التعليم.

الرقم	وحدة التحليل	التكرار	النسبة %
1	تربية الأجيال وتنشئتهم	9	20,45
2	مهنة نبيلة ومحترمة	7	15,90
3	جو العمل أسري	7	15,90
4	مكانة محترمة داخل المجتمع	7	15,90
5	نهضة المجتمع ورفيه	6	13,63
6	تحصيل مادي	1	2,27
7	تنمية معارف وتجديدها	6	13,63
8	حب المهنة	1	2,27
	المجموع	44	%100

المصدر: من إعداد الباحث.

#### التحليل السوسولوجي للجدول:

من خلال الجدول يتضح لنا بأن النسبة الأكبر لإيجابيات مهنة التعليم وهي تربية الأجيال وتنشئتهم، وهذا يعبر عن وعي كبير لدى المبحوثين بأنهم ينظرون إلى أن مهنة

التعليم هي واجبات الأستاذ في تربية أجيال وتنشئتهم، وهذه تعبر عن قيمة مركزية من قيم المواطنة وهي قيمة المسؤولية الاجتماعية، وقد جاءت وحدة التحليل الدافعة محل هذه القيمة بنسبة هي الأكبر وهي 20,45% من مجموع وحدات التحليل.

نجد في المرتبة الثانية من حيث النسبة أي بنسبة 15,90% جاءت تعبر عن رمزية مهنة التعليم من جهة، دوافع ممارسة مهنة التعليم، في ما يخص رمزية المهنة نجدها متمثلة في أن مهنة التعليم هي مهنة نبيلة ومحترمة، ثم أنها تكسب صاحبها مكانة محترمة داخل المجتمع، أما في ما يخص الواقع الممارساتي، فنجد أن المبحوثين يعبرون عن طبيعة جو العمل الذي يصفونه بالأسري، وهو الذي يحفز العمل المتواصل في مهنة التعليم.

أما في المرتبة الثالثة وبفارق طفيف تبرز نقطتين مهمتين هما: الأولى مساهمة في نهضة المجتمع ورقية، وهذه تعتبرها تدخل ضمن قيمة المسؤولية الاجتماعية ، والثانية تعبر عن ذاتية الأستاذ، فتعتبر مهنة التعليم له بمثابة وسيلة لتنمية معارفه وتجديدها، وذلك من خلال ما يتلقاه من أسئلة يومية من طرف التلاميذ.

وفي المرتبة الأخيرة نجد وبنسبة صغيرة جدا أي بنسبة 2,27% وحدتين للتحليل متساويتين في النسبة، وهما "تحصيل المادي" ، و"حب المهنة" ، وهنا نسجل مفارقة لهاتين الوحدتين، فعند تطرقنا لدوافع الأستاذ النقابي للدخول إلى مهنة التعليم وجدنا حب المهنة بنسبة الأكبر يليه دافع التحصيل المادي بنسبة متقاربة، ولكن في واقع ممارسة المهنة تأتي هاتين الوحدتين في آخر الترتيب، وهنا يمكن تفسير هذه المفارقة بأن الأستاذ النقابي قبل دخوله لمهنة التعليم كان يرسم في مخياله أهم دافعين وهما حب المهنة والتحصيل المالي، ولكنه بعد ممارسته لهذه المهنة يصطدم بأن المهنة تنتابها صعوبات يجعل هذا الحب لا يستمر كثيرا، ثم أن العائد المالي ليس كما كان يتصوره.

نخلص بأن مهنة التعليم من خلال واقع ممارستها، نجد أن الأستاذ النقابي يصر على رمزياتها ونبليها لما تحققه للمجتمع وللأستاذ، مع بروز لقيمة المسؤولية الاجتماعية

بشكل بارز عند الأستاذ النقابي، مع تسجيل عدم رضاه من خلال الممارسة خلافا لما كان يعتقد قبل، ولهذا سوف تكون هذه هي البذور الأولى لنشوء الوعي لديه لتطويرها وترقيتها وذلك بالعمل النقابي، وهذا ما سوف نراه من خلال تحليل محتوى سلبيات ممارسة مهنة التعليم.

### 2-3-2-السلبيات:

قصد فهم الوجه الآخر لممارسة مهنة التعليم فقد كان سؤالنا للمبحوث مفتوحا، حتى نترك له حرية التكلم، وطبعاً في كل مرة نوجه المبحوث إلى حيث ما يتوافق مع دراستنا، وقد كانت إفادات المبحوثين ثرية، وقمنا بتحليل محتواها وخلصنا إلى الجدول التالي:

### جدول رقم 2-3-4: تحليل محتوى سلبيات مهنة التعليم.

الرقم	وحدة التحليل	التكرار	النسبة %
1	مهنة التعليم صعبة	7	13,72
2	عدم انضباط التلاميذ	10	19,60
3	عدم تعاون الأولياء على ضبط أولادهم	8	15,68
4	عائد مادي ضعيف	3	5,88
5	مهنة التعليم مهنة في المؤسسة وفي البيت	2	3,92
6	ضغوط إدارية على الأستاذ	4	7,84
7	غياب محفزات للأستاذ	3	5,88
8	دور الأولياء يقتصر على الجانب المادي فقط	1	1,96
9	مهنة روتينية	2	3,92
10	تجاهل المجتمع لدور الأستاذ	4	7,84
11	اختلال في تسيير المؤسسة	7	13,72
	المجموع	51	%100

المصدر: من إعداد الباحث.

## التحليل السوسولوجي للجدول:

من خلال الجدول يتضح لنا بأن النسبة الأكبر لسلبيات ممارسة مهنة التعليم هي متمثلة في وحدة "عدم انضباط التلاميذ" وذلك بنسبة 19.60% ، فهنا جل المبحوثين عبروا عن مزاج وسلوكيات التلاميذ وعدم اهتمامهم بواجباتهم ، كل هذه تعبر عن عدم انضباط التلاميذ وهو ما يجعل مهنة التعليم بالصعوبة بما كان، وهنا يعبر المبحوث عن مهنة التعليم فيقول عنها: "فيها جانب تربوي وجانب تعليمي، جانب تربوي والمتعب فيها الجانب التربوي أي تصحيح سلوكيات التلاميذ الغير سوية (الغير لائقة) وهذي صعبة مشي ساهلة"<sup>1</sup> ، و هذا ما ذهب إليه الباحث جون هاوساي Jean Haoussaye حول معاناة الأساتذة حيث يقول : "يقدم الأساتذة أنفسهم على أنهم ذوات مشحونة بالمعاناة العمومية التي تطالهم في العمق"<sup>2</sup> .

تأتي في المرتبة الثانية بالنسبة لوحدات التحليل عبارة "عدم تعاون الأولياء على ضبط أولادهم" وذلك بنسبة 15,68%، إذن إضافة لعدم انضباط التلاميذ، وكذلك أوليائهم لا يساعدون السابق ذكره قائلا: "والمجتمع بكري كان يساعد بصح ضروك بقي الأستاذ وحده مقيد بترسانة من القوانين حتى بقي له إلا التعليم، والجانب التربوي في تقلص وأصبح متعدد، دخلت عوامل أخرى كإعلام، المجتمع تبدل"<sup>3</sup>، ويذكر مبحوث آخر في ذات السياق فيقول: "عدم تضامن العائلة والمجتمع في ممارسة المهنة، نحس أنهم طالقين علينا ولادهم"<sup>4</sup>، ويضيف مبحوث آخر قوله: "أولياء التلاميذ يهدموا أكثر ما يبني، بصفة عامة عدم متابعة أبنائهم في الدراسة، ولا من حيث الأخلاق، قاع يبيع كاشيات وما علابالهبش بيه"<sup>5</sup>، وقد رصدنا هذه الإفادات لنبين مدى امتعاض الأستاذ النقابي من هذا الانسحاب لدور المجتمع المتمثل في دور الأولياء في مساعدة الأستاذ

<sup>1</sup> مقابلة رقم 8 بتاريخ: الأربعاء 6 ماي 2015 ، "صعبة مشي ساهلة" تعني صعبة و ليست أمرا سهلا .

<sup>2</sup> Jean Haoussaye , LES VALEURS A L'ECOLE : L'Education Aux Temps De La Sécularisation , Presses Universitaires de France , Paris , 1<sup>er</sup> éditions , 1992 , P 166 .

<sup>3</sup> مقابلة رقم 8 بتاريخ: الأربعاء 6 ماي 2015 ، "بكري" تعني في القديم ، "بصح ضروك" تعني لكن الآن .

<sup>4</sup> مقابلة رقم 2 بتاريخ: الثلاثاء 21 أبريل 2015 ، "طالقين علينا ولادهم" تعني تاركين لنا أولادهم .

<sup>5</sup> مقابلة رقم 5 بتاريخ: الثلاثاء 28 أبريل 2015 ، "يبيع كاشيات وما علابالهبش بيه" تعني يبيع المهلوسات ولايبالي به .

على ضبط أولادهم وتهيئتهم لما هو أهم ، وهو تعليمهم مختلف المعارف العلمية وتلك هي المهمة الأساسية لمهنة التعليم.

وتأتي بعد ذلك عبارة **"مهنة التعليم متعبة"** بنسبة 13,72%، وهنا يؤكد جل الباحثين على أن مهنة التعليم مهنة متعبة، وربما مرد هذا لما ذكرناه سابقا من عدم انضباط التلاميذ، وعدم مساعدة الأولياء في ضبط هذا الانعدام في الانضباط المسجل عند التلاميذ، وهو ما أشارت إليه الباحثة سميرة بوضياف حول ما توصل إليه الباحث ديوك حيث تقول : **"وجد ديوك أن أكثر من 20% من المعلمين الجدد يتركون مهنة التدريس خلال السنوات الأولى من تعيينهم بسبب ضغوط العمل و عدم قدرتهم على ضبط سلوك التلاميذ"**<sup>1</sup>.

وبنفس النسبة يعبر الباحثون عن وجود **"اختلالا في تسير المؤسسة"** وذلك بنسبة 13,72%، ومن هنا يمكن اعتبار هذا بداية تشكل الوعي بالعمل النقابي لدى الأستاذ النقابي، فهذا الاختلال لا يمكن تسويته إلا من خلال العمل النقابي.

وبعد ذلك يضيف الباحثون عن وجود **"تجاهل المجتمع لدور الأستاذ"** التعليمي وذلك بنسبة 7,84%، وبنفس النسبة يعبرون كذلك عن وجود **"ضغوط إدارية على الأستاذ"** ، وهذه كذلك سبب من أسباب بروز وعي لدى الأستاذ بضرورة العمل النقابي وذلك للدفاع عن الأستاذ.

ثم تأتي بعد ذلك وحدتين بنفس النسبة، فالأولى هي **"عائد مادي ضعيف"**، حيث يصفون مهنة التعليم بأن لها عائد مادي ضعيف، وهذا ما يفسر تركيز الخطاب النقابي في مختلف الاحتجاجات والإضرابات التي شنتها النقابة على الجانب المادي، والمتمثل في الأجر الذي يعتبرونه ضعيف، وبنفس النسبة يعبر كذلك الباحثون عن **"غياب المحفزات للأستاذ"** وذلك بنسبة 5,88%، وهي نفس نسبة وحدة **"عائد مادي ضعيف"** سابقا، وبذلك يعبر الأساتذة النقابيون عن غياب محفزات للأستاذ سواء كانت مادية أو

<sup>1</sup> سميرة بوضياف ، احترافية مهنة التدريس ، من مجلة البحوث و الدراسات الإنسانية ، عدد رقم 07 ، منشورات جامعة 20 أوت 1955 ، سكيكدة ، 2013 ، ص 72 .

معنوية وهنا يقول لنا أحد المبحوثين : "غياب المحفزات المعنوية والمادية بالنسبة للأستاذ الجاد والكفؤ، مثلا الأستاذ الذي يحقق نسبة نجاح قد تصل إلى 100% لا يكافأ لا معنويا ولا ماديا، مثلا في إحدى الثانويات حققت النسبة الأولى على المستوى الولائي والوطني ولم يكافأ ولا أستاذ بينما كوفئ المدير بعدة رحلات سياحية إلى الخارج وهدايا عديدة"<sup>1</sup>.

ويضيف المبحوثون عن واقع ممارستهم لمهنة التعليم، بأنها "مهنة روتينية" وذلك بنسبة 3,92%، وبنفس النسبة يذكرون على أن "مهنة التعليم مهنة في المؤسسة وفي البيت" ، وهذا ما يجعلها متعبة مثل ما أكدناه في ما سبق، فهذه المهنة تتطلب عمل متواصل ابتداء على مستوى القسم والمخبر، واستمرارا في البيت من تحضير للدروس وتصحيح لواجبات واختبارات التلاميذ، فالوقت القانوني للأستاذ في التشريع المدرسي لا يعبر حقيقة عن الوقت الذي يقضيه الأستاذ في العمل اليومي لمهنة التعليم بل يتعداه كثيرا.

وفي الأخير يعبر مبحوث عن دور الأولياء اتجاه أولادهم وذلك باختصار هذا الدور على توفير الجانب المادي لهم، وهنا يقول أحد المبحوثين: "دور الوالدين اقتصر على ما هو مادي لتوفيره للأبناء، وقد نسوا بأن ابنهم إنسانا روحا ومادة"<sup>2</sup>.

نخلص إلى أن مهنة التعليم في نظر الأستاذ النقابي من خلال ممارسته لها، هي مهنة متعبة وروتينية، وما يجعلها متعبة وصعبة هو تخلي المجتمع عن لعب دوره في مؤازرة الأستاذ ومساعدته، وهذا الدور متمثل في أولياء التلاميذ الذين ينصرفون عن متابعة أولادهم في ضرورة الانضباط وتربيتهم، ويقتصر دورهم على توفير الجانب المادي لهم، ناسين أو متناسين أن هذا الابن يتطلب رعاية خاصة خاصة في فترة المراهقة التي تتطلب الاهتمام أكثر بالجانب السلوكي والتربوي للتلميذ، حتى يقوم الأستاذ بمهنته على أحسن وجه، ولما كان الواقع غير ذلك سيجد الأستاذ نفسه وحيدا في الميدان،

<sup>1</sup> مقابلة رقم 9 بتاريخ: السبت 9 ماي 2015.

<sup>2</sup> مقابلة رقم 4 بتاريخ: الاثنين 27 أبريل 2015.

إضافة لذلك تعرضه لضغوط إدارية، واختلال في تسير المؤسسات التربوية، سيخلق لهذا الأستاذ وعي بالبحث عن حلول لهذا الواقع المرير، وبالطبع سيجده في العمل النقابي هادف من خلاله إلى موازنة الكفة لصالحه، خاصة مع تجاهل المجتمع لدوره، وضعف العائد المادي للمهنة وغياب المحفزات المادية والمعنوية للأستاذ، كل هذه الأسباب تغذي وعيه بضرورة العمل النقابي.

#### 4-2- استمرارية ممارسة المهنة:

بعد فراغنا من سؤالهم حول واقع ممارسة مهنة التعليم فقد لمسنا صعوبة هذه المهنة ورغم ذلك هم مستمرين فيها، ولهذا كان سؤالنا بسيط حتى تكون الإفادات ثرية، ولهذا طرحنا عليهم السؤال: هل أنت راض عن بقاءك في هذه المهنة؟<sup>1</sup>، وقد كانت إفاداتهم كما يلي:

#### جدول رقم 4-4-1: مدى رضى الأستاذ النقابي عن بقاءه في هذه المهنة.

الرقم	وحدة التحليل	التكرار	النسبة %
1	نعم راض	7	38,88
2	لا، غير راض	1	5,55
3	أنا متردد	1	5,55
4	احترام التلاميذ القدامى لأستاذهم	1	5,55
5	سبب بقائي هو أنها مهنة نبيلة	4	22,22
6	غير راض من الناحية المادية	1	5,55
7	أنتظر التقاعد	2	11,11
8	طبيعة التكوين تفرض الاستمرار في المهنة	1	5,55
	المجموع	18	100%

المصدر: من إعداد الباحث.

<sup>1</sup> انظر دليل مقابلة الدراسة في الملاحق.



## التحليل السوسيولوجي للجدول:

يظهر جليا من خلال الجدول أن جل المبحوثين راضون عن الاستمرار في ممارستهم لمهنة التعليم وذلك بنسبة 38,88% عبر عبارة "نعم راض"، ويربط هؤلاء المبحوثين هذا الرضا بسبب ألا هو نبل هذه المهنة حيث أتت عبارة "سبب بقائي هو أنها مهنة نبيلة"، وذلك في المرتبة الثانية بنسبة 22,22%، وهناك سبب آخر عبر عنه مبحوث يكون المهنة تكسب احترام من المجتمع خاصة من التلاميذ القدامى وذلك في الإدارات، المستشفيات، والأسواق حيث يقول المبحوث: "نعم، الإنسان المتواضع يرحبون به في كل مكان ويستقبل أينما ذهب بصدر رحب من طرف تلاميذ قداما في الإدارات، المستشفيات والأسواق وأين ذهب"<sup>1</sup>، أما مبحوث آخر فيعبر عن سبب بقائه هو طبيعة التكوين هو الذي يفرض عليه الاستمرار في المهنة، وهنا كذلك يعبر مبحوث آخر على تعوده في هذه المهنة، ويستحيل تغييرها فيقول: "نعم Çai (صاي) ولفناه 26 سنة غادي تبدل مهنة هذي كي دايرة"<sup>2</sup>.

أما مبحوث آخر فقد عبر عن عدم رضاه عن الاستمرار في هذه المهنة، وقد عبر عن سبب بقائه وذلك راجع لنبل المهنة فيقول: "أنا غير راض عموما في البقاء في هذه المهنة لأسباب كثيرة، السبب الوحيد هو أنها من أنبل المهن وأشرفها إذ أن أول معلم هو رسول الله ﷺ، ولكن من الناحية المادية غير راض"<sup>3</sup>.

أما المبحوث الأخير فقد عبر عن تردده في البقاء في هذه المهنة، وسبب تردده هو انتظاره للاستفادة من التقاعد، حيث يعبر بصراحة عن أنه لو منحت له فرصة التقاعد الكامل لتقاعد، حيث يقول: "أنا متردد، فلو منحت لي فرصة للتقاعد الكامل لتقاعدت وقررت التقاعد"<sup>4</sup>، وهنا نجد أن عبارة "أنتظر التقاعد" جاءت بنسبة 11,11%، وهنا يؤكد المبحوثين نظر الكون المهنة متعبة فنحن نناضل من أجل التقاعد الكامل بعد 25

<sup>1</sup> مقابلة رقم 1 بتاريخ: السبت 18 أبريل 2015.

<sup>2</sup> مقابلة رقم 8 بتاريخ : الأربعاء 6 ماي 2013، "نعم Çai (صاي) ولفناه 26 سنة غادي تبدل مهنة هذي كي دايرة" تعني : نعم لقد تعودنا على هذه المهنة فكيف لنا بتغييرها بعد 26 سنة عمل .

<sup>3</sup> مقابلة رقم 4 بتاريخ: الاثنين 27 أبريل 2015.

<sup>4</sup> مقابلة رقم 7 بتاريخ: السبت 2 ماي 2015.

سنة عمل، وهنا يقول المبحوث: "أنا راض رغم التعب الذي نال منا ولهذا نحن نطالب بالتقاعد الكامل بعد 25 سنة خدمة لأنها مهنة متعبة جدا"<sup>1</sup>.

نخلص إلى أن جل المبحوثين راضون عن البقاء في مزاولة مهنة التعليم إلى أنهم يؤكدون عن صعوبة المهنة، وهنا نستطيع أن نصف هذا الاستمرار بتعايش الأساتذة مع مهنتهم مقابل ما تقدم لهم هذه المهنة من احترام ومكانة رمزية داخل المجتمع، وذلك لنبل هذه المهنة ودورها الرسالي.

## 2-5- تقييم الأستاذ لوضعه المادي:

قصد الوصول بالمبحوث لإعطائنا خلاصة عامة لممارسته للمهنة، فقد آثرنا معرفة ذلك من خلال مؤشر الوضع المادي، وكالعادة الأسئلة البسيطة، كان سؤالنا: كيف تقييم وضعك المادي مقارنة مع مهن أخرى؟<sup>2</sup>، وقد كانت إجابات المبحوثين حسب الجدول التالي:

### جدول رقم 4-5-1: تحليل محتوى تقييم الأستاذ النقابي لوضعه المادي.

الرقم	وحدة التحليل	التكرار	النسبة %
1	وضع مادي لا بأس به	2	14,28
2	وضع مادي متوسط	3	21,42
3	وضع مادي صعب	2	14,28
4	وضع مادي مقبول	2	14,28
5	وضع سيء في السابق	2	14,28
6	سبب تحسن الوضع راجع لنضالات نقابة الكنايست	1	7,14
7	تفوق البنوك والشركات في الأجر	1	7,14
8	أصحاب مناصب إدارية لهم امتيازات	1	7,14
	المجموع	14	100%

المصدر: من إعداد الباحث.

<sup>1</sup> مقابلة رقم 6 بتاريخ: الأربعاء 29 أبريل 2015.

<sup>2</sup> انظر دليل مقابلة الدراسة الميدانية في الملاحق.

## التحليل السوسولوجي للجدول:

لقد جاءت آراء جل المبحوثين متقاربة بين مقبول ومتوسط ولا بأس به، وأكثر نسبة جاءت لوحدة التحليل المتمثلة في "وضع مادي متوسط" بنسبة 21,42%، أما عبارتي "وضع مادي مقبول" و "وضع مادي لا بأس به" فكانت نسبتهما متساويتين أي 14,28% من مجموع وحدات التحليل، وهكذا فقد عبر 7 مبحوثين من المجموع عن تقبلهم لوضعهم المادي إلا أن هذا القبول لا يرتقى إلى الوضع المادي الجيد.

في حين يصف المبحوثون وضعهم المادي بالصعب وهذا عندما جاءت عبارة "وضع مادي صعب" بنسبة 14,28%.

أما في ما يخص المقارنة مع مهن أخرى، فقد أكد لنا أحد المبحوثين تفوق أصحاب المناصب الإدارية لأن لهم امتيازات أحسن منهم، حيث جاءت وحدة التحليل بهذه المقارنة بنسبة 7,14%، في حين يذكر لنا مبحوث آخر على تفوق مهن البنوك والشركات في ما يخص العائد المادي فيقول: "وضع مادي مزري مع مهن أخرى مثلا البنوك، الشركات، الضمان الاجتماعي فايدينا تاع بصح، ليسانس كيفك وفايتك، نفس الشهادة ويفوتك في الأجر مثل سونطراك، سونلغاز، صاحبي تارمنال يخدم في سونطراك تقني سامي (تارمنال) يخلص أكثر من 20 مليون، وإحنا بالقراف راني نوصل 6 ملايين بالنقابة والإضرابات المتواصلة"<sup>1</sup>، مع العلم أن هذا المبحوث سنة 53 سنة، ولديه خبرة في التدريس 29 سنة.

ومن خلال الجدول كذلك نلاحظ تأكيد بعض المبحوثين على أن الوضع المادي في السابق كان سيئا وبذلك بورود وحدة التحليل "وضع مادي سيء في السابق" بنسبة 14,28%، وهنا يؤكد لنا أحد المبحوثين بقوله: "حاليا الوضع المادي مليح (لا بأس به)، ولكن في القديم كان الوضع المادي سيئا يتذيل جميع المهن"<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> مقابلة رقم 5 بتاريخ: الثلاثاء 28 أبريل 2015، "كيفك وفايتك" تعني: مثلك من حيث المستوى الجامعي و يفوقك أجرا.

<sup>2</sup> مقابلة رقم 1 بتاريخ: السبت 18 أبريل 2015.

وفي الأخير يؤكد أحد المبحوثين على أن تحسن الوضع راجع لنضالات نقابة الكنايست حيث جاءت هذه الوحدة بنسبة 7,14%، وبذلك هنا ربط لتحسين الوضع المادي بعمل ونضال النقابة.

نخلص إلى أن هناك نوع ما من التصالح مع الوضع المادي للأستاذ استنادا إلى الأجر، وهذا التصالح لا يرقى إلى الوضع المادي الجيد، وبذلك هناك تطلع من الأستاذ النقابي للمزيد من التحسن في الوضع المادي، وهذا ما نلاحظه حول الاحتجاجات والإضرابات المتكررة لأعضاء هذه النقابة، وهذا النضال والعمل النقابي راجع بالأساس إلى ما يسمونه بالاختلالات في القانون الخاص للأستاذ، بالمقارنة التي يجرونها مع مهن أخرى تبعا للمستوى الجامعي ومدة التكوين في الجامعة، وبذلك يشعرون بعدم المساواة مع مهن أخرى بنفس الشهادة، وهنا نلاحظ بدون شك نشوء بذور الأولى للوعي بالعمل النقابي انطلاقا من رفضهم لما يتلقون من عائد مادي المتمثل في الأجر الشهري.

### 3- المحور الثاني: الوعي وتمثلات قيم المواطنة

#### 3-1- الوعي :

##### 3-1-1- الخلفيات المعرفية:

قصد التعرف على وعي الأستاذ النقابي بالعمل النقابي، فقد طرحنا سؤالين بسيطين على المبحوثين، مع توجيههم أثناء الإفادات، وهكذا لنوجه المقابلة إلى حيث ما يتوافق مع اشكاليتنا، وبعد تحليل محتوى كل المقابلات توصلنا إلى ما يلي:

#### جدول رقم 4-3-1-1: تحليل محتوى الخلفيات المعرفية حول النقابة للأستاذ النقابي.

الرقم	وحدة التحليل	التكرار	النسبة %
1	ضرورة العمل النقابي	2	6,06
2	النقابة هدفها الدفاع عن حقوق العمال	9	27,27
3	هي منظمة غير سياسية	5	15,15
4	النقابة ينظمها ويسيرها قانون	2	6,06
5	هدف النقابة هو تحسين الوضع المادي للعامل	3	9,09

6,06	2	النقابة شريك اجتماعي	6
6,06	2	النقابة مهمتها مراقبة عمل الإدارة	7
3,03	1	النقابة تساهم في تنمية الوعي القانوني للعامل	8
9,09	3	تأثرت بشخصيات نقابية	9
6,06	2	تأثرت بمواقف نقابية	10
6,06	2	أعضائها متطوعون ومنتخبون ديمقراطيا	11
%100	33	المجموع	

المصدر: من إعداد الباحث.

### التحليل السوسيولوجي للجدول :

يتضح من خلال الجدول بإجماع كل الباحثين يربطون النقابة بالدفاع عن حقوق العمال، ولهذا جاءت إفادات كل الباحثين تقول هذا، أما من حيث وحدات التحليل فنجد هذه الوحدة "النقابة هدفها الدفاع عن حقوق العمال" بنسبة 27,27% وهي أكبر نسبة ، مما يدل على التصاق النقابة بفكرة الدفاع عن حقوق العمال، ولهذا مرد هذا الوعي بالعمل النقابي لما تقدمه لهم النقابة من إطار قانوني للدفاع عن مصالحهم وحقوقهم التي يرونها مهضومة و هذا ما يتوافق ما توصلت إليه الباحثة ماري بيار مونرو - Marie- Pierre Moreau حول انخراط الاساتذة في العمل النقابي في إنجلترا حيث تقول: " في إنجلترا نجد نسبة 68 % من الأساتذة من الدرجة الثانية ينخرطون في النقابة من أجل حمايتهم في حال تعرضهم لمشاكل داخل العمل "1، وهكذا كما رأينا في المحور السابق (محور سوسيولوجيا مهنة التعليم)، وهنا يمكن نورد ما قاله لنا أحد الباحثين حول بذور العمل النقابي موجودة حتى في البيت بغية الدفاع عن حقوق والمصالح حيث يقول: "النقابة تدافع عن حقوق العمال، رب العمل لا يمكنه أن يكون دائما عند حسن تطلعات العمال فبعض الأحيان تغيب عنه بعض حقوق العمل هذا إذا كان هذا المسؤول فيه الخير، والعكس فلا داعي للكلام عليه، فلا بد من وجود نقابة، حتى بذورها موجودة

<sup>1</sup> Marie- Pierre Moreau , Usage et Conceptions des Organisations Syndicales chez les Enseignants du Second Degré : Une Comparaison France- Angleterre , in revue sociologie du travail , Vol 56 - N : 4 , 2014 , P 503 .

داخل الأسرة مثلا: الأولاد يطالبون بسيارة جديدة، أو مسكن واسع، وهذا نوع من العمل النقابي الغير معلن"<sup>1</sup>.

ويرتبط كذلك وعي الأستاذ النقابي بالعمل النقابي فالنقابة "هي منظمة غير سياسية"، حيث أتت هذه الوحدة بنسبة 15,15% وبذلك يدرك بأن العمل النقابي بعيد عن السياسة ولهذا يقبل عليه دون شك أو خوف، فالنقابة عنده منظمة معتمدة وتعمل في ظل قوانين الجمهورية.

ثم تأتي وحدات أخرى لا بأس بها من حيث التمثيل وأبرزها وحدة: "هدف النقابة هو تحسين الوضع المادي للعامل" بنسبة 9,09% مثل ما أشار إليه الباحث مانيل باريرا Manuel Barrera حيث يقول أن: "الطبقة العمالية تجد في البنية النقابية كمنظمة لتحقيق هدفين الاول هو امتلاك التصنيع و ثانيا هي فرصة مثلى لتحسين الوضعية الاجتماعية"<sup>2</sup> ، ثم وبنفس النسبة تأتي وحدة: "تأثرت بشخصيات نقابية"، وهنا يمكن إحقاق الوحدة الأولى بفكرة الدفاع عن حقوق العمال، وبذلك الوعي بالعمل النقابي مرتبط أساسا بالمصالح والحقوق المادية للعامل وحتى الحقوق المعنوية، أما الوحدة الثانية في ما يتعلق بالشخصيات النقابية على غرار عيسات إيدير، وعبد الحق بن حمودة، والمنسق الوطني للنقابة نوار العربي، فهذا مرده لتأثر هؤلاء المبحوثين بشخصياتهم القيادية.

تأتي بعد ذلك أفكار مرتبطة بالنقابة عند وعي الأساتذة المبحوثين، وهذه الأفكار وبنفس النسبة: 6,06% وهي: "ضرورة العمل النقابي" ، "النقابة يتضمنها ويسيرها قانون" ، "النقابة شريك اجتماعي" ، "النقابة مهمتها مراقبة عمل الإدارة" ، "أعضاؤها متطوعون ومنتخبون ديمقراطيا" ، وأخيرا وحدة: "تأثر بمواقف نقابية"،

<sup>1</sup> مقابلة رقم 6 بتاريخ: الأربعاء 29 أبريل 2015.

<sup>2</sup> Manuel Barrera , Helia Henriquez , Teresita Selamé , **Syndicats et Etat dans le Chili Contemporain la négociation collective , instrument de participation populaire** , institut de recherche des Nations Unies pour le Développement Social , Palais des Nations , Geneve ( suisse ) , 1985 , P 34 .

وهذه الأخيرة شددت انتباهنا أحد الإفادات حول موقف نقابي لأستاذة نقابية حيث يذكر المبحوث بقوله: "تأثرت بمواقف نقابية للكنابست، في إضراب 2003 كما طال، ناهز 3 أشهر لجأت السلطات إلى التهديد، وبدأ الانهيار، ففي جمعية عامة من جمعيات الشرق الجزائري، قرر الأساتذة الدخول وتوقيف الإضراب، قامت أستاذة، و نزع خمارها قائلة: مادامت القاعة مملوءة بالنساء، ما حاجتي لي بالخمار، فتراجع الأساتذة عن قرارهم وواصلوا الإضراب"<sup>1</sup>، وهنا تبرز لنا ظاهرة جديدة في طور التشكل وربما التطور بعد ذلك وهي بروز المرأة النقابية في وسط نقابي معروف كلاسيكيا بأنه ذكوري، خاصة مع النسبة العالية لتواجد المرأة في مهنة التعليم.

### 3-1-2- الخلفيات الممارساتية:

قصد التعرف عن الخلفيات الممارستية للعمل النقابي للأستاذة النقابية وذلك عن طريق الدوافع، فقد توصلنا بعد تحليل محتوى دوافع العمل النقابي إلى الجدول التالي:

#### جدول رقم 2-1-3-4: تحليل محتوى دوافع العمل النقابي.

الرقم	وحدة التحليل	التكرار	النسبة %
1	تحسين ظروف العمل	4	17,39
2	الدفاع عن حقوق العمال	4	17,39
3	حب العمل الجماعي	6	26,08
4	الاشتراك في نشاط اجتماعي	3	13,04
5	اكتساب خبرة في النشاط الاجتماعي	2	8,69
6	اكتساب علاقات اجتماعية جديدة	2	8,69
7	وضع حد للضغوطات الإدارية	2	8,69
	المجموع	23	100%

المصدر: من إعداد الباحث.

<sup>1</sup> مقابلة رقم 1 بتاريخ السبت 18 أبريل 2015.

**التحليل السوسيولوجي للجدول:**

يتضح من خلال الجدول بأن الوعي بالعمل النقابي لدى الأستاذ النقابي مرتبط ممارساتها بحبه للعمل الجماعي حيث تأتي هذه الوحدة "حب العمل الجماعي" بأكبر نسبة وهي 26,08%، وهكذا يتبين لنا أن العمل النقابي يستجيب للاستعدادات النفسية للنقابي الذي يحب العمل الجماعي.

وتأتي في المرتبة الثانية وحدتين بنفس النسبة: 17,39% وهما: "تحسين ظروف العمل" و"الدفاع عن حقوق العمال" وهما يصبان في نفس الأفكار التي ركز عليها المبحوثون من قبل حول ارتباط النقابة بالدفاع عن حقوق العمال.

وتأتي بعد ذلك وحدات يمكن إدراجها في ما يخص الاستعدادات النفسية للنقابيين، وأول هذه الوحدات: "الاشتراك في نشاط اجتماعي" بنسبة 13,04%، ثم تأتي الوحدات المتبقية بنفس النسبة: 8,69%، وهي وحدات: اكتساب خبرة في النشاط الاجتماعي، اكتساب علاقات اجتماعية جديدة، وضع حد للضغوطات الإدارية على العامل.

يمكن أن نخلص أن أهم رافد لوعي الأستاذ بالعمل النقابي هو فضائه المهني، حيث يعاني الأستاذ من ضغوطات مهنية وهضم للحقوق كما يراه هو، لذلك يرى بأن الوسيلة الوحيدة للدفاع عن حقوقه هو العمل النقابي، وبذلك نعتبر الأستاذ النقابي ينتهج منطق تفكير عقلائي فهو يبحث عن مصالحه ويدافع عنها عن طريق النقابة، ثم يتشجع للعمل النقابي لأنه فعل بعيد عن السياسة، وبذلك في نظره أنه لا يمارس السياسة بل يدافع عن مصالحه وحقوقه المادية والمعنوية وفق القانون، ثم أن هذا العمل النقابي ينسجم مع استعداداته النفسية، وأبرز هذه الاستعدادات هو حبه للعمل للجماعي، ونحن نقول بأنه مقتنع بأن الدفاع عن الحقوق لا يكون ذا جدوى إلا جماعيا وبالطبع عن طريق النقابة، دون أن ننسى تأثير المواقف النقابية في تشكل وبلورة وعي الأستاذ النقابي.



**3-2- تمثلات الأستاذ النقابي لقيم المواطنة:**

قصد الفهم والتعرف على تمثلات الأستاذ النقابي لقيم المواطنة، أي قيم الحرية، المساواة، المشاركة والمسؤولية الاجتماعية، فقد كانت أسئلتنا الموجهة للمبحوثين بسيطة في شكلها، ولكن حاولنا توجيه المبحوثين أثناء المقابلات إلى حيث ما يتوافق وإشكاليتنا، وقد توصلنا بعد تحليل محتوى المقابلات إلى التمثلات التالية حسب ترتيب القيم المذكورة سابقاً:

**3-2-1- الحرية:**

لقد قمنا بطرح السؤال التالي على المبحوثين، ماذا تمثل لك قيمة الحرية؟<sup>1</sup>، وبعد تحليل محتوى إفادات المبحوثين، توصلنا إلى ما نسميه تمثلات المبحوثين لقيمة الحرية وفق الجدول التالي:

**جدول رقم 4-3-2-1: تحليل محتوى تمثلات لقيمة الحرية.**

الرقم	وحدة التحليل	التكرار	النسبة %
1	الحرية قيمة مهمة	9	23,07
2	الحرية لها حدود	7	17,94
3	الحرية يضبطها القانون والشرع والقيم الاجتماعية	8	20,51
4	الحرية روح الإبداع	5	12,82
5	الحرية مرادفة للإنسانية	2	5,12
6	الحرية ضد العبودية	1	2,56
7	الحرية تعني العيش الكريم للإنسان	3	7,69
8	الحرية تعني حرية الفكر	4	10,25
	المجموع	39	%100

المصدر: من إعداد الباحث.

<sup>1</sup> انظر الدليل مقابلته الدراسة الميدانية في الملاح (الملحق رقم 2 : دليل مقابلته الدراسة الميدانية).

## التحليل السوسيولوجي للجدول :

يتضح لنا من خلال الجدول بأن المبحوثين قد أجمعوا على أن الحرية قيمة مهمة وعظيمة، حيث جاءت نسبة وحدة التحليل: "الحرية قيمة مهمة" بـ: 23,07% وهي أكبر نسبة مما يبين لنا أهمية قيمة الحرية النقابية التي يتمتعون بها وهي أبرز مظهرات لهذه الحرية، إلا أنهم يجمعون على أن هذه الحرية يضبطها القانون والشرع والقيم الاجتماعية، كما يبين الجدول حيث أتت هذه الوحدة بنسبة 20,51% أي في المرتبة الثانية، وبذلك يكاد يجمعون بأن الحرية لها حدود ليست مطلقة، حيث جاءت وحدة: "الحرية لها حدود" بنسبة 17,94% أي في المرتبة الثالثة، وهنا إشارة واضحة لاحترام الغير و عدم التعدي على حقوق و مصالح الغير و يقترب هذا ما يشير إليه الباحث و السوسيولوجي الهواري عدي حيث يقول أن "الفرد الحر هو الذي يخضع للعقل الذي يملي عليه إحترام الغير و مصالحه"<sup>1</sup>.

ثم يربط المبحوثين في تمثلاتهم للحرية بالإبداع والفكر، حيث جاءت وحدة: "الحرية روح الإبداع" بنسبة 12,82%، أما وحدة: "الحرية تعني حرية الفكر" بنسبة 10,25%.

وفي الأخير هناك وحدات تحليل أخرى تشير إلى تمثلات أخرى لقيمة الحرية، وهي "الحرية تعني العيش الكريم للإنسان"، ثم "الحرية مرادفة للإنسانية"، وأخيرا "الحرية ضد العبودية".

نخلص إلى أن تمثلات (الأساتذة النقابيين) لقيمة الحرية، بشكل أساسي محددة بثلاثة خصائص وهي الأهمية، فالحرية قيمة مهمة، ثم أن هذه القيمة لها حدود، وبذلك يرفضون الحرية المطلقة ويعتبرونها فوضى، أما الخاصية الثالثة ألا وهي بأن الحرية تمارس وفق ضوابط وهي القانون، والشرع وهنا يقصد به الشريعة الإسلامية ثم القيم الاجتماعية وهي قيم المجتمع، دون أن ننسى أنهم يربطونها بحرية الفكر والإبداع،

<sup>1</sup> Lahouari ADDI , L'Algerie Et La Démocratie : Pouvoir Et Crise Du Politique Dans L'Algerie Contemporaine, EDITION LA DÉCOUVERTE , PARIS , 1995 , p 141 .

ويمكن أن نقدم نموذج لقول بعض المبحوثين حول تمثلاته لقيمة الحرية حيث يقول: "الحرية هي أثنى مكسب في حياة الإنسان وأبرز ما يمثلها هي حرية المعتقدات، وحرية الأفكار والعلاقات وحرية التصرف في الممتلكات ولكنها ليست حرية مطلقة مثل ما يعرفها الغرب، فالمسلمون لهم حدود يقفون عندها، لأنهم يعرفون الحلال من الحرام والمرغوب من الممنوع، فلا بد للحرية من ضوابط تضبطها كالشرع والقانون الوضعي مثلا، والعقل"<sup>1</sup>.

وهكذا فإن المبحوثين باعتبارهم أساتذة فهم يمارسون إلى جانب مهنة التعليم يمارسون مهنة التربية، فمرجعياتهم الثقافية قادمة من الثقافة الأبوية، ثقافة متمسكة بقيم المجتمع وأهمها قيم الشريعة الإسلامية، دون أن ننسى العادات والتقاليد للمجتمع، ويضيفون ذلك عامل القانون الذي يمارسون في ظل العمل النقابي وقبله مهنة التعليم.

### 3-2-2- المساواة:

لقد قمنا بطرح السؤال التالي على المبحوثين: ماذا تمثل لك قيمة المساواة؟، وبعد تحليل محتوى إفادات المبحوثين، توصلنا إلى ما نسميه تمثلات المبحوثين لقيمة المساواة وفق الجدول التالي:

#### جدول رقم 4-2-3-2: تحليل محتوى تمثلات لقيمة المساواة.

الرقم	وحدة التحليل	التكرار	النسبة %
1	المساواة قيمة مهمة	3	9,37
2	المساواة هي العدالة الاجتماعية	6	18,75
3	المساواة مصدر قوة المجتمع	5	15,62
4	المساواة نقيضها الظلم	5	15,62
5	المساواة تعني تكافؤ الفرص (كفاءة، أداء، مجهود...)	13	40,62
	المجموع	32	100%

المصدر: من إعداد الباحث .

<sup>1</sup> مقابلة رقم 4 بتاريخ: الاثنين 27 أبريل 2015.

**التحليل السوسيولوجي للجدول:**

نلاحظ من خلال الجدول بما لا يدعو إلى الشك بأن تمثلات المبحوثين لقيمة المساواة هي بشكل أساسي تعني تكافؤ الفرص، حيث جاءت وحدة التحليل: **"المساواة تعني تكافؤ الفرص (كفاءة، أداء، مجهود...)"** بنسبة 40,62% حيث قاربت نصف وحدات التحليل، ويربط المبحوثون كذلك قيمة المساواة بالعدالة الاجتماعية حيث جاءت وحدة: **"المساواة هي العدالة الاجتماعية"** بنسبة 18,75%.

وتأتي وحدات تحليل أخرى تبين لنا تمثلات أخرى لقيمة المساواة عند الأساتذة النقابيين، وأهمها هي وحدة: **"المساواة مصدر قوة المجتمع"** بنسبة 15,62%، وبنفس النسبة تأتي وحدة: **"المساواة نقيضه الظلم"**، وبذلك تبين لنا تمثلات المبحوثين إلى ارتباط المساواة في مخيالهم بقوة المجتمع وهنا بلا شك المقصود به مجتمع العدالة الاجتماعية، هذا المجتمع الذي يغيب فيه الظالم وتسوده المساواة، فهذا الأخيرة هي نقيض الظلم، فلا يمكن لوجود مجتمع عادل وقوي في ظل الظلم أي غياب المساواة، مثل ما يذهب إليه الباحث: **حسام الدين علي مجيد** بإشارته لغاية المساواة حيث يقول " تتمثل الغاية الرئيسية من المساواة في المحافظة على السلم الاجتماعي"<sup>1</sup>.

ومن خلال الجدول نلاحظ مفارقة لكون ما أوردناه من ما تمثله قيمة المساواة عند المبحوثين إلا أنها لا تحتل أهمية كبيرة، وهذا استنادا إلى نسبة وحدة تحليل: **"المساواة قيمة مهمة"** بنسبة 9,37% وهي آخر نسبة في الترتيب، ويمكن إرجاعه أن تمثلات المبحوثين لقيمة المساواة مرتبطة بالممارسة على الواقع أكثر من القيمة النظرية لقيمة المساواة في مخيالهم.

ويمكن أن نورد كنموذج لتمثلات المبحوثين لقيمة المساواة حيث يقول المبحوث: **"المساواة هي ركيزة أساسية من الركائز في بناء مجتمع تسوده العدالة ولكل ذي حق حقه، وتشمل عدة ميادين، المساواة في العمل، المساواة في السكن، المساواة في**

<sup>1</sup> حسام الدين علي مجيد ، إشكالية التعددية الثقافية في الفكر السياسي المعاصر جدلية الاندماج و التنوع ، مركز دراسات الوحدة العربية ، سلسلة أطروحات الدكتوراة (85) ، بيروت ، ط1 ، 2010 ، ص 179 .

العيش بصفة عامة، ما نبغيش نكون خير من الناس ولا أقل منهم، مثلا أنزعج كثيرا في عدم احترام بعض الناس لدورهم في البريد أثناء دفع الأجرة مثلا"<sup>1</sup>.

### 3-2-3- المشاركة:

لقد قمنا بطرح السؤال التالي على المبحوثين: كيف تتجلى مشاركتك في الفضائين النقابي والمهني؟، وبعد تحليل محتوى إفادات المبحوثين، توصلنا إلى ما نسميه تمثلات المبحوثين لقيمة المشاركة وفق الجدول التالي:

#### جدول رقم 3-2-3-4: تحليل محتوى تمثلات لقيمة المشاركة.

الرقم	وحدة التحليل	التكرار	النسبة %
1	ممارسة العمل النقابي بكل التزام	9	32,14
2	المشاركة في اتخاذ القرارات النقابية	4	14,28
3	الانضباط في العمل النقابي	3	10,71
4	ممارسة الإضراب إذا تعذرت الحلول	2	7,14
5	المشاركة في الاجتماعات النقابية	4	14,28
6	إبداء الآراء والأفكار في العمل النقابي	5	17,85
7	المشاركة العقلانية في العمل النقابي	1	3,57
	المجموع	28	100%

المصدر: من إعداد الباحث .

#### التحليل السوسيولوجي للجدول:

نلاحظ بما لا يدعو إلى الشك بورود الإفادات كلها في الفضاء النقابي، وهذا طبعا راجع إلى كون قيمة المشاركة تمثل إجراءات جملة الحقوق، وحق الممارسة النقابية من هذه الحقوق.

نلاحظ من خلال الجدول، وضمن حق الممارسة النقابية نجد تمثلات المبحوثين تركز فكرة الالتزام في ممارسة العمل النقابي، حيث جاءت الوحدة المعبرة عن ذلك بنسبة 32,14%، ويرجع هذا أساسا إلى طبيعة الممارسة النقابية من إضرابات

<sup>1</sup> مقابلة رقم 6 بتاريخ: الأربعاء 29 أبريل 2015 ، "ما نبغيش نكون" تعني : لا أحب ان أكون .

واحتجاجات تتبعها ضغوطات من الوصايا، وهنا يكون الالتزام النقابي على المحك، وهو المحدد الأساسي لقوة النقابة، لهذا نجده في المرتبة الأولى، ثم تأتي فكرة أخرى تتمثل في وحدة: **"إبداء الآراء والأفكار في العمل النقابي"** بنسبة 17,85%، ففي مخيال المبحوث العمل النقابي لا يمكن له أن ينجح بدون مشاركة الجميع بأفكارهم وآرائهم حيث يمثل هذا غنى وثراء للعمل النقابي.

وتم يربط المبحوثون في تمثلاتهم لقيمة المشاركة في الممارسة النقابية هو خاصة الاجتماعات و اتخاذ القرارات ، فقد أتت الوجدتين بنفس نسبة 14,28%، وهاتين الوجدتين هما وحدة: **"المشاركة في اتخاذ القرارات النقابية"** ووحدة: **"المشاركة في الاجتماعات النقابية"**، وهكذا يتبين لنا بأن المبحوثون في تمثلاتهم يربطون العمل النقابي بأهمية مشاركة الجميع في الاجتماعات النقابية ، حتى تكون القرارات النقابية المتخذة ذات أرضية واسعة تعبر حقيقة عن طموحات ورغبات المنخرطين.

وقد أتت وحدات أخرى بنسب متواضعة لتمثلات المبحوثين لقيمة المشاركة، وهذه الوحدات هي **"الانضباط في العمل النقابي"** ، وهنا إشارة إلى ضرورة احترام القانون الأساسي للنقابة من طرف المنخرطين، وخاصة في ظروف الاستثنائية أي أثناء الإضرابات والاحتجاجات، ثم وحدة: **"ممارسة الإضراب إذا تعذرت الحلول"** وهنا إشارة واضحة إلى أن قرار الإضراب يكون لأسباب موضوعية، وليس لأتفه الأسباب ، أما الوحدة الأخيرة من حيث التمثيل فهي وحدة: **"المشاركة العقلانية في العمل النقابي"**، وهذه إشارة مهمة لضرورة انتهاج المنطق العقلاني في الممارسة النقابية في ظل القانون بعيدا عن التهور والممارسات البعيدة عن المنطق.

ويمكن أن نسرّد كنموذج للإفادات حول تمثلات المبحوثين لقيمة المشاركة حيث يقول المبحوث: **"أحرص على المشاركة في الاجتماعات النقابية وتفعيلها أكثر أي**

تحسيس جميع المنخرطين بضرورة عقلنة وإثراء العمل النقابي قصد تطويره أكثر، شعار النقابة هو النضال فقط"<sup>1</sup>.

نخلص إلى أن تمثلات الأساتذة النقابيين لقيمة المشاركة مرتبطة بشكل أساسي بأربعة أشياء وهي أولاً الالتزام النقابي، ثانياً إبداء الآراء والأفكار في هذا العمل النقابي، ثالثاً المشاركة للجميع في الاجتماعات النقابية، وفي الأخير المشاركة في اتخاذ القرارات النقابية، وإن كانت الأشياء الثلاثة المذكور سابقاً هي التي تجعل هذه القرارات النقابية المتخذة ذات مصداقية وقوة، ويمكن إرجاع كل هذا التركيز إلى حداثة التجربة النقابية، ونقص التكوين النقابي، فما تركيز هذا على تمثلات المبحوثين إلا أنه نابع من نقص في هذه الأفكار.

### 3-2-4- المسؤولية الاجتماعية:

لقد قمنا بطرح السؤال التالي على المبحوثين: ما هي مسؤولياتك تجاه النقابة والمهنة؟، وبعد تحليل محتوى إفادات المبحوثين، توصلنا إلى ما نسميه تمثلات المبحوثين لقيمة المسؤولية الاجتماعية وفق الجدول التالي:

### جدول رقم 4-2-3-4: تحليل محتوى تمثلات لقيمة المسؤولية الاجتماعية.

الرقم	وحدة التحليل	التكرار	النسبة %
1	واجب أداء المهام المهنية بإتقان	10	23,25
2	الالتزام بالقانون والأنظمة داخل المؤسسة	3	6,97
3	تربية الأجيال	6	13,95
4	التكوين المعرفي للأجيال	5	11,62
5	إحترام مواعيد العمل والاجتماعات المهنية	2	4,65
6	الدفاع عن حقوق العمال	2	4,65
7	واجب التكوين النقابي	2	4,65
8	تطوير العمل النقابي	5	11,62
9	الإخلاص في العمل النقابي	8	18,60
	المجموع	43	100%

<sup>1</sup> مقابلة رقم 9 بتاريخ: السبت 9 ماي 2015.

المصدر من إعداد الباحث .

### التحليل السوسيولوجي للجدول:

نلاحظ من خلال الجدول بأن المبحوثين قد بدأوا من خلال تمثلاتهم لقيمة المسؤولية الاجتماعية تركيزهم على الفضاء المهني، حيث جاءت وحدة: "واجب أداء المهام المهنية بإتقان" بنسبة 23,25% وهي أعلى نسبة مما يظهر لنا مدى ترسخ فكرة إتقان العمل وأداء المهام المهنية لدى الأستاذ النقابي، وتأتي بعد ذلك فكرة "الإخلاص في العمل النقابي" ، حيث أتت هذه الوحدة بنسبة 18,60%، مما تبين لدى المبحوثين ضرورة أن يكون النقابي مسؤول في عمله النقابي وذلك لعمله لصالح مصلحة كل المنخرطين، وليس لمصلحته الخاصة، معبرين عن ذلك بالإخلاص، وهنا نسجل التخوفات التي يبديونها المبحوثين بشأن الممارسة الغير مسؤولة لبعض النقابيين الذي يبحثون عن مصالحهم الخاصة وإهمال مصالح العمال.

في المرتبة الثالثة من حيث النسب تأتي وحدة: "تربية الأجيال" بنسبة 13,95%، وهنا نلاحظ بأن المبحوثين يركزون في مجال مهنتهم على الجانب التربوي لما يرونه من ضرورة ترافق التكوين المعرفي لهم، هذه الأخيرة التي جاءت بنسبة 11,62%، وبنفس النسبة جاءت وحدة "تطوير العمل النقابي"، وهنا يبدو واضحا في تمثلات المبحوثين بأن العمل النقابي لا يزال يشهد بعض الاختلالات ولهذا وجب تطويره حتى يعكس طموحات وأهداف المنخرطين من وراء هذه النقابة.

ثم تأتي بعد ذلك بعض الوحدات بنسبة لا بأس بها، وأهمها وحدة: "الالتزام بالقانون والأنظمة داخل المؤسسة" بنسبة 6,97%، ثم تأتي كل الوحدات بعد ذلك بنفس النسبة وهي 4,65%، وهي وحدات: احترام مواعيد العمل والاجتماعات المهنية، الدفاع عن حقوق العمال، واجب التكوين النقابي.

وكنموذج لإفادات المبحوثين يمكن أن نورد ما قاله المبحوث حول تمثلاته حول قيمة المسؤولية الاجتماعية حيث يقول أحد المبحوثين: "اتجاه المهنة: لا بد من توفر النزاهة



لدى العامل، تكوين التلاميذ وتلقينهم المعارف حسب البرنامج حيث يصبحون صالحين في المجتمع، ومهنة التدريس هي تربوية قبل أن تكون تعليمية، فمهنة التعليم لا تخلو من التوجيهات التربوية الرامية إلى بناء فرد فعال وصالح في المجتمع، وفي النقابة: هي بناء نقابة قوية ذات أفكار وقرارات موضوعية مثلاً: لا نضرب من أجل لا شيء أو لسبب بسيط لا يستدعي ذلك الإضراب"<sup>1</sup>.

نخلص إلى أن تمثلات الأساتذة النقابيين لقيمة المسؤولية الاجتماعية هي منقسمة بين الفضائين المهني والنقابي، مع تركيزهم على الفضاء المهني، وهنا التمثلات تركز على أداء المهام المهنية بإتقان ثم تربية الأجيال وتكوينهم معرفياً، أما في ما يخص الفضاء النقابي فالتمثلات تلح على الإخلاص في العمل النقابي ثم تطوير العمل النقابي، وهنا يمكن أن نشير إلى أن العمل النقابي في نظر الأساتذة النقابيين يحتاج إلى مراجعة وتطوير، ومرده هذا إلى نقص التكوين النقابي الذي لامناه في الدراسة الاستطلاعية، ونلمسه كذلك في الدراسة الميدانية، ثم في ما يخص الفضاء المهني فإن المبحوثين يركزون على النزاهة وإتقان العمل بشكل أساسي حتى يضمنوا سير عملية التربية والتكوين المعرفي للأجيال المسار الصحيح الناجح.

### 3-2-5- تمثلات الأستاذ النقابي لقيم أخرى:

وقصد استشراف مستقبل العمل النقابي في بعده القيمي لدى الأستاذ النقابي بادرنا إلى طرح سؤال بسيط على المبحوثين قصد التعرف على القيم التي يرونها مدعمة للعمل النقابي، ونص السؤال هو: هل القيم المذكورة سابقاً كافية لتجلي العمل النقابي؟، وبعد تحليل محتوى الإفادات خلصنا إلى الجدول التالي:

### جدول رقم 3-2-3-4: تحليل محتوى تمثلات لقيم أخرى.

الرقم	وحدة التحليل	التكرار	النسبة %
1	قيم كافية	6	28,57

<sup>1</sup> مقابلة رقم 6 بتاريخ: الأربعاء 29 أبريل 2015.

14,28	3	قيم غير كافية	2
19,04	4	تدعيم هذه القيم بقيمة الشجاعة	3
4,76	1	تدعيم هذه القيم بقيمة الحكمة	4
19,04	4	تدعيم هذه القيم بقيمة الإخلاص	5
14,28	3	تدعيمها بالتكوين النقابي	6
%100	21	المجموع	

المصدر: من إعداد الباحث .

### التحليل السوسولوجي للجدول:

نلاحظ من خلال الجدول بأن النسبة الأكبر من المبحوثين عبرت عن كفاية هذه القيم لتجلي عمل نقابي في المستوى وذلك بنسبة 28,57%، في حين عبر الآخرون عن عدم كفاية هذه القيم وذلك بنسبة 14,28%.

أما في ما يخص القيم التي يرونها لو دعمت القيم السابقة لكان أحسن، وهذه القيم أبرزها قيم الشجاعة والإخلاص حيث أتيا هذين القيمتين بنفس النسبة: 19,04%، أما القيمة الثالثة فقد كانت ضعيفة وهي قيمة الحكمة بنسبة 4,76%، وهنا يمكن أن نشير إلى أن العمل النقابي مرة أخرى يؤكدون على أنه مازال لا يستجيب لتطلعات المبحوثين وتنقصه الجرأة والمتمثلة في الشجاعة، وعدم الرضوخ للتهديدات والضغوطات، ثم أن هذا العمل ينقصه كذلك الإخلاص وهو سر استمرار العمل النقابي، هذا الأخير الذي يرونها لا بد أن يدعم بالتكوين النقابي بنسبة 14,28% أي النسبة التي قاربت القيم التي ذكرناها سابقا وهي قيمتي الشجاعة والإخلاص.

وهنا لا بد من الإشارة إلى ما ذكره لنا المبحوث حول القيم الأخرى فيقول: "نعم هذه القيم كافية شعار النقابة: نضال مدرسة مواطنة، نضال: استعمال الكفاءات والقدرات والانضباط داخل النقابة من أجل تحقيق مدرسة قوية ذات آفاق مستقبلية لإنتاج مواطنة حقيقية ومواطن مؤهل لتحمل مسؤولية مسبقا، التوسعة هدفها هو أن يكون المعلم

عصر فعال في التغيير داخل المجتمع، المعلم يصنع مواطن، يصنع في بنادام تاع مستقبل، المستقبل مرهون بالمواطن المنتج من طرف المعلم"<sup>1</sup>.

#### 4-المحور الثالث : التفاعل وممارسة قيم المواطنة:

##### 4-1-التفاعل الإجتماعي في الفضاء النقابي:

##### 4-1-1-4-التفاعل الاجتماعي من خلال الاتصال و التواصل:

قصد التعرف على التفاعل الاجتماعي في الفضاء النقابي، فقد طرحنا سؤالين بسيطين على المبحوثين، مع توجيههم أثناء الإفادات، حتى نوجه المقابلة إلى حيث ما يتوافق مع اشكاليتنا وبعد تحليل محتوى كل المقابلات توصلنا إلى ما يلي:

جدول رقم 4-1-4-1: تحليل محتوى الاتصال والتواصل في الفضاء النقابي .

الرقم	وحدة التحليل	التكرار	النسبة %
1	الاتصال عن طريق الوسائط الالكترونية	20	37,73
2	الاتصال عن طريق التنقل (الذهاب إلى البيت)	7	13,20
3	التواصل يكون وفق القانون النقابي	5	9,43
4	الاتصال عن طريق البيانات الرسمية	4	7,54
5	اجتماعات في قاعة الأساتذة	10	18,86
6	اجتماعات في المقر الولائي للنقابة	7	13,20
	المجموع	53	%100

المصدر: من إعداد الباحث .

#### التحليل السوسيولوجي للجدول:

نلاحظ جليا من خلال الجدول بأن الأساتذة النقابيين في تفاعلهم في الفضاء النقابي، وبداية بالاتصال يستعملون الوسائل التكنولوجية الجديدة في اتصالاتهم، حيث أتت وحدة تحليل: "الاتصال عن طريق الوسائط التكنولوجية" بنسبة 37,73% وهي أكبر نسبة، وبذلك فإن نقابة الكنايست تستفيد كثيرا من هذه الوسائط الالكترونية، وأهمها استعمال

<sup>1</sup> مقابلة رقم 3 بتاريخ: السبت 25 أبريل 2015 ، "بنادام تاع مستقبل" تعني : ابن آدم ( إنسان ) للمستقبل .

الموقع الإلكتروني للنقابة، ورسائل sms عبر الهاتف، وعبر الهاتف، وكذلك وسائل التواصل الاجتماعي مثل الفيسبوك.

وتبقى وسائل الاتصال القديمة سارية المفعول ولكن بنسبة أقل، حيث جاءت وحدة: **"الاتصال عن طريق التنقل (الذهاب إلى البيت)"** بنسبة 13,20% أي أقل من نصف النسبة السابقة، وهنا عبر المبحوثون عن إمكانية التنقل المباشر في بعض الحالات، وفي الأيام العادية يكون الاتصال عن طريق البيانات الرسمية التي تصل إلى الفروع عن طريق منسق الفرع، وهنا جاءت هذه الوحدة: **"الاتصال عن طريق البيانات الرسمية"** بنسبة 7,54%، وهنا جاءت هذه النسبة ضعيفة، نظرا للتطور التكنولوجي الذي وصلت إليه النقابة في استعمالها لشبكة الانترنت، وكذلك نظرا لطبيعة التكوين والمستوى الجامعي لجميع الأساتذة النقابيين بتحكمهم في هذه التقنيات، مما يجعلهم في غنى عن الطرق التقليدية (البيانات المسلمة)، مادام باستطاعتهم الوصول إلى المعلومة انطلاقا من البيت عبر تصفح الموقع الإلكتروني للنقابة.

رغم سيطرة الوسائط التكنولوجية في عملية الاتصال والتفاعل في الفضاء النقابي، إلا أن الأساتذة النقابيين يجتمعون في قاعة الأساتذة، وذلك قصد مناقشة المستجدات والخروج بقرارات مهمة في ممارساتهم النقابية، وهنا فقد جاءت وحدتي الاجتماعات بنسب متقاربة، حيث أتت وحدة: **"اجتماعات في قاعة الأساتذة"** بنسبة 18,86%، أما وحدة: **"اجتماعات في المقر الولائي للنقابة"** بنسبة 13,20%، وبذلك هناك تفاعل أكيد وتواصل بين الأساتذة النقابيين على المستوى المحلي (على مستوى المؤسسة)، وعلى المستوى الولائي (في المقر الولائي للنقابة)، هذا التفاعل الاجتماعي سوف ينتج عنه قيم في الممارسات النقابية للأساتذة النقابيين، ابتداء من النقاش، وما ينتج عن هذا النقاش من هدم لبعض الأفكار والقيم وإنتاج أفكار وقيم أخرى، في جو ثري بالأراء والأفكار إلى الاحتكام إلى التصويت بشكل ديمقراطي دون إقصاء أو تهميش لأي رأي، وبالتصويت يفصل في القرار النهائي للنقابيين، وهنا يؤكد المبحوثون على أن التواصل في الفضاء

النقابي يكون وفق القانون النقابي، حيث جاءت وحدة: "التواصل يكون وفق القانون النقابي" بنسبة: 9,43%.

وكنموذج لعملية التفاعل المبنية على الاتصال والتواصل في الفضاء النقابي يذكر لنا المبحوث: "الاتصال عن طريق الموقع الإلكتروني، والرسائل القصيرة sms، والبيانات تعلق داخل قاعة الأساتذة، التواصل داخل قاعة الأساتذة، والمجالس الولائية في مقر النقابة الولائي j'amaiz درنا اجتماع خارج هذه الأطر (قاعة الأساتذة، مقر النقابة الولائي)"<sup>1</sup>.

#### 4-1-2- خصائص التفاعل الإجتماعي في الفضاء النقابي:

بعد تفريغ كل المقابلات فقد تأكد لنا بأن نقابة الكنايست في تفاعل ونقاش مفتوح في فضائها النقابي، وبعد تحليل محتوى المقابلات توصلنا إلى ما نسميه خصائص هذا التفاعل من خلال الجدول التالي:

جدول رقم 4-1-4-2: تحليل محتوى خصائص التفاعل الاجتماعي في الفضاء النقابي.

الرقم	وحدة التحليل	التكرار	النسبة %
1	نقاش مفتوح وديمقراطي	7	9,09
2	طرح كل الآراء والأفكار	16	20,77
3	حرية النقاش	8	10,38
4	يتم وفق القانون النقابي	23	29,87
5	التشاور من أجل اتخاذ القرار	6	7,79
6	التصويت على القرار	11	14,28
7	الأقلية تخضع للأغلبية	6	7,79
	المجموع	77	100%

المصدر: من إعداد الباحث .

<sup>1</sup> مقابلة رقم 9 بتاريخ: السبت 9 ماي 2015 ، " j'amaiz درنا اجتماع " تعني : أبدا لم نعقد اجتماعا .

## التحليل السوسيولوجي للجدول:

يتضح من الجدول بأن التفاعل الاجتماعي في الفضاء النقابي المتمثل في النقاش يتم وفق القانون النقابي، فقد أكد المبحوثون أن الممارسة النقابية يُوْطرها القانون النقابي، حيث جاءت وحدة: "يتم النقاش وفق القانون النقابي" بنسبة: 29,87%، وهذا راجع إلى كون النشاط النقابي نشاط مراقب يتم في ظل القانون، ثم بعد ذلك فقد أكد كل المبحوثون بأن هذا النقاش يتم في ظل طرح كل الآراء والأفكار وبدون أي إقصاء، حيث جاءت وحدة: "طرح كل الآراء والأفكار" بنسبة 20,77%، وهذه النسبة في المرتبة الثانية، حيث يذكر المبحوث بقوله: "أن اجتماعاتها (الكتابست) طويلة جدا، ومن أهم أسباب ذلك توسعة النقاش إلى غاية الاستماع إلى آراء غريبة أحيانا (الناس تقول قاع لي في قلبها)"<sup>1</sup>.

بعد ذلك جاءت وحدة: "التصويت على القرار" بسبة 14.28 % وهي تؤكد بأن أي قرار لا يصدر إلا بعد التصويت السري في القرارات الحساسة أو برفع الأيدي في القرارات العادية، و هذه النسبة تؤكد على إجماع كل المبحوثين على ممارسة التصويت والانتخاب حسب الممارسات الديمقراطية، حيث المبحوث بقوله: "ثم يجري الانتخاب بالاعلبية (50% +1) (الرأي أكثر عدد في الأصوات) برفع الأيدي و أحيانا بالافتراع السري حسب الموضوع المثار للنقاش"<sup>2</sup>.

و بنسبة ليست بالقليلة جاءت وحدة: "حرية النقاش" بنسبة 10.38 % و هنا تأكيد على أن النقاش و التفاعل يتم بكل حرية، و تدعم هذه الحرية بكون أن النقاش مفتوح وديمقراطي، حيث جاءت وحدة هذه الأخيرة بنسبة 9,09%، وهنا يتأكد لنا بأن قيمة الحرية ممارسة بشكل ملموس في هذا النقاش، وكذلك قيمة المساواة ممارسة من خلال النقاش المفتوح لكل الأساتذة بدون استثناء، وهنا يتذكر المبحوث بقوله: "طرح كل

<sup>1</sup> مقابلة رقم 2 بتاريخ: الثلاثاء 21 أبريل 2015، "الناس تقول قاع لي في قلبها" تعني: الناس تعبر عن كل مافي جعبتها.

<sup>2</sup> مقابلة رقم 9 بتاريخ: السبت 9 ماي 2015.

الأفكار والآراء بكل حرية وتناقش بكل جدية، بعض الأحيان تكون حادة **biensur** خاصة في القرارات المصيرية (إضراب، وقفة احتجاجية ...) <sup>1</sup>.

وفي الأخير جاءت وحدتين بنفس النسبة 7,79% وهما: "التشاور من أجل اتخاذ القرار"، و"الأقلية تخضع للأغلبية"، وهذا شيء طبيعي لأن هدف النقاش هو التشاور والوصول إلى قرار يرضي الجميع، وطبعاً بعد الانتخاب يصبح القرار لازماً على كل المنخرطين، وهنا الأقلية تخضع للأغلبية وتلتزم بالقرار.

نخلص إلى أن التفاعل الاجتماعي في الفضاء النقابي نلمسه بشكل أكيد ويؤطر هذا التفاعل القانون النقابي، أما ممارساتنا فنلمس قيم الحرية والمساواة في جو ديمقراطي، هذا الجو الذي يسمح لهذا التفاعل بإخراج الممارسة النقابية إلى حد ما مقبول في ظل نقص التكوين النقابي الذي أكدته لنا بعض المبحوثين.

#### 4-2- ممارسة قيم المواطنة:

قصد رصد قيم المواطنة في ممارسات الأساتذة النقابيين، فقد حاولنا التعرف على هذا من خلال أسئلة نصف موجهة، حتى نترك للمبحوثين حرية الكلام، مع توجيههم إلى حيث ما يتوافق مع اشكاليتنا، وكانت النتائج وفق ترتيب قيم المواطنة السابقة الذكر: الحرية، المساواة، المشاركة، المسؤولية الاجتماعية كما يلي:

#### 4-2-1- ممارسة الحرية:

بعد تحليل محتوى إفادات المبحوثين لسؤال: هل هناك تداول على المناصب داخل الهياكل النقابية؟، كانت النتائج في جدول كالتالي:

جدول رقم 4-2-1-4: تحليل محتوى التداول على المناصب من خلال الممارسة.

الرقم	وحدة التحليل	التكرار	النسبة %
1	التداول غير موجود	2	6,45

<sup>1</sup> مقابلة رقم 6 بتاريخ: الأربعاء 29 أبريل 2015.

22,58	7	نعم موجود تداول	2
9,67	3	هروب القاعدة من المناصب	3
35,48	11	التداول ثقافة الكنايست	4
6,45	2	نقص في التكوين النقابي	5
12,90	4	عدم التفريط في الأعضاء القدامى	6
6,45	2	القاعدة تجدد ثقتها في القيادات الحالية	7
%100	31	المجموع	

المصدر: من إعداد الباحث.

### التحليل السوسيولوجي للجدول:

من خلال الجدول يتضح إجماع كل المبحوثين على أن التداول ثقافة الكنايست حيث جاءت هذه الوحدة بأعلى نسبة وهي 35,48%، وجاءت وحدة: "نعم موجود تداول" في المرتبة الثانية بنسبة 22,58% لتؤكد ممارسة التداول على المناصب داخل النقابة، وهنا يؤكد المبحوث ذلك بقوله: "نعم هناك تداول مثلا: من 2003 مر على النقابة 4 منسقين ولايين، وبإشراف المكتب الوطني، والتداول هو ثقافة الكنايست، وتسعى إلى تكريسها في الميدان"<sup>1</sup>.

وفي المقابل جاءت وحدات أخرى تؤكد على عدم وجود تداول سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، ولكن بنسب قليلة مقارنة بالسابق، فقد جاءت وحدة: "التداول غير موجود" بنسبة 6,45% وبنفس النسبة جاءت وحدة: "القاعدة تجدد ثقتها في القيادات الحالية"، وجاءت وحدة: "عدم تفريط في الأعضاء القدامى" بنسبة 12,90%، وهنا إشارة هاتين الوحدتين الأخيرتين ويشكل غير مباشر على أن هناك ممارسة قليلة نسبيا لعدم وجود تداول، وهذا راجع لرغبة القاعدة في تجديد ثقتها في الأعضاء القدامى، وهذا راجع كذلك كما تبين من خلال إفادات المبحوثين إلى هروب القاعدة من المناصب حيث جاءت هذه الوحدة بنسبة 9,67%، ويضيف المبحوثون من خلال إفاداتهم إلى نقص في التكوين النقابي حيث جاءت هذه الوحدة بنسبة 6,45%، وهنا يعبر المبحوث عن هذا كله بقوله: "حقيقة التداول غير موجود، لأن القاعدة لا تطوع للعمل في هذه المناصب،

<sup>1</sup> مقابلة رقم 3 بتاريخ: السبت 25 أبريل 2015.



معتقدة أن الموجودين في المناصب الحالية أفضل منها من ناحية النضج النقابي، كما أن الكثيرين من الأساتذة الجدد لا يعملون دور النقابة في مؤسساتهم والسبب هو غياب التكوين النقابي، المكلف بالتكوين النقابي تعيقه مهنة التدريس"<sup>1</sup>.

وقصد التأكد من ممارسة الحرية من قبل الأساتذة النقابيين من خلال تفاعلهم أضفنا سؤالاً آخر وهو كيفية اختيار المناصب حيث كان نص السؤال: كيف يتم اختيار المناصب داخل الهياكل النقابية؟، وبعد تحليل محتوى إفادات المبحوثين تحصلنا على الجدول التالي:

جدول رقم 4-4-1-2-2: تحليل محتوى كيفية اختيار المناصب داخل النقابة.

الرقم	وحدة التحليل	التكرار	النسبة %
1	عن طريق الانتخاب	15	28,84
2	حرية الترشح	8	15,38
3	وفق النظام الداخلي للنقابة	14	26,92
4	تزكية بعض الحالات	2	3,84
5	الاختيار على أساس النزاهة والكفاءة	6	11,53
6	التزكية ممنوعة	2	3,84
7	داخل الهيكل بالتشاور	5	9,61
	المجموع	52	%100

المصدر: من إعداد الباحث .

التحليل السوسيولوجي للجدول:

يتضح جلياً من خلال الجدول على إجماع كل المبحوثين على أن الانتخاب وهو سيد الموقف في اختيار المناصب، حيث جاءت وحدة: "عن طريق الانتخاب" بنسبة 28,84% تليها وحدة: "وفق النظام الداخلي للنقابة" بنسبة 26,92%، لتؤكد هذه الوحدة الأخيرة حرص النقابة على تطبيق النظام الداخلي في عملية انتخاب القيادات النقابية، دون أن ننسى حرية الترشح لجميع المنخرطين حيث جاءت وحدة: "حرية الترشح" بنسبة 15,38% في المرتبة الثالثة، وهنا تأكيد على ممارسة الحرية من قبل

<sup>1</sup> مقابلة رقم 1 بتاريخ: السبت 18 أبريل 2015.

الأساتذة النقابيين لقيمة الحرية بشكل جلي، ثم تأتي بعد ذلك وحدة: "الاختيار على أساس النزاهة أولاً ثم بعد ذلك الكفاءة".

وبعد انتخاب أعضاء الهيكل يؤكد لنا المبحوثون عن وجود ثقافة التشاور على توزيع المناصب داخل الهيكل حيث جاءت وحدة: "داخل الهيكل بالتشاور" بنسبة 9,61% باعتبار أن الأعضاء قليلون، فهنا الاختيار وتوزيع المناصب يتم ضمن التشاور الذي يؤدي إلى التوافق داخل الهيكل النقابي.

وفي الأخير هناك إشارات بعض المبحوثين إلى وجود تركية بعض الحالات حتى جاءت هذه الوحدة بنسبة متمثلة بـ 3,84% وهنا يسرد المبحوث بقوله: "بالانتخابات، والتركية بعض الحالات يقدمون عضو نظراً لكفاءته ونضاله المعهود، وملكاته الخطابية والتفاوضية"<sup>1</sup>، وبنفس النسبة أي بـ 3,84% جاءت وحدة: "التركية ممنوعة"، حيث تؤكد على أن التركية غير مرغوب فيها داخل الفضاء النقابي.

نخلص إلى أن من خلال تفاعل الأساتذة النقابيين في فضائهم النقابي يمارسون قيمة الحرية، وقد لمسنا هذا من خلال حرية وصول النقابيين إلى المناصب النقابية حيث التداول على هذه المناصب مكرس في الممارسة وفي ثقافة الكنايست، وهذا التداول يتم بالانتخاب وحرية تامة للترشح لكل النقابيين، دون أن ننسى حرص النقابة وبشكل لافت على ممارسة هذه الحرية وفق النظام الداخلي للنقابة، أي وفق القانون النقابي، وهذا ما يتوافق ما ذهب إليه السوسيولوجي الألماني يورغن هابرماس على ارتباط ممارسة الحرية بالقانون، فالحرية دون قانون هي فوضى حيث يقول: "الحرية دون قانون هي فوضى، وبالتالي فإنها قضاء على الحرية"<sup>2</sup>.

لكن هذه الحرية تعرقها بعض الممارسات في حدود ضيقة أهمها بعض الأحيان هناك تركية لبعض الأفراد، وهروب القاعدة من المناصب، وهذا راجع بشكل أساسي إلى

<sup>1</sup> مقابلة رقم 6 بتاريخ: الأربعاء 29 أبريل 2015.

<sup>2</sup> يورغن هابرماس، جوزف راتسنفر (البابا بندكتس XVI)، جدلية العلمنة: العقل والدين، تر: حميد لشهب، جداول للنشر والترجمة والتوزيع، بيروت، ط 1، 2013، ص 69.

نقص في التكوين النقابي، هذا النقص يؤدي إلى عدم تجديد الهياكل في بعض الأحيان خاصة مع الأجيال الجديدة التي ينقصها التكوين النقابي الذي يمكنها من لعب أدوار فاعلة في الممارسة النقابية.

#### 2-2-4- ممارسة المساواة:

بعد تحليل محتوى إفادات المبحوثين لسؤال : ما هو موقع القانون في الممارسة النقابية (اجتماعات، احتجاج....) ؟ كانت النتائج في جدول كالتالي:

#### جدول رقم 4-4-1-2-3: تحليل محتوى القانون في الممارسة النقابية.

الرقم	وحدة التحليل	التكرار	النسبة %
1	احتكام النقابة للقانون في نشاطاتها	17	41,46
2	حتى الاحتجاج يكون بالقانون	11	26,82
3	نقص في التكوين النقابي	8	19,51
4	تقصير قانوني من بعض النقابيين	1	2,43
5	النقابي يحترم القانون	3	7,31
6	القانون النقابي محترم	1	2,43
	المجموع	41	%100

المصدر: من إعداد الباحث.

#### التحليل السوسيولوجي للجدول:

يتضح من خلال الجدول بأن أكبر نسبة هي لوحدة: "احتكام النقابة للقانون في نشاطاتها" بنسبة 41,46%، هذا يعبر عن تطبيق النقابة للقانون في نشاطاتها، وهنا نقصد بالقانون النقابي بما فيه النظام الداخلي للنقابة، وتليه وحدة "حتى الاحتجاج يكون بالقانون" بنسبة 26,82%، وهذا يبين حرص النقابة على تطبيق القانون حتى في الاحتجاج، ونرجع هذا لحرص النقابة على ضبط العمل النقابي وتجنبيه بعض الانحرافات التي يمكن أن يبددها بعض المنخرطين خاصة في حالات الاحتجاج، وبذلك بمحافظه وحرصها على احترام القانون فهي تقطع الطريق أمام أي ممارسة يمكن لها أن تؤدي بالعكس في العمل النقابي، وبذلك يتأكد لنا من خلال هذا أن المنخرطين متساوون

أمام القانون، ولا يوجد هناك استثناءات، فهنا نلمس ممارسة لقيمة المساواة حتى في حالات الاحتجاج، فالمنخرطون متساوون، وهنا يقول أحد المبحوثين مجيباً على السؤال فيقول: **"النقابي عموماً يحترم القانون ولا يتخطاه فمثلاً قبل الدخول في إضراب فإن الأشعار يسبق ذلك بثمانية أيام فننتقدم بنسخة منه لوزارة التربية وللوظيف العمومي ولأجهزة الأمن وللمصالح الإدارية (البلدية، الدائرة، الولاية)، جمعية الأولياء..."**<sup>1</sup>.

وهناك وحدات جاءت بنسب قليلة تؤكد احترام النقابي للقانون حين نجد وحدة: **"النقابي يحترم القانون"** بنسبة 7,31%، ووحدة **"القانون النقابي محترم"** بنسبة 2,43%، وهذه الوحدات تضيف تأكيداً لممارسة المساواة أمام القانون من قبل المنخرطين.

إلا أن هذه الممارسة للمساواة تعيقها بعض الممارسات التي تبقى قليلة جداً، حيث تشير إلى ذلك وحدة: **"تقصير قانوني من بعض النقابيين"** التي أتت بنسبة قليلة جداً 2,43%، ويرجع هذا إلى نقص في التكوين النقابي الذي أكدته معظم المبحوثين حيث جاءت وحدة: **"نقص في التكوين النقابي"** بنسبة 19,51% وهي نسبة عالية نوعاً ما.

نخلص إلى أن هناك ممارسة لقيمة المساواة في الممارسات النقابية، وذلك من خلال مساواة المنخرطين أمام القانون، هذا الأخير الذي يعتبر محور النشاط النقابي، وإن سجلنا بعض العوائق لهذه الممارسة لقيمة المساواة، فمرده إلى نقص في التكوين النقابي.

#### 4-2-3- ممارسة المشاركة:

بعد تحليل محتوى إجابات المبحوثين لسؤال: كيف هي مشاركة المنخرطين في الاجتماعات؟ كانت النتائج في جدول كالتالي:

<sup>1</sup> مقابلة رقم 4 بتاريخ: الاثنين 27 أبريل 2015.

## جدول رقم 4-4-1-2-4: تحليل محتوى مشاركة المنخرطين في الاجتماعات.

الرقم	وحدة التحليل	التكرار	النسبة %
1	الكل يدفع اشتراك سنوي	3	6,25
2	إبداء الآراء	12	25
3	غيابات لا تؤثر في القرارات	7	14,58
4	حضور أغلبية المنخرطين	9	18,75
5	هناك غيابات	6	12,5
6	مشاركة حسب الحالات	8	16,66
7	مشاركة في اتخاذ القرارات	3	6,25
المجموع		48	%100

المصدر: من إعداد الباحث.

## التحليل السوسيولوجي للجدول:

يظهر جليا من خلال الجدول أن هناك مشاركة بإبداء الرأي من قبل المنخرطين، حيث جاءت وحدة: "إبداء الآراء" بنسبة 25% وهي الأعلى، وتؤكد الوحدة الثانية بعد ذلك أي وحدة: "حضور أغلبية المنخرطين" بنسبة 18,75%، تؤكد هذه الوحدة بأن الأغلبية يحضرون ويشاركون في الاجتماعات، ولكن الوحدة التي تأتي بعد ذلك تؤكد أن المشاركة حسب الحالات، حيث جاءت هذه الوحدة بنسبة 16,66%، وهنا يربط أحد المبحوثين مشاركة المنخرطين في الاجتماعات بالظروف، حيث تكون المشاركة حسب الظروف التي تمر بها النقابة فيقول عن مشاركة المنخرطين بأن: "هي متذبذبة بحسب الحدث والتوقيت، حدث مهم شعب بزاف، توقيت مناسب شعب بزاف والعكس صحيح، مع العلم أن قانون عقد الاجتماعات يكون السبت أو الثلاثاء مساء حسب القانون، وهذا يعرقل انعقاد الجمعيات، ولذلك قد يلجأ إلى عدم الالتزام بهذا القانون أحيانا عند الأحداث المهمة والخطيرة (اجتماع طارئ لحدث خطير) مع تحمل المسؤولية الإدارية عن ذلك، وهي في الغالب الخصم من الراتب، وفي الأوضاع العادية لا تتأثر القرارات بالغيابات"<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> مقابلة رقم 2 بتاريخ: الثلاثاء 21 أبريل 2015، "بزاف" تعني: كثير.

مقابل هذا الحضور للأغلبية هناك غيابات، فقد أكد لنا بعض المبحوثين بوجود غيابات، حيث جاءت وحدة: "هناك غيابات" بنسبة 12,5% وهي نسبة لا بأس بها، ولكن بنسبة أكبر نوعا من هذه النسبة، جاءت وحدة: "غيابات لا تؤثر في القرارات" ونسبتها 14,58%، وهذه الوحدة تؤكد على أن هذه الغيابات لا تؤثر في القرارات، حيث نجد أن الأغلبية ملتزمون بالحضور، ولذلك فالغيابات قليلة مقارنة بالحضور.

وبعد ذلك تأتي وحدات بنسبة قليلة تبين لنا بأن هذه المشاركة هي مشاركة في اتخاذ القرارات حيث جاءت هذه الوحدة بنسبة 6,25%، ثم بنفس النسبة جاءت وحدة: "الكل يدفع اشتراك سنوي"، وهنا يرجع تركيز المبحوثين على الاشتراك السنوي نظرا لكونه اشتراك رمزي ولهذا يعتبرونه تحصيل حاصل.

نخلص إلى أن مشاركة المنخرطين في أبرز الحقوق التي أقرها المشرع الجزائري، ألا وهو حق الممارسة النقابية، نلمس قيمة المشاركة في ممارسات الأساتذة النقابيين، هذه الممارسات تركز على المشاركة الفعالة في إبداء الآراء في القرارات المصيرية للنقابة، خاصة في ظروف الاحتجاج والإضراب، وهنا يتأكد حضور الأغلبية لهذه الاجتماعات، وإن كانت هناك غيابات، فهذه الغيابات لا تؤثر على القرارات لأنها غيابات قليلة مقارنة بالحضور، وفي الأوقات العادية فإن المشاركة تكون حسب الحالات، يتأكد لنا مرة أخرى أن التفاعل الاجتماعي للأساتذة النقابيين في فضائهم النقابي أنتج لنا ممارسات لقيمة المشاركة.

#### 4-2-4- ممارسة المسؤولية الاجتماعية:

بعد تحليل محتوى إفادات المبحوثين لسؤال: كيف هي ممارسة المنخرطين لالتزاماتهم المهنية؟ كانت النتائج في جدول كالتالي:

جدول رقم 4-2-1-4-5: تحليل محتوى مسؤولية المنخرطين تجاه المهنة .

الرقم	وحدة التحليل	التكرار	النسبة %
1	المنخرطون ملتزمون مهنيا	17	44,43

2	النقابة لا تدافع عن المقصرين	7	18,42
3	النقابة تحرص على التزام الجميع	7	18,42
4	ممارسة المهنة حسب الثقافة القانونية لكل أستاذ	1	2,63
5	هناك استثناءات قليلة	2	5,26
6	النقابة تزرع الحس المهني	4	10,52
	المجموع	38	%100

المصدر: من إعداد الباحث

### التحليل السوسيولوجي للجدول:

يتضح من الجدول أن أكبر نسبة لوحدات التحليل هي نسبة 44,43% لوحة التحليل: "المنخرطون ملتزمون مهنيا"، فقد عبر جميع المبحوثين على أن المنخرطين ملتزمون بأداء واجبات المهنة حيث يقول المبحوث: "عموما المنخرطون في نقابتنا ملتزمون مهنيا، وكلهم يتحصل على نتائج حسنة في نهاية السنة، كيف لا والنقابة زرعت فيهم ذلك الحس المهني وتلك المسؤولية إزاء الأجيال "الأغلبية يخدمو" <sup>1</sup>، والنقابة تحرص على التزام الجميع، حيث جاءت هذه الوحدة بنسبة 18,42%، وهنا يقول أحد المبحوثين: "الأغلبية ملتزمة بمهامها المهنية، والنقابة تسعى لالتزام جميع المنخرطين، كي تحوس على الحقوق قوم بالواجب عند المطالبة بالحقوق عليك بالالتزام بالواجب" <sup>2</sup>، وبنفس النسبة للوحدة الأخيرة أي بنسبة 18,42%، وجاءت وحدة التحليل: "النقابة لا تدافع عن المقصرين"، وهنا تأكيد واضح على إخلاء مسؤولية النقابة لتقصير بعض المنخرطين، وتعتبره خارج سيطرتها، بل أبعد من هذا فهي تحرص على انتخاب العناصر الجادة، وهنا يمكن اعتباره إستراتيجية من النقابة لانفلات من الضغوط التي يمكن أن تمارسها الوصاية، ولذلك فهي منتبهة جدا من تأثير العناصر الغير جادة على نشاطاتها النقابية، وهنا يذكر أحد المبحوثين بقوله: "في نقابتنا الكنايست الشرط الأساسي حتى تكون نقابي فعال لا بد أن تكون جدي في العمل (عندما نصوت في

<sup>1</sup> مقابلة رقم 4 بتاريخ: الاثنين 27 أبريل 2015.

<sup>2</sup> مقابلة رقم 8 بتاريخ: الأربعاء 6 ماي 2015 ، "كي تحوس" تعني : عندما تبحت .

الانتخابات حول الأعضاء الفرع لا يصوت على العناصر غير الجادة في مهنتها حنا ما نفوطش على برا كاص أي **bras cassé** ما يفوتش في معظم الحالات"<sup>1</sup>.

وبعد ذلك جاءت بعض الوحدات بنسب قليلة وأهمها وحدة: "النقابة تزرع الحس المهني" بنسبة 10,52%، وهنا تأكيد على توصيات النقابة غي أداء المنخرطين لالتزاماتهم المهنية، وفي نفس الوقت عبر بعض المبحوثين عن وجود تقصير بعض المنخرطين في واجباتهم المهنية، حيث جاءت وحدة التحليل: "هناك استثناءات قليلة" بنسبة 5,26%، وهذه الاستثناءات يقصد بها تقصير بعض المنخرطين في مسؤولياتهم المهنية، إلا أن هناك وحدة تؤكد أن ممارسة المهنة حسب الثقافة القانونية لكل أستاذ، حيث جاءت هذه الوحدة بنسبة هي الأضعف وهي 2,63%، وهنا يؤكد لنا مبحوث حول هذا الموضوع فيقول: "المنخرطون تشكيل بشري متنوع لا يمكن أن تضبط ميولهم وأفكارهم وعلى هذا لا يمكن إنكار أن بعض المنخرطين يعتقد أن مجرد الانخراط يعفيه من التزاماته المهنية أو يعطيه ميزة خاصة، وهذا خطأ نعمل دائما على تصحيحه بل ومحاربهه فالنقابي والمنخرط يجب أن يكون قدوة لغيرهما"<sup>2</sup>.

نخلص إلى أن التفاعل الاجتماعي للأساتذة النقابيين في فضائهم النقابي أدى إلى إنتاج ممارساتهم لقيمة المسؤولية الاجتماعية، وذلك بحرصهم على أداء مسؤولياتهم تجاه المهنة، وهذا يتماشى مع حرص النقابة على التزام الجميع بمسؤولياتهم تجاه المهنة، وهنا نسجل بأن النقابة لا تدافع عن المقصرين لمهامهم المهنية بل تعتمد إلى محاربة هذا التقصير وفي نفس الوقت إلى تصحيحه عبر توعيتهم بمسؤولياتهم تجاه مهنتهم، إلا أن هذا التقصير يسجل بشكل قليل، حيث عبر بعض المبحوثين عن وجود استثناءات قليلة، وفي المقابل برر بعض المبحوثين إلى أن سبب هذه الانحرافات مرده إلى نقص الثقافة القانونية لهؤلاء الأساتذة النقابيين، وهنا نرجعه إلى نقص التكوين النقابي الذي يظهر جليا في إفادات المبحوثين في المحاور السابقة، إجمالا نقول بأن التفاعل الاجتماعي للأساتذة

<sup>1</sup> مقابلة رقم 6 بتاريخ: الأربعاء 29 أبريل 2015 ، "حنا ما نفوطش على برا كاص أي **bras cassé** ما يفوتش في معظم الحالات" تعني : نحن لا ننتخب على العناصر الفاشلة في معظم الحالات .

<sup>2</sup> مقابلة رقم 2 بتاريخ: الثلاثاء 21 أبريل 2015.



النقابيين فيما بينهم وداخل الفضاء النقابي أنتج لنا ممارسة لقيمة المسؤولية، وأهم عائق لهذه الممارسة هو نقص في التكوين النقابي.

#### 5- المحور الرابع: النقابة والمجتمع:

##### 5-1-1-سلوكات:

وقصد الاقتراب في فهم أكثر لدور النقابة في التنشئة الاجتماعية للأستاذ النقابي، وأهم السلوكات والمكتسبات التي يخرج بها هذا الأستاذ النقابي من خلال انخراطه في النقابة وممارسته للعمل النقابي، وحتى نتحقق من المقاربة التي أوردناها في الإشكالية، ومفادها بأن الأستاذ النقابي يمتلك مما لاشك فيه وعيا، هذا الوعي يدفعه إلى الانخراط في العمل النقابي قصد الدفاع على حقوقه، وبذلك هو يعرف حقوقه ويدركها لهذا يدافع عنها، مقابل هذه الحقوق يكتشف واجباته وبذلك يترتب عن هذه المعرفة ممارسة لهذه الواجبات، وبذلك تتحقق المواطنة من خلال ممارسة قيمتي المشاركة المتمثلة في جملة الحقوق، وقيمة المسؤولية الاجتماعية المتمثلة في جملة الواجبات.

وحتى نتحقق من هذه المقاربة طرحنا بعض الأسئلة في هذا المحور، والسؤال الأول هو بهدف معرفة مدى اكتساب قيمة المسؤولية الاجتماعية تجاه مجتمعه والمتمثلة في تسيير المصلحة العامة، وكان نص السؤال هو: هل تشارك في نشاطات خارج عملك (ثقافية، اجتماعية ...) إذ كانت الإجابة نعم تحدث عن ذلك؟،

وبعد تحليل محتوى إفادات الباحثين توصلنا إلى الجدول التالي:

#### جدول رقم 4-1-5-1: تحليل محتوى مشاركة الباحثين في نشاطات خارج العمل.

الرقم	وحدة التحليل	التكرار	النسبة %
1	نعم أشارك	4	12,90
2	أشارك في نشاطات خيرية	9	29,03
3	أشارك في نشاطات ثقافية	3	9,67
4	لا أشارك	5	16,12
5	أشارك أحيانا في نشاطات اجتماعية	3	9,67

6	أشارك في نشاطات رياضية	3	9,67
7	النقابة أخذت كل جهدي	3	9,67
8	مهنة التعليم مهنة متعبة	1	3,22
المجموع		31	%100

المصدر: من إعداد الباحث.

### التحليل السوسولوجي للجدول:

يتضح من الجدول بأن أغلبية المبحوثين (5 مبحوثين) عبروا عن عدم مشاركتهم في النشاطات خارج العمل مقابل 4 مبحوثين عبروا عن مشاركتهم في النشاطات خارج العمل، ولكن بعد استرسالهم في الحديث أثناء المقابلة، اكتشفنا مفارقة ألا وهي أنهم معظمهم يشاركون في أعمال خيرية، حيث جاءت وحدة: "أشارك في نشاطات خيرية" بنسبة 29,03%، وهي أكبر نسبة لوحدات التحليل، وهذه النسبة تبين لنا بأن الأساتذة النقابيين يشاركون في الأعمال الخيرية، استمراراً للعمل التضامني الذي يمارسونه في العمل النقابي، فالعمل النقابي عمل جماعي تضامني، والعمل الخيري عمل تضامني، وبذلك فالعمل الخيري هو امتداد للعمل النقابي.

وجاءت وحدات أخرى تبين مشاركة الأساتذة النقابيين في نشاطات خارج فضائهم المهني، وقد جاءت هذه الوحدات بنفس النسبة 9,67%، وهي وحدات: أشارك في نشاطات ثقافية، أشارك في نشاطات اجتماعية، أشارك في نشاطات رياضية، وبذلك فإن المبحوثين قد عبروا عن مشاركتهم في هذه النشاطات، وبنفس النسبة نجد هناك وحدة تحليل: "النقابة أخذت كل جهدي"، هذه الوحدة التي تعبر عن استحالة القيام بنشاطات بسبب الانشغال في العمل النقابي، وهنا مفارقة ضد المقاربة التي أشرنا إليها في الإشكالية، فالنقابة هنا عائق للمشاركة بمسؤولية في تسيير المصلحة العامة خارج الفضاء المهني، وهنا يذكر المبحوث في هذا الصدد فيقول: "منذ أن انتسبت إلى النقابة

أخذت مني كل الجهد فلم أعد أمارس أي نشاطات من هذا النوع (اجتماعية)، ما عنديش الوقت كيفك"<sup>1</sup>.

وهناك عائق آخر لعدم المشاركة ألا وهو أن مهنة التعليم متعبة، حيث جاءت هذه الوحدة بنسبة 3,22%.

نخلص مما سبق بأن الأساتذة النقابيين يشاركون في نشاطات خيرية، وهم يفضلون هذا النشاط باعتباره مساهمة منهم في تسيير المصلحة العامة، وبذلك يمارسون قيمة المسؤولية الاجتماعية اتجاه المجتمع، إلا أن بعض المبحوثين عبروا عن عائق العمل النقابي، وكون مهنة التعليم متعبة، هذين العاملين هما أهم عائقين أمام هذه المشاركة.

#### 5-1-2-مكتسبات:

وقصد التعرف على أهم المكتسبات التي جناها الأستاذ النقابي من ممارسة العمل النقابي، كان سؤالنا بسيطاً ألا وهو: هل يمكنك أن تقيم واقعك بعد انخراطك في النقابة (المكتسبات، خبرات، سلوكات...)، وبعد تحليل محتوى إفادات المبحوثين توصلنا إلى الجدول التالي:

جدول رقم 4-5-1-2: تحليل محتوى المبحوثين لمكتسباتهم من الانخراط في النقابة.

الرقم	وحدة التحليل	التكرار	النسبة %
1	اكتساب ثقافة الحوار والنقاش والتفاوض	30	46,87
2	اكتساب قناعات ضد الانحرافات	5	7,81
3	معرفة القوانين	6	9,37
4	معرفة الحقوق	2	3,12
5	معرفة الواجبات	2	3,12
6	اكتساب مكانة بين الأساتذة	10	15,62
7	اكتساب ثقافة العمل في مجموعة	9	14,06
	المجموع	64	100%

المصدر: من إعداد الباحث.

<sup>1</sup> مقابلة رقم 2 بتاريخ: الثلاثاء 21 أفريل 2015، هنا يختتم المبحوث قوله بعبارة "ما عنديش الوقت كيفك" ، أي ليس لدي الوقت مثلك (مخاطبا الباحث).

**التحليل السوسيولوجي للجدول:**

يتضح جليا من خلال الجدول بأن أكبر نسبة لوحدات التحليل هي لوحدة: "اكتساب ثقافة الحوار والنقاش والتفاوض" بنسبة 46,87%، وهذا يعين لنا بأن المبحوثين يعتبر أهم مكتسب من خلال العمل النقابي هو اكتسابهم لثقافة الحوار والنقاش والتفاوض، وهذه الثقافة التي مارسوها وتدريبوا على تطويرها من خلال الاجتماعات والجمعيات العامة، ومما لاشك فيه بأن هذه الثقافة فيها ممارسة لقيمتي الحرية والمساواة، فالحرية متمثلة في حرية كل المنخرطين في التعبير عن آرائهم والدفاع عنها، وفي ظل مساواة بين جميع المنخرطين في التعبير عن آرائهم وأفكارهم.

تأتي بعد ذلك وحدة: "اكتساب مكانة بين الأساتذة" بنسبة 15,62%، وهنا تبرز أهمية المكتسبات الرمزية عند الأساتذة النقابيين من خلال الممارسات النقابية وأهمها مسألة تمثيل المنخرطين في المجلس الولائي، هذا المجلس الذي يعتبر أعلى هيئة على المستوى الولائي التي لها الفضل والفصل في إصدار قرارات مهمة في مسار العمل النقابي.

بعد ذلك وبنسبة متقاربة للوحدة السابقة تأتي وحدة: "اكتساب ثقافة العمل في مجموعة" بنسبة 14,06%، حيث تقترب هذه الوحدة مع الوحدة الأولى في بعض المعاني، وأهمها ممارسة المبحوثين لقيمتي الحرية والمساواة في العمل الجماعي، إضافة إلى بروز قيمتي المشاركة والمسؤولية الاجتماعية، حيث لا يمكن خلو أي عمل جماعي من الحقوق والواجبات حتى يكون العمل على أحسن حال.

بعد ذلك تأتي وحدة: "معرفة القوانين" التي جاءت بنسبة 9,37%، وبنسبة متقاربة جاءت وحدة "اكتساب قناعات ضد الانحرافات" بنسبة 7,81%، وهنا تعبر هاتين الوحدتين عن تناسق قيما بينهما، فالنقابة تجعل من الأستاذ النقابي على إطلاع على القوانين، وعبر هذه القوانين سوف يكتشف الانحرافات سواء في الفضاء المهني أو في

الفضاء النقابي، وهذه المعرفة بالقوانين تجعله يقتنع باتخاذ موقف ضد هذه الانحرافات، فهو ينشط نقابيا في ظل القانون.

وفي الأخير نلمس بعض الملامح التي تتطابق مع مقاربتنا المذكورة في الإشكالية ألا وهي أن الأستاذ النقابي بوعيه بالعمل النقابي الذي يقوده للدفاع عن حقوقه يكتشف واجباته، ومن ثمة تكتمل معرفته بهذه الواجبات إضافة إلى معرفته السابقة بالحقوق، ومن ثم يكتمل أهم بعدين للمواطنة وهما الحقوق والواجبات، حيث أنت وحدتين: "معرفة الحقوق" و "معرفة الواجبات" بنفس النسبة: 3,12%، ولاشك سوف ينتقل الأستاذ النقابي من مرحلة المعرفة إلى مرحلة الممارسة، أي ممارسة قيمتي المشاركة (ممارسة الحقوق)، والمسؤولية الاجتماعية (ممارسة الواجبات)، ولو أن نسب هاتين الوجدتين ضعيفتين إن هناك ملامح واضحة لتحقق مقاربتنا.

ويمكن ذكر ما قاله أحد المبحوثين إجابة على هذا السؤال حيث يقول: "لا أنكر أن العمل النقابي أحدث تطورا في شخصيتي من جهات عدة، الثقة في النفس، توسع المعارف والمدارك (القوانين، فن الحوار، قراءة الشخصيات من خلال الحركات)، حسن التواصل وسهولته مع الآخرين، القدرة على الإقناع، احترام الآخرين، وفرض الاحترام على الآخر"<sup>1</sup>.

نخلص من خلال هذا السؤال أو بالأحرى مكتسبات الأستاذ النقابي من خلال العمل النقابي، نجد أنه هناك ممارسة لقيم المواطنة الأربعة الحرية، المساواة، المشاركة، والمسؤولية الاجتماعية، وقد رصدنا بعض الملامح لتحقق مقاربتنا الواردة في الإشكالية، ومفادها بأن الأستاذ النقابي من خلال العمل النقابي، هذا العمل الذي يحركه الوعي من أجل الدفاع عن الحقوق وتكون المحصلة اكتشاف ومعرفة الواجبات، وهكذا يتحقق التوازن بين الحقوق والواجبات وهو جوهر المواطنة.

<sup>1</sup> مقابلة رقم 2 بتاريخ: الثلاثاء 21 أبريل 2015.

**2-5-النقابي وتطور المجتمع:**

قصد الاقتراب أكثر من الوصول إلى مقاربتنا السابقة كان لزاما تنويع الأسئلة ومن جهات عدة قصد جعل المقابلة سيرورة وليست عملية، ومن ثمة إفادات فيها ثراء أكثر ، وهذا قصد التعمق و الوصول على قدر المستطاع إلى أبعد نقطة ومن ثمن الاقتراب إلى ما نسميه إلى شبه تأكيد إلى حد ما إلى ما نعتبره نوعا ما وما يتطابق مع مقاربتنا، وسوف نلاحظ هذا، وكان نص السؤال هو: هل تعتقد أن النقابة تساهم في تطور المجتمع؟ إن كانت الإجابة نعم تحدث عن ذلك؟، وبعد تحليل محتوى الإفادات تحصلنا على الجدول التالي:

**جدول رقم: 2-5-4: تحليل محتوى النقابي وتطور المجتمع.**

الرقم	وحدة التحليل	التكرار	النسبة %
1	نعم تساهم في تطور المجتمع	9	13,63
2	المساهمة في تكوين جيل منضبط من العمال	7	10,60
3	معرفة الحقوق والواجبات	8	12,12
4	مساهمة النقابة في تحسين ظروف العمل	14	21,21
5	النقابة تخلق جو من الحوار والنقاش	11	16,66
6	دور تحسين ظروف العمل في تضاعف الإنتاج ما يعني تطور المجتمع	17	25,75
	المجموع	66	%100

المصدر: من إعداد الباحث .

**التحليل السوسولوجي للجدول:**

يظهر جليا من خلال الجدول على إجماع كل المبحوثين على مساهمة النقابة في تطور المجتمع، ثم تأتي أعلى نسبة وهي 25,75% من نصيب وحدة: "دور تحسين ظروف العمل في تضاعف الإنتاج ما يعني تطور المجتمع"، وهنا إشارة واضحة بأن النقابة تساهم في تحسين ظروف العمل، وبالتالي سوف يؤدي هذا إلى مضاعفة الإنتاج، بعد ذلك تأتي وحدة متقاربة في النسبة والمعنى، وقد جاءت وحدة: "مساهمة النقابة في تحسين ظروف العمل" بنسبة 21,21%، وجوهر العمل النقابي هو تحسين التوعية

المهنية والاجتماعية للعامل، ويذكر المبحوث بقوله: "نعم بما أنها تساهم في تحسين ظروف الأستاذ والتعليم إذن تكوين أسرة ومجتمع مصلحين (مجتمع صالح) وبالتالي يتطور اجتماعيا، سياسيا واقتصاديا"<sup>1</sup>.

ثم تأتي بعد ذلك وحدة تحليل: "النقابة تخلق جو من الحوار والنقاش" بنسبة: 16,66%، وهذا الجو مما لا شك فيه يسوده من حيث الممارسة قيم المساواة والحرية، وهذا الجو من النقاش مفتوح دائما ويتداخل بين الفضائين المهني والنقابي، ومع استمراره ينتج لنا أكثر من قيمة، وهنا يذكر أحد المبحوثين في جزء من إفادته بقوله: "يصبح له رصيد من الثقافة القانونية، يتعلم ثقافة الحوار، وكيف يؤسس للمطالب"<sup>2</sup>.

بعد ذلك تأتي وحدة تحليل: "معرفة الحقوق والواجبات" بنسبة 12,12%، وهي نسبة معتبرة ويكاد المبحوثون يجمعون على ذكرها فهنا العمل النقابي يؤدي بالأستاذ النقابي من خلال ممارسته النقابية إلى معرفة الحقوق والواجبات وهذا هو جوهر المواطنة، وحتما هذه المعرفة تجعل من الأستاذ النقابي ينتقل إلى مرحلة الممارسة، وبالتالي ممارسة قيمتي المشاركة (ممارسة الحقوق) والمسؤولية الاجتماعية (ممارسة الواجبات)، وهكذا يتضح جليا لنا وصولنا بشكل أقرب إلى مقاربتنا المذكورة سابقا في الإشكالية.

وطبعا ينتج عن هذه المعرفة بالحقوق والواجبات ممارسات لقيمتي المشاركة والمسؤولية الاجتماعية، وهو ما يؤدي بالمساهمة في تكوين جيل منضبط من العمال، حيث أتت هذه الوحدة بنسبة متقاربة من سابقتها أي بنسبة 10,60%.

نخلص إلى أن الأستاذ النقابي عبر فضاء النقابة يتعرف على حقوقه وواجباته، وحتما سوف يؤدي هذا إلى ممارسة قيمتي المشاركة والمسؤولية الاجتماعية، أي إلى الوصول إلى جوهر المواطنة القائم على التوازن بين الحقوق والواجبات، ويكتمل صرح المواطنة بممارسة قيمتي الحرية والمساواة في جو الحوار والنقاش الذي تخلقه النقابة،

<sup>1</sup> مقابلة رقم 5 بتاريخ: الثلاثاء 28 أفريل 2015.

<sup>2</sup> مقابلة رقم 7 بتاريخ: السبت 2 ماي 2015.

وفي الأخير الأكيد أن دور النقابة المحوري والمتمثل في تحسين ظروف العمل سوف يؤدي إلى إنتاج وإبداع أكثر مما يساهم في تطور المجتمع اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا، وهنا يذكر لنا أحد المبحوثين بتعبيره الخاص بقوله الكامل إجابة على هذا السؤال فيقول: "نعم لأن تطور المجتمع يبدأ من معرفة حقوقه وواجباته وهذا ما تقوم به النقابة، لأنني أعتقد أن المجتمعات المتطورة(الغرب) يقوم على هذا المبدأ، تعريف الناس بحقوقهم، وتسهيلها عليهم، ومن ثمة يتمتعون بأداء واجباتهم"<sup>1</sup>.

### 3-5- العمل النقابي واقع وآفاق:

#### 1-3-5- واقع وانجازات:

ونحن نقرب من نهاية المقابلة مع المبحوثين حاولنا أن نقرب من واقع العمل النقابي من خلال الانجازات وهذا من منظور الأساتذة النقابيين، وهذا قصد رصد بعض ملامح النقد أو الرضا عن هذه التجربة النقابية، وللاقتراب من ذلك كان سؤالنا بسيط ألا وهو: كيف تقيم عمل النقابة ؟ ، وبعد تحليل محتوى إفادات المبحوثين توصلنا إلى الجدول التالي :

#### جدول رقم: 1-3-5-4: تحليل محتوى واقع وانجازات العمل النقابي.

الرقم	وحدة التحليل	التكرار	النسبة %
1	ساهمت النقابة في تحسين ظروف الأستاذ	12	24,48
2	أرجعت المكانة للأستاذ في المجتمع	8	16,32
3	النقابة قامت بدناميكية في المجتمع	6	12,24
4	لم تحقق بعض المطالب	3	6,12
5	استفادت عدة قطاعات من عمل النقابة	4	8.16
6	هناك بعض السلبيات	1	2,04
7	النقابة لها انجازات	10	20,40
8	النقابة تحترم القانون	5	10,20
	المجموع	49	%100

المصدر: من إعداد الباحث.

<sup>1</sup> مقابلة رقم 2 بتاريخ: الثلاثاء 21 أبريل 2015.



## التحليل السوسيولوجي للجدول:

يظهر جليا من خلال الجدول بأن تركيز إفادات المبحوثين حول إنجازات النقابة كان بالدرجة الأولى حول تحسين الوضعية المادية للأستاذ، حيث جاءت وحدة: "ساهمت النقابة في تحسين ظروف الأستاذ" بنسبة 24,48% وهي أعلى نسبة وهنا نقصد بظروف الأستاذ أي الظروف المهنية والاجتماعية والمادية، ثم تأتي وحدة الثانية من حيث النسبة لتدعم هذه الوحدة، فقد أتت وحدة: "النقابة لها إنجازات" بنسبة 20,40%، وطبعا هنا الانجازات يقصد بها الانجازات في مجال تحسين الظروف المهنية والاجتماعية والمادية لأستاذ التعليم الثانوي، وانعكاس هذه الانجازات على أطوار أخرى مثل طور المتوسط وطور الابتدائي.

وقد انعكست هذه الانجازات المادية على مكانة الأستاذ والمعلم بصفة عامة، ولهذا أتت وحدة: "أرجعت المكانة للأستاذ في المجتمع" بنسبة: 16,32%، وهذه هي النسبة الثالثة من حيث الترتيب، وهنا يدعم هذا الاتجاه ما سرده علينا المبحوث بقوله: "صورة المعلم تغيرت، كان يدير ستوب ولا يجي باللوطو، المعلم مكاش يحوس ولا يحوس، المعلم مكاش يلبس كوستيم أصبح يلبس كستيم، صار المعلم ينافس مسؤوله داخل المؤسسة الواحدة في الرتبة (أستاذ مكون من نفس رتبة مدير) حتى نحافظ على كفاءة الأستاذ ولا تمتصها الإدارة"<sup>1</sup>.

وتأتي بعد ذلك وحدة: "النقابة قامت بديناميكية في المجتمع" بنسبة 12,24%، لتؤكد لنا حجم الانجاز الذي قامت به النقابة حسب نظرهم، فحسبهم فالنقابة قامت بحراك داخل المجتمع من خلال الاحتجاجات التي استمرت عدة سنوات قبل الاعتراف الرسمي واعتماد النقابة من قبل السلطات الرسمية، وهنا يرد لنا أحد المبحوثين بقوله في هذا الشأن فيقول: "نقابة الكنايست قامت بثورة اجتماعية شاملة، كانت كل القطاعات بدون

<sup>1</sup> مقابلة رقم 3 بتاريخ: السبت 25 أفريل 2015 ، "كان يدير ستوب ولا يجي باللوطو" تعني : كان يلجؤ للركوب مجانا و أصبح الآن يملك سيارة ، "المعلم مكاش يحوس ولا يحوس" تعني : المعلم لم يكن يقوم بزيارات سياحية و أصبح الآن يفعل ذلك ، "المعلم مكاش يلبس كوستيم أصبح يلبس كستيم" تعني أن المعلم كان لباسه متواضعا ولكن الآن لباسه لائق و كلمة "كوستيم" هي بالفرنسية "costume" .

قانون خاص، وها هي اليوم كل القطاعات تتمتع بقانون خاص، بفضل مبادرة الكنايست تاع 2003، عمل كنايست عمل استفادت منه جميع الأسلاك<sup>1</sup>، ويذكر استفادة كل القطاعات من عمل الكنايست، هذه الأخيرة هي وحدة من وحدات تحليل حيث جاءت بنسبة 8,16%، التي تؤكد نظرة المبحوثين إلى حجم الانجاز الذي قامت به النقابة وكيف انعكس على القطاعات الأخرى.

وبعد ذلك يؤكد لنا بعض المبحوثين بأن "النقابة تحترم القانون" ، حيث جاءت هذه الوحدة بنسبة 10,20% وهذه النسبة قليلة مقارنة بجوهر العمل النقابي الذي يعتبر القانون مظلة العمل النقابي بكل تفاصيله.

وطبعا لا يمكن أن يكون هناك عمل نقابي يستجيب لكل تطلعات المنخرطين، ولهذا قد عبر لنا بعض المبحوثين عن بعض المطالب التي لم تتحقق، حيث جاءت وحدة: "لم تحقق بعض المطالب" بنسبة 6,12%، وفي الأخير عبر لنا مبحوث واحد بأن النقابة لها بعض السلبيات إلا أن هذه الوحدة جاءت بنسبة ضعيفة جدا حيث جاءت وحدة: "هناك سلبيات" بنسبة 2,04%، وهنا يسرد لنا المبحوث بقوله الكامل جواب على السؤال بقوله: "النقابة نتاج أفكار بشرية ولا تسلم الفكرة من الخطأ أو الأتانية ولما كان التقييم بالأغلبية فيمكن أن أقول بأن إيجابيات هذه النقابة تغلب سلبياتها إلى غاية هذه الساعة أنا راض عن أدائها، لكن لا يمكن أن أتنبأ بمستقبلها ولكل حادث حديث"<sup>2</sup>.

نخلص إلى أن النقابة في نظر الأساتذة النقابيين أحدثت تغييرا داخل المجتمع من خلال تغيير وضعية الأستاذ في بعدين أساسيين، فالبعد الأول هو البعد المادي وذلك بتحسين وضعيته المادية والمهنية والاجتماعية عبر الاحتجاجات والإضرابات التي قامت بها، أما البعد الثاني فهو البعد الرمزي وهو تغيير ذهنية المجتمع ونظرته تجاه الأستاذ، وهنا كان للنقابة دور كبير في استرجاع هذه المكانة الرمزية التي يتمتع بها الأستاذ ورجل التعليم من احترام وتقدير لما يمارسه من مهنة متعبة ونبيلة في نفس الوقت، وهنا

<sup>1</sup> مقابلة رقم 1 بتاريخ: السبت 18 أبريل 2015.

<sup>2</sup> مقابلة رقم 2 بتاريخ: الثلاثاء 21 أبريل 2015.

يذكر لنا أحد المبحوثين بروز إحدى قيم المواطنة في ممارسة الأساتذة النقابيين للعمل النقابي، ألا وهي قيمة المسؤولية الاجتماعية، وهنا يقول المبحوث: "كثرة الاحتجاجات ولد نوع من الحركية والديناميكية داخل هياكل النقابة، أين أصبح الجميع يحس بالمسؤولية تجاه المهنة، وداخل الفضاء النقابي هي في الأطر النظامية رغم العراقيل والعواقب سواء من هيئات أو من طرف أشخاص مسؤولين"<sup>1</sup>.

### 5-3-2- إستمارة وأفاق:

ومع وصولنا إلى السؤال الأخير في المقابلة، فقد حاولنا الاقتراب من فهم بعض الملامح التي تؤكد أو تنفي الاستمرار في هذه النقابة أو تغييرها بنقابة أخرى، حتى نفهم ما يدور في مخيال الأساتذة النقابيين حول العمل النقابي في ظل هذه النقابة، وربما استنتاج بعض النقائص في مجال الممارسات في بعدها القيمي بعيدا عن البعد المادي، وكان سؤالنا نوعا ما مفاجئا لهم ألا وهو: هل تفكر في الانضمام إلى نقابة أخرى؟، وبعد تحليل محتوى إفادات المبحوثين توصلنا إلى الجدول التالي:

### جدول رقم 4-3-5-2: تحليل محتوى "سؤال رقم 24"<sup>2</sup>.

الرقم	وحدة التحليل	التكرار	النسبة %
1	لا أفكر	7	18,42
2	النقابة أعطتني الكثير	12	31,57
3	إذا انحرفت سوف أغيرها	5	13,15
4	نقابة الكنايست سوف أغيرها	8	21,05
5	مادامت باقية على مبادئها أنا بقي	5	13,15
6	النقابة في تطور مستمر	1	2,63
	المجموع	38	100%

المصدر: من إعداد الباحث .

<sup>1</sup> مقابلة رقم 7 بتاريخ: السبت 2 ماي 2015.

<sup>2</sup> أنظر دليل مقابلة الدراسة الميدانية في الملاحق ( الملحق رقم 2 : دليل مقابلة الدراسة الميدانية ) .

## التحليل السوسولوجي للجدول:

يظهر جليا من خلال الجدول اجماع كل المبحوثين على أنهم لا يفكرون في مغادرة هذه النقابة وتغييرها بنقابة أخرى، بينما عبر بعض المبحوثين بتغييرها إذا انحرفت عن المسار الذي عهدوها عليه، حيث جاء هذا الموقف بتغييرها في حالة انحرافها في تعبير أكثر من نصف المبحوثين، وهنا نسجل بأن العمل النقابي هؤلاء المبحوثين مرتبط بالمبادئ وليس بالهياكل والأشخاص.

وفي مقابل هذا نجد بأن جميع المبحوثين يؤكدون اعترافهم بانجازات النقابة، فهذا في نظرهم لا يمكن تغييرها، حيث جاءت وحدة: "النقابة أعطتني الكثير" بنسبة: 31,57% وهي أعلى نسبة تليها وحدة: "نقابة الكنايست نقابة قوية وذات مبادئ" بنسبة 21,05%، وهنا يؤكد المبحوثون بأن النقابة لها فضل علينا ولا زالت تتمتع بمبادئ وفي ظل استمرار قوتها على الساحة.

بينما يربط مبحوثون آخرون مسألة بقائهم في النقابة ببقاء واستمرار النقابة على نفس النهج الذي قامت عليه في البداية، حيث جاءت وحدة: "مادمت باقية على مبادئها أنا باقي" بنسبة: 13,15%، وهنا واضح لدى المبحوثين التزامهم بالبعد القيمي للعمل النقابي، فهذا الأخير قيم ومبادئ، والبقاء في هذه النقابة هو مرتبط بشرط توفر هذه القيم والمبادئ، وهناك وحدة تحليل أخيرة جاءت بنسبة ضعيفة وهي وحدة: "النقابة في تطور مستمر" حيث جاءت بنسبة: 2,63%، وهنا تعبر عن وجود نقص في تطور هذه النقابة، فنسبة هذه الوحدة تشير إلى نقص التطور، ويمكن إرجاعه إلى نقص في التكوين النقابي الذي أشرنا إليه في جميع المحاور السابقة للمقابلة.

وحول ارتباط العمل النقابي بالبعد القيمي والمبادئ لدى الأساتذة النقابيين يقول أحد المبحوثين: "مادامت النقابة تعمل بالمبادئ التي أسست عليها فنحن باقون فيها، إلا إذا انحرقت فنسعى إلى خلق نقابة أخرى تلي ما نطمح إليه"<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> مقابلة رقم 8 بتاريخ: الأربعاء 6 ماي 2015.

نخلص إلى أن الأساتذة النقابيين رغم اعترافهم بفضل وانجازات النقابة، وعدم تفكيرهم في تغيير النقابة والانضمام إلى نقابة أخرى، إلا أنهم يربطون هذا الالتزام النقابي بوعيهم وقناعتهم بأن العمل النقابي قيم ومبادئ ، فطالما توفرا هذين الشرطين كانت هناك استمرارية في النقابة، وإلا تغيير النقابة، والبحث عن نقابة تلي طموحاتهم وتستجيب لتطلعاتهم، وهنا يعبر أحد المبحوثين بقوله: "لا أفكر في الوقت الحالي لأن نقابة الكنايست نقابة قوية، وأنا معها مادامت باقية على الاتجاه التي هي عليه ماليا، تخرج نخرج"<sup>1</sup>، وهنا يتأكد لنا بأن النقابة ليست فقط للدفاع عن حقوق منخرطيها، بل هي كذلك فضاء لممارسة قيم وانتاج ممارسات تلمس فيها هذه القيم، وبذلك تساهم في التنشئة الاجتماعية لمنخرطيها عبر التفاعل الاجتماعي بين الأساتذة النقابيين واستمرار هذا التفاعل الاجتماعي مرتبط بحضور الوعي لدى الأساتذة النقابيين، حيث يعتبر هذا الوعي المحرك الأساسي للانتقال من الفضاء المهني إلى الفضاء النقابي، ليتولد لدينا بعد كل هذا التفاعل أستاذا نقابيا يمارس قيما، وأهم هذه القيم قيم المواطنة، المتمثلة في الحرية والمساواة، المشاركة والمسؤولية الاجتماعية، إلا أن من بين العوائق التي تحول دون الوصول إلى ذلك يشكل أحسن هو نقص في التكوين النقابي داخل نقابة الكنايست.

## 6- نتائج الدراسة:

بعد الانتهاء من تحليل كل المقابلات التي أجريناها مع التطرق لما توصلنا إليه في الفصول السابقة يمكننا أن نلخص نتائج الدراسة هذه كما يلي :

1- قيادي النقابة الكنايست قد مارسوا العمل النقابي ضمن نقابة (UGTA)، فنقول بأن نقابة الكنايست خرجت من رحم (UGTA)، ينطبق هذا على الأحزاب السياسية التي خرجت من رحم حزب جبهة التحرير الوطني (FLN).

2- حسب عينة الدراسة فإننا وجدنا نصف العينة لم تمارس أي مهنة، فمهنة التعليم هي المهنة التي مارسوها ويمارسوها لحد الآن، أما النصف الآخر فقد

<sup>1</sup> مقابلة رقم 6 بتاريخ: الأربعاء 29 أبريل 2015.

- أكدوا لنا بأنهم قد مارسوا مهن موسمية، أو مهن في النجارة، ونخلص من الفريقين بأن الذين يمارسون مهنة التعليم هم في معظمهم من الطبقات التي ليس لها دخل سوى مهنة التعليم فهي طبقات ميسورة الحال.
- 3- دوافع اختيار الأستاذ النقابي للدخول إلى مهنة التعليم هي دوافع رمزية بالأساس، وهي المكانة التي يحتلها الأستاذ في المجتمع، وتأتي الدوافع العقلانية بعد ذلك والتمثلة في التحصيل المادي من وراء المهنة وطبيعة التكوين الذي يفرض المهنة على الأستاذ النقابي.
- 4- مهنة التعليم في نظر الأستاذ النقابي هي مهنة متعبة وروتينية، والذي يجعلها متعبة هو تخلي المجتمع عن أداء دوره في مساعدة الأستاذ عبر تخلي أولياء التلاميذ عن دورهم، ومع ضعف العائد المادي واختلال في التسيير للمؤسسات التربوية، كل هذه العوامل سوف تدفع الأستاذ للعمل النقابي قصد تحسين ظروف العمل.
- 5- الأساتذة يتعايشون مع مهنتهم على الرغم من صعوبتها وذلك مقابل ما تقدمه لهم هذه المهنة من احترام ومكانة رمزية داخل المجتمع.
- 6- ينشأ الوعي بالعمل النقابي كذلك من رفض الأساتذة لوضعهم المادي مقارنة مع مهن أخرى رغم تطابق سنوات التكوين الجامعي، فهم يشعرون بعدم المساواة فلذلك يندفعون للعمل النقابي بوعي انطلاقاً من هذه اللامساواة.
- 7- أهم رافد لوعي الأستاذ بالعمل النقابي هو فضاءه المهني حيث يعاني من ضغوطات مهنية وهضم للحقوق، ولذلك فهو ذو تفكير عقلائي ببحثه عن مصالحة المهنية عن طريق العمل النقابي.
- 8- تمثلت الأساتذة لقيمة الحرية محددة بثلاثة خصائص وهي الأهمية، فالحرية قيمة مهمة، ثم أن هذه القيمة لها حدود، وبذلك يرفضون الحرية المطلقة، ثم ممارسة هذه الحرية وفق القانون.

- 9- تمثلات الأساتذة لقيمة المساواة مركزة بشكل أكثر على خاصيتين وهي تعني لهم تكافؤ الفرص، وأنها تمثل كذلك العدالة الاجتماعية، إلا أنهم يربطونها بالممارسة على الواقع أكثر من القيمة النظرية لقيمة المساواة في مخيالهم.
- 10- تمثلات الأساتذة النقابيين لقيمة المشاركة مرتبطة بأربعة أشياء وهي: الالتزام النقابي، وإبداء الآراء والأفكار، ثم المشاركة للجميع في الاجتماعات النقابية، وأخيرا اتخاذ القرارات النقابية.
- 11- تمثلات الأساتذة النقابيين لقيمة المسؤولية الاجتماعية منقسمة بين الفضائين المهني والنقابي، مع تركيزهم على الفضاء المهني، الذي تركز على أداء المهام المهنية بإتقان ثم تربية الأجيال وتكوينهم، أما في ما يخص الفضاء النقابي فالتمثلات تلح على الإخلاص وتطوير العمل النقابي.
- 12- يعتبر الأساتذة النقابيين بأن العمل النقابي الحالي تنقصه قيم الشجاعة والاخلاص.
- 13- يستعملون الأساتذة النقابيين بشكل أساسي وسائل الاتصال الحديثة.
- 14- التفاعل الاجتماعي في الفضاء النقابي يوطره القانون النقابي، أما ممارساتها فيه قيم الحرية والمساواة، مع تسجيل نقص في التكوين النقابي.
- 15- من خلال تفاعل الأساتذة النقابيين يمارسون قيمة الحرية وفق القانون النقابي، وأهم معيقات هذه الحرية هي هروب القاعدة من المناصب القيادية وذلك بسبب نقص في التكوين النقابي، هذا النقص يؤدي إلى عدم تجديد الهياكل.
- 16- هناك ممارسة لقيمة المساواة في الممارسات النقابية وذلك من خلال مساواة المنخرطين أمام القانون والذي يعيقها هو نقص في التكوين النقابي.
- 17- التفاعل الاجتماعي للأساتذة النقابيين في فضائهم النقابي أنتج ممارسات لقيمة المشاركة، حيث تركز هذه المشاركة على إبداء الآراء في القرارات المصيرية للنقابة خاصة في ظروف الاحتجاج والإضراب.
- 18- التفاعل الاجتماعي للأساتذة النقابيين أدى إلى ممارستهم لقيمة المسؤولية الاجتماعية خاصة اتجاه المهنة، مع وجود بعض الانحرافات تسعى النقابة إلى

تصحيحها، وهذا مرده لنقص في الثقافة القانونية لهؤلاء وهو بسبب نقص في التكوين النقابي.

19- من خلال العمل النقابي هناك ممارسة لقيم المواطنة الأربعة الحرية، المساواة، المشاركة، المسؤولية الاجتماعية.

20- إن الأستاذ النقابي عبر فضاء النقابة يتعرف على حقوقه وواجباته، وحتما سوف يؤدي هذا إلى ممارسة قيمتي المشاركة والمسؤولية الاجتماعية ، ويكتمل صرح المواطنة بممارسة قيمتي الحرية والمساواة في جو من الحوار والنقاش الذي تنتجه النقابة.

21- أكد جل المبحوثين أن للنقابة دور كبير في احداث التغيير داخل المجتمع وذلك وفق بعدين البعد المادي وهو تحسين ظروف الأستاذ، والبعد الرمزي وهو استرجاع مكانة الأستاذ الرمزية لدى المجتمع، مع بروز المسؤولية الاجتماعية للأستاذ النقابي اتجاه مهنته.

22- نجد أن وعي الأساتذة بالعمل النقابي يرتبط بقيم ومبادئ، وليس بالنقابة نفسها فطالما توفر هذين الشرطين كانت هناك استمرارية في العمل النقابي ضمن هذه النقابة.

23- أن الوعي بالعمل النقابي لدى أستاذ التعليم الثانوي هو مرتبط بالفضاء المهني بشكل أساسي، ولكن هناك عوامل أخرى تعزز هذا الوعي، ألا وهو عامل السياق السياسي العام الذي يعيشه المجتمع فيتأثر بكل ما يجري فيه، وقد تبين بأن أبرز الفئات الحاضرة في القيادات النقابية سواء كانت في الفروع المحلية أو المكتب الولائي أو المجلس الولائي، فهناك فئة تشترك في حضورها في هذه الهياكل النقابية، ألا وهي فئة التي عاصرت أحداث أكتوبر 1988، فهذه الفئة قد اكتسبت تنشئة سياسية على الممارسة الديمقراطية في بدايتها، حيث تعتبر التعددية النقابية إحدى أبرز تجلياتها، وهناك فئة أخرى لها حضور في الفروع، ألا وهي الفئة التي عاصرت أحداث ما يسمى "الربيع العربي" من خلال تواجدها في الجامعة أثناء الدراسة.



24- هناك مفارقة نسجلها ألا وهي متعلقة بالمساواة بين الرجل والمرأة، فرغم أن مهنة التعليم خاصة من خلال ما وجدناه في الثانويات، فقد قاربت نسبة تواجد المرأة نسبة الرجل، ومع تطابق هذه النسبة مع نسبة انخراط المرأة، وهنا نجد أن المرأة لا تمانع في الانخراط إلا أنها تسجل حضوراً رمزياً في المناصب القيادية، وهذا راجع بشكل أساسي إلى المخيال الانتروبولوجي والثقافي للمجتمع الجزائري الذي يشكل عائقاً أمام المساواة بين الرجل والمرأة.

#### 7- مناقشة فرضيات الدراسة :

بعد تحليل المقابلات توصلنا إلى أن وعي الأساتذة بالعمل النقابي ينشأ من ظروف العمل الصعبة واختلال في تسيير المؤسسات التربوية، كذلك اختلال في تطبيق القوانين، وهذا الوعي سوف يقود الأستاذ إلى البحث عن تحسين ظروف عمله والطريقة المثلى لذلك هو العمل النقابي بهدف حماية حقوقه ، حيث يقوده وعيه إلى التعرف عليها ومن ثمة يدرك قيم المواطنة الأربعة: الحرية، المساواة، المشاركة، والمسؤولية الاجتماعية، وهنا نقول بأن الفرضية الأولى قد تحققت.

وبعد تحليل المقابلات توصلنا إلى أن التفاعل الاجتماعي لعلاقات الأساتذة داخل الفضاء النقابي أكسبهم ممارساتها، وذلك من خلال النقاش والاجتماعات والمشاركة بالأراء والانتخاب، كل هذا أكسب الأساتذة ممارسة لقيم المواطنة الأربعة: الحرية، المساواة، المشاركة والمسؤولية الاجتماعية وبذلك نقول أن الفرضية الثانية قد تحققت.

خاتمة

**خاتمة:**

إذا كانت دراستنا هذه حول النقابة وقيم المواطنة مقارنة سوسولوجية لنقابة الكنايست –المجلس الولائي لعين تموشنت أنموذجا- هي دراسة حاولنا من خلالها الإجابة على سؤال الدراسة المحوري: هل أستاذ التعليم الثانوي من خلال الانخراط في النقابة ينتج لنا أستاذا يحمل قيما للمواطنة؟، وقد اقتربنا من الإجابة على السؤال وقد وجدنا بأن الأستاذ من خلال انخراطه في النقابة، يمتلك وعيا يقوده هذا الوعي لمعرفة حقوقه، ومن ثمة يكتشف واجباته، وبذلك يتحقق التوازن بين الحقوق والواجبات، وبذلك يدرك قيم المواطنة الأربعة: الحرية، المساواة، المشاركة والمسؤولية الاجتماعية.

ولا يكفي بادراك هذه القيم، بل سوف من خلال التفاعل الاجتماعي في علاقات الأساتذة النقابيين عبر الاجتماعات والانتخاب والنقاش المتواصل في الفضاء النقابي، سوف ينتج كل هذا ممارسة لقيم المواطنة الأربعة: الحرية، المساواة، المشاركة والمسؤولية الاجتماعية.

باعتبار أن النقابة هي نظريا ممارسة للمواطنة، فالأستاذ النقابي يحمل قيما للمواطنة متمثلة في القيم الأربعة: الحرية، المساواة، المشاركة والمسؤولية الاجتماعية، إلا أن هذا الإنتاج لهذا الأستاذ المدرك لقيم المواطنة يعيقه في هذه العملية عائقان مهمان وهما: طبيعة المخيال الثقافي والانتروبولوجي للمجتمع الجزائري الذي لا يستطيع لحد الآن الخروج من سيطرة الخطاب الأبوي الذي يهمل المرأة، ويحد من تطورها ومساواتها مع الرجل في القيادات النقابية.

والعائق الثاني هو نقص في التكوين النقابي وهنا نسجل غياب استراتيجية واضحة للنقابة في التكوين النقابي، ويمكن إرجاع هذا الغياب الواضح للاستراتيجية في التكوين النقابي لسببين هما: الأول لكون النقابة لازالت في بداية التجربة ولم تنتقل بعد للعمل المؤسساتي ببعديه الاستراتيجي والمستقبلي، فهي مازالت تصارع من أجل الاستمرار في الوجود، والسبب الثاني يمكن إرجاعه لطبيعة السلطة السياسية التي منحت الاعتماد لهذه

النقابة، حيث تعتبر مسألة اعتماد النقابة مسألة وقرار سياسي، وما الاعتماد القانوني إلا مبرر قانوني وإداري، فالسلطة قد منحت الاعتماد ومعه هوامش المناورة والعمل النقابي، ولم تقتنع بعد بجدواها داخل المجتمع، وتتوجس منها فهي تراقب باستمرار تطورها، وتعمل على الحد من هذا التطور.

و على ذكر التطور، فبعد قرار النقابة بتوسعتها للأطوار الأخرى: الابتدائي والمتوسط، ترى هل هذه التوسعة إضافة للتطور هذه النقابة أم هي بداية لتفككها واضمحلالها ؟ فكما هو معلوم أحد أهم خصائص القوة هي الكتلة الصغيرة والمؤثرة، والتي ساهمت في بروزها للأحداث على المستوى الوطني باقتصارها على أساتذة التعليم الثانوي الذين يشرفون على أهم شهادة في المسار الدراسي ألا وهي شهادة البكالوريا التي تكتسي أهمية و حساسية بالغتين على المستوى السياسي و الاجتماعي.

ويمكن صياغة سؤال مستقبلي: هل نقابة الكنايست بقرارها الاستراتيجي للتوسعة لتشمل كل أطوار التعليم من الابتدائي، المتوسط إلى الثانوي ؟ هل بهذا القرار سوف تتدارك نقائصها خاصة في التكوين النقابي؟ وتنتج لنا نقابة تساهم في إنتاج أستاذ يحمل قيم المواطنة تمثلا وممارسة؟ وبذلك تساهم في بناء دولة جزائرية حديثة، أم هذه التوسعة مثل ما هي مدعاة للقوة والتوسع، فهي بداية للتفكك والاضمحلال في ظل المنافسة النقابية ؟

و قد وجدنا بالأرقام مما يؤكد على اكتساح المرأة لمهنة التعليم في الطور الثانوي وقد كان من نتائجه تقارب نسبة انخراط المرأة في العمل النقابي مع نسبة انخراط الرجل ، و بذلك فالمرأة الاستاذة لا تمانع في الانخراط في نقابة الكنايست ، الا أنها تسجل حضورا رمزيا في الهياكل النقابية على غرار مكاتب الفروع المحلية في الثانويات و المجلس الولائي للنقابة على المستوى الولائي ، و غياب تام على مستوى المكتب الولائي للنقابة ، و في ظل غياب استراتيجية للتكوين النقابي و استمرار تأنيث قطاع التعليم الثانوي نتساءل عن مستقبل العمل النقابي في هذا القطاع الهام ، و يمكن

طرح السؤال : ما مصير العمل النقابي في قطاع التعليم الثانوي بعد تقاعد القيادات  
النقابية الحالية ؟

قائمة

المصادر والمراجع

## قائمة المصادر و المراجع:

### 1-المصادر :

1. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 1963.
2. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، التعديل الدستوري 1996.
3. المجلس الوطني المستقل لأساتذة التعليم الثانوي والتقني ، القانون الأساسي ، المؤتمر الأول أيام 09-10-11 جويلية 2008.
4. المجلس الوطني المستقل لمستخدمي التدريس للقطاع ثلاثي الأطوار للتربية ، القانون الاساسي الجديد .
5. الاتحاد العام للعمال الجزائريين ، القانون الأساسي ، المؤتمر الوطني العاشر ، أكتوبر 2000 .
6. الاتحاد الوطني لعمال التربية و التكوين ، القانون الأساسي ، المؤتمر الوطني الرابع ، جويلية 2009 .

### 2- المعاجم و القواميس :

7. بودون. ر و بوريكو. ف ، Bourricaud François, Boudon Raymond ، المعجم النقدي لعلم الاجتماع، تر: سليم حداد، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط1، 1986.
8. بينيت طوني (Bennet Tony) وآخرون، مفاتيح اصطلاحية جديدة، معجم مصطلحات الثقافة والمجتمع، تر: سعيد الغانمي، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، ط1، 2010.
9. زيتون وضاح ، المعجم السياسي ، دار أسامة للنشر و التوزيع و دار المشرق الثقافي ، عمان ( الأردن ) ، 2010 .
10. سكوت جون Scott John ، علم الاجتماع : المفاهيم الأساسية ، تر: محمد عثمان، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت، ط1، 2009.

11. مداس فاروق ، قاموس مصطلحات علم الاجتماع ، سلسلة قواميس المنار ، دار مدني، الجزائر، 2003.
12. موني أنابيل و إيفانز بيتسي Mooney Annabelle and Evans Betsy **العولمة: المفاهيم الأساسية** ، تر: أسيا دسوقي، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت، ط1، 2009.

### 3- المراجع :

#### 3-1- باللغة العربية :

13. ابراهيم سعد الدين و آخرون ، **المجتمع و الدولة في الوطن العربي** ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ط3 ، 2005 .
14. أبو المجد عبد الجليل ، **مفهوم المواطنة في الفكر العربي الاسلامي** ، افريقيا الشرق، الدار البيضاء (المغرب) ، 2010.
15. أدولف فرانك ، **المجتمع المدني : النظرية والتطبيع السياسي** ، تر: عبد السلام حيدر، مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات، القاهرة، 2008.
16. ألتوسير لوي (Althusser Louis) ، **مونتسكيو : السياسة و التاريخ** ، تر : نادر زكري ، دار التنوير للطباعة و النشر و التوزيع ، بيروت ، 2006 .
17. الانتصار عبد المجيد ، **تعليم ثقافة الحق و المواطنة : قضايا منهجية و ديداكتيكية** ، منشورات دار التوحيد ، سلسلة العلوم الانسانية ، الرباط ، ط1 ، 2006 .
18. أنجرس موريس ، **منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية – تدريبات عملية** ، تر: بوزيد صحراوي وآخرون، دار القصب للنشر، الجزائر، ط2، 2006.



19. أهرنبرغ جون (Ehrenberg John)، **المجتمع المدني: التاريخ النقدي للفكرة** ، تر: علي حاكم صالح وحسن ناظم، المنظمة العربية للترجمة، بيروت ، ط 1، 2008.
20. آيت مدور محمود ، **الحركة النقابية المغربية بين 1945 – 1962 :** الجزائر و تونس نموذجا ، دار هومة للطباعة و النشر و التوزيع ، الجزائر ، 2013 .
21. بادي برتران – بيرنبوم بيار ، **سوسيولوجيا الدولة** ، تر : جوزف عبد الله وجورج ابي صالح ، مركز الانماء القومي ، بيروت ، ط 1 .
22. بادي برتران ، **الدولتان : الدولة و المجتمع في الغرب و في دار الاسلام** ، تر : نخلة فريفر، دار الفارابي ، بيروت ، المؤسسة الوطنية للاتصال و النشر و الاشهار ، الجزائر ، ط 2 ، 2003 .
23. باشلار غستون BACHELARD GASTON ، **الفكر العلمي الجديد** ، تر: عادل العوا، موفم للنشر، سلسلة الأنيس للعلوم الإنسانية ، ط 2 ، 1994.
24. برو فيليب ، **علم الاجتماع السياسي** ، ترجمة عرب صاصيلا، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت ، ط 2 ، 2006.
25. بشارة عزمي ، **المجتمع المدني : دراسة نقدية** ، المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات ، الدوحة ( قطر ) ، ط 6 ، 2012 .
26. بلقزيز عبد الاله ، **في الديمقراطية والمجتمع المدني : مرآتي الواقع** ، **مدائح الأسطورة** ، أفريقيا الشرق، الدار البيضاء (المغرب) ، 2001.
27. بورديو بيير ( Bourdieu Pierre ) ، **مسائل في علم الاجتماع** ، تر : هناء صبحي ، هيئة أبو ظبي للسياحة و الثقافة ( مشروع كلمة ) ، أبو ظبي ، ط 1 ، 2012 .

28. بوعامر أحمد زين الدين و آخرون ، تقييم أساتذة التعليم الثانوي للتكوين المستمر ، منشورات crasc ، وهران ، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية ، الجزائر ، 2014 .
29. بيردو جورج Burdeau Georges ، الدولة ، تر : سليم حداد ، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع، بيروت ، ط 3 ، 2002 .
30. تشومسكي نعوم ، الدول الفاشلة : إساءة إستعمال القوة و التعدي على الديمقراطية ، تر : سامي الكعكي ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، 2007 .
31. تشومسكي نعوم ، ماذا يريد العم سام ؟ !! ، تر: عادل المعلم ، دار الشروق ، القاهرة ، ط1 ، 1998.
32. تورين آلان ، براديفما جديدة لفهم عالم اليوم ، تر: جورج سليمان ، المنظمة العربية للترجمة، بيروت ، ط 1 ، 2011.
33. تورين آلان ، ما هي الديمقراطية حكم الأكثرية أم ضمانات الأقلية ، حسن قببسي، دار الساقى، بيروت ، ط 2 ، 2001 .
34. الجابري محمد عابد ، الديمقراطية وحقوق الإنسان ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ، ط 3 ، 2004 ، .
35. الجابري محمد عابد ، في غمار السياسة، فكري وممارسة: الكتاب الأول ، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت ، ط1 ، 2009.
36. الجابري محمد عابد ، في نقد الحاجة إلى الإصلاح ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت .
37. جابي ناصر ، الجزائر : سنوات بوتفليقة مقالات في السياسة و الاجتماع ، دار الأمة للنشر و التوزيع ، الجزائر ، 2013 .
38. جابي عبد الناصر ، الجزائر: من الحركة العمالية إلى الحركات الاجتماعية ، المعهد الوطني للعمل، الجزائر، 2001.

39. جابي عبد الناصر ، الحالة الجزائرية ، من الكتاب الجماعي : تحرير:نيفين مسعد، كيف يصنع القرار في الأنظمة العربية : دراسة حالة الأردن - الجزائر - السعودية - السودان - سورية - العراق - الكويت - لبنان - مصر - المغرب - اليمن - ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ط 1 ، 2010 .
40. جابي ناصر ، الجزائر : الدولة و النخب دراسات في النخب ، الأحزاب السياسية و الحركات الاجتماعية ، منشورات الشهاب ، باتنة (الجزائر) ، 2008 .
41. جابي ناصر ، مواطنة...من دون استئذان ، منشورات الشهاب، الجزائر ، 2006.
42. جغلول عبد القادر ، تاريخ الجزائر الحديث دراسة سوسيوولوجية ، تر: فيصل عباس، دار الحدائفة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت ، ط 2 ، 1982.
43. دبله عبد العالي ، مدخل إلى التحليل السوسيوولوجي ، دار الخلدونية للنشر والتوزيع ، الجزائر، 2011.
44. رقيق ميلود ، تطور التعليم الثانوي وآفاقه في الجزائر وبقية دول المغرب العربي ، دار الكتاب العربي ، الجزائر، ط 1، 2010.
45. رمعون حسن وآخرون، الجزائر اليوم: مقاربات حول ممارسة المواطنة، مركز البحث في الأنتروبولوجيا الاجتماعية والثقافية، وهران، 2012 .
46. الرياشي سليمان وآخرون ، الأزمة الجزائرية: الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية ، سلسلة كتب المستقبل العربي (11)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ، ط 2 ، 1999.
47. زرزوني جهيدة ، الوضعية السوسيو مهنية للمرأة الاطار ، من الكتاب الجماعي : حسن مراني و آخرون ، الإطارات الصناعية : شروط تكوين نخبة حديثة ، دفاتر المركز الوطني ، رقم 9 ، منشورات المركز الوطني للبحث في الأنتروبولوجيا الاجتماعية و الثقافية ، وهران ، 2005 .

48. سبعون سعيد و جرادي حفصة ، الدليل المنهجي في إعداد المذكرات والرسائل الجامعية في علم الاجتماع ، دار القصة للنشر، الجزائر، 2012.
49. سيلا محمد ، في تحولات المجتمع المغربي ، دار توبقال للنشر ، الدار البيضاء ( المغرب ) ، ط1 ، 2010 .
50. سعاد جبر سعيد ، القيم العالمية و أثرها في السلوك الإنساني ، عالم الكتب الحديث للنش و التوزيع ، اربد ( الاردن ) ، جدارا للكتاب العالمي للنشر و التوزيع ، عمان ( الاردن ) ، ط1 ، 2008 .
51. شوايش مصطفى نجيب ، إدارة الموارد البشرية (إدارة الأفراد) ، دار الشروق للنشر و التوزيع ، عمان ، ط1 ، 2007 .
52. شروخ صلاح الدين ، منهجية البحث للجامعيين ، دار العلوم للنشر و التوزيع، عنابة ، 2003.
53. علي حسام الدين مجيد ، إشكالية التعددية الثقافية في الفكر السياسي المعاصر ، جدلية الاندماج و التنوع ، سلسلة أطروحات الدكتوراة (85) ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ط1 ، 2010 .
54. عماد عبد الغني ، منهجية البحث في علم الاجتماع : الاشكاليات ، التقنيات ، المقاربات ، دار الطليعة للطباعة و النشر ، بيروت ، ط1، 2007.
55. عمراني عبد المجيد ، محاضرات في تاريخ الفكر الفلسفي و السياسي ، منشورات الحبر ، الجزائر ، ط1 ، 2008 .
56. العياشي عنصر ، النخبة النقابية المحلية : تكوينها و تمثلاتها ؟ ، مركز البحث في الأنثروبولوجيا الاجتماعية و الثقافية ، وهران ، 1999 .
57. العياشي عنصر ، ما هو المجتمع المدني؟ الجزائر أنموذجا ، من الكتاب الجماعي : المجتمع المدني والمواطنة، دفا تر مجلة السانيات ، عدد 3 ، مركز البحث في الأنثروبولوجيا الاجتماعية و الثقافية ، 2012.

58. غدنز أنتوني (Giddens Anthony) بمساعدة كارين بيردسال: علم الاجتماع (مع مدخلات عربية)، تر: فايز الصياغ، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، ط1، 2005.
59. الفالح متروك ، المجتمع والديمقراطية والدولة في البلدان العربية، دراسة مقارنة لإشكالية المجتمع المدني في ضوء تعريف المدن ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت .
60. فريدمان جورج و نافيل بيار ، رسالة في سوسيولوجيا العمل ، تر : حسين حيدر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، طبعة 1 ، 1985 .
61. فوزي بوخريص ، مدخل إلى سوسيولوجيا الجمعيات ، أفريقيا الشرق ، الدار البيضاء ( المغرب ) ، 2013.
62. فوزي سامح ، المواطنة ، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، القاهرة ، ط 1، 2007.
63. فوكو ميشيل (FOUCAULT MICHEL) ، نظام الخطاب ، تر : محمد سبيلا ، دار التنوير للطباعة و النشر و التوزيع ، بيروت ، 2007 .
64. فوكو ميشيل (FOUCAULT MICHEL) الكلمات و الأشياء ، تر : مطاع صفدي و آخرون : مركز الانماء القومي ، بيروت ، 1989-1990 .
65. الكتاني محمد ، القيم المرجعية للمواطنة و تخليق الحياة العامة في المغرب ، من الكتاب الجماعي : تخليق الحياة العامة في المغرب ، ندوة أكاديمية المملكة المغربية ، ، سلسلة الندوات ، مطبوعات أكاديمية المملكة المغربية ، الرباط : 25-26 نوفمبر 2013 .
66. الكواري علي خليفة ، نحو مفهوم جامع للديمقراطية في البلدان العربية ، من الكتاب الجماعي : أحمد عوض و آخرون : الدولة الوطنية المعاصرة : أزمة الاندماج و التفكيك ، سلسلة كتب المستقبل العربي (58) ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ط1 ، 2008 .

67. لباد ناصر ، دساتير الجزائر ، دار المجدد للنشر و التوزيع ، سطيف ، ط2، 2010 .
68. لوفران جورج (LEFRNC Georges) ، الحركة النقابية في العالم ، تر: اياس مرعي، منشورات عويدات ، بيروت – باريس ، ط 2 ، 1980 .
69. مباركية منير ، مفهوم المواطنة في الدولة الديمقراطية المعاصرة وحالة المواطنة في الجزائر، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 2013 .
70. يسين السيد و آخرون ، مرصد الاصلاح العربي : الاشكاليات و المؤشرات ، هلا للنشر و التوزيع ، الجيزة (مصر) ، ط1 ، 2009 .
71. يوسف محمود ، فن العلاقات العامة ، الدار العربية للنشر و التوزيع ، القاهرة ، ط 1 ، 2008 .

### 2-3- مراجع باللغة الفرنسية :

72. ADDI Lahouari , **ETAT ET POUVOIR : APPROCHE METHODOLOGIQUE ET SOCIOLOGIQUE** , OFFICE DES PUBLICATION UNIVERSITAIRES , ALGER , 1990 .
73. ADDI Lahouari , **L'Algerie Et La Démocratie : Pouvoir Et Crise Du Politique Dans L'Algerie Contemporaine**, EDITION LA DÉCOUVERTE , PARIS , 1995 .
74. ADDI Lahouari , **L'IMPASSE DU POPULISME : L'Algerie : Collectivité Politique Et Etat En Construction** , Entreprise Nationale Du Livre , Alger , 1990 .
75. ADDI Lahouari, **Les Mutation De La Société Algerienne : Famille Et Lien Social Dans L'Algerie**

- Contemporaine**, EDITIONS LA DÉCOUVERTE ,  
PARIS , 1999.
76. Andolfatto Dominique et Labbé Dominique,  
**sociologie des syndicats**, la Decouverte, Paris, 3<sup>ème</sup>  
edition , 2011 .
77. Barrera Manuel , Helia Henriquez , Teresita Selamé  
, **Syndicats et Etat dans le Chili Cotemporain la  
négociation collective instrument de participation  
populaire** , institut de recherche des Nations Unies  
pour le Développement Social , Palais des Nations ,  
Geneve (suisse) , 1985.
78. Berthiers Nicole , **les Techniques d'enquête en  
science sociales Méthodes exercices corrigés** ,  
Armand Colin, Paris, 3<sup>ème</sup> édition , 2008.
79. DUBAR CLAUDE , PIERRE TRIPIER , **Sociologie  
des Professions** , ARMAND COLIN , Paris , 1998.
80. Gay Thomas, **L'indisponibilité de la sociologie**,  
Principe Collection dirigée par Annie Reithman ,  
sydyrama , France , 2004 .
81. Haoussaye Jean , **LES VALEURS A L'ECOLE :  
L'Education Aux Temps De La Sécularisation** ,  
Presses Universitaires de France , Paris , 1<sup>e</sup> éditions ,  
1992.

82. Henri Favrad Charles , **Encyclopédie du Monde Actuel** , le Syndicalisme , BRODARD ET TAUPIN , Paris , 1978 .
83. KRASUCKI Henri , **SYNDICATS ET SOCIALISME** , EDITIONS SOCIALES , Paris , 10<sup>e</sup> , 1972 .
84. LEFRANC GEORGES , **LES EXPÉRIENCES SYNDICALES EN FRANCE DE 1919 A 1950** , EDITION MONTAIGNE , PARIS , 1950 .
85. Neveu Erik , **Sociologie Des MOUVEMENT SOCIAUX** , EDITIONS La Découverte , Paris , 4<sup>e</sup> Edition , 2005 .
86. Pelling Henry , **Histoire des Syndicalisme Britannique** , traduit par Mireille Babaz , Edition du Seuil , Paris .
87. Pierre Moreau Marie , Usage et Conceptions des Organisations Syndicales chez les Enseignants du Second Degré : Une Comparaison France- Angleterre , revue sociologie du travail , Vol 56 - N : 4 , 2014 .
88. Quivy Raymon et Van compenhoudt Luc , **Manuel de recherche en science sociales** , Dunod, Paris, 2<sup>ème</sup> édition .
89. REMAOUN Hassan, le concept de citoyenneté à travers la pensée politique et l'histoire : in L'Algérie aujourd'hui : Approches sur



l'exercice de la citoyenneté, sous la direction de Hassan REMAOUN, CRASC, ORAN, 2012.

90. Soubiran- Paillet Francine , **L'Invention Du Syndicat (1791-1884) Itinéraire D'une Catégorie Juridique** , Librairie Générale de Droit et de jurisprudence , Paris , 1999 .

**4- رسائل و أطروحات :**

**4-1- أطروحات الدكتوراة :**

91. حسين زبيري، **النقابات المستقلة في الجزائر – قراءة في النشاط النقابي للنخب النقابية في الجزائر**، أطروحة دكتوراه في علم الاجتماع، جامعة الجزائر 2 ، الجزائر ، 2012-2013.

92. زعموش فوزية ، **علاقة العمل النقابي بالعمل السياسي في الجزائر**، أطروحة دكتوراه في الحقوق، جامعة قسنطينة 1، 2011 – 2012  
[bu.umc.edu.dz/md/doc\\_num.php?explnum\\_id=52](http://bu.umc.edu.dz/md/doc_num.php?explnum_id=52)

**4-2- رسائل الماجستير :**

**4-2-1- باللغة العربية :**

93. بن حامد عطية بن ذياب المالكي. **دور تدريس مادة التربية الوطنية في تنمية قيم المواطنة لدى تلاميذ المرحلة الابتدائية** ، دراسة من وجهة نظر معلمي التربية الوطنية بمحافظة الليث ، رسالة ماجستير في المناهج و طرق التدريس ، جامعة أم القرى بمكة المكرمة ن 2009-2010 ،

رقم-بحث <http://site.iugaza.edu.ps/fshaladan/files/2012/02/10>  
.pdf

94. جميل وسام صقر، الثقافة السياسية و انعكاساتها على مفهوم المواطنة لدى الشباب الجامعي في قطاع غزة ، رسالة ماجستير في العلوم السياسية ، جامعة الأزهر غزة ، 2010 ،

[www.alazhar.edu.ps/arabic/newsdetails.asp?id\\_no...](http://www.alazhar.edu.ps/arabic/newsdetails.asp?id_no...)

95. حسام نافذ أبو دلال، النقابات العمالية ودورها في التنمية السياسية في فلسطين ، دراسة ميدانية على القوى العاملة "نموذج الخدمات الصحية، جامعة الأزهر، غزة (فلسطين)، 2010 ،

[www.alazhar.edu.ps/Library/aattachedFile.asp?id\\_no=0005602](http://www.alazhar.edu.ps/Library/aattachedFile.asp?id_no=0005602)

96. خذايرية ياسين ، تصورات أساتذة الجامعة للمواطنة في المجتمع الجزائري ، رسالة ماجستير في علم النفس الاجتماعي ، جامعة منتوري ، قسنطينة ، 2006-2005 ،

[bu.umc.edu.dz/md/index.php?lvl=author\\_see&id...](http://bu.umc.edu.dz/md/index.php?lvl=author_see&id...)

97. سليمان سليمان ، ازدواجية البنية الثقافية لدى النخبة ومبدأ المواطنة في الجزائر – دراسة ميدانية لبعض مؤسسات المجتمع المدني بتلمسان، رسالة ماجستير في علم الاجتماع ، جامعة سيدي بلعباس ، 2010 – 2011.

98. عروي المختار ، تناول مفهوم المواطنة في الإصلاح التربوي الجديد بالجزائر – منهاج التربية المدنية للطور المتوسط أ نموذجا، رسالة ماجستير في علم النفس التربوي، جامعة الجزائر 2 ، 2010-2011.

99. عيوش حورية ، استراتيجية الممارسة النقابية في مؤسسة الخطوط الجوية الجزائرية، دراسة منوغرافية لنقابة الطيارين المدنيين الجزائريين، رسالة ماجستير في علم الاجتماع تنظيم وعمل ،جامعة الجزائر -2- ،

[biblio.univ-alger.dz/jspui/bitstream/1635/7654/.../AYOUCHE\\_HOURIA.pdf](http://biblio.univ-alger.dz/jspui/bitstream/1635/7654/.../AYOUCHE_HOURIA.pdf)

100. فضل قدرى كسبه ، منظمات المجتمع المدني و دورها في تعزيز مفهوم المواطنة في فلسطين ، رسالة ماجستير في التخطيط و التنمية السياحية ، جامعة النجاح الوطنية في نابلس (فلسطين) ، 2013 ،

[scholar.najah.edu/sites/default/files/Qadri%20Kasbeh\\_0.pdf](http://scholar.najah.edu/sites/default/files/Qadri%20Kasbeh_0.pdf)

101. قواوي أحمد ، دور المجتمع المدني في ترقية المواطنة في الجزائر – دراسة حالة: الجمعية الجزائرية لترقية المواطنة وحقوق الإنسان وجمعية المرأة في اتصال-، رسالة ماجستير في علم الاجتماع السياسي، جامعة الجزائر- 2- ، 2013-2014.

#### 4-2-2- بالغة الفرنسية :

102. Damien Bucco, La retraite syndicale, syndicalisme retraité CGT de l'agglomération nantaise, Mémoire de DUEA de sociologie fondamentale, université de Nante, 2003-2004.

[http://perso.numericable.fr/~sitedurtf7/downloads/DEA\\_Damien\\_Bucco.pdf](http://perso.numericable.fr/~sitedurtf7/downloads/DEA_Damien_Bucco.pdf)

#### 5- مقالات ودوريات :

#### 5-1- بالغة العربية :

103. الأشهب الشامي يونس ، (( سوسيولوجيا المواطنة )) أم (( علم تربية )) المواطنة ؟ : أنماط العلاقة بين النسق الاجتماعي و النسق التربوي ضمن خصوصية (( التربية على المواطنة )) ، من مجلة اضافات ، العدد 23-24 ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، صيف و خريف 2013.

104. بن عنتر عبد النور ، المواطنة كمدخل للتعددية... ثقافة المواطنة نقيض ثقافية التسلط، المواطنة في المغرب العربي ، من مجموعة الخبراء المغريبيين ، عدد 9 ، مركز الدراسات المتوسطة والدولية، تونس ، نوفمبر 2012.

<http://www.cemi-tunis.org/medias/files/bulletin-cemi-09.pdf>

105. بودراع أحمد ، المواطنة، حقوق وواجبات ، من المجلة العربية للعلوم السياسية ، العدد 43-44 ، بيروت ، صيف - خريف 2014.

106. بوزيان راضية ، التعليم والمواطنة، تشخيص الواقع وإستراتيجية الإصلاح في ظل العولمة، دراسة سوسولوجية تحليلية لعلاقة التربية بالمواطنة ببعض المؤسسات التعليمية بعنابة (الجزائر) ، العدد 43 ، من مجلة علوم انسانية ، 2009 .www.LLLM.NL .
107. بوضياف سميرة ، احترافية مهنة التدريس ، من مجلة البحوث و الدراسات الانسانية ، عدد رقم 07 ، منشورات جامعة 20 أوت 1955 ، سكيكدة ، 2013 .
108. بوضياف مالك شليح توفيق، المواطنة كأساس دولي في ترسيخ فكرة الديمقراطية لقيام المجتمع المدني، من مجلة التدوين ، عدد 4 ، جامعة وهران ، ديسمبر 2012.
109. بوعمامة العربي و رقاد حليلة ، آليات تشكل الوعي السياسي من خلال مضامين الاعلام الاجتماعي "دراسة اتجاهات الطلبة الجامعيين" ، من مجلة الصورة والاتصال ، عدد 5 و 6 ، مخبر الاتصال الجماهيري وسيميولوجية الأنظمة البصرية ، جامعة وهران ، مكتبة الرشاد للطباعة و النشر ، الجزائر، سبتمبر 2013.
110. بولكعبيات إدريس ، من مجلة العلوم الإنسانية ، عدد 12 ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، نوفمبر 2007.
111. بومقورة نعيم ، الحركة النقابية في الجزائر، وسياستها المالية: الأجر نموذجا ، من مجلة إضافات ، عدد 01 ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، شتاء 2008.
112. دولا فيكتوار كوينثين ، مفاهيم المواطنة والقضاء العمومي عند حنة أرنت وهابرماس: استمرارية السياسي من العصور القديمة إلى الحداثة، تر: نور الدين علوش، من مجلة إضافات ، عدد 22 ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ربيع 2013.

113. العدوني عصام ، السوسيولوجيا والمجتمع لدى آلان تورين و بيير بورديو ، من مجلة اضافات ، عدد 12 ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، خريف 2010.

114. العدوني عصام ، المجتمع المدني في الغرب: المفهوم والسياق ، من مجلة إضافات، عدد 5 ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، شتاء 2009.

115. العطري عبد الرحيم ، سوسيولوجيا الحركات الاجتماعية، من مجلة إضافات ، عدد 13 ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، شتاء 2011.

116. غريد جمال ، العامل الشائع، عناصر للاقتراب من الوجه الجديد للعامل الصناعي الجزائري، من مجلة انسانيات، عدد 01 ، مركز البحث في الانتروبولوجية الاجتماعية و الثقافية ، وهران ، 03 / 1997.

117. مرزوقي عمر، المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الجزائر: إشكالية الدور، من مجلة المستقبل العربي، عدد 432 ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت.

118. موسى عبد الله ، الحقل الدلالي لمفهوم المجتمع المدني في فكر "فريديريك هيغل"، من مجلة إضافات ، عدد 7 ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، صيف 2009.

119. هكو أمينة ، الظاهرة النقابية والجمعوية في بلدان المغرب العربي، من مجلة المستقبل العربي ، عدد 353 ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، يوليو 2008.

120. ولد السالك ديدي ، تكريس قيم المواطنة مدخل لترسيخ الممارسة الديمقراطية ، المواطنة في المغرب العربي ، من مجموعة الخبراء المغاربة ، عدد 09 ، مركز الدراسات المتوسطة والدولية ، تونس ، نوفمبر 2012 .

121. يوسفى هالة ، المعارضة التونسية تتجسد في نقابة، من مجلة القبس- le

monde diplomatique النشرة العربية ، الكويت ، عدد 11 ، السنة

السادسة ،نوفمبر2012.

#### 5-2- باللغة الفرنسية :

122. Pierre Moreau Marie , Usage et Conceptions des Organisations Syndicales chez les Enseignants du Second Degré : Une Comparaison France- Angleterre ,revue sociologie du travail 56 , 2014 .

#### 6- المواقع الالكترونية :

123. نشيدة قوادري ، في تعليمة وجهتها وزارة التربية إلى مديرياتها الولائية :

منع "الكنايست" من النشاط بالمتوسط و الابتدائي ، الموقع الالكتروني لجريدة

الشروق اليومي ، يوم : 2013-12-28 .

124. [http://www.echoroukonline.com/ara/articles/189775.h](http://www.echoroukonline.com/ara/articles/189775.html)

tml

125. جائزة نوبل للسلام للجنة الرباعية للحوار الوطني في تونس :

[www.bbc.com/arabic/multimedia/2015/10/151009](http://www.bbc.com/arabic/multimedia/2015/10/151009_nobel_peace_prize_tuni)

[\\_nobel\\_peace\\_prize\\_tuni](http://www.bbc.com/arabic/multimedia/2015/10/151009_nobel_peace_prize_tuni)

126. الموقع الرسمي لنقابة الكنايست :

[www.cnapest.com](http://www.cnapest.com)

127. موقع المعهد الوطني للدراسات و البحوث النقابية :

<http://www.iners-ugta.org>

128. الموقع الرسمي للاتحاد الوطني لعمال التربية و التكوين

[www.unpef.com](http://www.unpef.com)

الملاحق



قسم علم الاجتماع

Département de sociologie

## دليل مقابلة الدراسة الاستطلاعية

تحية طيبة و بعد :

في إطار التحضير لرسالة الماجستير في علم الاجتماع في موضوع "النقابة وقيم المواطنة مقارنة سوسيولوجية لنقابة الكنايست -المجلس الولائي لعين تموشنت أنموذجا - ، نرجو منكم الاجابة على الأسئلة التالية :

مقابلة رقم: .....

الجنس: .....

السن: .....

التخصص: .....

عمل الوالدين: الأب: .....

الأم: .....

مكان السكن:

1- ريفي  2- شبه حضري  3- حضري

نوع السكن:

1- شقة  2- حوش  3- فيلا  4- كراء  5- مع العائلة الكبيرة

الخبرة في التدريس: .....

توفر السيارة: 1- نعم  2- لا 

كيف تقيم وضعك المادي: .....

## المحور الأول: سوسيولوجيا مهنة التعليم

1. هل مارست مهنة أخرى قبل التعليم؟
2. ما هي دوافعك لدخول مهنة التعليم؟
3. هل كانت لديك خيارات أخرى للتوظيف؟



4. هل تغيرت نظرتك للمهنة بعد دخولها؟
5. ما هي الإيجابيات التي وجدتها؟
6. ما هي النقصات التي تراها غائبة؟
7. هل أنت راض عن بقائك في هذه المهنة؟
8. هل تسعى لتغيير مهنتك؟

### المحور الثاني: الأستاذ والنقابة:

9. هل انخرطت في نقابة أخرى سابقا ؟  
إذا كانت نعم/ ما هي؟  
10. كيف تعرفت على النقابة؟
11. كيف كان انخراطك في النقابة؟
12. ما هي دوافعك للانخراط في النقابة؟  
- مادية   
- رمزية   
- انتقامية   
- الثلاثة معا
13. هل تعتبر الانخراط في النقابة ضروري؟
14. هل تغيرت نظرتك للنقابة بعد انخراطك فيها؟

### المحور الثالث: الممارسات داخل الفضاء النقابي:

15. كيف يتم إعلامكم عن نشاطات النقابة؟
16. كيف يتم إعداد برنامج النشاطات؟
17. ما هي الأفكار التي تركزون عليها في نشاطاتكم؟
18. كيف يتم تنصيب هيكل النقابة؟  
عن طريق: الكفاءة   
الانتخاب   
الأقدمية (الخيرة)   
التزكية   
العلاقات الشخصية   
المحابة الجهوية
19. إذا اختلفتم في اتخاذ قرار ما فكيف تتعاملون معه؟  
عن طريق: التصويت   
التوافقات   
تدخل شخصيات داخل النقابة   
(ذات جانب مادي، عشائري، قبلي، جهوي)
20. كيف هي علاقة المنخرطين في بالنقابة؟

- من حيث: دفع الاشتراكات  
 حضور النشاطات  
 الالتزام بالقرارات

21. كيف يتعامل المنخرطون في الفضاء المهني؟  
 من حيث: الالتزام بالقوانين  
 المسؤولية اتجاه المؤسسة  
 المسؤولية نحو التلاميذ  
 المسؤولية نحو الزملاء خارج النقابة
22. هل للنقابة دور فعال في سير العملية التربوية؟
23. إذا كانت هناك أي شكاوى من طرف المنخرطين، فكيف تتعاملون معها؟  
 وفق القانون  العلاقات الشخصية  الحوار

### المحور الرابع: النقابي ومستقبل النقابة:

24. كيف تقيّم عمل النقابة؟
25. ما هي النقائص الموجودة؟
26. كيف ترى مستقبل النقابة؟
27. هل تعتقد أن النقابة تمشي في الطريق الصحيح أم أنها بحاجة إلى مراجعة نشاطها؟
28. هل الأهداف التي كانت تدافع عنها النقابة هي نفسها التي تدافع عنها الآن؟
29. ما هي الأهداف التي يجب أن تقوم بها النقابة وهي غائبة الآن؟
30. هل أنت راض عن هذه النقابة؟
31. هل تفكر في الانضمام إلى نقابة أخرى؟
32. في نظرك، ما هي الأهداف المسطرة من طرف النقابة المستقلة؟



## دليل مقابلة الدراسة الميدانية

تحية طيبة و بعد :

في إطار التحضير لرسالة الماجستير في علم الاجتماع في موضوع "النقابة وقيم المواطنة مقارنة سوسولوجية لنقابة الكنايست -المجلس الولائي لعين تموشنت أنموذجا - ، نرجو منكم الاجابة على الأسئلة التالية :

**البيانات العامة للمبحوث:**

1. الجنس
  2. السن
  3. الحالة العائلية (أعزب - متزوج - أرمل-مطلق)
  4. السكن (ريفي - حضري - شبه حضري)
  5. الخبرة في التدريس
  6. سنة الانخراط في النقابة
  7. ما هي وظيفتك الحالية داخل النقابة؟
  8. هل سبق لك وانضمت إلى نقابة أخرى؟ لماذا؟
- المحور الأول : سوسولوجيا مهنة التعليم**
1. هل مارست مهنة أخرى قبل التعليم؟
  2. ما هي دوافعك لدخول مهنة التعليم؟
  3. ماهي مهنة التعليم لديك ؟
  4. هل أنت راض عن بقائك في هذه المهنة؟
  5. كيف تقيم وضعك المادي مقارنة مع مهن أخرى ؟
- المحور الثاني : الوعي وتمثلات قيم المواطنة**
6. ماذا تعرف عن النقابة ؟
  7. ماذا تمثل لك قيمة الحرية؟
  8. ما هي دوافعك للعمل النقابي؟
  9. ماذا تمثل لك قيمة المساواة؟
  10. كيف تتجلى مشاركتك في الفضاءين النقابي والمهني؟
  11. ما هي مسؤولياتك تجاه النقابة والمهنة؟

12. هل القيم المذكورة سابقا كافية لتجلي العمل النقابي ؟  
المحور الثالث : التفاعل وممارسة قيم المواطنة

13. كيف يتم الاتصال و التواصل في الفضاء النقابي؟

14. كيف يثار النقاش في الفضاء النقابي؟

15. هل هناك تداول على المناصب داخل الهياكل النقابية ؟

16. كيف يتم اختيار المناصب داخل الهياكل النقابية ؟

17. كيف هي مشاركة المنخرطين في الاجتماعات؟

18. ما هو موقع القانون في الممارسة النقابية (اجتماعات، احتجاج ... )؟

19. كيف هي ممارسة المنخرطين لالتزاماتهم المهنية؟

المحور الرابع : النقابة والمجتمع

20. هل تشارك في نشاطات خارج عملك؟ (ثقافية، اجتماعية مثلا )

إن كانت الاجابة نعم، تحدث عن ذلك .

21. هل يمكنك أن تقيم واقعا بعد انخراطك في النقابة (المكتسبات، الخبرات،

سلوكات، ... )؟

22. هل تعتقد أن النقابة تساهم في تطور المجتمع؟ ان كانت الإجابة نعم تحدث عن

ذلك.

23. كيف تقيم عمل النقابة؟

24. هل تفكر في الانضمام إلى نقابة أخرى؟



## قسم علم الاجتماع

## Département de sociologie

تحية طيبة و بعد :

في إطار التحضير لرسالة الماجستير في علم الاجتماع في موضوع "النقابة وقيم المواطنة"  
(مقاربة سوسيولوجية لنقابة الكنايست) -المجلس الولائي لعين تموشنت أنموذجا - ، نرجو  
منكم ملاً هذه الاستمارة:

الثانوية: .....

عدد المنخرطين: ..... الذكور: ..... الإناث: .....

أعضاء الفرع:

الرقم والوظيفة	السن	الجنس ذكر- أنثى	الحالة العائلية (أعزب - متزوج أرمل-مطلق )	الخبرة في التدريس	التخصص	السكن (ريفي - حضري - شبه حضري)
1-المنسق						
2-التنظيم						
3-المالية						
4-الاعلام						

أعضاء المجلس الولائي: (من غير منسق الفرع)

الرقم	السن	الجنس ذكر- أنثى	الحالة العائلية (أعزب - متزوج - أرمل- مطلق)	الخبرة في التدريس	التخصص	السكن(ريفي - حضري - شبه حضري)	عضو في الفرع : نعم-لا
1							
2							
3							



## قسم علم الاجتماع

## Département de sociologie

تحية طيبة و بعد :

في إطار التحضير لرسالة الماجستير في علم الاجتماع في موضوع "النقابة وقيم المواطنة" (مقاربة سوسيولوجية لنقابة الكنايست) -المجلس الولائي لعين تموشنت أنموذجا - ، نرجو منكم ملاءمة هذه الاستمارة:

أعضاء المكتب الولائي :

الرقم والوظيفة	السن	الجنس ذكر- أنثى	الحالة العائلية (أعزب - متزوج أرمل-مطلق )	الخبرة في التدريس	التخصص	السكن (ريفي - حضري - شبه حضري)
1-المنسق						
2-التنظيم						
3-المالية						
4-الاعلام						

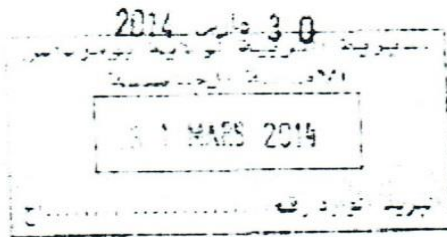
أعضاء المجلس الوطني : (من غير المنسق الولائي )

الرقم	السن	الجنس ذكر- أنثى	الحالة العائلية (أعزب - متزوج - أرمل- مطلق)	الخبرة في التدريس	التخصص	السكن(ريفي -حضري - شبه حضري)	عضو في الفرع : نعم-لا
1							
2							
3							

FROM : MFN DNG

FAX NO. : 021606702----- 03 Apr 2014 10:24

**الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية**  
**وزارة التربية الوطنية**



رئيس الديوان

رقم 81/2014

السيدات والسادة

مديري التربية للولايات

الموضوع: بخصوص التعامل مع المنظمة النقابية "الكتابست".

تبعاً لإرسال وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي - مديرية علاقات العمل - رقم 27 المؤرخ في 26 فيفري 2014، أطلب منكم الاستئصال في تعاملكم مع المنظمة النقابية "الكتابست" إلى التسمية الجديدة المعتمدة من طرف الوزارة سالفة الذكر وهي:

المجلس الوطني المستقل لمستخدمي التدريس للقطاع ثلاثي الأطوار للتربية  
« **Conseil National Autonome du Personnel Enseignant  
du Secteur Ternaire de l'Education** »





صورة باب المقر رقم 01



صورة باب المقر رقم : 02





صورة اللافتة رقم: 01



صورة اللافتة رقم 02



صورة اللافتة رقم 03

صورة اللافتة رقم : 04



صورة اللافتة رقم : 05



## جدول رقم 1 : توزع المنخرطين على ثانويات ولاية عين تموشنت . .

الرقم	اسم الثانوية	البلدية	عدد المنخرطين		المجموع
			ذكور	اناث	
1	ثانوية مغني صنديد	عين تموشنت	16	25	41
2	ثانوية البشير الابراهيمي	عين تموشنت	27	37	64
3	متقن ادريس العقيني	عين تموشنت	8	16	24
4	ثانوية مليحة حميدو	عين تموشنت	9	23	32
5	ثانوية بن دلة علي	عين تموشنت	5	17	22
6	ثانوية العقيد لظفي	العامة	26	28	54
7	ثانوية حاج بوزيان عبد القادر	ولهاصة	7	14	21
8	ثانوية الشريف التلمساني	بني صاف	23	23	46
9	متقن ابن الهيثم	بني صاف	11	11	22
10	ثانوية غار البارود	بني صاف	/	/	/
11	ثانوية أبو ذر الغفاري	حمام بوحجر	17	15	32
12	ثانوية صايم حداش	حمام بوحجر	23	22	45
13	ثانوية داودي محمد	المالح	22	20	42
14	ثانوية العقيد عميروش	عين الكيحل	11	19	30
15	ثانوية أبو بكر بلقايد	عين الطلبة	12	10	22
16	ثانوية مهاج محمد الحبيب	عين الأربعاء	28	24	52
17	ثانوية تافنة	حاسي الفلة	16	14	30
18	ثانوية أحمد بلحاج سعيد	شعبة اللحم	9	16	25
19	ثانوية الفضيل الورتلاني	سيدي بن عدة	14	12	26
20	ثانوية تارقة الجديدة	تارقة	4	10	14
21	ثانوية بقاجة الشيخ	تامزوغة	8	3	11
<b>المجموع</b>					
945			586	359	

المصدر : من إعداد الباحث .

## جدول رقم 2 : توزع أعضاء الفروع على ثانويات ولاية عين تموشنت .

الرقم	اسم الثانوية	البلدية	أعضاء الفروع		
			المجموع	اناث	ذكور
1	ثانوية مغني صنديد	عين تموشنت	4	/	4
2	ثانوية البشير الابراهيمي	عين تموشنت	4	/	4
3	متقن ادريس العققي	عين تموشنت	3	/	3
4	ثانوية مليحة حميدو	عين تموشنت	4	3	1
5	ثانوية بن دلة علي	عين تموشنت	5	2	3
6	ثانوية العقيد لطفي	العامرية	4	1	3
7	ثانوية حاج بوزيان عبد القادر	ولهاصة	2	/	2
8	ثانوية الشريف التلمساني	بني صاف	4	1	3
9	متقن ابن الهيثم	بني صاف	3	/	3
10	ثانوية غار البارود	بني صاف	/	/	/
11	ثانوية أبو ذر الغفاري	حمام بوحجر	4	/	4
12	ثانوية صايم حداش	حمام بوحجر	5	1	4
13	ثانوية داودي محمد	المالح	2	/	2
14	ثانوية العقيد عميروش	عين الكيحل	4	2	2
15	ثانوية أبو بكر بلقايد	عين الطلبة	4	/	4
16	ثانوية مهاج محمد الحبيب	عين الأربعاء	3	/	3
17	ثانوية تافنة	حاسي الفلة	3	1	2
18	ثانوية أحمد بلحاج سعيد	شعبة اللحم	5	2	3
19	ثانوية الفضيل الورتلاني	سيدي بن عدة	4	/	4
20	ثانوية تارقة الجديدة	تارقة	4	2	2
21	ثانوية بقاجة الشيخ	تامزوغة	3	/	3
74	المجموع		74	15	59

المصدر : من إعداد الباحث .

## جدول رقم 3 : توزيع أعضاء المجلس الولائي على الثانويات .

الرقم	الثانوية	البلدية	أعضاء المجلس الولائي	
			ذكور	إناث
1	ثانوية مغني صنديد	عين تموشنت	3	/
2	ثانوية البشير الابراهيمي	عين تموشنت	3	/
3	متقن ادريس العقيقي	عين تموشنت	1	/
4	ثانوية مليحة حميدو	عين تموشنت	1	/
5	ثانوية بن دلة علي	عين تموشنت	/	1
6	ثانوية العقيد لظفي	العامرية	2	/
7	ثانوية حاج بوزيان عبد القادر	ولهاصة	1	/
8	ثانوية الشريف التلمساني	بني صاف	3	/
9	متقن ابن الهيثم	بني صاف	1	/
10	ثانوية غار البارود	بني صاف	/	/
11	ثانوية أبو ذر الغفاري	حمام بوحجر	2	/
12	ثانوية صايم حداش	حمام بوحجر	3	/
13	ثانوية داودي محمد	المالح	2	/
14	ثانوية العقيد عميروش	عين الكيحل	1	/
15	ثانوية أبو بكر بلقايد	عين الطلبة	4	/
16	ثانوية مهاج محمد الحبيب	عين الأربعاء	2	/
17	ثانوية تافنة	حاسي الفلة	1	/
18	ثانوية أحمد بلحاج سعيد	شعبة اللحم	1	/
19	ثانوية الفضيل الورتلاني	سيدي بن عدة	2	/
20	ثانوية تارقة الجديدة	تارقة	/	1
21	ثانوية بقاجة الشيخ	تامزوغة	1	/
<b>المجموع</b>			34	2
			36	

المصدر : من إعداد الباحث .

## جدول رقم 4 : توزيع أعضاء المجلس الولائي حسب الخصائص السوسيوولوجية .

الرقم	السن	الجنس	الحالة العائلية	الخبرة	التخصص	الأصل الجغرافي	عضو في الفرع نعم/لا
1	28	ذكر	متزوج	3	فيزياء	حضري	نعم
2	50	ذكر	متزوج	26	أدب عربي	حضري	نعم
3	50	ذكر	متزوج	26	فيزياء	حضري	نعم
4	42	ذكر	متزوج	12	بدينية	حضري	نعم
5	52	ذكر	متزوج	29	اقتصادية	حضري	نعم
6	42	أنثى	عزباء	17	بدينية	حضري	نعم
7	47	ذكر	متزوج	24	اسلامية	حضري	نعم
8	49	ذكر	متزوج	27	فلسفة	حضري	نعم
9	33	ذكر	أعزب	6	تاريخ	شبه حضري	نعم
10	45	ذكر	متزوج	14	علوم طبيعية	حضري	نعم
11	48	ذكر	متزوج	18	اسلامية	حضري	نعم
12	47	ذكر	متزوج	17	فيزياء	حضري	نعم
13	47	ذكر	متزوج	24	كهرباء	حضري	نعم
14	51	ذكر	متزوج	29	تاريخ	حضري	نعم
15	53	ذكر	متزوج	30	محاسبة	حضري	نعم
16	56	ذكر	متزوج	30	رياضيات	حضري	نعم
17	53	ذكر	متزوج	28	علوم طبيعية	حضري	نعم
18	52	ذكر	متزوج	28	رياضيات	حضري	لا
19	55	ذكر	متزوج	30	أدب عربي	شبه حضري	نعم
20	48	ذكر	متزوج	24	رياضيات	شبه حضري	لا
21	28	ذكر	أعزب	4	فلسفة	حضري	نعم
22	53	ذكر	متزوج	28	لغة عربية	حضري	لا
23	50	ذكر	متزوج	25	رياضيات	حضري	نعم
24	46	ذكر	متزوج	22	فلسفة	حضري	نعم
25	35	ذكر	متزوج	9	فرنسية	حضري	نعم
26	28	أنثى	متزوجة	8	فرنسية	حضري	نعم
27	42	ذكر	متزوج	18	انجليزية	حضري	نعم

نعم	حضري	أدب عربي	28	متزوج	نكر	51	28
نعم	حضري	علوم إسلامية	17	متزوج	نكر	42	29
نعم	حضري	تاريخ	28	متزوج	نكر	51	30
نعم	حضري	أدب عربي	13	متزوج	نكر	38	31
نعم	ريفي	علوم إسلامية	7	متزوج	نكر	32	32
نعم	حضري	تكنولوجيا	24	متزوج	نكر	48	33
نعم	شبه حضري	تكنولوجيا	26	متزوج	نكر	51	34
نعم	حضري	علوم طبيعية	30	متزوج	نكر	56	35
نعم	شبه حضري	كهرباء	4	متزوج	نكر	35	36
نعم	حضري	أدب عربي	29	متزوج	نكر	57	37
نعم	حضري	فلسفة	22	متزوج	نكر	46	38
نعم	حضري	رياضيات	26	متزوج	نكر	49	39
نعم	حضري	تاريخ	12	متزوج	نكر	45	40
نعم	حضري	أدب عربي	31	متزوج	نكر	55	41
نعم	حضري	رياضيات	24	متزوج	نكر	48	42

المصدر : من إعداد الباحث .



الباب الأول

التعريف، الغرض، الأهداف

المادة 01 : تسمى المنظمة التأسيسية : المجلس الوطني المستقل لأساتذة التعليم الثانوي والتقني

باختصار **C.N.A.P.E.S.T.**

المادة 02 : المجلس الوطني المستقل لأساتذة التعليم الثانوي والتقني نقابة وطنية وطنية

مفتوحة لكل أساتذة التعليم الثانوي والتقني بكل الثانويات و الثانق عمر كامل

.....تطلب الجمهورية.

المادة 03 : المجلس الوطني المستقل لأساتذة التعليم الثانوي والتقني نقابة وطنية مستقلة عن

وصاية الأخراس، وعن النقابات وعن أرباب العمل.

المادة 04 : المجلس الوطني المستقل لأساتذة التعليم الثانوي والتقني يتمتع بالشخصية العمومية

و الاستقلال المالي .

المادة 05 : لكون المجلس الوطني المستقل لأساتذة التعليم الثانوي والتقني يتمتع بالشخصية

العمومية قانونا فهو يلزم بالإكتتاب لدى إحدى شركات التأمين للتعويض عن

المسؤولية المدنية و ذلك طبقا للقوانين المعمول بها.

المادة 06 : مدة نشاط المجلس الوطني المستقل لأساتذة التعليم الثانوي والتقني غير محدودة

المادة 07 : مقر المجلس الوطني المستقل لأساتذة التعليم الثانوي والتقني : الجزائر العاصمة

المادة 08 : أهداف المجلس الوطني المستقل لأساتذة التعليم الثانوي والتقني:

- 1- الدفاع عن المصالح المادية المهنية والاجتماعية لأساتذة التعليم الثانوي والتقني.
- 2- تحسين الوسائل و الظروف البيئاتفوجية .
- 3- المساهمة في تحسين ظروف الحياة و ظروف العمل في مؤسسات التعليم الثانوي والتقني.

-2-

المجلس الوطني المستقل لأساتذة

التعليم الثانوي و التقني

**C.N.A.P.E.S.T**



القانون الأساسي

المؤتمر الأول أيام 09-10-11 جويلية 2008

-1-

❖ حق الترشيح في الهيئات القيادية لمجلس الوطني لاساتذة التعليم الثانوي والتقني وكذا حق الانتخاب.
❖ حق الحصول على المعلومات ومعرفة مناهج العمل للمجلس الوطني المستقل لاساتذة التعليم الثانوي والتقني.
❖ من حق كل متخرط أن يدافع عنه المجلس الوطني المستقل لاساتذة التعليم الثانوي والتقني، وأن يحميه أثناء عمله المهني و نشاطه الثقافي.
ب – الواجبات :
❖ احترام القانون الاساسي و النظام الداخلي للمجلس الوطني المستقل لاساتذة التعليم الثانوي والتقني.
❖ الالتزام بقرارات المجلس الوطني لثقافة المجلس الوطني المستقل لاساتذة التعليم الثانوي والتقني.
❖ احترام واجبات و أخلاقيات المهنة.
❖ المساهمة في تجسيد المهام و النشاطات المختلفة لهيئات المجلس الوطني المستقل لاساتذة التعليم الثانوي والتقني.
❖ دفع الاشتراكات بانتظام .
❖ حضور الاجتماعات .

4-

4- ترقية الكوادر التقني و نشر ثقافة قانونية متعلقة بعلاقات العمل.
<u>المادة 09 :</u> ينشط المجلس الوطني المستقل لاساتذة التعليم الثانوي والتقني على مستوى كامل تراب الجمهورية.
<u>الباب الثاني</u>
<u>المعموية، حقوق و واجبات المتخرط</u>
<u>المادة 10 :</u> المعموية في المجلس الوطني المستقل لاساتذة التعليم الثانوي والتقني فعل شخصي و طرعي لكل أستاذ في التعليم الثانوي والتقني،و يعتبر أستاذا للتعليم الثانوي والتقني كل أستاذ يحمل شهادة جامعية و يمارس مهنة الاساتذبة بتأوية أو متقن .
<u>المادة 11 :</u> الاغتراط في المجلس الوطني المستقل لاساتذة التعليم الثانوي والتقني يتم على و إمتضاء استمارة.
<u>المادة 12 :</u> تمنح بطاقة متخرط للمتخرط مقابل دفع الشتراك سنوي.
<u>المادة 13 :</u> يقفد عضوية الإغتراط في المجلس الوطني المستقل كل أستاذ فقد هذه الصفة إما : – بترقية إدارية . – وإما بتولي مسؤولية في هيئة سياسية منتخبة بمجلس شعبي بلدي ، ولائي أو وطني) مدة عهده الانتخابية. – وإما بتولي مسؤولية تنفيذية في حزب من الأحزاب السياسية.
<u>المادة 14 :</u> يتسلم المتخرطون في الحقوق و الواجبات لاسميا :
أ – الحقوق :

3-

**المادة 20 :** تتخذ جميع الهيئات المدارة للجمعية قرارها :

- بالإجماع .
- أو بالإتّماع السري .
- أو برفع الأيدي .

وفي الحالات الأخرى يتم ذلك بالأغلبية البسيطة.

**المادة 21 :** يتشكل فرع المؤسسة من كل المتعطين فيه .

**المادة 22 :** تتشكل الجمعية العامة للفرع من متعطي الفرع الحاضرين في الاجتماع .

تعمل الهيئات المحلية للفرع التنية القاعدية للجمعية .

**المادة 23 :** تعمل صلاحيات الجمعية العامة لمتعطي الفرع فيما يلي :

1. مناقشة كل القضايا التي تخص القاعة .
2. انتخاب الممثلين و /أو المتدربين على المستويين الولائي و الوطني .
3. السهر على حرية النقابة و استقلاليتها .
4. تقسيم و مراقبة نشاطات الهيئات المحلية .
5. اقتراح برنامج العمل المحلي، تقديمه و إقراره .
6. تقسيم نتائج الفروضات مع الشركاء .
7. تجميع نشاط الممثلين المحليين وفقا للشروط المحددة في القانون الداخلي .
8. سحب الثقة من عمل أو أكثر .

**المادة 25 :** تتخذ الجمعية العامة في دورة عادية مرة واحدة في السنة باستثناء من منسق الفرع .

**المادة 26 :** تتخذ الجمعية العامة في دورة طارئة بطلب من :

1. منسق الفرع .
2. ثلثي أعضاء مكتب الفرع .

### الباب الثالث

الهيئات ، الهياكل و الصلاحيات

**المادة 15 :** يتكون المجلس الوطني المستقل لاسنادة التعليم الثانوي و

الثغني من فروع على مستوى المؤسسات و هيئات على

المستوى المحلي وهيئات على المستوى الوطني .

**المادة 16 :** أ- الهيئات هي :

- 1- الجمعية العامة للفرع .
- 2- المجلس الولائي .
- 3- المجلس الوطني .
- 4- المؤتمر الوطني .

ب- الهياكل هي :

- 1- مكتب الفرع للمؤسسة .
- 2- المكتب الولائي .
- 3- المكتب الوطني .

**المادة 17 :** يستدعي أعضاء كل الهيئات المدارة ثمانية (08) أيام قبل انعقاد الاجتماعات في الحالات العادية و 48 ساعة قبل انعقاد الاجتماعات الطارئة .

**المادة 18 :** يحق لاجتماعات جميع الهيئات المدارة في النقابة أن تتخذ قراراتها إذا بلغ نصاب الحاضرين الأغلبية البسيطة من أعضائها .

**المادة 19 :** في حالة عدم اكتمال النصاب المذكور في المادة ثمانية عشر (18) أعلاه في الاجتماع الأول يتخذ اجتماع ثاني خلال خمسة عشرة (15) يوما الولائية و تتخذ عندئذ القرارات مهما كان النصاب .



- يتتبع أعضاء المكتب الولائي.
- يمكن أن يسحب الثقة من عضو أو أكثر من أعضاء المكتب الولائي.
- متابعة أعمال المكتب الولائي.
- يستمع و يقدر نتائج التقرير الأدي و المالي للمكتب الولائي.
- في حالة شغور منصب عضو المجلس الوطني للولاية بين مؤخرين يتتخب خلفاه من بين أعضائه.
- المادة 37: يجتمع المجلس الولائي في دورة عادية مرة كل 3 أشهر .
- المادة 38: يجتمع المجلس الولائي في دورة طارئة بطلب من النسق الولائي أو بطلب من ثلث أعضاء المكتب الولائي أو بطلب من الأغلبية البسيطة لأعضائه.
- المادة 39: المكتب الوطني للولاية هو الهيئة الوطنية التنفيذية لعقابة المجلس الوطني المستقل لاساتذة التعليم الثانوي و التقني .
- المادة 40: يتكون المكتب الوطني من النسق الوطني و نائب النسق الوطني و أحد عشر (11) أديبا وطنيا.
- المادة 41: يكلف الأديباء الوطنيين الأحدث عشر (11) بالمهام التالية:
  1. أمين وطني مكلف بالبراعات.
  2. أمين وطني مكلف بالهئية و المال و المسالكات.
  3. أمين وطني مكلف بالتنظيم.
  4. أمين وطني مكلف بالإعلام و الإتصال.
  5. أمين وطني مكلف بالتنسيق العلمي و النشاطات الثقافية.
  6. أمين وطني مكلف بالشؤون التربوية و الباعوجية.
  7. أمين وطني مكلف بالتكوين الثقافي.
  8. أمين وطني مكلف بالملاقات العامة.
  9. أمين وطني مكلف بالشؤون الإدارية .
  10. أمين وطني مكلف بالشؤون الاجتماعية.

-8-

- المادة 27: تختار الجمعية العامة نطق اقتاذ القرار عن طريق الاقتراع السري.
- المادة 28: يتشكل مكتب الفرع من الممثلين المنتخبين لفرع النقابة في المؤسسة.
- المادة 29: يسهر مكتب الفرع على تنفيذ قرارات و تعليمات الجمعيات العامة.
- المادة 30: يجتمع مكتب الفرع بصفة دورية مرة كل ثلاثة أشهر و كلما اقتضى الأمر و ذلك بدعوة من منسق الفرع.
- المادة 31: المكتب الولائي هو الهيئة الرسمية للنقابة على مستوى تراب الولاية و يسطلع مهام تحضير و تنفيذ قرارات الهيئات العليا للنقابة دون الإحلال بنص المادة 24 من هذا القانون .
- المادة 32: يسطلع المكتب الولائي بالصلاحيات التالية :
  - الإتصال بالهيئات العمومية على المستوى المحلي .
  - القيام بالمفاوضات مع الهيئات العمومية للولاية ، وهذا في حالة وجود نزاعات على المستوى الولائي .
  - يشرف على تصويب فروع المؤسسات و هيكلها .
  - يحضر دورات المجلس الولائي و ذلك بتوفير الرسائل المادية و المعنوية اللازمة لذلك .
- المادة 33: يجتمع المكتب الولائي بدعوة من النسق الولائي أو بطلب ثلث 3/1 أعضاءه.
- المادة 34: المجلس الولائي هو الهيئة المنارة على المستوى الولائي .
- المادة 35: يتشكل المجلس الولائي من:
  - أعضاء المكتب الولائي
  - منسقي الفروع
  - ممثلي الولاية في المجلس الوطني
  - ممثلين عن الفروع حسب التمثيل النسبي الذي يحدده النظام الداخلي
- المادة 36: يتتبع المجلس الولائي بالصلاحيات التالية :

-7-

**المادة 49 :** يجتمع المجلس الوطني للثقافة في دورة طارئة بدعوة من المنسق الوطني أو يطلب

ثلاثي 3/2 أعضاء المكتب الوطني أو يطلب الأغلبية البسيطة لأعضائه.

**المادة 50 :** المجلس الوطني للثقافة هو الهيئة الدائرية بين مؤثرين.

**المادة 51 :** يكون المجلس الوطني من :

1) المنسق الولائي لكل ولاية.

2) عمالين منتخبين عن عدد منخرطي كل ولاية ينتخبهم مندوبوهم في المؤتمر حسب

ما يلي :

- من 200 منخرط إلى 400 منخرط مقعد واحد .

- أكثر من 400 منخرط إلى 800 منخرط مقعدين (02) :

- أكثر من 800 منخرط إلى 1200 منخرط ثلاثة (03) مقاعد.

- أكثر من 1200 منخرط إلى 1600 منخرط أربعة (04) مقاعد.

- أكثر من 1600 منخرط إلى 2000 منخرط خمسة (05) مقاعد.

- أكثر من 2000 منخرط إلى 3000 منخرط ستة (06) مقاعد.

- أكثر من 3000 منخرط ثمانية (08) أعضاء.

3) أعضاء المكتب الوطني.

**المادة 52 :** يضطلع المجلس الوطني بالمهام التالية:

- يحرص على تنفيذ قرارات وتوجيهات المؤتمر وعلى احترامها.
- يجزأ له اتخاذ كل القرارات والإجراءات الضرورية لتحقيق المهام و الأعمال المجددة من طرف المؤتمر.
- يقوم بتنسيق و تقسيم نشاطات الهيئات الوطنية و المحلية في الفترة الممتدة بين مؤثرين.
- يحضر و يعيد النظام الداخلي للثقافة الوطنية.
- يطلع و يصادق على المسببات السنوية للثقافة.
- ينتخب أعضاء المكتب الوطني.

-10-

11. أمين وطني مكلف بالدراسات و الأبحاث.

**المادة 42 :** يشكل كل أمين وطني أمانة من بين أعضاء المجلس الوطني ، ويمكن أن يستعين

بكتفئات تقنية براهام مهمة في أعماله .

**المادة 43 :** يتخذ المكتب الوطني قراراته بالأغلبية البسيطة .

**المادة 44 :** المكتب الوطني هو الهيئة الوطنية الدائمة المكلفة بتنفيذ البرامج التي سطره

المجلس الوطني للثقافة و كما سر الثقافة ويمكن له :

- تمثيل الثقافة على المستويين الوطني والدولي .

- التفاوض مع الهيئات العمومية في حالة وجود نزاع جماعي .

- يحضر الوسائل المادية والتنظيمية لتنظيم دورات المجلس الوطني وكذا المؤتمر الوطني.

- يقدم تقاريره الأدبية والمالية للمجلس الوطني.

- يقوم بتصويب المكاتب الولائية .

**المادة 45 :** يضطلع المنسق الوطني بالمهام التالية :

- يستدعي اجتماعات المكتب الوطني يرأسها وينشطها .

- تنسيق أنشطة اللجان الوطنية وأنشطة الثقافة .

- يعد تقارير عن نتائج أنشطة الثقافة ويقدمها للمجلس الوطني .

- يرأس دورات المجلس الوطني و يعين من يوزع عنه إن تعذر عليه ذلك .

**المادة 46 :** يجتمع المكتب الوطني :

- بدعوة من المنسق الوطني .

- أو يطلب الأغلبية البسيطة لأعضائه .

**المادة 47 :** يتبع المنسق الوطني بالصلاحيات التالية :

- هو الناطق الرسمي باسم الثقافة .

- هو الملعل الشرعي الوحيد للثقافة على المستوى الوطني .

- في حالة تساوي الأصوات يكون صوته مرجحاً .

**المادة 48 :** يجتمع المجلس الوطني في دورة عادية مرة كل أربعة أشهر .

-9-

## الباب الرابع

المادة، الفاديب، المالية.

المادة 58: عهدة الهيئات المنتجة (مدقق) على مستوى الفروع وعلى المستويين الولاىى و الوطنى ثلاث (03) سنوات.

المادة 59: تجرى الانتخابات للهيئات المختلفة بالفروع السرى.

المادة 60: تتفق السوزلية على مستوى الفروع و المستوى الولاىى فى الحالات التالية :

- ❖ عند انتهاء المادة القانونية.
- ❖ عند الاستقالة.
- ❖ عند الطرد(الإقصاء).
- ❖ عند التعيب لمدة طويلى.
- ❖ عند استلام مسوزلية أخرى.
- ❖ فى حالة فقدان صفة الأستاذية.
- ❖ فى حالة فقدان الحقوق المدنية.

المادة 61: لا يحق لاي عضو أن يزل مسوزلية فى القابلى لأكثر من عهدة واحدة فى نفس الإطار ، وكن استثناء الحصول على عهدة ثانية بترخيص من ثلثى (3/2) أعضاء المجلس.

لا يمكن الجمع بين عضوية هئيتين تنفيذيتين فى القابلى.

المادة 62 : يتم تعويض السوزلين الذين شغرت مناصبتهم على مستوى الفروع أو المستوى الولاىى أو المستوى الوطنى تلقائيا وفق ما ينص عليه النظام الداخلى.

المادة 63 : ينتخب أعضاء المجلس الفادى من قبل:

يمكن للمجلس الوطنى أن يجمد نشاطات المكب الوطنى وهذا بالفروع السرى و بأغلبية ثلثى (3/2) أعضائه و فى هذه الحالة ينتخب مكنا وطنيا آخر.

المادة 53: المؤتمر هو الهيئة الوطنية العليا للمعارلة .

المادة 54: يتشكل المؤتمر من منسقى الولايات و أعضاء المجلس الوطنى بالإضافة إلى مندوبى الولايات وهذا بحسب التمثيل النسبى.

المادة 55: يمتنع المؤتمر بالصلاحيات التالية :

- ينتخب أعضاء المجلس الوطنى بحسب نص المادة 51 من هذا القانون.
- يعطل برنامج عمل المجلس الوطنى و يصادق عليه.
- يحدد التوجه و السياسة العامة للقابلى و يحرص على احترامها.
- يسهر بحرص على حرية القابلى و استقلاليتها فهو الضامن لذلك.
- يقم التقارير عن نشاطات القابلى على جميع السويات.
- يعطل القانون الاساسى للقابلى و يصادق عليه و هذا طبقا للمادة (77) من هذا القانون.

المادة 56: يعقد المؤتمر فى دورة عادية كل ثلاث سنوات.

المادة 57 : يعقد المؤتمر فى دورة طارئة بطلب من 5/4 من أعضاء المجلس الوطنى للقابلى.



المادة 70: المسؤول عن الخزينة و المال على كافة المستويات مكلف بـ:

- ❖ فتح حساب بنكي جارى.
- ❖ مسك و ضبط وثائق المحاسبة.

❖ جرد عمليات المجلس الوطني المستقل لاساتذة التعليم الثانوي و التقني.

المادة 71: يوقع الصكوك كل من المنسق و مسؤول الخزينة أو المال.

المادة 72 : مراقبة التسيير المالي لل نقابة تكون وفق ما ينص عليه التشريع و التنظيم المعمول بحما.

المادة 73: يراقب ويؤشر على الحساب المالي لل نقابة محافظ حسابات معتمد قانونا.

المادة 74: يكون الملل الإرادي باقتراح  $3/2$  من المنخرطين يقدم أمام المؤتمر الذي يقوده و يعمله.

المادة 75: في حالة حل النقابة تخضع ممتلكاتها إلى أحكام المصوص التشريعية المعمول بها.

المادة 76: لا يمكن بأي حال من الأحوال إلغاء أو تعديل أية مادة من هذا القانون إلا بصواب ثلاثة أرباع ( $3/4$ ) أصوات أعضاء المؤتمر الوطني للنقابة.

المادة 77: في حالة إلغاء أو تعديل أي مادة من هذا القانون و ذلك بصواب ثلاثة أرباع ( $3/4$ ) أصوات أعضاء المؤتمر الوطني للنقابة، تسلم نسخة من القانون الأساسي المعدل لوزارة العمل و الضمان الاجتماعي التي تشتر أيضا بكل التغييرات الطارئة على الميثاق الفخادية و الادارية للنقابة.

انتهى.

- ❖ المجلس الالامي على المستوى الالامي .
- ❖ المجلس الوطني على المستوى الوطني.

المادة 64 : تتخذ القرارات التادية بأغلبية الثلثين.

المادة 65: يمكن أن تكون القرارات التادية على المستوى الالامي على طعن أمام المجلس التادبي الوطني.

المادة 66: حق الدفاع مضمون لكل منخرط.

المادة 67: مصادر تمويل المجلس الوطني المستقل لاساتذة التعليم الثانوي و التقني تتكون أساسا من:

التمتراكات المنخرطين التي يحدد قسمها النظام الداخلي.

المادة 68 : يمكن أن تكون مصادر تمويل النقابة :

- المناخل المرتبطة بنشاطها .
- الإصانات المحتملة من الدولة .
- و كل المصادر الأخرى التي ينص عليها القانون المعمول به.

المادة 69: تشمل نفقات النقابة جميع النفقات الألامية لتحقيق الأهداف المصوص عليها في القانون الأساسي.

.....النظام الداخلي .....صفحة 2 من 12

### 1. تجهيد :

المادة 01: يحدد النظام الداخلي التدابير التطبيقية للقانون الاساسي الصادر عليه في الموعر

الاول للمجلس الوطني المستقل لاساتذة التعليم الثانوي و التقني CNAPEST.

المادة 02 : يهدف هذا النظام الداخلي الي تجديد مالي :

- تشكيل وانتخاب وعمل هيئات و هيكل القنابة.
- توزيع واستعمال الورد المالية.
- قواعد الانضباط و الحاسبة.
- أحكام عامة.

المادة 03: يقصد بالصعابر الواردة في هذا النظام الداخلي مالي:

- القنابة : المجلس الوطني المستقل لاساتذة التعليم الثانوي و التقني .
- الهياكل : مكتب فرع المؤسسة ، المكتب الولائي ، المكتب الوطني .
- الهيئات : الجمعية العامة للفرع ، المجلس الولائي ، المجلس الوطني .
- الفرع القنابي: هو الهيئة والهيكل القاعدتي على مستوى المؤسسات .
- لجنة الانضباط و الحاسبة : المجلس التاديسي .

### 1- تشكيل وانتخاب وعمل هيئات و هيياكل القنابة:

#### 1- التشكيل و الانتخاب:

أ) الفرع القنابي :

المادة 04: يتشكل الفرع القنابي للمؤسسة وفقا للمادة 21 من القانون الاساسي .

- يضم فرع المؤسسة المتخرطين من الاساتذة المرشدين و التربينيين و المتعاقدين و الموضوعين تحت تصرف القنابة داخل المؤسسة .

المادة 05: يتكون مكتب الفرع القنابي للمؤسسة من منسق و امين المال و امين التنظيم و أعضاء مساعدين تحدد عددهم و مهامهم الجمعية العامة للفرع .

.....النظام الداخلي .....صفحة 2 من 12

.....النظام الداخلي .....صفحة 1 من 12

### المجلس الوطني المستقل للأساتذة التعليم الثانوي والتقني

# C.N.A.P.E.S.T



## النظام الداخلي

الجزائر العاصمة بتاريخ : 2009/06/18

.....النظام الداخلي .....صفحة 1 من 12



.....النظام الداخلي.....صفحة 4 من 12

- أمين مكلف بالتكويرين النقائين و النشاطات الثقافية و الرياضية.
  - أعضاء مساعدين يحدد عددهم و مهامهم المجلس الولائي.
  - أعضاء المجلس الوطني المنتخبين للولاية كملاحظين .
- المادة 12:** ينتخب أعضاء المكتب الولائي من طرف المجلس الولائي مع مراعاة التوزيع الجغرافي الذي يحدده المجلس الولائي و عضو المكتب الوطني الشرف علي عملية الانتخاب.
- المادة 13:** المنسق الولائي هو العضو الذي تحصل علي أكبر عدد أصوات المجلس الولائي في جميعته العامة الانتخابية.

- المادة 14:** يتصوب المكتب الولائي من طرف عضو من المكتب الوطني.
- المادة 15:** يرسم المكتب الولائي من طرف المكتب الوطني بعد المصادقة علي محضر الجمعية العامة الانتخابية والذي يوشر عليه الامين الوطني للتنظيم.

د) المجلس الوطني:

- المادة 16:** يتشكل المجلس الوطني وفقا للمادة 51 من القانون الاساسي و المكتب الوطني السابق .

هـ) المكتب الوطني:

- المادة 17:** يتشكل المكتب الوطني وفقا للمادة 40 من القانون الاساسي.
- المادة 18:** ينتخب أعضاء المكتب الوطني من طرف المجلس الوطني.
- المادة 19:** ينتخب المنسق الوطني من طرف المكتب الوطني.

و) المؤتمر:

- المادة 20:** المؤتمر هم:
- أعضاء المجلس الوطني.
- أعضاء المكتب الوطني.
- مندوبون عن الولايات يتم تحديدهم عددهم من طرف لجنة تحضير المؤتمر حسب التمثيل النسبي.

.....النظام الداخلي.....صفحة 4 من 12

.....النظام الداخلي.....صفحة 3 من 12

- المادة 06:** ينتخب اعضاء مكتب الفرع من طرف الجمعية العامة .
- المادة 07:** منسق الفرع هو العضو الذي تحصل علي أكبر عدد أصوات الجمعية العامة الانتخابية.

**المادة 08:** يتصوب الفرع النقائلي للمؤسسة عضو من المكتب الولائي .

- المادة 09:** يرسم الفرع النقائلي من طرف المكتب الولائي بعد مصادقة علي محضر الجمعية العامة الانتخابية والذي يوشر عليه أمين التنظيم الولائي .

ب) المجلس الولائي :

- المادة 10:** يتشكل المجلس الولائي من:
- منسقي الفروع النقائية.
- أعضاء المكتب الولائي السابق .
- أعضاء المكتب الولائي.

- أعضاء المجلس الوطني التابعون للولاية.
- عضو عن كل مؤسسة يزيد عدد منخرطيها عن 25 منخرط.
- عضو ثاني عن كل مؤسسة يزيد عدد منخرطيها عن 40 منخرط.
- عضو ملاحظ عن كل مؤسسة يقل عدد منخرطيها عن نسبة 20% من مجموع الأسمائة في القانوية.

ج) المكتب الولائي:

- المادة 11:** يتكون المكتب الولائي من :
- المنسق الولائي.
- أمين المال.
- أمين التنظيم.
- أمين التفاعلات والتشورن الاجتماعية.
- أمين مكلف بالإعلام والاتصال.

.....النظام الداخلي.....صفحة 3 من 12

.....النظام الداخلي.....صفحة 6 من 12

المادة 27: تتعدد الجمعية العامة في دورة طارئة بطلب من :

- مسبق الفرع.
- ثلثي أعضاء مكتب الفرع.
- الاغلبية البسيطة من اعضاء الجمعية العامة للمنتخبين.
- المكتب الولائي عن طريق منسقه في حالة تعذر الحالات السابقة.

ج) المكتب الولائي:

المادة 28: يجتمع المكتب الولائي في دورة عادية مرتين في الفصل الدراسي باستدعاء من

طرف المنسق الولائي.

المادة 29: يجتمع المكتب الولائي في طرزة طارئة باستدعاء من المنسق الولائي او 3/1

اعضاء المكتب او بطلب من المكتب الوطني عن طريق منسقه.

المادة 30: تحدد صلاحيات المكتب الولائي وفق أحكام المادتين 31,32 من القانون

الاساسي.

المادة 31: يلزم المكتب الولائي وحيوا في حالة البراعات اعلام المكتب الوطني.

المادة 32: يلزم المكتب الولائي باعداد تقرير دوري عن نشاطاته للمكتب الوطني.

د) المجلس الولائي:

المادة 33: تحدد صلاحيات المجلس الولائي وفق أحكام المادة 36 من القانون الاساسي.

المادة 34: يجتمع المجلس الولائي في دورة عادية مرة كل 03 اشهر باستدعاء من طرف

المنسق الولائي وفق التاريخ المحدد من طرف المكتب الولائي.

المادة 35: يجتمع المجلس الولائي في دورة طارئة باستدعاء من طرف المنسق الولائي او

بطلب من 3/2 من اعضاء المكتب الولائي او بطلب من الاغلبية البسيطة لاعضائه.

المادة 36: يستدعي المجلس الولائي بطلب من المكتب الوطني عن طريق منسقه في حالة

حدوث مانع لتطبيق المادة 35 من النظام الداخلي للقبالة في أجل أقصاه 15 يوما.

.....النظام الداخلي.....صفحة 6 من 12

.....النظام الداخلي.....صفحة 5 من 12

المادة 21:

- يجند المجلس الوطني عدد اعضاء اللجنة الوطنية لتحظر المؤتمر.
- يتتبع المجلس الوطني اعطاء اللجنة الوطنية لتحظر المؤتمر مع مراعات التوزيع الجغرافي.

المادة 22: لا يحق لاعطاء اللجنة الوطنية لتحظر المؤتمر الترشح لعضوية المكتب الوطني.

2- عمل هيئات وهياكل القبالة:

أ) الفرع الثقافي:

المادة 23: يجتمع مكتب الفرع الثقافي دوريا باستدعاء من منسق الفرع مرة كل 3 اشهر

و يلزم بتبليغ نسخة من محضر الاجتماع ونشاطاته للمكتب الولائي.

المادة 24: يجتمع مكتب الفرع استمعا باستدعاء من منسق الفرع او بطلب من 3/1

اعضاء المكتب او بطلب من طرف المكتب الولائي.

المادة 25: يظطلع مكتب الفرع الثقافي بالهام التالية:

- تنظيم الجمعية العامة بعرض إثراء مقترحات المجلسين الولائي والوطني قبل المصادقة عليها.
  - ضمان التكوين الثقافي.
  - اعلام منخرطي الفرع بالقرارات المتخذة على جميع المستويات.
  - تنفيذ قرارات الجمعية العامة والبيانات الولائية والوطنية.
  - تمثيل منخرطي الفرع أمام ادارة المؤسسة.
  - اعلام المنسق الولائي وحيوا في حالة البراعات في المؤسسة.
  - تمثيل منخرطي الفرع خارج المؤسسة يستدعي موافقة المكتب الولائي.
- ب) الجمعية العامة:
- المادة 26: تتعدد الجمعية العامة في دورة عادية مرة واحدة في السنة، باستدعاء من منسق الفرع وفق أحكام المادة 24 من القانون الاساسي.

.....النظام الداخلي.....صفحة 5 من 12

النظام الداخلي.....مادة 8 من 12

## II - توزيع وإستعمال الموارد المالية :

- المادة 47: مصادر تمويل القنينة تشمل في أحكام المادتين 68، 69 من القانون الأساسي.  
المادة 48: تقدر التبرعات كل سنوياً بـ 300 دج سنوياً مقابل بطاقة الإغتراف .  
المادة 49: توزع ما يحل التبرعات المتبرطين مقابل وصل كالتالي:  
- 20% للفرع القنالي.  
- 40% للمكتب الولائي.  
- 40% للمكتب الوطني .  
المادة 50: يصادق المجلس الوطني على مداولات المكتب الوطني حول توزيع الاعانات المالية من الدولة او من المصادر الاخرى التي ينص عليها القانون المعمول به .  
المادة 51: يتم فتح حساب بنكي على السمتين الولائي والوطني مع احترام أحكام البراءة 74 - 72 - 73 - 71 من القانون الأساسي.

## III - قواعد الانضباط و الخاسية :

### 1- لجنة الانضباط و الخاسية.

- المادة 52: يسري الانضباط و الخاسية على كل متبرط في المجلس الوطني المستقل لاستفادة التعليم الثانوي و التقني أيا كانت رتبته او صفته في القنابة .  
المادة 53: تتشكل لجنة الانضباط و الخاسية الولاية من 07 اعضاء من المجلس الولائي كالتالي :  
- عضو مكتب ولائي معين من طرف المكتب الولائي .  
- عضوان من منسقي الفروع و 04 اعضاء من المجلس الولائي منتخبين من طرف المجلس الولائي

النظام الداخلي.....مادة 8 من 12

النظام الداخلي.....مادة 7 من 12

## هـ) المكتب الوطني:

- المادة 37: يجتمع المكتب الوطني حسب أحكام المادة 46 من القانون الأساسي.  
المادة 38: تمدد صلاحيات المكتب الوطني وفق أحكام المادة 44 من القانون الأساسي .  
و) المجلس الوطني:  
المادة 39: يجتمع المجلس الوطني في دورة عادية مرة كل 4 أشهر باستثناء من المنسق الوطني.  
المادة 40: يجتمع المجلس الوطني في دورة طارئة باستثناء من المنسق الوطني أو يطلب من 2/3 اعضاء المكتب الوطني أو يطلب الأغلبية البسيطة من اعضاءه خلال 15 يوم من تاريخ تسجيل الطلب.  
المادة 41: تمدد صلاحيات المجلس الوطني وفق أحكام المادتين 50 و 52 من القانون الأساسي .  
و) المؤتمر:  
المادة 42: يحدد تاريخ انعقاد المؤتمر 3 أشهر على الأقل قبل مواعده من طرف المجلس الوطني.  
المادة 43: يعقد المؤتمر الوطني وفق المادة 56 من القانون الأساسي و في حالة تغيب ذلك يمكن للمجلس الوطني تأجيل تاريخ انعقاد المؤتمر بموافقة 5/4 من اعضاءه و عليه تمدد صلاحيات الجياكل و الهياكل الوطنية و المحلية للقنابة .  
المادة 44: يحق للمنسق الوطني و المجلس الوطني الإطلاع على سير تقدم عملية تحضير المؤتمر لدى رئيس اللجنة الوطنية لتحضيره .  
المادة 45: أعمال المؤتمر تجرى وفقاً لقانون داخلي للمؤتمر مقترح من طرف اللجنة الوطنية التحضيرية.  
المادة 46: يعاد و يصادق المكتب الوطني و المؤتمر على القانون الداخلي للمؤتمر.

النظام الداخلي.....مادة 7 من 12



النظام الداخلي .....صفحة 10 من 12

**المادة 60:** يمكن للمكتب الولائي كإجراء تحفظي تجسيد نشاط مسنق الفرع أو عضو أو أكثر من اعضاء مكتب الفرع التفاعلي في انتظار إحالته أو إحالتهم على لجنة الانضباط و الحاسبة الولائية خلال 45 يوما الموالية لقرار التصعيد.

**المادة 61:** يمكن للمكتب الوطني كإجراء تحفظي تجسيد نشاط مسنق ولائي أو عضو أو أكثر من اعضاء المكتب الولائي في انتظار إحالته أو إحالتهم على لجنة الانضباط و الحاسبة الوطنية خلال 45 يوما الموالية لقرار التصعيد.

**المادة 62:** القرارات التي يمكن إقرارها هي:

- خطأ بسيط: تتيمة - إنذار - توبيخ.
- خطأ جسيم: فصل مؤقت - فصل نهائي مع متابعة قضائية.

**المادة 63:** القرارات التي تصدرها اللجان الانضباطية الولائية والوطنية تبلغ الى المكتب الوطني.

**المادة 64:** تصنيف الخطأ وطبيعة العقوبة من صلاحيات لجان الانضباط و الحاسبة طبقا للاحكام المادة 59 من النظام الداخلي للقناة .

**المادة 65:** حق الدفاع مضمون لكل متخراط محال على لجان الانضباط و الحاسبة ويمكنه الاستعانة بأي متخراط يدافع عنه.

**المادة 66:** يحق للمتخراط المحال على لجنة الانضباط و الحاسبة الطعن في القرار المتخذ ضده خلال اسبوع من تاريخ تبليغه بالحكم.

النظام الداخلي .....صفحة 10 من 12

النظام الداخلي .....صفحة 9 من 12

**المادة 54:** تتشكل لجنة الانضباط و الحاسبة الوطنية من 07 اعضاء من المجلس الوطني كالتالي:

- عضو مكتب وطني معين من طرف المكتب الوطني.
- عضوان من مسنقي الولايات و 04 اعضاء من المجلس الوطني ينتخبون من طرف المجلس الوطني.

2- لجنة الطعن الوطنية :

**المادة 55:** تتشكل لجنة الطعن الوطنية من:

- اربع رؤساء لجان انضباط و حاسبة ولائية ينتخبون من طرف المجلس الوطني .
- عضوان من اللجنة الوطنية للانضباط و الحاسبة معينان من طرفها ماعدا عضو المكتب الوطني
- المسنق الوطني.

**المادة 56 :** تعبر لجنة الانضباط و الحاسبة الوطنية لجنة طعن الاحكام الصادرة عن لجان الانضباط و الحاسبة الولائية .

**المادة 57:** عمل لجان الانضباط و الحاسبة يستمر طيلة عهدة المجلس التي ينتخب منها.

**المادة 58:** - يراس لجنة الانضباط و الحاسبة الولائية عضو المكتب الولائي في اللجنة و جوبا.

- يراس لجنة الانضباط و الحاسبة الوطنية عضو المكتب الوطني و جوبا.

- يراس لجنة الطعن الوطنية المسنق الوطني .

**المادة 59:** تتخضع لجان الانضباط و الحاسبة في طريقة تسييرها و عملها الى نصوص تنظيمية يحددها المكتب الوطني و يعاقد عليها المجلس الوطني.

النظام الداخلي .....صفحة 9 من 12

النظام الداخلي.....صفحة 12 من 12

المادة 73: شروط الترشيح و نظام الانتخابات في المياكل و الفيات يتم وفق لائحة يصادق

المكتب الوطني و يصادق عليها المجلس الوطني .

المادة 74: تشكيل لجنة تحضير المؤتمر و صلاحيتها يتم وفق لائحة يصادق عليها المكتب الوطني و يصادق عليها المجلس الوطني في آجال أقصاه عام قبل انعقاد المؤتمر .

ملاحظة:

- تمت المصادقة على هذا النظام الداخلي للفترة من طرف المجلس الوطني في دورته المنعقدة بالجزائر العاصمة بتاريخ 2009/06/19
- يتكون هذا النظام الداخلي من 74 مادة .

عن المجلس الوطني

المسوق الوطني نوار العربي

النظام الداخلي.....صفحة 12 من 12

النظام الداخلي.....صفحة 11 من 12

#### IV- أحكام عامة :

المادة 67: يمكن للمجلس الوطني أو المجلس الولائي إنشاء لجان دائمة أو مؤقتة عند الضرورة .

1- مهام الأمانة الوطنية والولايتين :

المادة 68: يتولى نائب المسوق الوطني المهام المسندة إلى المسوق الوطني ما عدا الأمر بالصرف في حالة وجود مانع مؤقت لحضور هذا الأخير .

المادة 69: يتولى نائب المسوق الوطني منصب المسوق الوطني في حالة شغوره لمدة أقصاها ثلاثة أشهر .

المادة 70: يشكل كل أمين وطني طبقا للمادة 42 من القانون الأساسي في آجال أقصاه 3 أشهر من المصادقة على هذا النظام الداخلي .

المادة 71: يجند مهام كل أمين وطني بلائحة يصادق عليها المكتب الوطني ويصادق عليها المجلس الوطني .

2- شغور المناصب :

المادة 72: تغتبر حالة شغور في المياكل أو الفيات بأحدي الحالات التالية :

- فقدان العضوية وفق المادة 60 من القانون الأساسي .
- الوفاة .
- عدم الانخراط قبل 31 مارس من كل سنة .

3- الترشيح و نظام الانتخابات :

النظام الداخلي.....صفحة 11 من 12

القانون الأساسي الجديد للمجلس الوطني المستقل لمستخدمي التدريس للقطاع ثلاثي الأطوار للتربية	
الباب الأول التعريف، المقر، الأهداف	
المادة 1	تحول تسمية المنظمة النقابية إلى : المجلس الوطني المستقل لمستخدمي التدريس للقطاع ثلاثي الأطوار للتربية (الابتدائي - المتوسط - الثانوي) Conseil National Autonome du Personnel Enseignant du Secteur Ternaire de l Education باختصار C.N.A.P.E.S.T.E
المادة 2	المجلس الوطني المستقل لمستخدمي التدريس للقطاع ثلاثي الأطوار للتربية نقابية مطلية وطنية مفتوحة لكل أسلاك التدريس في قطاع التربية الوطنية للأطوار الثلاث الابتدائي، المتوسط والثانوي عبر كامل تراب الجمهورية.
المادة 3	المجلس الوطني المستقل لمستخدمي التدريس للقطاع ثلاثي الأطوار للتربية نقابية وطنية مستقلة عن وصاية الأحزاب، وعن النقابات و عن أرباب العمل.
المادة 4	المجلس الوطني المستقل لمستخدمي التدريس للقطاع ثلاثي الأطوار للتربية يتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي.
المادة 5	لكون المجلس الوطني المستقل لمستخدمي التدريس للقطاع ثلاثي الأطوار للتربية يتمتع بالشخصية المعنوية قانونا فهو يلتزم بالالتزام لدى إحدى شركات التأمين للتعويض عن المسؤولية المدنية و ذلك طبقا للقوانين المعمول بها.
المادة 6	مدة نشاط المجلس الوطني المستقل لمستخدمي التدريس للقطاع ثلاثي الأطوار للتربية غير محدودة.
المادة 7	مقر المجلس الوطني المستقل لمستخدمي التدريس للقطاع ثلاثي الأطوار للتربية به الجزائر العاصمة.
المادة 8	أهداف المجلس الوطني المستقل لمستخدمي التدريس للقطاع ثلاثي الأطوار للتربية 1. الدفاع عن المصالح المادية المهنية والاجتماعية لكل أسلاك التدريس في التربية الوطنية. 2. تحسين الوسائل و الظروف البيداغوجية . 3. المساهمة في تحسين ظروف الحياة و ظروف العمل . 4. ترقية التكوين النقابي و نشر ثقافة قانونية. 5. المساهمة في بناء مدرسة عمومية ذات نوعية. 6. نشر ثقافة المواطنة في المحيط التربوي.
المادة 9	ينشط المجلس الوطني المستقل لمستخدمي التدريس للقطاع ثلاثي الأطوار للتربية على مستوى كامل تراب الجمهورية.
الباب الثاني العضوية، حقوق و واجبات المنخرط	
المادة 10	العضوية في المجلس الوطني المستقل لمستخدمي التدريس للقطاع ثلاثي الأطوار للتربية فعل شخصي وطوعي لكل أسلاك التدريس للأطوار الثلاث الابتدائي، المتوسط والثانوي في التربية الوطنية.
المادة 11	الانخراط في المجلس الوطني المستقل لمستخدمي التدريس للقطاع ثلاثي الأطوار للتربية يتم بملء و إضاء استمارة.
المادة 12	تمنح بطاقة منخرط للمنخرط مقابل دفع اشتراك سنوي .
المادة 13	يفقد المنخرط في النقابة الحق في الترشح لهيئات و هياكل النقابة 1- إما بتولي مسؤولية في هيئة سياسية منتخبة ( مجلس شعبي بلدي، ولائي أو وطني) مدة عهده الانتخابية. 2- و إما بتولي مسؤولية تنفيذية في حزب من الأحزاب السياسية. وفقد صفة منخرط بترقية إدارية أو بانتداب في حزب أو في هيئة سياسية منتخبة.
المادة 14	يتساوى المنخرطون في الحقوق و الواجبات مع مراعاة المادتين 12 و 13 أعلاه لاسيما: أ - الحقوق



<p>- حق الترشح في هيئات وهياكل المجلس الوطني المستقل لمستخدمي التدريس للقطاع ثلاثي الأطوار للتربية وكذا حق الانتخاب.</p> <p>- حق الحصول على المعلومات و معرفة مناهج العمل للمجلس الوطني المستقل لمستخدمي التدريس للقطاع ثلاثي الأطوار للتربية.</p> <p>- حق الدفاع عنه من طرف المجلس الوطني المستقل لمستخدمي التدريس للقطاع ثلاثي الأطوار للتربية و حمايته أثناء عمله المهني و نشاطه النقابي.</p>	
<p>ب - الواجبات</p> <p>- الالتزام و احترام القانون الأساسي و النظام الداخلي للنقابة.</p> <p>- الالتزام بقرارات هيئات النقابة.</p> <p>- الالتزام و احترام واجبات وأخلاقيات المهنة.</p> <p>- المساهمة في تجسيد المهام والنشاطات المختلفة لهيئات و هياكل المجلس الوطني المستقل لمستخدمي التدريس للقطاع ثلاثي الأطوار للتربية.</p> <p>- دفع الاشتراكات بانتظام .</p> <p>- حضور الاجتماعات.</p>	
<p>الباب الثالث الهيئات، الهياكل والصلاحيات</p>	
<p>المادة 15- يتكون المجلس الوطني المستقل لمستخدمي التدريس للقطاع ثلاثي الأطوار للتربية من هيئات وهياكل.</p>	
<p>المادة 16 أ- الهيئات هي:</p>	
<p>1- الجمعية العامة للفرع.</p> <p>2- المجلس الولائي المجلس الولائي للنقابة مجالس ولائية للأطوار</p> <p>3- المجلس الوطني المجلس الوطني للنقابة مجالس وطنية للأطوار.</p> <p>4- المؤتمر الوطني.</p>	
<p>ب- الهياكل هي:</p>	
<p>1- مكتب الفرع للمؤسسة.</p> <p>2 - المكتب الولائي للنقابة.</p> <p>3- المكتب الوطني للنقابة.</p>	
<p>المادة 17 يستدعى أعضاء الهيئات المداولة ثمانية (08) أيام قبل انعقاد الاجتماعات في الحالات العادية و 48 ساعة قبل انعقاد الاجتماعات الطارئة .</p>	
<p>المادة 18 يحق لاجتماعات جميع الهيئات المداولة في النقابة أن تتخذ قراراتها إذا بلغ نصاب الحاضرين الأغلبية البسيطة من أعضائها.</p>	
<p>المادة 19 في حالة عدم اكتمال النصاب المذكور في المادة الثامنة عشر (18) أعلاه في الاجتماع الأول ينعقد اجتماع ثاني خلال خمسة عشرة (15) يوما الموالية وتتخذ عندئذ القرارات مهما كان عدد الحضور .</p>	
<p>المادة 20 تتخذ جميع الهيئات المداولة للنقابة قراراتها : - بالإجماع.</p>	

	- أو بالاقتراع السري .
	- أو برفع الأيدي .
	وفي الحالتين الأخيرتين يتم ذلك بالأغلبية البسيطة .
	الفرع
المادة 21	يتشكل فرع المؤسسة من كل المنخرطين فيه .
	الجمعية العامة
المادة 22	تتشكل الجمعية العامة للفرع من منخرطي الفرع الحاضرين في الاجتماع .
المادة 23	يمثل الفرع البنية القاعدية للنقابة .
المادة 24	تتمثل صلاحيات الجمعية العامة لمنخرطي الفرع فيما يلي : 1. مناقشة كل القضايا التي تخص النقابة . 2. انتخاب الممثلين و /أو مندوبيين على المستويات المحلي والولائي والوطني . 3. السهر على حرية النقابة واستقلاليتها . 4. تقييم و مراقبة نشاطات الهيئات الولائية . 5. اقتراح برنامج العمل المحلي، تعديله و إقراره . 6. تقييم نتائج المفاوضات مع الشركاء . 7. إمكانية تجميد نشاط الممثلين المحليين وفقا للشروط والآليات المحددة في النظام الداخلي . 8. إمكانية سحب الثقة من ممثل أو أكثر بالاقتراع السري وبنسبة 3/2 الأعضاء الحاضرين وفقا للشروط والآليات المحددة في النظام الداخلي .
المادة 25	تتعقد الجمعية العامة في دورة عادية مرتين في السنة باستدعاء من منسق الفرع .
المادة 26	تتعقد الجمعية العامة في دورة طارئة بدعوة من منسق الفرع أو بطلب من : - ثلثي أعضاء مكتب الفرع . - أو الأغلبية البسيطة لأعضاء الجمعية العامة . - أو المكتب الولائي للنقابة عن طريق المنسق الولائي .
المادة 27	في حالة عدم الاتفاق على أحد أنماط اتخاذ القرار المذكورة في المادة 20 أعلاه تختار الهيئات نمط اتخاذ القرار عن طريق الاقتراع السري .
	مكتب الفرع
المادة 28	يتشكل مكتب الفرع من الممثلين المنتخبين لفرع النقابة في المؤسسة .
المادة 29	يسهر مكتب الفرع على تنفيذ قرارات و تعليمات الجمعيات العامة .
المادة 30	يجتمع مكتب الفرع بصفة دورية مرة كل ثلاثة أشهر وكلما اقتضى الأمر و ذلك بدعوة من منسق الفرع أو بطلب الأغلبية البسيطة لأعضائه .
	المكتب الولائي للنقابة
المادة 31	المكتب الولائي للنقابة هو الهيكل التنفيذي الرسمي للنقابة على مستوى تراب الولاية ويضطلع بمهام تحضير وتنفيذ قرارات الهيئات و الهياكل العليا للنقابة دون الإخلال بنص المادة 24 من هذا القانون .
المادة 32	يضطلع المكتب الولائي للنقابة بالصلاحيات التالية : - الاتصال بالسلطات العمومية على المستوى الولائي . - متابعة أعمال الفروع النقابية وأعمال المجالس الولائية للأطوار . - القيام بالمفاوضات مع السلطات العمومية للولاية ، وهذا في حالة وجود نزاعات على المستوى الولائي . - يشرف على تنصيب فروع المؤسسات وهياكلها .



	- يحضّر دورات المجلس الولائي للنقابة و يوفر الوسائل المادية والمعنوية اللازمة لذلك
المادة 33	يجتمع المكتب الولائي للنقابة بدعوة من المنسق الولائي أو بطلب من الأغلبية البسيطة لأعضائه.
المجلس الولائي	
<u>مجلس ولائي للطور</u>	
المادة 34	في إطار صلاحياته المنصوص عليها في المادة 41 ينشئ المجلس الولائي للنقابة هيئة متخصصة تابعة له تكون مجلسا ولائيا لكل طور من أطوار التعليم الابتدائي، المتوسط والثانوي وفق ما ينص عليه النظام الداخلي.
المادة 35	المجلس الولائي للطور هو هيئة ولائية لكل طور على المستوى الولائية.
المادة 36	يتشكل المجلس الولائي للطور من: - أعضاء المكتب الولائي ممثلي الطور. - منسقي الفروع أو ممثلين منتخبين محليا وفق النظام الداخلي. - ممثلي الولاية في المجلس الوطني للطور. - ممثلي الفروع منتخبين حسب التمثيل النسبي الذي يحدده النظام الداخلي
المادة 37	يتمتع المجلس الولائي للطور بالصلاحيات التالية : - ينتخب أعضاء المجلس الولائي وفق ما ينص عليه النظام الداخلي. - ينتخب أعضاء مساعدين للأمين الولائي للطور وفق ما ينص عليه النظام الداخلي. - يحرص على احترام و تنفيذ قرارات و توجيهات الهيئات العليا للنقابة . - يمكن أن يجمد نشاطات مساعدي الأمين الولائي للطور وفقا للشروط والآليات المحددة في النظام الداخلي. - يمكن أن يسحب الثقة من مساعدي الأمين الولائي للطور وهذا بالاقتراع السري و بأغلبية ثلثي (3/2) أعضائه و في هذه الحالة ينتخب مساعدين آخرين للأمين الولائي وفقا للشروط والآليات المحددة في النظام الداخلي. - ينشئ لجان العمل التي يراها ضرورية. - يتابع أعمال الأمين الولائي و مساعديه. - في حالة شغور منصب عضو من المجلس الوطني للطور للولاية بين مؤتمرين ينتخب خلفا له من بين أعضائه وفق ما ينص عليه النظام الداخلي.
المادة 38	يجتمع المجلس الولائي للطور في دورة عادية مرة كل 3 أشهر.
المادة 39	يجتمع المجلس الولائي للطور في دورة طارئة بدعوة من الأمين الولائي للطور أو بطلب من: - الأغلبية البسيطة لأعضائه. - أو المكتب الولائي للنقابة عن طريق المنسق الولائي للنقابة. = أو عن المكتب الوطني للنقابة الأمين الوطني المكلف بالطور. وفي الحالتين الأخيرتين يترأس أشغال الجلسة المنسق الولائي للنقابة أو الأمين الوطني للطور أو من ينوب عنهما من المكتب الولائي أو أحد مساعدي الأمين الوطني للطور.
المادة 40	يضطلع الأمين الولائي للطور و مساعديه بالصلاحيات التالية : - يشرف على تنصيب فروع المؤسسات للطور و هيكلها بأمر من المكتب الولائي للنقابة. - يحضّر دورات المجلس الولائي للطور و يوفر الوسائل المادية والمعنوية اللازمة لذلك
<u>المجلس الولائي للنقابة</u>	
المادة 41	ينشأ مجلس ولائي للنقابة يتمتع بالصلاحيات التالية : - ينتخب أعضاء المكتب الولائي وفق ما ينص عليه النظام الداخلي. - يحرص على تنفيذ قرارات و توجيهات المجلس الوطني للنقابة و على احترامها. - يمكن أن يجمد نشاطات عضو أو أكثر من أعضاء المكتب الولائي للنقابة وفقا للشروط والآليات المحددة في النظام

	الداخلي.
	- يمكن أن يسحب الثقة من المكتب الولائي وهذا بالاقتراع السري و بأغلبية ثلثي (3/2) أعضائه و في هذه الحالة ينتخب مكتباً ولائياً آخراً وفقاً للشروط و الآليات المحددة في النظام الداخلي..
	- ينتخب و يصادق على تشكيلة لجنة الانضباط الولائية.
	- ينشئ لجان العمل التي يراها ضرورية.
	- يستمع و يقدر نتائج التقرير الأدبي و المالي السنوي للمكتب الولائي .
المادة 42	يتشكل المجلس الولائي للنقابة من: - أعضاء المكتب الولائي (للقابة) - ممثلي المجالس الولائية للأطوار بأعداد متساوية وفق ما ينص عليه النظام الداخلي..
	- أعضاء المجلس الوطني للنقابة ممثلو الولاية .
	- أعضاء المكتب الولائي المنتهية عهدتهم
المادة 43	يجتمع المجلس الولائي للنقابة في دورة عادية مرة كل 3 أشهر.
المادة 44	يجتمع المجلس الولائي للنقابة في دورة طارئة بدعوة من المنسق الولائي للنقابة أو بطلب من: - ثلثي أعضاء المكتب الولائي للنقابة. - أو الأغلبية البسيطة لأعضائه. - أو المكتب الوطني للنقابة عن طريق المنسق الوطني للنقابة. وفي الحالة الأخيرة يرأس أشغال الدورة المنسق الوطني للنقابة أو من ينوب عنه من المكتب الوطني للنقابة.
	المكتب الوطني للنقابة
المادة 45	المكتب الوطني للنقابة هو الهيكل الوطني التنفيذي لنقابة المجلس الوطني المستقل لمستخدمي التدريس للقطاع ثلاثي الأطوار للتربية.
المادة 46	يتكون المكتب الوطني للنقابة من 13 عضواً هم المنسق الوطني و أربع 04 أعضاء من كل طور هم أمناء وطنيون. - ينتخب أعضاء المكتب الوطني، من طرف المجلس الوطني للنقابة. - ينتخب المنسق الوطني من طرف أعضاء المكتب الوطني حسب ما ينص عليه النظام الداخلي.
المادة 47	يكلف الأمناء الوطنيون بالمهام التالية : 1. أمين وطني مكلف بالنزاعات. 2. أمين وطني مكلف بالخزينة و المال و الممتلكات. 3. أمين وطني مكلف بالتنظيم. 4. أمين وطني مكلف بالإعلام و الاتصال. 5. أمين وطني مكلف بالتنشيط العلمي و النشاطات الثقافية و الدراسات و الأبحاث. 6. أمين وطني مكلف بالشؤون التربوية و البيداغوجية. 7. أمين وطني مكلف بالتكوين النقابي. 8. أمين وطني مكلف بالعلاقات العامة و الشؤون الإدارية. 9. أمين وطني مكلف بالشؤون الاجتماعية. 10. أمين وطني مكلف بالطور الابتدائي 11. أمين وطني مكلف بالطور المتوسط. 12. أمين وطني مكلف بالطور الثانوي
المادة 48	يشكل كل أمين وطني للنقابة أمانة من بين أعضاء المجلس الوطني للنقابة، ويمكن أن يستعين بكفاءات تقنية يراها مهمة في أداء مهامه وفق ما ينص عليه النظام الداخلي.



المادة 49	يتخذ المكتب الوطني للنقابة قراراته بالأغلبية البسيطة .
المادة 50	المكتب الوطني للنقابة هو الهيكل الوطني المكلف بتنفيذ البرنامج الذي سطره المجلس الوطني للنقابة وكذا سير النقابة و يقوم بـ : - تمثيل النقابة على المستويين الوطني والدولي. - التفاوض مع السلطات العمومية في حالة وجود نزاع جماعي. - تقديم تقاريره الأدبية والمالية السنوية للمجلس الوطني للنقابة. - متابعة أعمال المجالس الوطنية للأطوار. - تحضير الوسائل المادية والتنظيمية لتنظيم دورات المجلس الوطني للنقابة وكذا المؤتمر الوطني. - يقوم بتتصيب المجالس والمكاتب الولائية وفق ما ينص عليه النظام الداخلي..
المادة 51	يضطلع المنسق الوطني للنقابة بالمهام التالية : - يستدعي اجتماعات المكتب الوطني، يرأسها وينشطها. - ينسق أنشطة الأمناء الوطنيين و اللجان الوطنية وأنشطة النقابة. - يعد تقارير عن نتائج أنشطة النقابة ويقدمها للمجلس الوطني للنقابة. - يترأس دورات المجلس الوطني و يعين من ينوب عنه إن تعذر عليه ذلك.
المادة 52	يجتمع المكتب الوطني للنقابة : - بدعوة من المنسق الوطني للنقابة. - أو بطلب الأغلبية البسيطة لأعضائه.
المادة 53	يتمتع المنسق الوطني للنقابة بالصلاحيات التالية : - هو الناطق الرسمي باسم النقابة. - هو الممثل الشرعي للنقابة على المستويين الوطني والدولي. - هو الأمر بالصرف. - في حالة تساوي الأصوات يكون صوته مرجحا.
المجلس الوطني	
المجلس الوطني للطور	
المادة 54	ينشئ في إطار صلاحياته المنصوص عليها في المادة 60 المجلس الوطني للنقابة لجنة متخصصة تكون مجلسا وطنيا لكل طور من أطوار التعليم وفق ما ينص عليه النظام الداخلي
المادة 55	يجتمع المجلس الوطني للطور في دورة عادية مرة كل سنة.
المادة 56	يجتمع المجلس الوطني للطور في دورة طارئة بدعوة من الأمين لوطني للطور أو بطلب من : - الأغلبية البسيطة لأعضائه. - أو المكتب الوطني للنقابة عن طريق منسقه. و في الحالة الأخيرة يترأس أشغال الدورة المنسق الوطني أو من ينوب عنه من المكتب الوطني للنقابة.
المادة 57	المجلس الوطني للطور يعتبر هيئة عليا للطور بين مؤتمرين تحضيريين للطور.
المادة 58	يتكون المجلس الوطني للطور من : 1- الأمين الولائي للطور لكل ولاية. 2- أعضاء المجلس الوطني للنقابة ممثلي الطور
المادة 59	يضطلع المجلس الوطني للطور بالمهام التالية : - يحرص على تنفيذ قرارات وتوجيهات المجلس الوطني والمؤتمر الوطني للنقابة وعلى احترامها. - يقوم بتنسيق و تقييم نشاطات الهيئات و الولائية للطور في الفترة الممتدة بين مؤتمرين وطنيين للنقابة.

	<ul style="list-style-type: none"> <li>- ينتخب مساعدي الأمين الوطني للطور وفق ما ينص عليه النظام الداخلي.</li> <li>- يقترح تجميد نشاطات مساعدي الأمين الوطني للطور وفقا للشروط والآليات المحددة في النظام الداخلي.</li> <li>- يقترح سحب الثقة من مساعدي الأمين الوطني للطور وهذا بالافتراع السري و بأغلبية ثلثي (3/2) أعضائه و في هذه الحالة ينتخب مساعدين آخرين للأمين الوطني للطور وفقا للشروط والآليات المحددة في النظام الداخلي.</li> <li>- ينشئ لجان العمل التي يراها ضرورية.</li> </ul>
	مجلس وطني للنقابة
المادة 60	<p>ينشأ مجلس وطني للنقابة يتمتع بالصلاحيات والمهام التالية :</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>- يحرص على تنفيذ قرارات و توجيهات المؤتمر الوطني للنقابة و على احترامها.</li> <li>- يخول له اتخاذ كل القرارات والإجراءات الضرورية لتحقيق المهام والأعمال المحددة من طرف المؤتمر الوطني للنقابة.</li> <li>- يقوم بتنسيق و تقييم نشاطات الهيئات و الهياكل الوطنية والولاية في الفترة الممتدة بين مؤتمرين وطنيين للنقابة.</li> <li>- يصدر لوائح و مذكرات تنظيمية.</li> <li>- يطع و يصادق على التقريرين الأدبي و المالي السنويين للنقابة.</li> <li>- يحضر، يصدر و يعدل النظام الداخلي للنقابة.</li> <li>- ينتخب أعضاء المكتب الوطني وفق ما ينص عليه النظام الداخلي.</li> <li>- يحدد عدد أعضائه في اللجنة الوطنية لتحضير المؤتمر الوطني للنقابة و المؤتمرات الوطنية التحضيرية للأطوار.</li> <li>- يصادق على لائحة المكتب الوطني للنقابة المتضمنة تشكيله و صلاحيات اللجنة الوطنية لتحضير المؤتمر.</li> <li>- يمكن أن يجمد نشاطات عضو أو أكثر من أعضاء المكتب الوطني وفقا للشروط والآليات المحددة في النظام الداخلي.</li> <li>- يمكن أن يسحب الثقة من المكتب الوطني وهذا بالافتراع السري و بأغلبية ثلثي (3/2) أعضائه و في هذه الحالة ينتخب مكتباً وطنياً آخر وفقاً للشروط والآليات المحددة في النظام الداخلي.</li> <li>- ينتخب و يصادق على تشكيله لجنة الطعن الوطنية.</li> <li>- ينتخب و يصادق على تشكيله لجنة الانضباط الوطنية.</li> <li>- ينشئ لجان عمل و هيئات محلية يراها ضرورية.</li> <li>- يحدد المواقف من الشركاء على ضوء مواقفهم من برنامج النقابة.</li> </ul>
المادة 61	يجتمع المجلس الوطني للنقابة وفق ما ينص عليه النظام الداخلي.
المادة 62	<p>يجتمع المجلس الوطني للنقابة في دورة طارئة بدعوة من المنسق الوطني أو بطلب من:</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>- ثلثي 3/2 أعضاء المكتب الوطني للنقابة.</li> <li>- أو من الأغلبية البسيطة لأعضاء المجلس الوطني للنقابة.</li> </ul>
المادة 63	المجلس الوطني للنقابة هو أعلى هيئة مداولة بين مؤتمرين وطنيين للنقابة.
المادة 64	يتشكل المجلس الوطني للنقابة من:
	(1) المنسقين الولائيين للنقابة.



<p>(2) ممثلي المجالس الولائية للأطوار حسب معدل عدد المنخرطين عن كل ولاية خلال العهدة النقابية يختارون كالتالي:</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>* 151- 550 منخرطا لهم مرشح واحد (01) لتمثيل الطور في المجلس الوطني.</li> <li>* 551-950 منخرطا لهم مرشحان (02) لتمثيل الطور في المجلس الوطني</li> <li>* 951-1250 منخرطا لهم ثلاث (03) مرشحين لتمثيل الطور في المجلس الوطني</li> <li>* من 1251 إلى 1550 منخرطا لهم أربع (04) مرشحين لتمثيل الطور في المجلس الوطني</li> <li>* أكثر من 1550 منخرطا لهم خمسة (05) مرشحين لتمثيل الطور في المجلس الوطني .</li> </ul> <p>يتم انتخاب المرشحين الرسميين والاحتياطيين للطور لعضوية المجلس الوطني في المؤتمر التحضيري الوطني للطور.</p> <p>(3) أعضاء المكتب الوطني المنتهية عهدتهم.</p>	
المؤتمر الوطني	
المادة 65	المؤتمر الوطني للنقابة هو الهيئة الوطنية العليا للمداولة .
المادة 66	المؤتمر التحضيري الوطني للطور هو أعلى هيئة وطنية في الطور
المادة 67	يتشكل المؤتمر الوطني للنقابة من:
	<ul style="list-style-type: none"> <li>- أعضاء المجلس الوطني للنقابة.</li> <li>- مندوبين عن المؤتمرات التحضيرية الوطنية للأطوار حسب التمثيل النسبي لعدد المنخرطين في الولايات مع الأخذ بعين الاعتبار التوازن بين الأطوار.</li> </ul>
	المادة 68
	<ul style="list-style-type: none"> <li>- أعضاء المجلس الوطني الطور.</li> <li>- مندوبي الولايات عن المؤتمرات الولائية حسب التمثيل النسبي لمعدل المنخرطين للطور عن كل ولاية خلال العهدة الانتخابية</li> </ul>
	المادة 69
	- يحدد عدد أعضاء المجلس الوطني للنقابة مع مراعاة المادة 64..
	- ينتخب أعضاء المجلس الوطني للنقابة.
	- يعدل برنامج عمل المجلس الوطني للنقابة ويصادق عليه.
	- يحدد السياسة العامة للنقابة ويحرص على احترامها.
	- يقيم التقريرين الأدبي والمالي ويصادق عليهما
	- يسهر بحرص على حرية النقابة واستقلاليتها واستقلالية الأطوار فهو الضامن لذلك.
- يعدل القانون الأساسي للنقابة ويصادق عليه وهذا طبقا للمادة 91 من هذا القانون.	
المادة 70	يتمتع المؤتمر التحضيري الوطني للطور بالصلاحيات التالية:
	- ينتخب مندوبي الطور للمؤتمر الوطني للنقابة وفق لائحة تعددها وتصدرها اللجنة الوطنية لتحضير المؤتمر الوطني للنقابة والمؤتمرات التحضيرية الولائية والوطنية للأطوار.
	- يقترح تعديل برنامج عمل المجلس الوطني الطور
	- يقيم التقارير عن نشاطات النقابة في الطور.
	- يقترح مشاريع لوائح وتوصيات للمؤتمر الوطني للنقابة
	- يقترح للمؤتمر الوطني للنقابة كل ما من شأنه ضمان سير وحرية النقابة واستقلالية الأطوار.

71	المادة	ينعقد المؤتمر الوطني للنقابة و المؤتمرات التحضيرية الوطنية للأطوار مرة في دورة عادية كل أربع سنوات. ويمكن للمجلس الوطني للنقابة تأجيل تاريخ انعقاد هذه المؤتمرات بموافقة 5/4 من أعضائه لمدة لا تتعدى سنة واحدة، وعليه تمدد صلاحيات الهيئات والهيكل الولائية و الوطنية للنقابة.
72	المادة	ينعقد المؤتمر الوطني للنقابة في دورة طارئة بطلب من 5/4 من أعضاء المجلس الوطني للنقابة. الباب الرابع المدة، التأديب، المالية.
73	المادة	عهدة الهيئات المنتخبة (مدتها) على مستوى الفروع وعلى المستويين الولائي و الوطني أربع (04) سنوات.
74	المادة	تجرى الانتخابات للهيئات والهيكل المختلفة بالاقتراع السري.
75	المادة	تنتهي المسؤولية على مستوى الفروع و المستوى الولائي في الحالات التالية 1- الوفاة. 2- انتهاء المدة القانونية. 3- عند الاستقالة، و تحدد جهة تقديم الاستقالة في النظام الداخلي. 4- الطرد (الإقصاء). 5- عند التغيب لمدة طويلة ، يحددها النظام الداخلي. 6- عند استلام مسؤولية تنفيذية أخرى في النقابة. 7- في حالة فقدان صفة الأستاذية. 8- في حالة فقدان الحقوق المدنية. 9- سحب الثقة.
76	المادة	لا يحق للمنسق الولائي و المنسق الوطني أن يتوليا المسؤولية بهذه الصفة لأكثر من عهديتين متتاليتين.
77	المادة	يتم تعويض المسؤولين الذين شغرت مناصبهم على مستوى الفروع أو المستوى الولائي أو المستوى الوطني تلقائيا وفق ما ينص عليه النظام الداخلي. في حالة شغور منصب المنسق يضطلع بمهامه مؤقتا نائب المنسق أو أمين التنظيم في الهيكل المعني لغاية انتخاب منسق جديد.
78	المادة	ينتخب أعضاء لجنة الانضباط الولائية من قبل المجلس الولائي للنقابة. ينتخب أعضاء لجنة الانضباط الوطنية من قبل المجلس الوطني للنقابة. ينتخب أعضاء لجنة الطعن الوطنية من قبل المجلس الوطني للنقابة. تخضع لجان الانضباط في طريقة تسييرها و عملها إلى نصوص تنظيمية يعدها المكتب الوطني للنقابة و يصادق عليها المجلس الوطني للنقابة.
79	المادة	تتخذ القرارات الانضباطية بأغلبية الثلثين.
80	المادة	- يمكن أن تكون القرارات الانضباطية على المستوى الولائي محل طعن أمام لجنة الانضباط الوطنية. - يمكن أن تكون القرارات الانضباطية على المستوى الوطني محل طعن أمام لجنة الطعن الوطنية.
81	المادة	حق الدفاع مضمون لكل منخرط.
82	المادة	مصادر تمويل المجلس الوطني المستقل لأساتذة التعليم الثانوي و التقني الموسع تتكون من: - اشتراكات المنخرطين التي يحدد قيمتها النظام الداخلي.
83	المادة	يمكن أن تكون مصادر تمويل النقابة لنشاطاتها من: - المداخل المرتبطة بنشاطها. - الإعانات المحتملة من الدولة. - كل المصادر الأخرى التي ينص عليها القانون المعمول به.



المادة 84	تشمل نفقات النقابة جميع النفقات اللازمة لتحقيق الأهداف المنصوص عليها في القانون الأساسي.
المادة 85	المسؤول عن الخزينة و المال على مستوى المكاتب الولائية و المكتب الوطني ملزم بـ : - جرد ممتلكات المجلس الوطني المستقل لأساتذة التعليم الثانوي و التقني الموسع. - فتح حساب بنكي جارى موحد لكل الأطوار. - مسك و ضبط وثائق المحاسبة.
المادة 86	يوقع الصكوك كل من المنسق ومسؤول الخزينة و المال على مستوى كل من المكاتب الولائية و المكتب الوطني.
المادة 87	مراقبة التسيير المالي للنقابة يكون وفق ما ينص عليه التشريع والتنظيم المعمول بهما.
المادة 88	يراقب ويؤشر على الحساب المالي للنقابة محافظ حسابات معتمد قانونا.
المادة 89	يكون الحل الإداري باقتراح 3/2 من المنخرطين يقدم أمام المؤتمر الوطني للنقابة الذي يقره ويعلنه.
المادة 90	في حالة حل النقابة تخضع ممتلكاتها إلى أحكام النصوص التشريعية المعمول بها.
المادة 91	لا يمكن بأي حال من الأحوال إلغاء أو تعديل المواد 46 و 60 و 64 و 67 و 71 و 72 و 91 إلا بنصاب ثلاثة أرباع (3/4) أصوات أعضاء المؤتمر الوطني للنقابة ولا يمكن بأي حال من الأحوال إلغاء أو تعديل أية مادة من المواد الأخرى من هذا القانون إلا بنصاب ثلثي 3/2 أصوات أعضاء المؤتمر الوطني للنقابة.
حكم انتقالي	
المادة 92	في حالة إلغاء أو تعديل أي مادة من مواد هذا القانون ، تسلم نسخة من القانون الأساسي المعدل لوزارة العمل والضمان الاجتماعي التي تشعر أيضا بكل التغييرات الطارئة على الهيئات والهيئات الوطنية للنقابة.
المادة 93	لفترة انتخابية مدتها مدة العهدة الانتخابية للنقابة أو إلى غاية عقد مؤتمر وطني استثنائي - تسند مهام و صلاحيات المجلس الوطني للنقابة إلى المجلس الوطني المنبثق عن المؤتمر الوطني الثاني. - تسند مهام و صلاحيات المكتب الوطني للنقابة إلى المكتب الوطني المنبثق عن المؤتمر الوطني الثاني. - تسند مهام و صلاحيات المجلس الولائي للنقابة إلى المجلس الولائي المشكل . - تسند مهام و صلاحيات المكتب الولائي للنقابة إلى المكتب الولائي المنبثق عن المجلس الولائي المشكل



المجلس الوطني المستقل لمستخدمي التدريس للقطاع ثلاثي الاطوار للتربية  
(ابتدائي، متوسط، ثانوي)

Conseil National Autonome du Personnel Enseignant du Secteur Tertiaire de l'Education

**CNAPESTE**



## بيان 02 ( 2015/01/31 )

في ظل أجواء تدمر وخيبة أمل بسبب عدم استجابة وزارة التربية الوطنية للمطالب المرفوعة من طرف نقابة CNAPESTE وتصلها من الالتزامات والتعهدات المتفق عليها في المحاضر السابقة والتي كان آخرها المحاضر الممضى مع ممثلي المديرية العامة للتوظيف العمومية بتاريخ 2014/02/17، مما زاد في ترسيخ عدم الثقة خصوصا بعدما اتضح جليا إرادة الوزارة في المساس بالمكتسبات المنزعة سابقا من طرف الأساتذة فضلا على إيهام الرأي العام باستجابة الوزارة لجل المطالب المرفوعة، وبحضور ممثلي 47 ولاية انعقد المجلس الوطني في دورة استثنائية بالجزائر العاصمة يومي 30 و31 جانفي 2015 وتنفيذا لقرارات البيان 2015/01 وبعد سلسلة من النقاشات الجادة والتي اتسمت بروح المسؤولية وبعد المداولات تم التوصل إلى:

### المطالب:

1. الترقية الآلية حتى تسوية الإختلالات الناجمة عن تطبيقات القانون الخاص إضافة إلى استرجاع مناصب الترقية المحولة واستحداث مناصب مالية جديدة للترقية وفق الاحتياج الميداني.
2. رد الاعتبار للموصوفين بالأيلين للزوال بإدماجهم بدون شروط في الرتب القاعدية والمستحدثة على أساس الأقدمية المكتسبة في الرتب الأصلية وبحصولهم على الأثر المالي الرجعي بداية من 03 جوان 2012 وحل الإشكالات التي رافقت المرسوم 240/12.
3. التمسك بالمطالب المدونة في المحاضر السابقة ( - منحة تعويض المنطقة - تطبيق قوانين طب العمل - ملف السكن - التقاعد بعد 25 سنة خدمة فعلية - تنصيب اللجنة الحكومية المكلفة بجرد ممتلكات وأموال الخدمات الاجتماعية)
4. احتساب سنوات الخدمة الوطنية في التقاعد وكذا سنوات الدراسة في المدارس العليا والمعاهد التكنولوجية التي تم فيها الاشتراك بالضمان الاجتماعي بالإضافة إلى احتساب امتياز الجنوب في التقاعد المذكور في المرسوم 199/72.

### القرارات:

**قرر المجلس الوطني الدخول في إضراب ليوم واحد متجدد أليا  
ابتداء من يوم الاثنين 16 فيفري 2015.**

وفي الأخير يدعو المجلس الوطني السادة الأساتذة في الأطوار الثلاثة إلى التجند أكثر من أي وقت مضى للحفاظ على مكتسباتهم وتحقيق مطالبهم والالتفاف حول نقاباتهم.

الجزائر في 31 جانفي 2015  
عن المجلس الوطني



ما ضاع حق وراءه طالب

المنسق الوطني  
نزار العربي







المجلس الوطني المستقل لمستخدمي التدريس للقطاع  
ثلاثي الأطوار للتربية الوطنية  
(ابتدائي، متوسط، ثانوي)



CNAPESTE

بيان المكتب الوطني (21 02 2015)

تحية اشكار للسيدات والسادة الأساتذة على تجندهم والتزامهم بقرار المجلس الوطني الداعي الى الدخول في اضراب بصيغة يوم متجدد اليا والذي بدأ يذال متواصل كما تحييمهم على ثباتهم ويقظتهم ازاء ما يحاك ضدكم من مناورات و استفقالم بتهديدات باللجوء الى اجراءات باطلة قانونا.

ومرة اخرى ويدعو من وزارة التربية الوطنية وبحضور ممثلي ككل النقابات وتحت اشراف السيدة وزيرة التربية الوطنية عقد اجتماع عمل يوم 18 فيفري 2015 لأجل دراسة مطلب فتح القانون الاساسي الخاص وبعد نقاش شارك فيه الجميع ماعدا ممثلي نقابة ككتابست الذين كانوا يتابعون التدخلات باهتمام دون الخوض فيها وبعد حوالي اربع ساعات ونصف وبعد اتخاذ الصورة الحقيقية سجلنا مايلي:

- 1- النقاش كان موجها للتكفل النقابي ومنصبا حول فتح القانون الخاص وبصفة رمزية كما أعلنت السيدة الوزيرة.
- 2- اصبح التعامل مع التكفل مشروعا بعد ان كان غير قانوني في النصف الاول من شهر فيفري 2015.
- 3- طلبت السيدة الوزيرة من النقابات امضاء بيان مشترك يتضمن الالتزامات المتفق عليها خلال اللقاء وكذلك ميثاق اخلاقي يحفظ استقرار المؤسسات التربوية وجنيتها الاضرابات وككل نقابة موقفة عليه تعتبر شريك اجتماعي حقيقي للوزارة.
- 4- هناك تجاهل لأرضية المطالب لنقابة ككتابست و اضرابها.
- 5- اشارت السيدة الوزيرة الى وضع رزنامة اجتماعات ثنائية مع ككل نقابة بداية من شهر مارس 2015 للتطرق الى ارضية المطالب والمحاضر للمضاهة مع الوزارة.

خلاصة النقاش رد عليه ممثلو نقابة ككتابست خلال الاجتماع بأنه لا يعني النقابة وهم غير ملزمين به وفتح القانون الاساسي ليس اولوية في هذه المرحلة بل الاولوية اليوم هي لتجسيد الالتزامات والتعهدات المدونة في المحاضر والتي تسمح باسترجاع الحقوق الضائعة وتسوية الاجحاف الذي من الاساتذة منذ سنة 2008.

ان نقابة ككتابست تطالب بالتفاوض الثاني حول المطالب الواردة في الإشعار بالاضراب وتحذر من المناورات التي تهدف بالمساس بمكاسبات الاساتذة السابقة خصوصا التوازي في الترقية الى الرتب المستحدثة ( استلا رئيسي – استلا مكون)، و خير دليل على ذلك هو تصريح السيدة الوزيرة ان القانون الخاص وضع على مفاص نقابة ككتابست ، و في حالة فتح ملف تعديل القانون الخاص لدينا مقترحاتنا و نتمنى ان تكون الدراسة هذه المرة مبنية على اساس علمية .

إن الغرض على مطالب الاساتذة و محاولة تهميش النقابة يعتبر تعديا مفضوحا على حرية ممارسة الحق النقابي ثرتكبه الوزارة بتوجيه من بعض اصنام الرداة في مبنى الوزارة الذين تعمدهم السيدة الوزيرة في معاملتها لنقابتها. وإن محاولات تأليب الرأي العام ضد الاساتذة ومعاليتهم ستجهض في مهدها والاساتذة واعون أكثر من أي وقت مضى بشرعية مطالبهم ومشروعية اضرابهم.

إن المكتب الوطني يدعو السلطات العليا للبلاد للتدخل وإنصاف الاساتذة وتحقيق مطالبهم خدمة للمدرسة الجزائرية والأجيال القادمة . ويدعو السادة الاساتذة إلى الالتزام بقرارات الهيئات العليا للنقابة وعدم الاستجابة للإهتزازات أو الانجرار وراء الإشاعات المفروضة التي تحاول النيل من عزيمتهم وإصرارهم على اقتصاف مطالبهم.

إن القضية هي ان نكون او لا نكون

21 فيفري 2015  
عن المكتب الوطني



المنسق الوطني  
نور الدين

المجلس الوطني المستقل لمستخدمي التدريس للقطاع ثلاثي الأطوار للتربية



**CNAPESTE**



ورد في العدد 4657 من جريدة الشروق اليومي الموقرة و الصادرة بتاريخ 23 فبراير 2015 على الصفحة ( محليات ) مقال تحت عنوان مداوات اللجنة القانونية و توسيع نقابة الكنايست و كتل النقابات هدفه الهيمنة على الخدمات الإجتماعية .

و عملا بمبدأ الرد يحق للمكتب الولائي للكنايست المخول قانونا من قبل مجلسها الولائي كامل الصلاحيات للإدلاء بأي تصريح يخصها محليا .

وإيمانا منه بحرية الرأي و الرأي الآخر قصد تنوير الرأي العام برمته و عمال قطاع التربية بخصتهم / للعلم فإن الخدمات الإجتماعية مكسب لكل أسلاك التربية إذ تجدر الإشارة أن اللجنة المنتخبة الحالية لا تخضع لأية هيمنة نقابية فأعضاءها منتخبون بصيغة التمثيل حسب الأطوار .

من المفروض أن عهدة اللجنة الولائية الحالية قد إنتهت معا يتطلب و يفرض على رئيس دات اللجنة تقديم حصيلة نشاطاتها عوض البحث عن المبررات للتغطية عن العجز.

إن أموال الخدمات الإجتماعية حق مكفول قانونا لجميع العمال لتتفق في إطار الشفافية على مبدأ التضامن و ليس على أساس « هذا لبيت المال و هذا أهدي لسي » أما تحويل الخدمات عن مهامها إلى بقالة تهتم بالبيع و الشراء و تضخيم هوامش الربح عوض الإهتمام بالجانب الخدمتي الذي ينشده الجميع .

و فيما يخص قضية نقابة الكنايست و توسعها أمر يؤكدده الواقع في الميدان و تكرسه قوانين الجمهورية ( 14-90 ) ما أقره المؤتمر الوطني الثاني للنقابة بتاريخ 5 و 6 نوفمبر 2012 مما يجعلها تترفع عن الدنيا و الدسائس .

«عن المكتب الولائي»







لمجلس الوطني المستقل لمستخدمي التدريس للقطاع ثلاثي الاطوار للتربية

**CNAPESTE**



المجلس الولائي لولاية عين تموشنت

## عارضه احتجاجيه

نحن اساتذة الكنايست المضربون ،و المعتصمون هذا اليوم 16 مارس 2015 أمام مديرية التربية لولاية عين تموشنت نتلو هذه العارضة الاحتجاجية التي خطت حروفها ظروف الظلم و المعاناة و الصبر الطويل على مواعيد مؤجلة و وعود كاذبة بالرغم من محاضر ممضية و موقعة ، و عليها خاتم وزارة التربية للجمهورية الجزائرية:

\* نستنكر الممارسات الارتجالية و التصفية للمسؤولة الأولى عن قطاع التربية في الجزائر ،و نعبر عن استيائنا من استعمال الوسائل الكوميديية و من الخرجات البدائية لوقف الإضراب عوض التفكير في إيجاد حلول ملموسة تنقذ القطاع من التعفن.

\* نتأسف و بشدة على تصرف مديرة التربية اللاحضاري والتي لم ترقب فينا إلا ولا ذمة بإقدامها على الخصم من الراتب في أحلك الظروف و نحيطها علما أن هذه بمثلها.

\* نستهنج الخروقات الفاضحة و المتكررة الصادرة عن بعض المنسوبين إلى جمعيات أولياء التلاميذ القابعين على أبواب القنوتات التلفزيونية للتعبير عن حقدهم ضد رجل التربية.

\* نحبي الزميلات و الزملاء الأساتذة على الروح النضالية المتمثلة في الوفاء لنقابتهم و الاستعداد للمضي بالإضراب إلى أبعد الحدود من أجل مدرسة جزائرية عصرية حقيقية بعيدة كل البعد عن الشعارات و الزيف و التقليد.



العنصر الولائي  
الولاية عين تموشنت  
مجلس التعليم



المجلس الوطني المستقل لمستخدمي التدريس للقطاع ثلاثي الأطوار للتربية  
(ابتدائي ، متوسط ، ثانوي)

**CNAPESTE**



## بيان 19 مارس 2015 "ذكرى عيد النصر"

بفضل مجهودات و نضالات الأساتذة الأفاضل و التزامهم النقابي و تمسكهم بمطالبهم و صمودهم أمام كل التعسفات و التهديدات دفاعا عن كرامتهم طيلة شهر من الإضراب المتواصل الذي كان سببه تعنت الوزارة و رفضها للبحث عن الحلول للمشاكل المطروحة لكن في الأخير تم التوقيع على محضر اجتماع مع وزارة التربية الوطنية بعد مفاوضات عسيرة .

اجتمع المجلس الوطني للنقابة في جلسة ثانية لدورته المفتوحة في الساعة الثامنة ليلا بتاريخ 19 مارس 2015 بعد يوم كامل من الانتظار بحضور ممثلي 45 ولاية لتقييم ما ورد في المحضر و بعد تلاوته و شرح محتواه صادق المجلس الوطني على قبوله للنتائج المحققة مقررًا :

1. توقيف الإضراب الوطني يوم 20 مارس 2015 .
  2. عقد مجالس ولائية يوم السبت لشرح محتوى المحضر.
  3. عقد جمعيات عامة بالمؤسسات التربوية يوم الأحد 22 مارس 2015 ايذانًا باستئناف العمل.
- إننا إذ نتوجه إلى التلاميذ و أوليائهم بالشكر الجزيل على تفهمهم لموقف الأساتذة فإننا نؤكد لهم على استعداد الأساتذة للتكفل بالتلاميذ نفسيًا و بيداغوجيًا و مراقبتهم حتى إنهاء البرامج دون حشو أو تسرع و على استعداد لتقديم دروس الدعم لتلاميذ كل المستويات وليس لتلاميذ أقسام الامتحانات فقط .
- و الشكر موصول لكل الذين سعوا لتحقيق مطالب الأساتذة من الخيرين من أبناء هذا الوطن الذين توسطوا للنقابة مع السلطات العليا للبلاد التي عملت على فك الأزمة و رعاية المفاوضات بشكل مباشر مما يعطي المحضر الموقع قوة تمكنه من التنفيذ على أرض الميدان.
- من محاسن الصدق أن تاريخ التوقيع على محضر الاجتماع هو 19 مارس 2015 و هو تاريخ ذكرى عيد النصر [19 مارس 1962 الذي انتصر فيه الشعب الجزائري فكان انتصار السادة الأساتذة في تاريخ نفس اليوم فهنيئًا للشعب الجزائري بعبدهم و هنيئًا للسادة الأساتذة بعبدهم و على تحقيق كثير المطالب .
- بعد عودة الأمور إلى نصابها نتساءل كيف يكون موقف من سمح لنفسه بالمبالغة في الضغط على الأساتذة المضربين و محاولة تكسير نقابتنا .
- مرة أخرى نتقدم إلى السادة الأساتذة من كل الأطوار بالتحية و الإكبار على التفاهم حول نقابتهم و وقتهم الشجاعة الملمنة بالتحضية و التفاني مبدئين بذلك دفاعهم عن كرامة المرابي الجزائري .

الجزائر في 20/03/2015  
عن المجلس الوطني



المنسق الوطني  
المراسل: زرار المرابي



لمجلس الوطني المستقل لمستخدمي التدريس للقطاع ثلاثي الاطوار للتربية

**CNAPESTE**



ولاية عين تموشنت

بيان 2015/04/08

المكتب الولائي

في الوقت الذي علق فيه الأساتذة إضرابهم مقرررين التطوع لمرافقة تلامذتهم نفسيا ودعمهم  
بيداغوجيا خلال الأسبوع الأول من العطلة استجابة لبيان المجلس الوطني المنعقد بتاريخ  
2015/03/19 بغية محو آثار التأزم الاجتماعي الذي تسببت فيه الوصاية مركزيا وإدارتها المحلية

ها هم يفاجنون بترساة من الإجراءات الاستفزازية وار مادة من المراسلات والتعليمات التعسفية بنية  
تكسير النقابة وتحجيم مكتسباتها باعتماد أساليب يراها القابعون وراء المكاتب إنها ردغية منها الخصم  
المزدوج من الراتب ومنحة المر دودية خارج الأطر القانونية  
مما أبان عن فوضى إدارية تمس بمصداقية السلطة السلمية وقوانين الجمهورية

وهنا يتساءل المكتب الولائي هل تحولت ولاية عين تموشنت مقارنة بولايات أخرى إلى " تموشنتستان"  
تحكمها قوانين وضوابط و المسؤولية الأولى عن القطاع بالولاية اعلم بالقصد بحكم إقامتها

وفي ظل حالة التذمر الواسعة داخل القطاع وإصرار القاعدة على رد العنف بما هو اعنف فان ذات  
المكتب وبناء على الأساليب الإدارية القمعية وحرص الأساتذة على انتزاع ما سلب منهم عبثا وانتقاما  
فانه يدعو كافة الأساتذة إلى عقد جمعيات عامة في كافة المؤسسات لاقتراح الرد العملي المناسب على  
تصرفات المسؤولية الأولى عن القطاع في الولاية وتصريحاتها المضللة للحقائق والمتناقضة عبر  
وسائل الإعلام مما يدل على التخبط الذي باتت تعيشه الوصاية ونهج سياسة السير إلى الإمام الذي  
أصبح يميز القائمين عليها

على ان تتبع الجمعيات العامة المذكورة سالفًا بمجلس ولاني يوم 2015/04/14 الساعة 14 زوالا

عين تموشنت في 15/04/08

عن المكتب الولائي



المنسق الولائي

-1- الأستاذ جمال أحمد



لمجلس الوطني المستقل لمستخدمي التدريس للقطاع ثلاثي الاطوار للتربية

**CNAPESTE**



ولاية عين تموشنت

بيان المجلس الولائي 15/04/14

المجلس الولائي

في جو من الغضب والتذمر الذي طال الأساتذة خاصة في طريقة تقييم المردودية والخصم المزدوج رغم مبادرة الأساتذة بالتعويض والدعم وبرمجة امتحانات الفصل الثاني إلا أن الوصاية المحلية تصر على الاستفزاز والتحرش مقابل النوايا الحسنة للأساتذة.

وخلال هذا الوضع المبهم والمراد به السير بالقطاع نحو الفوضى والتعفن للحيلولة دون الاستقرار الذي تشده مكونات وفعاليات المجتمع. واستنادا إلى بيان المكتب الولائي الصادر يوم 15/04/08 والغاضي بعقد جمعيات عامة في كافة المؤسسات للرد على استفزازات مديرة التربية في الولاية وتفنتها في إيجاد قوانين وهمية تخول لها الخصم من أجور الأساتذة ومنحة المردودية متناسية أن الإضراب حق دستوري وإن أيامه تخضع للتفاوض.

جدير بالمكلفة بقطاع التربية في الولاية أن تجتهد في ترتيب محيطها وإن تعمل على إعادة أموال العمال المهجرة في الخدمات الاجتماعية عوض تخصيص حصص أسبوعية على أمواج الإذاعة المحلية للتشهير بالمضربين وتضليل الرأي العام.

وبناء على تقارير الجمعيات العامة فإن المجلس الولائي الطارئ و المنعقد يوم 14 أبريل 2015 - بحضور 20 مؤسسة و محاضر عددها 16 و 03 ملغاة ومؤسسة واحدة دون محضر - يدعو كافة الأساتذة إلى:

المقاطعة الإدارية المتمثلة في عدم صب النقاط في الكشوف وعدم تسليم وثائق الامتحانات للإدارة كخطوة أولى إلى غاية استرجاع الحقوق المهضومة الخاصة بالانقطاع العشوائي من أرزاق الأساتذة.

لن ينال العجز منا دون نيل منى ولو رأينا المنايا في أماتينا

عين تموشنت في 14 أبريل 2015

المجلس الولائي



الاعتماد الولائي  
الأساتذة: رحمتي أحمد





02



01



04



03





06



05



08



07



10



09



12



11



14



13



16



15



17

الفهرس

## الفهرس

مقدمة : 1.....

### الفصل الأول: الإطار النظري والمنهجي للدراسة

#### 1-الاطار النظري :

- 1-1- بناء الإشكالية: 12 .....
- 1-1-1- سؤال الإنطلاق: 12.....
- 1-1-2- الدراسات السابقة: 13.....
- 1-1-2-1- دراسات حول المواطنة : 14.....
- 1-1-2-1-1- دراسة المختار كروي : 14.....
- 1-1-2-1-2- دراسة عطية بن حامد بن ذياب المالكي: 15.....
- 1-1-2-1-3- دراسة وسام جميل صقر: 16.....
- 1-1-2-1-4- دراسة راضية بوزيان: 17.....
- 1-1-2-1-5- دراسة ياسين خذايرية: 17.....
- 1-1-2-1-6- دراسة قدرى فضل كسبه: 18.....
- 1-1-2-1-7- دراسة أحمد قواوي: 19.....
- 1-1-2-1-8- دراسة سليمان سليمان: 20.....
- 1-1-2-1-9- تعقيب على الدراسات حول المواطنة: 20.....
- 1-2-2-1-1- دراسات حول النقابة: 21.....
- 1-2-2-1-1- دراسة الباحثة عيوش حورية: 21.....
- 1-2-2-2-1-1- دراسة حسام نافد أبو دلال : 22.....
- 1-2-2-3-1-1- دراسة دميان بيكو Damien Bucco : 23.....
- 1-2-2-4-1-1- دراسة فوزية زعموش: 23.....
- 1-2-2-5-1-1- دراسة حسين زبيري: 25.....
- 1-2-2-6-1-1- تعقيب على الدراسات حول النقابة: 25.....
- 1-3-1-1- تعقيب عام حول الدراسات السابقة: 26.....
- 1-4-1-1- الدراسة الاستطلاعية: 26.....
- 1-4-1-1-1- التعريف بالدراسة : 26.....
- 1-4-1-2-1-1- قراءة سوسيولوجية للدراسة الاستطلاعية 28.....
- 1-2-4-1-1- العناصر التعريفية: 29.....
- 1-2-4-1-1-1- المحور الأول: سوسيولوجيا مهنة التعليم: 29.....
- 1-2-4-1-3-1-1- المحور الثاني: الأستاذ والنقابة: 30.....
- 1-2-4-1-4-1-1- المحور الثالث: الممارسات داخل الفضاء النقابي: 31.....

33.....	1-1-4-2-5- المحور الرابع : النقابي ومستقبل النقابة:
34.....	1-1-4-3- نتائج الدراسة الاستطلاعية:
35.....	1-2-الإشكالية :
43.....	1-3- فرضية البحث:
44.....	1-4- تحديد المفاهيم:
44.....	1-4-1- النقابة:
46.....	1-2-4-المجتمع المدني:
46.....	1-3-4- المواطنة:
47.....	1-4-4- القيم:
48.....	1-5-4- المساواة:
49.....	1-6-4- الحرية:
50.....	1-7-4- المشاركة:
51.....	1-8-4- المسؤولية الاجتماعية :
51.....	1-9-4- الوعي:
52.....	1-10-4- التفاعل الاجتماعي:
53.....	1-5- المقاربة النظرية:
56.....	2- الإطار المنهجي للدراسة :
56.....	2-1- المنهج:
56.....	2-2- المجال المكاني والزمني :
56.....	2-2-1- المجال المكاني:
56.....	2-2-2- المجال الزمني:
56.....	2-3- عينة البحث:
57.....	2-4- تقنيات البحث:
57.....	2-1-4- المقابلة:
58.....	2-2-4- تحليل المحتوى:
59.....	2-1-2-4- وحدة التحليل:
59.....	2-3-4- الاستثمار:
59.....	2-5- أسباب وأهداف اختيار الموضوع:
59.....	2-1-5- الأسباب الموضوعية:
60.....	2-2-5- الأسباب الذاتية:
61.....	2-6- الصعوبات :



## الفصل الثاني: سوسيولوجيا النقابة في الجزائر

- 1- المجتمع المدني:.....63
- 1-1- تعريف : .....63
- 2-1- مكونات المجتمع المدني:.....65
- 2-1- خصائص المجتمع المدني:.....67
- 1-2-1 - التنظيم:.....67
- 2-2-1- الطوعية:.....67
- 3-2-1- الاستقلالية:.....67
- 4-2-1- القيمة:.....68
- 2- النقابة:.....68
- 1-2- تعريف:.....68
- 2-2- أنواع النقابات:.....69
- 1-2-2- النقابات المطلوبة:.....69
- 2-2-2- النقابات الإصلاحية:.....70
- 3-2-2- النقابات الثورية:.....70
- 3- الحركة النقابية في العالم :.....70
- 1-3- الحركة النقابية في بريطانيا :.....70
- 2-3- الحركة النقابية في ألمانيا :.....72
- 3-3- الحركة النقابية في فرنسا :.....73
- 4-3- الحركة النقابية في الولايات المتحدة الأمريكية :.....75
- 5-3- النقابات العالمية:.....76
- 4- الحركة النقابية المغربية :.....77
- 1-4- الحركة النقابية التونسية:.....77
- 1-1-4- جامعة محمد علي:.....78
- 2-1-4- جامعة بلقاسم القناوي:.....78
- 3-1-4- النقابة التونسية لموظفي وعمال شركة صفاقص – قفصة :.....79
- 4-1-4- اتحاد النقابات المستقلة للجنوب :.....79
- 5- الحركة النقابية الجزائرية :.....80
- 1-5- الحركة النقابية الجزائرية خلال العهد الاستعماري:.....80
- 1-1-5- من بداية النشأة حتى سنة 1945:.....80
- 2-1-5- نشأة الاتحاد العام للعمال الجزائريين :.....83
- 3-1-5- الحركة النقابية بعد الاستقلال :.....84
- 1-3-1-5- الحركة النقابية من الاستقلال حتى 1989:.....84
- 2-3-1-5- الحركة النقابية في عهد التعددية:.....86
- 6- الحركة النقابية لفئة الأساتذة في ولاية عين تموشنت:.....87
- 1-6- نقابة الاتحاد العام للعمال الجزائريين UGTA :.....88

- 88 .....2-6- نقابة الاتحاد الوطني لعمال التربية و التكوين UNPEF : 88
- 88.....7-التعليم الثانوي في ولاية عين تموشنت: 88
- 90.....8- نقابة الكنايست : 90
- 90.....1-8-تعريف : 90
- 92.....2-8- الأهداف: 92
- 92.....3-8-الهيئات والهيكل: 92
- 93.....4-8-المكتب الوطني: 93
- 94.....9- نقابة الكنايست بولاية عين تموشنت: 94
- 94.....1-9- مقر النقابة الولائي: 94
- 94 .....2-9- الخطاب النقابي داخل مقرالنقابة الولائي : 94
- 94.....1-2-9- التعريف بعينة الخطاب : 94
- 95.....2-2-9- التحليل السوسيوولوجي للخطاب النقابي على جدران مكتب النقابة: 95
- 97.....3-9- المكتب الولائي: 97
- 97.....1-3-9- من حيث السن، الجنس و الحالة العائلية: 97
- 99.....2-3-9- من حيث خصائص الخبرة في التدريس،التخصص و الأصل الجغرافي : 99
- 101.....4-9- المنخرطون : 101
- 101.....1-4-9- في الطور الابتدائي : 101
- 101.....2-4-9- في الطور المتوسط : 101
- 102.....3-4-9- في الطور الثانوي: 102
- 103.....5-9- الفروع المحلية: 103
- 103.....1-5-9- من حيث السن: 103
- 104.....2-5-9-من حيث الخبرة في التدريس: 104
- 106.....3-5-9- من حيث الجنس والحالة العائلية: 106
- 107.....4-5-9- من حيث الأصل الجغرافي : 107
- 108.....5-5-9- من حيث التخصص: 108
- 109.....6-9- المجلس الولائي: 109
- 110.....1-6-9- من حيث السن: 110
- 111.....2-6-9- من حيث الخبرة في التدريس: 111
- 112.....3-6-9- من حيث الجنس والحالة العائلية : 112
- 113.....4-6-9-من حيث الأصل الجغرافي: 113
- 114.....5-6-9-من حيث التخصص: 114

## الفصل الثالث : سوسيوولوجيا قيم المواطنة في الجزائر

- 117.....1-مفهوم المواطنة: 117
- 117.....1-1-لغة : 117
- 117.....2-1-اصطلاحا : 117



- 118.....2-التطور التاريخي لمفهوم المواطنة :
- 118.....1-2-المواطنة في العصر اليوناني:
- 120.....2-2- المواطنة في العصر الروماني :
- 121.....3-2- المواطنة في العصر الوسيط :
- 122.....4-2- المواطنة في عصر الانوار :
- 122.....1-4-2- المواطنة عند توماس هوبز :
- 123.....2-4-2- المواطنة عند جون لوك :
- 123.....3-4-2- المواطنة عند شارل مونتسكيو :
- 124.....4-4-2- المواطنة عند جان جاك روسو :
- 125.....5-4-2- المواطنة عند هيجل :
- 125.....5-2- المواطنة في الفكر العربي :
- 125.....1-5-2- في العصور القديمة:
- 127.....2-5-2- المواطنة في العصر المعاصر :
- 127.....1-2-5-2-المواطنة عند رفاعه الطهطاوي:
- 128.....2-2-5-2- المواطنة عند وليم سليمان قلادة:
- 129.....3-2-5-2-المواطنة عند برهان غليون :
- 130.....3- بروز مفهوم المواطنة المعاصر:
- 132.....1-3-مفهوم المواطنة المعاصر:
- 133.....2-3-أبعاد المواطنة:
- 133.....1-2-3-البعد القانوني:
- 133.....2-2-3- البعد السياسي:
- 134.....3-2-3- البعد الاجتماعي و الاقتصادي:
- 134.....3-3- قيم المواطنة:
- 135.....1-3-3- قيمة الحرية:
- 135.....2-3-3- قيمة المساواة:
- 135.....3-3-3- قيمة المشاركة:
- 136.....4-3-3- قيمة المسؤولية الاجتماعية:
- 136.....4-3-مستويات المواطنة:
- 136.....1-4-3-المواطنة المحلية:
- 137.....2-4-3-المواطنة الوطنية:
- 137.....3-4-3-المواطنة الإقليمية:
- 137.....4-4-3-المواطنة الخارجية:
- 138.....5-4-3-المواطنة العالمية:
- 138.....4-قيم المواطنة و الديمقراطية:
- 141.....5-قيم المواطنة و المجتمع المدني:
- 142.....6-قيم المواطنة والدولة الوطنية :
- 143.....1-6-قيم المواطنة في دستور 1963 :

145.....	1-1-6-قيمة الحرية:
145.....	1-1-6-قيمة المساواة:
146.....	1-1-6-قيمة المشاركة:
147.....	1-1-6-قيمة المسؤولية الاجتماعية :
147.....	2-6-قيم المواطنة في الدستور الحالي أي التعديل الدستوري 1996 :
149.....	1-2-6-1- قيمة الحرية في الدستور الحالي (التعديل الدستوري 1996):
150.....	2-2-6-2- قيمة المساواة في الدستور الحالي (التعديل الدستوري 1996):
151.....	2-2-6-3- قيمة المشاركة في الدستور الحالي (التعديل الدستوري 1996):
154.....	2-2-6-4- قيمة المسؤولية الاجتماعية في الدستور الحالي (دستور 1996):
155.....	7- نقابة الكنايست وقيم المواطنة:
155.....	7-1- قيم المواطنة في تشريع النقابة:
156.....	7-1-1- قيم المواطنة في القانون الأساسي للنقابة:
156.....	7-1-1-1- تعريف بالقانون:
156.....	7-1-1-2- قيمة الحرية:
158.....	7-1-1-3- قيمة المساواة:
159.....	7-1-1-4- قيمة المشاركة:
160.....	7-1-1-5- قيمة المسؤولية الاجتماعية :
162.....	7-1-1-6- التحليل السوسيولوجي لقيم المواطنة في القانون الأساسي للنقابة:
163.....	7-1-2- قيم المواطنة في القانون الأساسي الجديد :
163.....	7-1-2-1- تعريف بالقانون:
163.....	7-1-2-2- قيم المواطنة في القانون الأساسي الجديد:
166.....	7-2- قيم المواطنة في الخطاب النقابي:
166.....	7-2-1- قيم المواطنة في خطاب البيانات:
167.....	7-2-1-1- التحليل الإحصائي لهذه العينة:
169.....	7-2-2- قيم المواطنة في خطاب الإحتجاج :
170.....	7-2-2-1- التحليل من حيث وحدة التحليل "الكلمة":
172.....	7-2-2-2- من حيث وحدة التحليل "الفكرة":

## الفصل الرابع : الدراسة الميدانية

175.....	1-العناصر التعريفية لعينة الدراسة:
175.....	1-1-الجنس:
175.....	1-1-السن:
176.....	1-3-الحالة العائلية والأصل الجغرافي:
177.....	1-4-التخصص:
178.....	1-5- سنة الانخراط:

178	6-1-الوظيفة في النقابة:
179	7-1-الماضي النقابي :
182	2-المحور الأول: سوسيولوجيا مهنة التعليم:
182	1-2- الماضي المهني قبل مهنة التعليم:
184	2-2- دوافع اختيار المهنة:
186	3-2-مهنة التعليم من خلال الممارسة:
186	1-3-2- الايجابيات:
188	2-3-2- السلبيات:
192	4-2- استمرارية ممارسة المهنة:
194	5-2- تقييم الأستاذ لوضعه المادي:
196	3- المحور الثاني: الوعي وتمثلات قيم المواطنة:
196	1-3- الوعي :
196	1-1-3- الخلفيات المعرفية:
199	2-1-3- الخلفيات الممارساتية:
201	2-3- تمثلات الأستاذ النقابي لقيم المواطنة:
201	1-2-3- الحرية:
203	2-2-3- المساواة:
205	3-2-3- المشاركة:
207	4-2-3- المسؤولية الاجتماعية:
209	5-2-3- تمثلات الأستاذ النقابي لقيم أخرى:
211	4-المحور الثالث : التفاعل وممارسة قيم المواطنة:
211	1-4-التفاعل الإجتماعي في الفضاء النقابي:
211	1-1-4-التفاعل الاجتماعي من خلال الاتصال و التواصل:
213	2-1-4-خصائص التفاعل الإجتماعي في الفضاء النقابي:
215	2-4- ممارسة قيم المواطنة:
215	1-2-4- ممارسة الحرية:
219	2-2-4- ممارسة المساواة:
220	3-2-4- ممارسة المشاركة:
222	4-2-4- ممارسة المسؤولية الاجتماعية:
225	5- المحور الرابع: النقابة والمجتمع:
225	1-1-5-سلوكات:
227	2-1-5-مكتسبات:
230	2-5-النقابي وتطور المجتمع:
232	3-5-العمل النقابي واقع وآفاق:
232	1-3-5- واقع وانجازات:
235	2-3-5- استمرار وآفاق:
237	6- نتائج الدراسة:

241.....7- مناقشة فرضيات الدراسة:

243 .....خاتمة:

قائمة المصادر و المراجع :

: الملاحق

: الفهرس